





کتابخانه ملی ایران

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فإني قد استأذنت
 من مولاي
 في كتابة
 هذه الرسالة
 التي فيها
 بعض ما
 قد علمت
 من فقه
 الشريعة
 في بعض
 المسائل
 التي قد
 احتاجت
 إلى التوضيح
 والبيان
 والله اعلم
 بالصواب

كتاب
 في
 الفقه
 الشريعي
 في
 المسائل
 التي
 قد
 احتاجت
 إلى
 التوضيح
 والبيان

كتاب
 في
 الفقه
 الشريعي
 في
 المسائل
 التي
 قد
 احتاجت
 إلى
 التوضيح
 والبيان

كتاب
 رحمة
 الامم
 في
 اختلاف
 الامة
 تأليف
 العلامة
 فاضل
 القضاة
 صدر
 الدين
 مفتي
 المسلمين
 وخليفة
 عبد
 الرحمن
 القرشي
 العثماني
 بالملكة
 الشريفة
 الصفدية

قد
 تشرف
 الى
 ملك
 الفقيه
 لعل
 من
 الكوثر
 على
 محمد
 وعلى
 آله
 و
 عن
 جداده
 امين



قد
 استأذنت
 بالبيع
 الشريعي
 الى
 ملك
 الفقيه
 المحتاج
 الى
 حجة
 ربه
 الصمد
 في
 هذه
 الرسالة
 التي
 فيها
 بعض
 ما
 قد
 علمت
 من
 فقه
 الشريعة
 في
 بعض
 المسائل
 التي
 قد
 احتاجت
 إلى
 التوضيح
 والبيان

انت
 ضاير
 اعل
 من
 وجل
 كوط
 الكسرة
 اذا
 وعد
 انت
 ضاير
 اخر
 الكسرة
 الاول

انت
 ضاير
 اعل
 من
 وجل
 كوط
 الكسرة
 اذا
 وعد

كتاب
 في
 الفقه
 الشريعي
 في
 المسائل
 التي
 قد
 احتاجت
 إلى
 التوضيح
 والبيان

دخل
 في
 ملك
 الفقيه
 المحتاج
 الى
 حجة
 ربه
 الصمد
 في
 هذه
 الرسالة
 التي
 فيها
 بعض
 ما
 قد
 علمت
 من
 فقه
 الشريعة
 في
 بعض
 المسائل
 التي
 قد
 احتاجت
 إلى
 التوضيح
 والبيان



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي اجزل احسانه وانزل قرانه وقد
 فيه قواعد دينه وقرانه اركانته ثم جعل الي رسول تبيان
 فوضح ذلك في حياته ثم تفرقوا بعد وفاته يبتغون
 من الله فضله ورضوانه فلما فتحت الامصار وعلت
 كلمة التوحيد في الاقطار وضرب الايمان جراته وقيل
 كل منهم على تحصيل الزاد وقطن بحل من اطراف البلاد
 وسنانه يفيد ما عليه لاتباعه ويوضح ما فيه لاشياعه
 اهل الضبط والقيان فشا من اتباعهم جم غفير فتمروا
 في العلوم اي شئير حتى بلغوا منها اعلام مكانه واجهروا
 غاية الاجتهاد في تحري الصواب والمراد طلبا لادى الامانة
 فاختلفوا الشك اجتهادهم في طلب الحق وكان اختلافهم
 رحمة للخلق فبحان الحكيم سبحانه **احمد** حمد البعيد
 الابانة ويزيد في الفطانة واشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له ما اعظم سلطانه واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله وجيبه وخليفة الذي عظمه وحماه وصانته
 واتك بالنصر والتأييد والاعانة صلى الله عليه وعلى آله
 واصحابه صلاة تنجح لقاءها من ان تبلغ يوم الفرع الكبير
 ايمانه **اما بعد** فان معرفة الاجماع واختلاف العلماء من
 اهم الاشياء ولكل امرئ في حق المجتهد والمحاكم لا سيما
 ائمة المذاهب الاربعة الذين حصلوا بقولهم في المشرق

والمغرب

والمغرب فالاجماع قاعدة من قولهم الاسلام يكفر من
 خالفه على قول العلماء اذا قامت الحجة بان لجماع تامة
 ويسوغ الانكار على من فعل ما يخالفه والملاحم والخلاف
 بين الائمة الاعلام رحمة لهذه الامة التي ما جعل عليها
 في الدين من خرج للطف والاكرام وهذا مختصر انشا
 الله تعالى نافع لكثير من مسائل الخلاف والوافق جامع
 اذ كرها مجردة عن الدليل والتعليل ليسهل حفظه على اهل
 التحصيل ممن يقصد حفظ المسائل المذهب فقط
 ورتبت على اقرب طريق واحسن منط وسميته رحمة الامة
 في اختلاف الائمة جعله الله عملا صالحا وسببا لنجاح
 به امين **تنبيه** اذا كان في المسئلة خلاف لاجد من
 الائمة الاربعة اكتفت بذلك ولا اذكر من خالف فيها من
 غيرهم فان لم يكن احد منهم خالف في تلك المسئلة وكان
 فيها خلاف لغيرهم احتجت الى ذكر المخالف وليظهر
 ان في المسئلة خلافا وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وهو
 حسي ونعم الوكيل **كتاب الطهارة** لا تصح الصلاة
 الا بطهارة لتمكنه بالاجماع واجمع العلماء على وجوب الطهارة
 بالما عند وجوده مع امكان استعماله وعدم الاحتياج
 اليه والتمتع عند فقد التراب واجمع فقهاء الامصار على
 ان مياة الهامة البحار عندها واجاجها بمنزلة واحدة
 في الطهارة والتطهير كغيرها من المياة الا ما يحكي نادر



ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه للضرورة
 واجاز قوما اليتيم مع وجوده وانفق العلماء على انه لا يصح
 الطهارة الا بالماء **وحكي** عن ابي ليلى والاصم جواز الطهارة
 بسائر المايعات وكذلك لا تزال النجاسة الا بالماء عند
 مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تزال بكل
 ما يبع طاهر **فصل** اما المشمس مكره على الاصم من
 مذهب الشافعي والمختار عند متاخري اصحابه
 عدم كراهته وهو مذهب الايمة الثلاثة ولما لا يخفى
 غير مكره بالاتفاق ويحكي عن مجاهد كراهته وكراه
 احمد المسخن بالنجاسة **فصل** اما المستعمل في فرض
 الطهارة طاهر غير مطهر على السبيل من مذهب ابي
 حنيفة والاصم من مذهب الشافعي واحمد ومطهر عند
 مالك ونجس في رواية عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف
 وما الورود والخلاف لا يتطهر به بالاتفاق **فصل** اما
 المتغير بالنزع من وخوة من الطاهرات تغير كثيرا
 لا يتطهر به عند مالك والشافعي واحمد واجاز ذلك
 ابو حنيفة واصحابه وقالوا تغير الماء بالطاهر لا يمنع الطهارة
 ما لم يطبخ به او يغلب على جزائه واما المتغير بطول الوقت
 ظهور بالاتفاق **وحكي** عن ابن سيرين انه يتطهر به الوضوء
 والوضوء من ماز من مكره عند احمد صيانة له **فصل**
 ليس للنار والشمس في ازالة النجاسة تأثيرا لا عند ابي

حنيفة

ابي حنيفة حتى ان جلد الميتة اذا جف في الشمس طهر عنده
 بلاد بج وكذلك اذا كان على الارض نجاسة فحفت في
 الشمس طهر موضعها وحانت الصلوة عليه اليتيم وكذلك
 النار تزال النجاسة عنده **فصل** اذا كان الماء الركد دون
 قلبن نجس نجس مجرد ملاقات النجاسة وان لم يتغير عند ابي
 حنيفة والشافعي واحمد في احدي روايتيه وقال مالك واحمد
 في روايته الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان بلغ قلبن و
 خمسين رطل بالبغداد ي تقرىا وبالدمشق نحو مائة وكأية
 ا رطل وبالمساحة نحو ذراع ونزع طولا وعرضا وعمقا لم
 يتنجس الا بالتغير عند الشافعي واحمد وقال مالك ليس للماء الذي
 تحله النجاسة قدر معلوم ولكنه متى تغير لونه او طعمه او ريحه
 تنجس قليلا كان وكثيرا **وقال** ابو حنيفة لا اعتبار
 بالاختلاط متى اختلطت النجاسة بالماء نجس ان يكون
 كثيرا وهو الذي اذا حرك احد جانبيه لم يتحرك الاخر
 فالجانب الذي لم يتحرك لم ينجس والحاري كالماء الركد عند ابي
 حنيفة واحمد وعلى القول الجديد الرائج من مذهب الشافعي
وقال مالك الحاري لا ينجس الا بالتغير قليلا كان وكثيرا وهو
 القديم من قول الشافعي واختاره جماعة من اصحابه كالنعماني
 وامام الحرمين والغزالي قال النووي في شرح المذهب وهو
 قوي **فصل** استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب
 والوضوء للرجال والنساء منهي عنه بالاتفاق فهي محرمة الا في

منه من عمر رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا
 كان الماء ثلثين لم ينجس شي وفي
 رواية لم يحل ان يشربوا منه

قول الشافعي وقال داود اثمًا يحرم الشرب خاصة واختادها
محرم عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الأصح من مذهب
الشافعي والمصنوب بالذهب حرام بالاتفاق وبالفضة حرام
عند مالك والشافعي وأحمد إذا كانت الصبة كبيرة لزيته
فصل والسواك سنة بالاتفاق وقال داود هو واجب
وزاد إسحاق فقال إن تركه عامدا بطلت صلاته وهل يكره
للصائم بعد الزوال قال أبو حنيفة ومالك لا يكره وقال
الشافعي يكره وعن أحمد روايتان كماله هين واختان وجب
عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هو مستحب
باب النجاسة أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى
عن داود أنه قال يطهروا قمارهم وتحريمها واتفقوا على أنها إذا
تخللت بنفيسها طهرت فإن خللت بطرح شيء فيها لم تطهر عند
الشافعي وأحمد وقال مالك لا يكره تخليلها فإن خللت طهرت
وحلت وقال أبو حنيفة يباح تخليلها وتطهر إذا تخللت
وتحل **فصل** والكلب نجس عند الشافعي وأحمد ويعسل الأنا
من ولوغه فيه سبعة نجاساته وقال أبو حنيفة بنجاسته
ولكن جعل غسل ما نتجس به كغسل سائر النجاسات فإذا
غلب على ظنه زواله ولو بغسله كفي وإذا فلا بد من غسله
حتى يغلب على ظنه إزالته ولو بعشرين غسله وقال مالك
هو طاهر لا ينجس ما ولغ فيه لكن يغسل الأنا تغيد ولو أدخل
الكلب يده أو رجله في الأنا وجب غسله سبعة ألوغ

خلافًا

خلافًا لما لك فإنه يخص ذلك بالولوغ **فصل** والخنزير حرام
كالكلب يغسل ما نتجس به سبع مرات على الأصح من مذهب
الشافعي قال النووي الرأى من حيث الدليل أنه يكفي في
الخنزير غسله وحده بلا تراب وطهر قال أكثر العلماء وهو
المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع ومالك
يقول يطهروا ته حيا وليس لنا دليل واضح على نجاسته في
حال حياته وقال أبو حنيفة يغسل كسائر النجاسات **فصل**
وأما غسل الأنا والثوب والبدن من سائر النجاسات غير
الكلب والخنزير فليس فيه عدد عند أبي حنيفة ومالك
والشافعي وعن أحمد روايات أشهرها وجوب العدد
في غسل سائر النجاسات غير الأرض فيغسل الأنا سبع مرات
وفي رواية ثلاثا وعنه رواية في إسقاط العدد فيما عد الكلب
ويكفي الرش على البول صبي لم يطعم غير اللبن ويعسل من بول
الصبي عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك بوطها
وهما في الحكم سواء وقال أحمد بول الصبي ما لم ياكل الطعام طاهر
فصل جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ إلا جلده الخنزير عند
أبي حنيفة وأظهره الروايتين عند مالك أيضا لا تطهر لكنهما
في الأشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر المايعات وعند
الشافعي تطهر الجلود كله بالدباغ إلا جلده الكلب والخنزير
وما تولد منه ما أو من أحدهما وعن أحمد روايتان أشهرها
لا تطهر ولا يباح الاستفاد بها في شيء كالميتة وحكي عن

الزهرى انه قال ينتفع بحاود الميتات كلها من غير دباغ **فصل** والدكة لا تعمل شيئا فيما لا يؤكل عند الشافعي واحمد
واذا دكيت صارت ميتة وعند مالك تعمل الا في الخنزير واذا
دكى عنده سبع او كلب فجلد طاهر يجوز بيعه والوصوفيه
واذا لم يدبغ وكذا عند ابي حنيفة وان جميع اجزائه من لحم
وجلد طاهر الا ان اللحم عنده محرم وعند مالك مكره ولا
فصل شعر الميتة غير الاذي نجس عند الشافعي وكذا ا
الصوف والوبر وقال مالك هو طاهر مطلقا لان مما لا يحل
الموت سوا كان يؤكل لحمه كالنعم والخيول والاكهار والكلب
فعنده شعر الكلب والخنزير طاهران في حال الحيوة والموت
والصحيح من مذهب احمد طهارة الشعر والوبر والصوف
وهذا مذهب ابي حنيفة وزاد على ذلك فقال بطهارة القرن
والسنن والريش والعظم اذ لا روح فيها وحكي عن الحسن
والاوزاعي ان الشعور كلها نجسة لكنها تطهر بالغسل
واختلف الائمة في جواز الانتفاع بشعر الخنزير في الخرز
فرخص فيه ابو حنيفة ومالك ومنع منه الشافعي وكرهه
احمد وقال الخزي بالليف احب الي **فصل** ما لا نفس له سائلة
كالخمل والنمل والخنفساء والعقرب اذا ماتت في شيء من
الماء عات لا تنجسه ولا تقصد عند ابي حنيفة ومالك وانه
طاهر في نفسه والراجح من مذهب الشافعي انه لا ينجس المايح
ولكنه نجس في نفسه بالموت وهذا مذهب احمد ومذهب

الشافعي

الشافعي ان الدود المتولد في المأكول اذا مات فيه لا نجسه
وتجوز اكله معه وما يعيش بالماكا لضيق اذامات
في ما يسير نجسه عند الثلاثة خلافا لابي حنيفة **فصل**
والجراد والسمل طاهران بالاجماع وفي نجاسة الادي
بالموت للشافعي قولان اصحهما لا ينجس وهو مذهب مالك
واحمد وقال ابو حنيفة بنجس لكن يطهر بالغسل والجنب والحائض
والمسرك اذا غسروا واحد منهم يده في انا فيه ما قليل فالما
باق على طهارته بالاجماع **فصل** وسور الكلب والخنزير
عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وسور ما سواهما طاهر لكن
الاصح من مذهب احمد ان سور سباع البهائم نجس وقال
مالك بطهارة السور مطلقا واتفق الائمة الثلاثة على ان سور
البغل والكار طاهر غير مطهر وحكي عن ابي حنيفة النك
في كونه مطهرا وفايدته ان من لم يجد ما توطأ به مع اليتم
والاصح من مذهب احمد نجاسته واتفقوا على نجاسته المهره
ومادونها في الخلقة وحكي عن ابي حنيفة انه كره سور
المهره وحكي عن الاوزاعي والثوري ان سور ما لا يؤكل
لحمه نجس غير الاذي **فصل** الاصح من مذهب الشافعي
ان سائر النجاسات يستوي قليلها وكثيرها في حكم الاثر
فلا يعفى عن شيء منها الا بتعددا لا حثرا عنه عاليا كدم
البيرات وكذا الدمامل والقروح ودم البواغيث ودم
الذباب وموضع الفصد والحجامة وطين الشارع وهذا

وهذا مذهب مالك إلا أن عندة قليل سائر الدماء معفو عنه
وقال أبو حنيفة دم القمل والبراغيث والبق طاهر واعتبر
أبو حنيفة قدر الدرهم المعلق فجعل ما دونه معفو عنه
فصل والرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة بالإتفاق
ويحكي عن أبي حنيفة أنه قال بطهارتها والبول والروث
نجس عند الشافعي مطلقا وقال مالك وأحمد بطهارتها من
ما كول اللحم وقال أبو حنيفة دبر الطير لما كول اللحم
والعصافير طاهر وما عداه نجس وحكي عن الشعبي أنه قال
أبول جميع البهائم الطاهرة طاهر **فصل** والمني من الأدي
نجس عند أبي حنيفة ومالك قال يغسل بالماء طبا كان أو
وقال أبو حنيفة يغسل برطب ويغسل باليساء والأصح من مذهب
الشافعي طهارة المني إلا من الكلب والخنزير والأصح
من مذهب أحمد أنه طاهر من الأدي **فصل** واختلفوا
في البزخ تخرج منها فارة وقد كان نوضي منها فقال أبو حنيفة
إن كانت متفسخة أعاد صلوة ثلاثة أيام ولا فصلوة يوم
وليلة وقال الشافعي وأحمد إن كان الماء سيرا أعاد من
الصلوة ما يغلب على ظنه أنه نوضا منها بعد وقوعها
وإن كثير ولم يتغير لم يعد وإن تغير أعاد من وقت
التغير ومذهب مالك أنه إن كان معتبرا لم يتغير وصا
فهو طاهر ولا إعادة على المصلي وإن كان غير معين فعنه
روايتان أطلق أبو القاسم من صحابه القول بالنجاسة **فصل**

لو اشتبه

لو اشتبه ما طاهر نجس فإن كان معه أو اتى بعضها طاهر
وبعضها متنجس فهل يجتهد في ذلك ويحري أم لا قال الشافعي
يحرى ويتوضأ بالطاهر على الأغلب عندة وقال أبو حنيفة
إن كان عدد الطاهر أكثر جاز التحري وقال أحمد لا يحري بل يبرئ
الأواني ويخلطها ويقيم واختلف قول مالك فحكي عنه عدم تحري
والتحري ولو كان معه نوبان نجس وطاهر واشتبهما صلى في كل
منهما عند الثلاثة خلافا لأبي حنيفة والشافعي فإن عندهما تحري
فيهما **باب أسباب الحدث** الخارج المعتاد من السبلين
وهو البول والغائط ينقض الوضوء بالإجماع وأما النادر
كالدود والريح من القمل والحصاة والاستحاضة والمذي ينقض
أيضا إلا عند مالك واستثنى أبو حنيفة الريح من القمل فقال
لا ينقض والمني ناقض عند الثلاثة والأصح من مذهب الشافعي
أنه لا ينقض وإن وجب الغسل وقال أبو حنيفة ينقض بكل ذلك
وبالمني **فصل** واتفقوا على أن من فرج بعض من أعضائه
غير يده لا ينقض وضوءه واختلفوا في من مس فرجه فقال أبو
حنيفة لا ينقض وضوءه مطلقا على أي وجه كان وقال الشافعي
ينقض بالمس بباطن كصفه دون ظاهره سواء كان بشهوة أو غيرها
وامشهور عن أحمد أنه ينقض بباطن كفه وبظاهره والريح
من مذهب مالك إن مسه بشهوة انتقض وإلا فلا **فصل**
وأما من فرج غيره فقال الشافعي وأحمد ينقض وضوءه
صغيرا كان الممسوس أو كبيرا حيا أو ميتا وقال مالك لا ينقض

مس الصغير وقال أبو حنيفة لا ينفق بحال هل ينفق
وضوء المسوس ام لا قال مالك ينفق وقال أبو حنيفة والشافعي
واحمد لا ينفق واجمعوا انه لا وضوء على من سئل شيب ولو من
غير حائل وانفق الثلاثة على انه لا يجب وضوء من مس الامر
ولو بشهوة وقال مالك يا حبان واختلفوا فيمن مس حلقة الذكر
فقال أبو حنيفة ومالك لا ينفق وقال الشافعي وأحمد ينفق
وعن الشافعي قول وعنه أحمد رواية انه لا ينفق **فصل**
واختلفوا في مس الرجل المرأة فذهب الشافعي الى انتقاض
رجل حال اذا لم يكن حائل والصحيح من مذهبه استئنا
المحارم ومذهب مالك وأحمد انه ان كان بشهوة انتقض
ولا فلا ومذهب أبي حنيفة انه لا ينفق الا ان يتشرد كره
فينتقض بالمس والاشترار جميعا وقال محمد بن الحسن لا ينفق
الا ان يتشرد وان انتشر وقال عطاء بن مسرور جنبية لا تحل
له انتقض وان حلت كزوجته وامته لم ينفق والراجح
من مذهب الشافعي ان الممس كالممس وهو مذهب
مالك وعنه أحمد روايتان **فصل** وانفقوا على ان نوم المضطجع
والمتكى ينفق وضوء واختلفوا فيمن نام على حالة من
احوال المضطجعين فقال أبو حنيفة لا ينفق وضوء وان
طال نومه وان وقع على جنبه او اضطجع انتقض وقال
مالك ينفق في حال الركوع والسجود اذا طال دون القيام
والقعود وقال الشافعي في الجديان نام ممكنا مقعدا
لم ينفق

لم ينفق والا انتقض وقال في القدر لا ينفق على هيئة
من هيئات الصلوة وعن أحمد روايات المختارة انه ان طال
نوم القيام والقاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء قال
الخطابي هذا أصح الروايات ولا فرق عند الشافعي بين طول
النوم وقصره وان رأي المناومات مادام ممكنا مقعدا
من الأرض اذا النوم ليس يحدث في نفسه وانما هو مظنة
للحدث **فصل** والخارج الخمس من البدن من غير السبيلين
كالرعاف والفضد والقيء والحجامة لا وضوء منه عند الشافعي
ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء بالدم اذا سال
والقيء املا الفم وقال أحمد ان كان كثيرا فافا جسا انتقض
رواية واحدة وان كان يسيرا فعنه روايتان **فصل**
والقهقهة في الصلوة تبطلها بالاجماع وهل ينفق وضوء
قال مالك والشافعي وأحمد لا ينفق وقال أبو حنيفة وصحابة
ينفق وما مسته النار كالطعام المطبوخ والخبر لا وضوء
منه بالاجماع وحكي عن بعض الصحابة كان عمر وأبي هريرة
وزيد بن ثابت ابجاب الوضوء منه وأكل لحم الخنزير
ولا ينفق وضوء علي الجدي بالراح من مذهب الشافعي
وهو قول أبي حنيفة ومالك وقال أحمد ينفق وهو
القديم المختار عند أصحاب الشافعي وغسل الميت
لا ينفق وضوء عند الثلاثة وقال أحمد **فصل** وانفقوا
على ان من يقن الطهارة وسك في الحدث فانه باق على

على طهارته الأما لك فان ظاهر مذهبه انه يني على الحدث
ويؤتى وقال الحسن ان سلك في الحدث وهو في الصلوة
بني على يقينه ومضى في صلوته وان كان في غير الصلوة
أخذ بالشك **فصل** ولا يجوز مس المصحف ولا حمل المحدث
بالإجماع وحكي عن داود وغيره الجواز في حمل
بغلاف وعلاقة الأعدى الشافعي ويجوز عند حمله في
أمنعه وتفسير ودناير وقلب ورفعة بعود **فصل**
واستقبال القبلة واستدبارها لفضا الحاجة حرام بالصحة
عند الشافعي ومالك وفي أسنن الروايات عن أحمد وقال
أبو حنيفة وأحمد في رواية الأخرى بكراهة مطلقا في الصحرا
والنبيان جميعا وقال داود يجوز الاستدبار والاستقبال
في الموضعين جميعا **فصل** والاستنجاء واجب عند مالك
والشافعي وأحمد لكن عند مالك روايه انه ان صلى ولم
يستنجي صحت صلاته وقال أبو حنيفة هو مستحب وليس
بواجب وهي روايه عن مالك قال أبو حنيفة فان صلى ولم
يستنج صحت صلوته وجعل محل الاستنجاء مقدرا يعتبر به
سائر الجاسات على جميع المواضع بالدرهم البعدي وقال
أبو جوب الجاسات في غير محل الاستنجاء اذا زادت على
مقدار الدرهم ولا يجوز الإقتضار في الاستنجاء بالحجارة
على أقل من ثلاثة أحجار عند الشافعي وأحمد وان حصل
الاتفاق بأقلها والمراد ثلاث مسحات فان كان حجر له ثلاثة
أطراف

ثلاثة أطراف جزا اذا اتفق وان لم يتفق الثلاثة نراد برابعها
حتى يحصل الاتفاق وقالت أبو حنيفة ومالك لا اعتبار بالاتفاق
فان حصل حجر واحد لم يستحب التراب عليه ويجوز
الاستنجاء بما يقوم مقام الحجاره من الخرف والأجر والخشب
بالإجماع وحكي عن داود انه قال يجوز بما سوي الأحجار
الشافعي وأحمد انه لا يجزي في الاستنجاء عظم ولا روث وقال
أبو حنيفة ومالك يجزي ولكن يستحب عندهما انه لا يستنجي بها
باب الوضوء النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء
والتييم عندك في العلم فلا نضح طهارة الابنية وقال
أبو حنيفة لا يفتقر شيء من ذلك إلى النية الا التييم فانه لا
يدفع من النية ومحل النية القلب والكامل ان ينطق بالنية
بما نواه بقلبه وقال مالك بكراهة النطق باللسان ولو قصر
على النية بقلبه اجزاه بالاتفاق بخلاف عكسه **فصل**
والشتمية عند الوضوء مستحبة ليست بواجبة الثلاثة وأصح
الروايتين عن أحمد انها واجبة **وحكي** عن داود انه قال
لا يجزي وضوء لا بها سوى تركها عامدا أو ناسيا وقال
إسحاق ان شربها اجزائه طهارة والا فلا وغسل البدن
فيل الطهارة مستحب غير واجب بالاتفاق وحكي عن
أحمد انه واجب ذلك من يوم الليل دون النهار وقال
بعض الظاهرية بالوجوب مطلقا تعيدا للجاسات فان
ادخل يد في الأنا قبل غسلها لم يفسد الماء الا عند الحسن

البصري والمضمضة ولا يستشق **فصل** سنتان في الوضوء والغسل
 عند مالك والشافعي وقال أحمد بوجوبها وقال أبو حنيفة
 بوجوبها في الغسل دون الوضوء وتحليل اللحية الكثيرة في
 الوضوء سنة بالاتفاق **فصل** وحده الوجه ما بين منابت
 شعر الرأس غالباً ومشتري الحبيبين طوله ومن الأدن إلى الأدن
 عرضاً عند الثلاثة وقال مالك البياض الذي بين شعر اللحية والأذن
 ليس من الوجه فلا يجب غسله معه في الوضوء بالاتفاق وقال
 زفر لا يدخلان **فصل** ويجزي في مسح الرأس في الوضوء عند
 الشافعي ما يقع عليه الاسم ولا تتعين اليد للمسح وقال مالك
 وأحمد في ظاهر الروايات عنه يجب مسح جميع الرأس وعند
 أبي حنيفة روايتان أشهرها أنه لا بد من مسح ربع الرأس ثلاثة
 من أصابعه حتى لو مسح بأصبعين ولو مسح الرأس لم تجزئه ومسح
 على العمامة دون الرأس لغیر **فصل** ولا يجوز عند أبي
 حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد يجوز أن بشرط أن يكون
 تحت الحنك منها شيء رواية واحدة وهل شرط أن يكون
 قد لبسها على ظهر عنقه روايتان وهل وان كانت مدورة
 لا دابة لها يعني اللثام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة
 على قناعها المستند برأيت حلقها روايتان والمسنون في
 الرأس عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مسح واحدة وعند
 الشافعي ثلاث مسحات **فصل** والأذنان عند أبي حنيفة
 ومالك وأحمد من الرأس فيمسح مسحاً معاً وقال الشافعي
 مسح

الأذنين سنة على جبالها يمسحان بما جدد بعد مسح الرأس
 وقال الزهري من الوجه يغسل ظاهرهما وباطنهما مع
 الوجه وقال الشعبي وجماعة ما قبل منهما من الوجه يغسل
 معه وما ادبر منهما من الرأس مسح معه ولا يجوز الاقتصار
 بالمسح على الأذنين عوضاً عن مسح الرأس بالإجماع وهل
 يسن تكرار مسح الأذنين قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 في آخري روايته السنة فيها مرة واحدة وقال الشافعي
 التكرار فيها ثلاثاً سنة وهي رواية عن أحمد ومسح العنق
 من نفل الوضوء عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي ليس
 ذلك سنة وقال بعض الشافعية وأحمد في رواية أنه سنة
فصل في غسل الرجلين في الوضوء مع التمسح بالرجلين
 وحكي عن مالك والأوزاعي والشافعي والشافعية والشافعية
 جميع الرجلين ويروى عن ابن عباس أنه قال من مسح
فصل والنزتيب في الوضوء غير واجب عند أبي حنيفة
 ومالك وهو واجب عند الشافعي وأحمد والمواكلة في
 الوضوء سنة عند أبي حنيفة وقال مالك المواكلة واجبة
 والشافعية فيها قولان أصحهما أنه سنة والمشهور عن أحمد
 انها واجبة واتفقوا على أنه لا يستحب تنشيف الأعضاء
 من الوضوء ولا يكره إلا في رواية عن أحمد غير مشهورة
 ومن تضاف إليه أن يصل ما ساء لم ينتقض وضوءه بالاتفاق
 وحكي عن النخعي أنه قال لا يصل بوضوء واحد أكثر من خمس

وغسل الرجلين إلى الكعبين فرض
 بالإجماع صح صح

صلوات وقال عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واحتج
بالآية **باب الغسل** لجمع الآية على الرجل
إذا جامع المرأة والتفاحيتان فقد وجب الغسل عليهما
وان لم يحصل انزال وحكي عن داود وهو قول جماعة من
الصحابية ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين
والبهيمة عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجب الغسل في فرج البهيمة الا بالانزال وخروج المني
موجب للغسل عند الشافعي وان لم يقارن اللذة وقال أبو
حنيفة لا يجب الغسل في فرج البهيمة الا بالانزال ومالك
لا يغسل الا بخروج معقار نة اللذة ولو اغتسل الجنب لم يخرج
منه مني بعد الغسل قال أبو حنيفة وأحمد ان كان بعد البول
فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل وقال الشافعي
بوجوب الغسل مطلقا وقال مالك لا يغسل عليه مطلقا
وخروج المني يتدفق وغير تدفق بوجوب الغسل
عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد اذا خرج
بغير تدفق فلا يغسل ولا يجب الغسل الا لخروج المني من
الذكر عند الثلاثة وقال أحمد فكر ونظر فاحتسب انتقال المني
من الظهر الى الاحليل وجب الغسل وان لم يخرج واذا اسلم
الكافر وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند مالك والشافعي
أبو حنيفة والشافعي هو مستحب **فصل** وامر ان اليد علي
البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب الا عند مالك

مالك ولا بأس بالوضوء والغسل من فضل بالجانب والحيض
باتفاق الثلاثة وقال للرجل ان يتوضا من فضل وضوء
المرأة اذا لم يشاهدها ووافق أحمد على انه يجوز للمرأة الوضوء
من فضل الرجل والمرأة واذا حاصت امرأة وهي جنب
لم تطهرت لجزائها غسل واحد عن الحيض والجنابة بالاجماع
وحكي عن اهل الطاهر انهم يوجبون عليها غسلين **فصل**
والجنب ممنوع من حمل المصحف ومسك بالاجماع ومن
قراءة القرآن قليلا وكثيره عند الشافعي وأحمد وإسحاق
أبو حنيفة قراءة بعض آية او آيتين وحكي عن داود انه
يجوز للجنب قراءة القرآن كله كفيف **باب**
التيمم التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء الحرف
او الخوف من استعماله حائزا بالاجماع واختلف الأئمة في
نفس الصعيد فقال الشافعي وأحمد الصعيد المتراب فلا
يجوز التيمم الا بتراب طاهر او برمل فيه غبار وقال
أبو حنيفة ومالك الصعيد الارض فيجوز التيمم بالارض
واجزائها ولو تحرك تراب عليه وبرمل لا غبار فيه ونزاد مالك
وتجوز بما انضل بالارض كالنبات **فصل** طلب الماء
شرط لصحة التيمم عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة ليس شرط
وعند أحمد روايتان كاملهين اصحهما وجوب
الطلب والجمعوا على انه يجوز التيمم للجنب كما للمحدث
وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وخشي العطش انه يجزئه

لحمل الحيض

لسريه ويتيم **فصل** والمسح في الدين للتييم يكون للمرافق
 عند أبي حنيفة وعلى الجدي من قول الشافعي وعند مالك
 وأحمد المسح إلى المرافق مستحب وإلى الكوعين جائز وحكي
 عن الزهري أنه قال المسح إلى الأباط **فصل** واجمعوا على أن
 المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلوة بطل
 تيممه ويلزمه استعمال الماء واختلفوا فيما إذا وجد الماء بعد
 دخوله في الصلوة فقال الشافعي أن كانت صلوة ثم سقط
 فرضها بالتييم بان يكون مسافر لم تبطل صلوة ومضي فيها
 وقطعها ليتوضأ أفضل وقال مالك مضي ولا يقطعوها
 وهي صحيحة وقال أبو حنيفة تبطل تيممه ويلزمه الخروج
 من الصلوة واستعمال الماء إلا في الجنابة والعبد قال
 أحمد تبطل مطلقا واجمعوا على أنه إذا رآي الماء بعد فراغه
 من الصلوة لا إعادة عليه وإن كان من الوقت باقيا
فصل التيمم لا يرفع المحدث بالإلقاء وقال داود أنه يرفع
 المحدث وهو ضعيف لأنه لو رفع المحدث لما بطل عند وجود
 الماء ولا يجوز الجمع بين فرضين تيمم واحد عند الشافعي
 ومالك وأحمد سوا في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة
 من كبار الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم كالصلوة
 لما يصلي به من الحدث إلى الحدث أو وجود الماء وبه
 قال الثوري والحسن **فصل** واجمعوا على أن النية شرط في
 صحة التيمم واختلفوا على أن التيمم لا يرفع الحدث على
 الاستمرار

الاستمرار بل يسبح الصلوة وحكي عن أبي حنيفة أنه قال
 يرفع الحدث ويجوز للتييم أن يور المتوضئين والنتيمين
 بالإجماع وحكي المنع عن ربيعة وتحمل الحسن ولا يجوز تيمم
 قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 يجوز **فصل** واختلفوا الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم لصلوة
 العبد والجنابة في المحضرة أن خيف فواتها وإحسان
 ذلك أبو حنيفة واختلفوا في الحاضر إذا تعذر عليه الماء
 وخاف فوت الوقت فإن كان للماء بعيد عنه أو يترأ إذا استقم
 منه نطلع الشمس فعند الشافعي يتيمم ويصلي فإذا وجد الماء
 أعاد وعند مالك يتيمم ويصلي ولا يعيد وعند أبي حنيفة
 يترك الصلوة ويبقى الفرض بدئته إلى أن يقدر على الماء **فصل**
 ومن خاف التلف من استعمال الماء جاز له تركه وإن تيمم بلا
 خلاف وإن خاف الزيادة في المرض وتأخر البراءة وحديث
 مرض لم يخف منه التلف جاز له عند أبي حنيفة ومالك أن يترك
 بلا إعادة وهو الأرجح من مذهب الشافعي وقال عطاء الحسن
 لا يستباح التيمم بالمرض أصلا ولا يجوز التيمم للأرض إلا عند
 عدم الماء ومن وجد الماء لا يكفي فالأرجح من قول الشافعي أنه
 يجب استعماله وقال أحمد يغسل ما يقدر عليه ويتيمم للباقي
 وقال باقي الأئمة لا يجب استعماله بل يتركه ويتيمم **فصل**
 من كان يعضو من أعضائه قروح أو كس أو جرح والصق
 عليه جبيرة وخاف من نزعه التلف فعند الشافعي يسبح

يمسح على الجبيرة ويضم الي المسح التيمم وقال ابو حنيفة
 وما لك اذا كان بعض عضوه جسده طويلا وبعضه
 جريحا او قرحا فان كان الاكثر الصحيح غسله وسقط
 حكم الجرح الا انه يستحب مسح بلماء وان كان الصحيح اقل
 تيمم وسقط غسل العضو الجرح وقال احمد يغسل الصحيح
 و يتيمم للجرح واذ مسح على الجبيرة وصلى فلا اعادة
 عليه الا على قول الشافعي وهو الرأى اذ اوضعها على جرح
 وتعدت نزعها **فصل** ومن حبس في المصفر فلم يقدر على
 المائيم وصلى عند مالك واحمد ولا اعاده عليه وعن
 ابي حنيفة روايتان احدهما لا يصلي حتى يخرج من حبس
 او يجرد اما والثانية يصلي ويعيد وهو للشافعي من
 سني المائيم في رحله حتى تيمم وصلى ثم وجد اعاده على
 الجدي الرأى من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض رواياته
 لا يعيد وان اعاد فحسن وقال ابو حنيفة واحمد لا اعادة
 عليه وهو قول قد تم للشافعي **فصل** ومن لم يجد الماء
 ولا ترابا وحضرته الصلوة قال ابو حنيفة لا يصلي حتى يجد
 الماء او التراب وعن مالك ثلاث روايات احدها من مذهب
 ابي حنيفة والثانية يصلي على حسب حاله ويعيد اذا وجد
 وهو اجد بد الرأى من قول الشافعي واحمد الروايتين عن
 احمد والقول القدر للشافعي مذهب ابي حنيفة والرواية

الثانية

الثانية عن احمد وهي الصحيحة انه يصلي ولا يعيد وهي
 الثالثة عن الثالثة مالك ولو كان على يده نجاسة ولم
 يجد ما يزيلها به وهو متطهر فانه يتيمم بها كالحديث ولا
 يعيد عند احمد وقال احمد ابو حنيفة لا يصلي حتى
 يجد ما يزيلها وقال الشافعي يصلي ويعيد **فصل** اختلف
 الائمة في قدر الاجزاء في التيمم فقال ابو حنيفة في
 الرواية المشهورة عند عنده ضربان احدهما للوجه والثانية
 لليدين والمرفقين والاصم المنصوص من مذهب الشافعي
 مذهب ابي حنيفة بل قال الشيخ ابو حامد الاسفريابي انه
 المنصوص عن ما وجد يد فيمسح الوجه واليدين الى المرفقين
 بضربتين او بضربات وقال مالك في شهر الرقائتين وقال
 احمد تجزي ضربية واحدة للوجه والكفين بان يكون يطون
 اصابعه لوجهه ويطون راحتيه لكفيه **باب مسح الخف**
 المسح على الخفين في السفر جائز باجماع المسلمين ولم يمنع احد
 من جواز الا الخواارج واتفق الائمة على جوازه في الحضر
 الا في رواية عن مالك والمسح على الخف موقت عند ابي حنيفة
 واحمد والشافعي للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوما
 وليلة وقال مالك لا توقيت لمسح الخف بل مسح لابس مسافرا
 كان او مقبلا ما بد الامام يزع او يصيبه جنابة وهو القدر
 من قول الشافعي **فصل** والسنة ان تمسح اعلا الخف واسفله
 عند الثلاثة وقال احمد السنة مسح اعلاه فقط فان اقتصر

أعله اجزأه بالانقاف وان اقتصر على اعداوان اقتصر
على اسفله لم تجزأه بالاجماع واختلفوا في قدر الاجزأ في
المسح فقال ابو حنيفة تجزأه ثلثة اصابع فصاعدا وقال
الشافعي قل من ما يقع اسم المسح وقال احمد مسح الاكثر تجزأه
وما لك يري الاستيعاب بحمل الفرض لكن لو اخل بمسح ما يحتاج
ما تحت القدم اعدا الصلوة عنده استحبابا في الوقت وجعلوا
على ان المسح على الخفين مرة واحدة يجزي وعلي انه متى نزع
احد الخفين وجب عليه نزع الآخر **فصل** واتفقوا على ان
ابتدأ مدة المسح من احدث بعد اللبس من وقت المسح وعن
احمد رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال
النووي وهو المراجح دليلا وقال الحسن البصري من وقت
اللبس واتفقوا على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت طهارته
الا ما عاينه على صله في ترك مراعاة الاصل الوقت ولو مسح
الخف في الحضر ثم سافر ثم مسح مقيم عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة يتم مسح مسافر **فصل** واذا كان في الخف خرق
يسير فمادون الكعبين يظهر منه شيء يميز الرجلين
لم تجز المسح عليه على الحديث المراجح من مذهب الشافعي وهو
مذهب احمد وقال مالك يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش وهو
قول قديم للشافعي وقال داود يجوز ان المسح على الخف المحرق
بكل حال وقال النووي وغيره يجوز المسح عليه مادام يمكن
المشي فيه وقال الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخف وعلي
باقي

باقي الرجل وقال ابو حنيفة واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك
ان كان الخرق مقدار ثلثة اصابع لم تجز للمسح وان كان دونها
جاز **فصل** ولا يجوز للمسح على الجرمين على الاصح من
مذهب الشافعي والمراجح من مذهب مالك وقال ابو حنيفة
واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك وقول للشافعي ولا يجوز
المسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين عند ابي حنيفة ومالك
والشافعي وقال احمد يجوز للمسح عليهما اذا كانا خفيين لا ينف
الرجلان منها **فصل** ومن نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قد
عند ابي حنيفة وعلى المراجح من مذهب الشافعي سوا طالت
مدة المسح او قصرت وقال احمد وما لك يغسل رجله مكانه فان
طال الفصل استأنف وقال الحسن وداود لا يجب غسل رجله
ولا استيناف الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا
باب الحيض اجمع الائمة على ان فرض الصلوة ساقط عن
الحائض مدة حيضها وان لا يجب عليها قضاءه وعلي انه يحرم
عليها الطواف بالبيت واللبث في المسجد وعلي انه يحرم وطؤها
حتى ينقطع حيضها **فصل** اقل سن حيض قية المرأة عند مالك
والشافعي واحمد تسع سنين وهو المختار من مذهب ابي حنيفة
واختلفوا هل لا تقطع الحيض مادام لا فقال ابو حنيفة فيماروه
عنه الحسن بن زياد الي ستين وقال محمد بن الحسن في الروميات
خمس وخمسون سنة وقال مالك والشافعي ليس له حد وانما
الرجوع فيه الى العادات في البلدان فانه يختلف باختلافها

في الحرة والبرودة وعن أحمد ثلاث روايات لأحد هاشمون
مطلقا في العرييات وغيرهن والثانية مطلقا والثالثة ان
كن عرييات فستون أو بنطيات فستون أو عرييات
فستون **فصل** في أقل الحيض عند الشافعي في المسمى يوم
يوم وليلة وأكثره خمسة عشر ليلا لها وعند أبي حنيفة
أقله ثلثة أيام وأكثره عشرة أيام وعند مالك ليس لأقله
حد ويجوز أن يكون ساعة وأكثره خمسة عشر يوما
وأقل طهر فاصل بين الحيضين خمسة عشر يوما عند أبي حنيفة
والشافعي وقال أحمد ثلثة عشر يوما وقال مالك لا أعلم بين
الحيضين وقتا يعتمد عليه وعن بعض أصحابه أن أقله عشرة
أيام ولا حد لأكثره بالإجماع **فصل** يستمتع من الحيض
بما فوق الأزار فقط ولا يقرب ما بين السرة والركبة فإنه
حرام هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد
ومحمد بن الحسن وبعض كبار المالكية وبعض أصحاب الشافعي
يجوز الاستمتاع والوطئ فيما دون الفرج ووطئ الحيض في
الفرج عدا حرام بالاتفاق فلو ووطئ قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي ثم يستغفر الله عز وجل ويتوب إليه ولا غرم
عليه ولكن يستحب عنه ألا يتصدق بدينار أو نوطي في
أقبال الدم وينصفه في أدبارة وقال الشافعي في القدير تلزمه
العرامة وفي قدرها قولان أنه يجب دينار في أقبال الدم
ونصف في أدبارة والثاني عن رتبة بكل حال وقال أحمد
في

في الرواية الأخرى يتصدق بدينار وينصفه ولا فرق
عنده بين أقبال الدم وأدبارة **فصل** وإذا انقطع
دم الحيض للحائض لم يحزن وطئها حتى تستنوي وان
كان لا ينقطع لأكثر الحيض جاز وطئها قبل الغسل وان انقطع
لأكثر الحيض لم يحزن حتى تغسل أو يمضي وقت صلوة
وقال الأوزاعي وداود إذا غسلت فرجها جاز وطئها
ولو طهرت الحائض ولم تجد ما قال أبو حنيفة في المسمى يوم
لا يحل وطئها حتى يتيمم ويغسل وقال مالك لا يحل وطئها
حتى تغسل وقال الشافعي وأحمد متى تيممت حلت وإن لم
تغسل به **فصل** في الحيض كالحائض في الصلوة بالاتفاق
وفي القراءة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعن مالك
روايتان أحدهما تقرأ الآيات السيرة والتي نقلها الأكر
من أصحابه أنها تقرأ ما سأت وهو مذهب داود **فصل**
اختلف الأئمة في الحامل هل تحيض فقال أبو حنيفة وأحمد
لا تحيض وقال مالك تحيض وعن الشافعي قولان كالمذهبين
أصحهما أنها تحيض **فصل** واختلفوا في المستدأة إذا جاوز
دمها أكثر الحيض فقال أبو حنيفة تمكث أكثر الحيض وهو
عنده عشرة أيام وعن مالك روايتان أشهرهما وهي
رواية ابن القاسم وغيره تمكث أكثر الحيض وهو عند
حنيفة عشرة يوم ما لم تكون مستحاضة وقال الشافعي أن
كانت مميزة رجعت إلى مميزها أو غير مميزة قولان

أحدها ترد إلى غالب عادة النساء وهو ست أو سبع عن
أحمد بن وإيتان أشهرها واختارها الحزقي تمكث غالب
عادة النساء أما الميزة التي تميز بين الدمين أي تفرق
بين دم الحيض ودم الاستحاضة باللون والقوام والريح
فإن دم الحيض أسود مخين منتن ودم الاستحاضة قريب
أحمر لنتن له فانيها تعمل عند مالك والشافعي على إقبال
الدم وإدبار فتترك الصلوة عند إقبال الحيضة فإذا أدبر
اغتسلت وحلت وقال أبو حنيفة تعمل على عدد الأيام
فصل واختلفوا في المستحاضة فقال أبو حنيفة ترد إلى علته
إن كان لها عادة فإن لم يكن لها عادة فلا اعتبار بالتميز
بل تمكث أقل الحيض وقال مالك لا اعتبار بالعادة وإنما
الاعتبار بالتميز فإذا كان متميزا ردت إلى التمييز
وإلا لم تحض أصلا وتصل إلى هذا في الشهر الثاني والثالث
وأما في الشهر الأول فعند روايتان أشهرها أنها تمكث أكثر
لحيض فظاهر مذهب الشافعي أنها إن كان لها عادة وتميز
قد التمييز على العادة فإن غلبت التمييز ردت إلى العادة
فإن غلبت ما معاصرت مبتدأة وقد تقدم حكمها وقال أحمد
إن كان لها عادة وتميز ردت إلى العادة فإن غلبت ما ردت
إلى التمييز فإن غلبت ما فعند روايتان أحدهما تمكث أقل الحيض
والثانية غالب عادة الحيض ستا أو سبعا **فصل** ووطي
المستحاضة جازن عند أبي حنيفة والشافعي ومالك كما نصلي ونصوم
وقال أحمد

وقال أحمد لا يصح يجوز وطئ المستحاضة في الفرج إلا أن يخاف
روحها العنت وهو التزنا فيجوز في الفرج الروايتان **فصل**
واجمعوا على أنه محرم في النفاس ما يحرم بالحيض واختلفوا
في أكثره فقال أبو حنيفة وأحمد بن يعقوب يومها وهي رواية عن
مالك وقال والشافعي ستون يوما وقال الليث بن سعد
سبعون ولو انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية فقد جاز الثلاث
وطيها من غير كراهية وقال أحمد ليس له وطئها في ذلك الشهر
حتى تبلغ الأربعين **كتاب الصلوة** اجمع
المسلمون على أن الصلوة أحد أركان الإسلام الخمسة المذكورة
في قوله صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس الحديث
وأن الصلوة المكتوبة في اليوم والليلة خمس وهي سبعة عشر ركعة
فرضها الله على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة
عاقله خالصة من حيض ونفاس وأنه لا يسقط فرضها في حق
المكلفين إلا بمعاينة الموت إلا أن أبا حنيفة قال إن
عجز عن الإيماء برأسه سقط الفرض عنه **فصل**
ومن اعجز عليه مرض أو سبب مباح سقط عنه فضا ما
كان في حال انغماسه من الصلوة على الإطلاق عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة إن كان الانغماس يوما وليلة فما دون ذلك
وجب القضاء ولم يجب وقال أحمد لا يمنع وجوب
بحال **فصل** واجمعوا على أن كل من تعلم من المكلفين ثم
تركها جاحدا وجوبها فإنه كافر يقتل بكفرة ثم اختلفوا

فمن تركها غير جاحد بل كسلا ونها ونا فقال مالك
 والشافعي يقتل والصحيح عندهما يقتل حد الاكفر بالسيف
 وتجري عليه بعد قتله احكام المسلمين من الغسل والصلوة
 والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله
 بصلوة واحدة بشرط اخر اجماعا عن وقت الضيق
 ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقتل وقال ابو حنيفة
 يحبس ابد حتى يصلي وعن احمد روايات التي اختارها
 اكثر اصحابه وتقتلها عن نصه انه يقتل بالسيف
 ترك صلاة واحدة والمختار عن جمهور اصحابه انه يقتل
 بكفرة كما لم ترد تجزي عليه احكام الممرتدين فلا يصلي
 عليه ولا يورث ويكون ماله فنيا **فصل** واجمعوا
 على ان الصلوة من الفروض التي لا تفسخ فيها النيابة
 ولا مال واذا صلى الكافر هل يحكم باسلامه وقال
 الشافعي لا يحكم باسلامه وقال الشافعي لا يحكم باسلامه
 ان صلى في دار الحرب وقال مالك ان صلى في السفر حيث
 يخاف على نفسه لم يحكم باسلامه الا وان صلى في حال
 الطمانينة حكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة
 او منفردا في مسجد او في غيره في دار الاسلام وغيرها
فصل وانفقوا على ان الاذان والاقامة مشروعان
 للصلوة الخمس والجمعة لم اختلفوا فقال ابو حنيفة
 والشافعي هما سنتان وقال احمد فرض كفاية على اهل
 الامصار

وقال احمد في غير ذلك

الامصار وقال داود هما واجبان لكن تصح الصلوة مع
 تركها وقال الاوزاعي ان سبى الاذان وصلى على الوقت
 وقال عطاء ان سبى الاقامة اعادة الصلوة وانفقوا على ان
 السبى لا يبرئ في حقهم الاذان ولا يسب واهل بيت اقامة
 في حقهم ام لا قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يسب وقال
 الشافعي يسب ويؤذن للفوايت ويقم عند ابو حنيفة ومالك
 والشافعي يسب ويؤذن للفوايت ويقم ولا يؤذن
 وقال احمد يؤذن للاولى ويقم للباقي واجمعوا على ان
 اذا التقوا اهل بلد على ترك الاذان والاقامة قوتلوا
 لانه من شعاب الاسلام فلا يجوز تعطيله **فصل** والاذان
 صفة معروفة لكن قال مالك بكسر في اوله مرتين واختلفوا
 في صفة الاقامة فقال ابو حنيفة هي شئ مني كالاذان
 وقال مالك الاقامة كلها فرادي وكذا عند الشافعي
 واحمد اللفظ الاقامة فثنى والترجيح سنة في الاذان
 عند ابو حنيفة **فصل** ولا يؤذن لصلوة قبل دخولها
 الا الصلوة فانه يجوز ان يؤذن لها قبل الفجر وعن احمد
 رواية انه يكره ان يؤذن لها قبل الفجر في شهر رمضان
فصل واجمعوا على ان التثويب مشروع في اذان الفجر
 خاصة وهو سنة عند الثلاثة والشافعي اقول ان القدم
 المختار انه سنة وقال الثلاثة وهو ان يقول بعد
 الحيلة الصلوة خير من النوم مرتين وقال ابو

مشروع في اذان الفجر خاصة وهو سنة عند الثلاثة وللشافعية قولان القول المختار انه سنة وقال الثلاثة وهو ان يقول بعد الجيلة الصلاة خير من النوم من ثين وقال ابو حنيفة بعد الفراغ من الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في العشاء وقال النخعي في جميع الصلوات واجمعوا على ان السنة في العبد بين الكسوفين والاستسقاء التدا بقوله الصلاة جامعة **فصل** واجمعوا على انه لا يعتدل الا باذان المسلم العاقل وان لا يعتدل ان المرأة للرجال وان اذان الصبي المميز للرجال معتد به واذان المحدث اذا كان حديثه اصغر والثلاثة على الاعتدال باذان الجنب وعن احمد رواية انه لا يعتدل باذانه بحال وهي المختارة واختلفوا في اخذ الاجرة على الاذان فقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي واذا اذن المودن في اذانه صح اذانه وقال بعض اصحاب احمد لا يصح **فصل** واجمعوا على ان اول وقت الظهر اذ انزلت الشمس وانها لا تضل قبل الزوال ولكن يجب عند الشافعي ومالك بن زوال الشمس وجوبا موعدا الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو اخر وقتها المختار عندهما ومذهب ابو حنيفة وجوب صلاة الظهر متعلق باخر وقتها وان الصلوة في اقله نفل قال القاضي عبد الوهاب المالكي والفقه يابسهم على خلاف ذلك والمختار عند مالك ان اخر وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله وكذلك عند الشافعي الا انه يقول هذا الوقت المضيق المقيم وقول ابو حنيفة كقول

كقول مالك **فصل** واخر وقت الظهر هو اول وقت العصر على سبيل الاشتراك فمن لم يصل الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله كان له ان يبتدئها ولا يكون سببا قال الشافعي من دخل في صلوة الظهر فكان فراغ منها حين صار ظل كل شيء مثله فهو يصلها في وقتها وما بعد ذلك من الوقت المستأنف بعد زيادة ما على المثل فهو وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله واخر وقتها غروب الشمس **فصل** ووقت صلاة المغرب عند مالك غروب الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار وللشافعي قولان والقدر المخرج عند خروجه اصحابه ان اخر وقتها اذا غاب الشفق الاحمر وقال ابو حنيفة واحمد لها وقتان والشفق هو الحمر التي تكون بعد المغيب فاذا غاب دخل وقت المغرب العشاء عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة والشفق البياض الذي بعد الحمر **فصل** واجمعوا على ان وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المذنب في الكون ضوؤه معتد في الافق ولا طلعة بعد واخر وقتها المختار الاسفار واخر وقت اجواز طلوع الشمس بالاجماع والاختيار فيم التعليل عند مالك والشافعي واحمد وفي رواية وقال ابو حنيفة المختار الجمع بين التعليل والاسفار فان فات ذلك فالاسفار وفي من التعليل الا بالمرحلة والتعليل وفي وعن احمد رواية اخري انه يعتبر حال المصلين فان شق عليهم التعليل كان الاسفار افضل فان جمعو كان التعليل افضل **فصل** تاخير الظهر عن وقتها في سنة الحرة افضل اذا كان يصليها في مساجد الجماعة

وقت العصر قال مالك
ابو حنيفة اول وقتها

بالاتفاق والاصح عند اصحاب الشافعي تخصيص هذه الرخصة
 بالبلاد الحارة وجماعة مسجد يقصدون من بعد وتجييل
 العصر افضل الا عند ابو حنيفة والافضل اذ خير العشا الا في
 قول الشافعي وهو الاصح عند اصحابه واختلفوا في الصلوة
 الوسطي فقال ابو حنيفة واحمد هي العصر وقال مالك والشافعي
 هي الفجر والمختار عند متأخري اصحاب الشافعي العصر **باب**
شروط الصلوة واركانها وصفتها اجمع الايمه على ان
 للصلوة شرائط لا تنضم اليها وهي التي تقدم بها وهي اربع امور
 بالما والنيهم عند عدمه والوقوف على بقعة طاهرة واستقبال
 القبلة مع القدرة والعلم بدخول الوقت بيقين واختلفوا في
 سنن العورة فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد انه من الشرائط
 فتكون خمسا عندهم واختلف اصحاب مالك فمنهم من يقول انه
 من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تمرد فصيل مكشوف العورة
 مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة ومنهم من يقول
 هو فرض واجب في نفسه الا ان ليس من شرط صحة الصلوة ان
 صلي مكشوف العورة عامدا كان عاصيا ويسقط عنه الفرض
 والمختار عند متأخري اصحابه انه لا تنضم الصلوة مع كشف
 العورة بحال **فصل** واجمعوا على ان للصلوة اركانها وهي اربعة

فصل

فصل وهذه الشروط والاركان هي فرض الصلوة المتصلة بها
 والمنفصلة عنها ولا بد من التفصيل فالنية فرضها لإجماع وهل
 يجوز تقديمها على التكبير قال ابو حنيفة واحمد يجوز تقديمها على
 التكبير بزمان يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون
 مقارنته للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال ما مر الشافعية
 فتن مما اذا قارنت النية ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال
 النووي امام متأخري الشافعية والمختار انه يكفي المقارنة بعرفه
 العامة بحيث لا بعد غافلا عن الصلوة اقتداء بالاولين في تساهل
فصل وانفقوا على ان تكبيرة الاحرام من فروض الصلوة وانما
 لا تنضم الا بلفظ وحكي عن الزهري ان الصلوة تنعقد بكل لفظ
 يقتضي التعظيم والتخيم كالعظيم والجليل ولو قال الله ولم يرد
 عليه انعقد وقال الشافعي تنعقد بقوله الله الاكبر وقال
 مالك واحمد لا تنعقد لا بقوله الله اكبر فقط واذا كان حسن
 بالعربية فكبر بغيرها لم تنعقد صلاته وقال ابو حنيفة تنعقد
 ورفع عند تكبيرة الاحرام سنة بالإجماع واختلفوا في حد
 فقال ابو حنيفة الى ان يجازي ادنيه وقال مالك والشافعي الى
 حد ومنكبيه وعن احمد ثلاث روايات اشهرها حد ومنكبيه
 والثانيه الى ادنيه والثالثة التحجير واختارها المخري ورفع
 اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه سنة عند مالك والشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة ليس بسنة **فصل** وانفقوا على ان القيام
 فرض في الصلوة المفروضة على القادر متى تركه مع القدرة لم

نقص صلاته فان تجز عن القيام صلي قاعدا وفي حنيفه يعود
لشافعي قوله ان احدهما مترجعا وحكي ذلك عن مالك واحمد
وهي رواية عن ابي حنيفة والثاني مفترشا وهو الاصح
ابي حنيفة انه يجلس كيف شاؤا فان عجز عن القعود فذهب الشافعي
انه يضطجع على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى
على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو قول مالك واحمد وقال ابو
حنيفة يستلقي على ظهره ويستقبل برجليه الى القبلة حتى يكون
ايما الى الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوي برأسه
الى الركوع والسجود او ما بطرفه وقال ابو حنيفة اذا انتهى الى
هذه الحالة سقط عنه فرض الصلوة والمصلي في السفينة يجب عليه
القيام في الفرض ما لم يخش الغرق او دوران رأسه وقال ابو حنيفة
لا يجب القيام **فصل** واجمعوا على انه يسير وضع اليمين
على الشمال في الصلوة الا في رواية عن مالك وهي المشهورة انه يرسل
يديه ان سالا وقال لا نزاع بالخيار واختلفوا في محل وضع
اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت
صدره فوق سرتة وعن احمد روايتان اشهرهما وهو التي تحت
الخرق مذهب ابي حنيفة والسنة عند الثلاثة ان ينظر المصلي
الى موضع سجوده **فصل** وافقوا الثلاثة على ان دعا الاستفتاح
في الصلوة سنون وقال مالك ليس بسنة بل يكبر ويفتح القراءة
وصفته عند ابو حنيفة واحمد سجداك اللهم وحده وتبارك
اسمك وتعالى جندك ولا اله غيرك وصفته عند الشافعي

وجئت

وجئت وجمي للذي فطر السموات والارض حنيفا الاثنان لا
انه يقول وانا من المسلمين وقال ابو يوسف المستحب ان يجمع بينهما
فصل واختلفوا في القعود قبل القراءة فقال ابو حنيفة يعود
في اول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يعود في المكتوبة
وحكي عن النخعي وابن سيرين القعود بعد القراءة **فصل** وافقوا
على ان القراءة فرض على الامام والمفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين
الاوليتين من غيرهما واختلفوا فيما عدا ذلك فقال الشافعي
واحمد تجتنب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة لا
تجب القراءة الا في الاوليين وعن مالك روايتان أحدهما
مذهب الشافعي واحمد انه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من
صلاته سجد للسهو واجزائه صلاته الا الصبح فانه ان ترك
القراءة في احدي ركعتيه استأنف الصلوة **فصل** واختلفوا
في وجوب القراءة على الامام المأموم فقال ابو حنيفة لا تجب
سوا جهر الامام او خافت بل الاثنان له القراءة خلف
الامام بحال وقال مالك واحمد لا تجب القراءة على المأموم
بحال بل كره مالك للمأموم ان يقرأ فيما يحضره الامام سمع قراءة
الامام ولم يسمع وفرق احمد فاستحب فيما خافت به الامام
وقال الشافعي تجب القراءة على المأموم فيما أسر به الامام والزح
في قوله وجوب القراءة على المأموم فيما أسر به الامام والرحم
في قوله في الجهرية وحكي عن الاصم وابي الحسن بن صالح ان
القراءة سنة **فصل** واختلفوا في تعيين ما يقرأ فقال

على ما

ما لك والشافعي وأحمد في المشهور عنه بتعيين قراءة الفاتحة
وقال أبو حنيفة نضع يديها فيما تيسر واختلفوا في البسمة
فقال الشافعي وأحمد هي آية من الفاتحة مخبرتها معها
وقال أبو حنيفة وما لك ليست من الفاتحة فلا تجب ومذهب
الشافعي الجمهور بها وقال أبو حنيفة وأحمد لا سرار وقال مالك
المستحب تركها والافتتاح بأحمد لله رب العالمين وقال
ابن أبي ليلى بالتعيين وقال النخعي للجمهور بها **فصل**
واختلفوا فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن
فقال أبو حنيفة وما لك تقوم بقدر الفاتحة وقال الشافعي
يسبح قدرها ولو قرأ بالفارسية لم تجزئ ذلك وقال أبو حنيفة
أن شافرا بالعربية وأن شافرا بالفارسية وقال أبو يوسف
ويحمدان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم تجزئ به غير العربية
وإن كان لا يحسنها فقرأها بلغته جزأته ولو قرأ في صلوة
من المصحف قال أبو حنيفة تفسد صلته وقال الشافعي يجوز
وعن أحمد روايتان أحدهما مذهب الشافعي والآخر يجوز
في النافلة دون الفريضة وهو مذهب مالك **فصل** واختلفوا
في التأمين بعد الفاتحة فالمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يجزئ
به سواء الإمام والمأموم وقال مالك يجزئ به المأموم وفي
الإمام روايتان وقال الشافعي يجزئ به المأموم وفي الإمام
فولان أصحها أنه يجزئ وهو القدر المختار وقال أحمد يجزئ به
الإمام والمأموم **فصل** واختلفوا على أن قراءة السورة بعد
الفاتحة

الفاتحة سنة في الفجر في الأوليتين من الرباعيات والمغرب
وهل يسن ذلك في بقية الركعات الثلاثة على أنه لا يسن للشافعي
فولان أظهرها أنه لا يسن وهو القدر المختار واختلفوا على
أن الجهر فيما يجهر به والاختفات فيما يخفت به سنة وإن
إذا عمل الجهر فيما يخفت به والاختفات فيما يجهر به لا يبطل
صلاته لكنه تارك للسنة إلا فيما حكى عن أصحاب مالك أنه
إن تعمد بطلت صلاته واختلفوا في المنفرد هل يستحب
له الجهر في موضع قال مالك والشافعي يستحب والمشهور
عن أحمد لا يستحب وقال أبو حنيفة هو بالخيار إن شأ جهر
واسمع نفسه وإن شاف رفع صوته وإن شأ خافت **فصل**
واجتمعوا على أن الركوع والسجود فرضان في الصلوة وإن
الأيحنا حتى تبلغ كفاه ركبتيه مشروع فيه وأنه ليس له
التكبير إلا ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز
أنهما قال لا يكبر إلا عند الافتتاح واختلفوا في الطمأنينة
في الركوع والسجود فقال أبو حنيفة لا تجب بل هي سنة
وقال مالك والشافعي وأحمد هي فرض كالركوع والسجود
واجتمعوا على أنه إذا ركع فالسنة وضع يديه على ركبتيه
ولا يطعمهما بين ركبتيه وحكى عن ابن مسعود أنه يطعمهما
بين ركبتيه والتسبيح في الركوع سنة وقال أحمد هو واجب
في الركوع والسجود مرة واحدة وكذلك السمع والدعاء
بين السجدين إلا أن تركه عند ناسيا لا يبطل السنة

والسنة ان يستح ثلاثا بالاتفاق وعن الثوري ان الامام يستح
خمسا لم يكن اماما من التسيب خلفه ثلاثا **فصل** والرفع
من الركوع والاعتدال فيه واجب عند الشافعي واحمد
وعلي المشهور المعمول عليهم من مذهب مالك قال ابو حنيفة
لا يجب بل يجزئ ان يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة
والسنة ان يقول بعد الرفع سمع الله من حمدة ربنا لك الحمد
ملا السموات وملا الارض وملا ما شئت من شيء بعد
اما ما كان او ما موما او منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة
لا يزيد الا ما روي عنه سمع الله من حمدة ولا اماما من علي
قوله ربنا لك الحمد وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد **فصل**
واتفقوا على ان السجود على سبعة اعضاءه مشروع وهي
الوجه والركبتان واليدان واطراف الاصابع الرجلين
واختلفوا في الفرض من ذلك فقال ابو حنيفة الفرض جبهته
او افضه وقال الشافعي بوجوب الجبهة قوله واحد وفي باقي الاصابع
قولان اظهرها يجب وهو المشهور من مذهب حماد الا ان
الانف فان فيه خلافا في مذهبه واختلفت الرواية عن
مالك فروي ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالجبهة والاذن
فان اخل به اعاد في الوقت استحبها وان خرج الوقت لم يعد
واختلفوا فيمن سجد على كور عمامته فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد في احدي روايتي يجزئ ذلك وقال الشافعي واحمد
في رواية الاخرى لا يجزئ حتى يباشر جبهته موضع سجوده
واختلفوا

واختلفوا في وجوب الجلوس في ايجاب كشف اليدين في
السجود فقال ابو حنيفة واحمد لا يجب وقال مالك يجب
والشافعي قولان احدهما انه لا يجب **فصل** واختلفوا في
وجوب الجلوس بين السجدين فقال ابو حنيفة والشافعي
سنة وقال مالك واحمد واجب وجلسة الاستراحة سنة
على الاصح من قول الشافعي وقال الثلاثة لا يستحب بل يقوم من
السجود وينهض معتمد على يديه عند الثلاثة وقال ابو
حنيفة لا يعقد على الارض **فصل** واختلفوا في التشهد الاول
وجلسه فقال الثلاثة التشهد الاول مستحب وقال احمد
وبن في الجلوس للتشهد الاول الاقتراش وللتثاني التورك عند
الشافعي وقال ابو حنيفة السنة الاقتراش في التشهد بن معاقلة
عليه ثم تجزي بكل واحد من التشهد المروي عن النبي صلى الله عليه
وسلم من طرق الصحابة الثلاثة ثم عمر بن الخطاب وعبد الله بن
مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم فاختار الشافعي
واحمد تشهد بن عباس وابو حنيفة تشهد بن مسعود ومالك
تشهد عمر فتشهد بن عباس التحيات المباركات الصلوات الطيبات
سنة السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلي عباد الله الصالحين تشهدان لا اله الا الله واشهد ان
محمد رسول الله وتشهد بن مسعود التحيات لله والصلوات
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الخ الى اخره
رواه البخاري ومسلم في صحيحهما وتشهد عمر التحيات لله

الزاكيات لله الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة
 الله وبركاته الى اخره وفيه اشهد ان محمد عبده ورسوله
 رواه مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسانيد الصحيحة
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة
 عند ابي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي في الصحيح وايتية تنطل
 صلواته بترجمتها **فصل** والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن
 عند الشافعي والحد ومالك خلافا لابي حنيفة واختلفوا في
 التسليم فقال ابو حنيفة واحدا تسليمتان وقال مالك واحدة
 وللشافعي قولان اصحهما تسليمتان وهل السلام من الصلوة ام لا
 قال مالك والشافعي واحد نعم وقال ابو حنيفة لا الذي يحسنه
 قال مالك التسليمة الاولى فرض على الامام والمنفرد وزاد الشافعي
 وعلى المأموم وقال ابو حنيفة ليست بفرض وعنه احمد روايتان
 المسنونة عنهما ان التسليمتين جميعا واجبان والتسليمة
 الثانية سنة عند ابي حنيفة وعلى الاصح عند الشافعي والحد
 وقال مالك لا يسن للامام والمنفرد واما المأموم فيستحب عنده
 ان يسلم ثلاثا اثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه
 يرددها على امامه **فصل** واختلفوا في نية الخروج من الصلوة
 فقال مالك والشافعي في أحد قوليه واحد وجوبها والاصح
 من مذهب الشافعي عدم الوجوب واختلف اصحاب ابي حنيفة
 في فعل المصلح الخروج من الصلوة هل هو فرض ام لا وليس عند
 ابي حنيفة في هذا نص يعتمد واما الذي ينوي بالسلام فقال
 ابو حنيفة

وقال مالك
 في الموطأ

فقال ابو حنيفة الحفظة من عن يمينه ويساره وقال مالك
 الامام والمنفرد ينوي ان التحلل واما المأموم فينوي بالاولى
 التحلل وبالثانية الرد على الامام وقال الشافعي ينوي المنفرد
 بالسلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وقن
 وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلوة والسلام على المتق
 واما مأموم والرد عليه وقال احمد في المسموع عنه ينوي الخروج
 من الصلوة ولا عليه يضم اليه شيئا اخر **فصل** والنية ان
 يقنت في الصحيح رواه الشافعي عن خلفا الراشد بن الاربع
 وهو قول مالك وقال ابو حنيفة لا يسن في الصحيح قنوت وقال
 احمد القنوت للامة يدعون للجيش فان ذهب اليه ذهب
 فلا بأس به وقال اسحق هو سنة عند الحواريين لا تدعيه
 الامة واختلف ابو حنيفة واحمد فمن يقنت في الفجر هل يشاء
 أم لا فقال ابو حنيفة لا يتابعه وقال احمد يتابعه وقال ابو
 اذ قنت الامام قانت معه فكان مالك لا يرفع يديه في القنوت
 واستحب الشافعي ومحمد عند الشافعي بعد الركوع وقال مالك
 قبله **فصل** وانفقوا على ان الذكر في الركوع وهو سجدة
 العظيم والسجود وهو سجدة على الأُعلى والتسليم والتحميد
 في الرفع من الركوع وموال المغفرة بين السجود والتسليمات
 مشروع قال الثلاثة هو سنة وقال احمد في المسموع عنه واجب
 مع ذكره مرة واحدة وادنى الحال في التسليم ثلاث مرات
 وانفقوا على ان التحبيرات من الصلوة الا ما حكى عن

عن أبي حنيفة من أن تكبيرة الإحرام ليست من الصلاة والسنّة
عند الثلاثة أن يضع ركبتيه قبل يديه إذا سجد وقام مالك
يضع يديه قبل ركبتيه **فصل** سنن العورة عن العيون واجب
بالإجماع وهو شرط في صحة الصلوة إلا عند مالك فإنه قال
هو واجب للصلوة وليس شرط في صحتها ومحل العورة من
الرجل عند أبي حنيفة والشافعي ما بين السرة والركبة والآخرى
إنها القبل والذنب والتفقوا على أن السرة من الرجل ليست عورة
وأما الركبة فقال مالك والشافعي وأحمد ليست من العورة
وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي إنها من العورة وأما عورة
المرأة الحرة فقال أبو حنيفة كلها عورة إلا الوجه واليد
والقدمين وعن رواية أن قد ميا عورة وقال مالك والشافعي
الأوجهها وكفيها وعن أحمد وإتقان أحدهما إلا وجهها
وكفيها والسمور والأوجهها خاصة وأما عورة الأمة فقال
مالك فقال مالك والشافعي هي عورة الرجل وقال بعض أصحاب
الشافعي كلها عورة إلا مواضع التقليل منها وهي الراس والساعدان
والساق وعند أحمد فيها وإتقان أحدهما ما بين السرة والركبة
والأخرى القبل والذنب وقال أبو حنيفة عورة الأمة لعورة
الرجل ونزاد فقال جميع بطنها وظهرها عورة **فصل** لو انكشف
من العورة بعضها لم تبطل الصلوة وقال أبو حنيفة إن كان من
السواطين قدر الذرهم لم تبطل صلاته وإن أكثر بطلت
وعنه إن الفخذ إذا انكشف منه أقل من الربع لم تبطل الصلوة
وقال

وقال الشافعي تبطل باليسير من ذلك والكثير وقال أحمد
إذا كان يسيرا لم تبطل وإن كان كثيرا بطلت واليسير بعد
في الغالب يسيرا وقال مالك إن كان ذا كرا قادرا على
مكشوف العورة بطلت صلواته وأوجب أحمد ستر المنكبين
في الفرض وعنده في النفل وإتقان والحراني إذا لم يجد ثوبا
لزمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلواته صحيحة عند
مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصلي جالسا أو أن ساء
قائما وقال أحمد يصلي قاعدا ويؤتي **فصل** واجمعوا على
أن طهارة الخيش توجب المصلي بدنه ومكانه ولحيته وهو
شرط في صحة الصلوة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد
العلماء وعن مالك ثلاث روايات أسهرها وأصحها أنه إن
عالمها لم تضع صلواته أو جاهلا أو ناسيا تحت وهو قول
قدم للشافعي والثانية الصحة مطلقا مع الخياصة وإن كان
عالمها لم تضع صلواته عامدا والثالثة الصحة مطلقا مع
والطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلوة بالإجماع فلو صلى
جنب بقوم فإن صلواته باطلة بلا خلاف سواء كان نجسًا
وقت دخوله فيها أو ناسيا وأما المأموم فإن كان عند
دخوله عالما بخنائه إمامه وضلّته باطله بلا خلاف
سواء كان لم يكن عالما إمامه فصلاته صحيحة عند الشافعي
ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة باطله ولو سبقه الحدث
فأصح قول الشافعي إنها لا تبطل فيتوضي ويصلي على صلواته

وهو قول أبي حنيفة وقال الثوري ان كان حدثه أو قبا بني
وان كان ترحا أو ضحكا أعادوا كجموعا على ان طهارة البدن
عن الفحش شرط في صحة صلاة القادر عليهم أو على ان العلم
لدخول الوقت أو غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة
الا ما لكافانه شرط العلم بدخول الوقت ولم يكتف بعلمه
الظن **فصل** واجمعوا على ان استقبال شرط في صحة الصلاة
الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمسافر
سفر طويلا للرجلة للضرورة مع كونه مامورا بالاستقبال
حال التوجه في تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي يحضر نصا
توجه الى عينها وان كان قريبا منها فيها البقير وان كان غائبا
فيلاختها واخبر والتقليد لاهل واجمعوا على انه اذا
صلى الى جهة بالاجتهاد ثم بان انه اخطأ فلا إعادة عليه الا
في قول للشافعي وهو الرجح عند اصحابه **فصل** اذا تكلم
في صلوة أو سلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه ولم
يتطلم يتطلم عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يتطلم بالكلية ناسيا
أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه ولم يتطلم لا بالسلم وان كان
والاصح عند الشافعي البطلان وعن مالك ان كان العاقل
لمصلحة للصلوة لا يطلها كاعلام الامام بسهوة اذا لم يقبته
الا بالعلم وعن الاوزاعي ان كان كلام العاقل فيه مصلحة وان
لم تكن عائدة الى الصلوة كما رشاد ضال وتحدثت بطلان
الصلوة واتفقوا على بطلان الصلوة بالاكل ناسيا وكذلك
الشرب

والشرب الا احمد في النافلة **فصل** اذا نال المصلي سني في صلوة
سبح الرجل وصفيقت المرأة وقال مالك يستحان جميعا ولو اقم
الامني بالشبيح ان باو تحذير لم يتطلم صلوة وقال أبو حنيفة
يتطلم الا ان يفصل بينهما تنبيه الامام او دفع المار بين يديه ولا
اسلم على المصلي رد بالاشارة ولا يجب ذلك عليه بالاشارة وقال
الثوري وعطاء بن رباح بعد فريضة وقال ابن المسيب والحسن بن
لفظا ولو من بين يدي المصلي ما لم يتطلم صلوة عند الثلاثة
وان كان المار ايضا او حمارا او كلبا اسود قال الخبر يقطع الصلاة
الكلب اسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء ومن قال بالبطلان
عند مرور ما ذكر ابن عباس واشترى الحسن **فصل** ويجوز صلوة
الرجل والى جانبه امرأة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
يتطلم صلوة الرجل بذلك ولا يكره قتل الحية والعقرب في الصلوة
بالاجماع وحكي عن النخعي كراهية وان اكل أو شرب عاملا
صلوته عند الثلاثة واختلفت الرواية عن احمد والمسيور
عنده انه قال يتطلم الفريضة الا في الشرب فانه سهل فيه وحكي عن
سعيد بن جبيرة انه شرب في النافلة واجمعوا على ان الاتفات
في الصلوة مكروه **فصل** اختلفوا في المواضع المني عن الصلوة
فيها هل يتطلم صلوة من صلى فيها فقال أبو حنيفة هي مكروه
واذا صلى فيها صح صلوة وقال مالك الصلوة فيها صحيحة وان
كان ظاهرة يدل على كراهية لان النجاسة قل ان يخلو منها
عالمها وقال الشافعي الصلوة فيها صحيحة مع الكراهية الا المتقرب

الرواية

دون النافلة

فانها ان كانت منبوشة لم تفتح الصلوة فيها وان كانت غير منبوشة
 كرهت ولجزأت والمشيور عن احمد انها تبطل على الاطلاق
 والمواضع المشار اليها سبعة للمقبرة والمجزرة والمزبلة والارعة
 الطريق واعطان الابل وظهر الكعبة والله اعلم **باب**
سجود السهو اتفقوا على ان سجود السهو السهو في الصلوة
 مشروع وان من سهي في صلوة جبر ذلك بسجدة لم
 فقال احمد والكرخي من الخفيفة هو واجب وقال مالك كحب
 بالنقصان من الصلوة وسين في الزيادة وقال ابو حنيفة
 هو مستنون على الاطلاق واتفقوا على انه اذا تركه سهوا لم
 تبطل صلوة الا في رواية عن احمد واختلفوا في موضعه
 فقال ابو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان كان عن نقصان
 فقبل السلام وان كان عن زيادة فبعد فان اجتمع سهوان
 من زيادة ونقصان فوضعه عندة قبل السلام وقال
 الشافعي في المشهور عنه كله قبل السلام وقال احمد في المشهور
 عنه هو قبل السلام الا ان يسلم من النقصان في صلوة سبعا
 او شك في عدد ركعات وبني على غالب خمسة فانه يسجد
 بعد السلام **فصل** ولو شك الامام في عدد الركعات
 بني على اليقين وهو الاقل عند مالك والشافعي وهو قول ابي
 حنيفة في المنفرد وعند في الامام روايتان احدهما ذلك
 والثانية بني على غالب الظن وقال ابو حنيفة ان حصل شك
 اول مرة بطلت صلوة وان كان الشك بعتادة وتكرر له بني
 علي غالب

على غالب ظنه بحكم التحريم فان لم يقع له ظن بني على الاقل
 وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثرو يسجد للسهو وقال
 الاوزاعي متى شك في صلوة بطلت **فصل** لو بني الشاهد الاول
 فكره بعد انتصابه لم يعد اليه عند الشافعي وقبله عار وسجد
 للسهو ان بلغ حد الركعة وعن مالك ان فارقت الشك الأرض
 لم يرجع وقال احمد ان ذكر بعدها انتصب قائما قبل ان يقرأ
 كان بخيرا والاولى ان لا يرجع وقال النخعي يرجع ما لم
 يركع ولو قام في خامسة سهوا ثم ذكر فانه يجلس عند
 الشافعي فان لم يكن قد تشهد في الرابع تشهد في الخامسة وسجد
 للسهو وان كان تشهد فيها فالمدح ان يسجد للسهو وسجد
 وهو قول مالك واحمد وقال ابو حنيفة ان ذكر قبل ان يسجد
 في الخامسة رجع الى الجلوس فان كان بعد ما سجد فيها سجدة
 فان كان قد قعد في الرابعة قدر الشاهد قد تمت صلوة
 ويضيف الى هذه الركعة ركعة اخرى يكون له نافلة وان
 لم يكن قد قعد في الرابعة قدر الشاهد بطل فرصه وصار
 الجميع نفلا ولو صلى نافلة فقام الى ثالثة فلا خلاف بين
 العلماء على ما قاله في الحكاوي انه يثمه اربعاً ويجوز ان يرجع
 الى الثانية وسلم واي ذلك فعل سجد للسهو وان صلى المغرب
 ان عساها يسجد للسهو واجزائه صلواته بالاتفاق وقال
 الاوزاعي يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو ولا
 تكون المغرب شفعاً **فصل** والامام اذا احبزه من

في كل ركعة ركعتين في كل ركعة ركعتين

خلفه انه قد ترك ركعة هل يرجع الى قولهم او يعمل بغيره
والاصح من مذهب الشافعي واحدا انه لا يرجع الى قولهم
واختلفت الرواية في ذلك عن مالك **فصل** ولا يتعلو نحو
السجود عند الشافعي بترك سنون سوي القنوت والتشهد
الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال
ابو حنيفة ان ترك تكبيرات العبد سجدة للشهو وكذا
يسجد الامام عنده للشهو باجمهر في موضع الاسرار وعلمه
وقال مالك ان جمهر في موضع الاسرار هو سجدة بعد السلام
وان اسرد في موضع اجمهر سجدة قبل السلام وقال احمد
ان سجدة تحسن وان ترك فلا بأس ولو قرأ في حال الركوع
والسجود او التشهد سجدة للشهو على ما نضر عليه
الشافعي **فصل** ولذا تكبر منه التسنن وكما في الجميع
سجدة ان بالانفاق وعن الاوزاعي انه اذا كان السهو من
جنسين كالزيادة والنقصان سجدة لكل سبب سجدة
وعن ابن ابي ليلى انه قال سجدة لكل سبب سجدة
ولو سهى خلف الامام لم يسجد بالانفاق وان سهى
الامام لم يسجد بحكم سهوه بالانفاق فان لم يكن الامام
سجدة لما من عنده مالك وهو الرابع من مذهب الشافعي
ورواية عن احمد **باب سجود الثلاثة** هو
سنة عند الثلاثة للقاري والمستمع وقال ابو حنيفة هو
واجب والسامع من غير استماع لا يتأكد السجود في
حقه

في حقه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة هما سوا وسجدات
الثلاثة على الرابع من قول الشافعي واحدا ربع عشرة
سجدة وهي رواية عن مالك والشافعي واحدا على ان
في سورة الحج سجدة تين وقال ابو حنيفة ومالك ليس في
الحج الا الاولى وسجدة **ص** هل هي سجدة شكر
ام من غرام السجود قال ابو حنيفة واحدا في احد ركعتي
هي من الغرام وقال الشافعي واحدا في الرواية المنصورة
هي سجدة شكر تستحب في غير الصلوة والتفقوا على
في المفصل ثلاث سجدة في التيمم والانشقاق والعلق
الا ما لكافانه قال في المسنن سورة السجود في المفصل التفقوا
على ان باقي السجرات وهي عشرة في الاعراف والنخل والحنبل
ومسرة والاواني من الحج والفرقان والنخل ولم يزد
وحكم فصلت وعدتها اسحق حنيفة سجدة فزاد
ص **فصل** ولو كان التالي في غير الصلوة وجب
في الصلوة لم يسجد المستمع فيه ولا بعد الفراغ وقال ابو
اذ فرغ سجدة وبشرط شرط الصلوة فيه بالاجماع
وحكي عن ابن المسيب انه قال الحايض تومي برأسها
اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجدة وجهي للذي خلفه
وصوره وشوقه لا يقوم الركوع مقامه عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة يقوم مقامه استخبايا ولا يكره للامام قراءة سجدة
السجدة في الصلوة عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يكره

فيها يسر فيها بالقرآن لا فيما يجهر به وقال أحمد حتى لو شتر
 به لم يسجد قال الشافعي قد أسجد الإمام للتلاوة فالتابع
 لما موافقت صلواته تحالوا ترك القنوت معه وفي افتتاحه إلى
 السلام عند الشافعي قولان أظهرهما يكبر للهوي وللرفع ولم
 من غير تشهد هذا قول أحمد وعن أبي حنيفة أنه يكبر للحج
 وللرفع ولا يسلم وكذلك قال مالك ولو كرر قراءة آية
 سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد طهره
 إلا في قول لبعض الشافعية أنه ينطهر ويأتي بجميع السجودات
 وهل تدخل السجودات أو تكرر سجود السجودات لا والله علي
 تكرره قال أبو حنيفة السجدة عن القراءة الأولى فيمضي
 عن التكرار بتكرار القراءة في المجلس الواحد **فصل** ويستحب
 عند الشافعي وأحمد لمن حدث عنه نعمة وإن وقعت عنه
 نقية أن يسجد شكر الله تعالى قال الطحاوي وأبو حنيفة
 لا يري سجود الشكر وحكي خبر عنه أنه كرهه ومالك يقول
 بل يراه منقرا عن الصلاة ونقل عنه القاضي عبد
 الوهاب أنه قال لا بأس به وهو الصحيح ويستحب للمصل إذا مر
 به الآية حمد أن يسألها أو آية عذاب أن يستعيد وقال
 أبو حنيفة بكراهة ذلك في الفرض **فصل** **باب**
صلوة النفل أحد السنين الرقائب مع الفرائض الوتر وكذا
 الفجر وأيدها عند مالك والشافعي الوتر وعند أحمد ركعتي
 الفجر مع النوافل لها ستة وقال أبو حنيفة الوتر واجب
 ليس بفرض

ليس بفرض والتفقوا على أن النوافل الربكة ركعتان قبل الفجر
 وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدهما وركعتان بعد
 المغرب وركعتان بعد العشاء زاد أبو حنيفة والشافعي
 قبل العصر ربعا إلا أن أبا حنيفة قال وإن شاركتين وكلا
 قبل الظهر ربعا وزاد الشافعي فكل بعدهما ربعا وقال
 أبو حنيفة أن شأصلي بعدهما ربعا وإن شاركتين وزاد
 أبو حنيفة أن ربعا قبل العشاء وكل بعدهما ربعا وسنة الجمعة
 أربع قبلها وأربع بعدها **فصل** والسنة في تطوع
 الليل والنهار أن يسلم ركعتين فإن سلم من ركعة جاز
 عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال
 في صلاة الليل أن شأصلي ركعتين أو ربعا أو ستا أو ثمانية
 ركعات بتسليمة واحدة وبالنهار يسلم من كل أربع **فصل**
 وأقل الوتر ركعة واحدة إحدى عشرة أو ثلث
 ركعات عند لا يزال عليها ولا ينقص منها وقال مالك والشافعي
 الوتر ركعة قبلها شفع منفصل عنها ولا أحدا قبلها من
 الشفع وأقل ركعتان ويقرا في الأخير من الوتر سورتي
 والمعوذتين عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد
 سورة الأخر من فقط وحدها وإذا أوتر لم يحد لم
 بعده علي الأصح من مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة
 وقال أحمد يشفع بركعة ثم يعيده **فصل** والسنة أن يفت
 أحد وتره في النصف الثاني من شهر رمضان عند الشافعي

وهو المشهور عن مالك وقال أبو حنيفة وأحمد يفتت
 الوتر جميع السنة وبه قال أئمة من جماعة الشافعية كابن عبد الله
 الزبير وأبي الوليد النيسابوري وأبي الفضل بن عبد الله
 وأبي منصور بن مهران **فصل** ومن السنن صلوة التراويح
 في شهر رمضان عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في
 عشرين ركعة بعشر تسليمات وفعالها في الجماعة أفضل
 وقال أبو يوسف من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي
 الأصنام فلا حرج أن يصلي مع في بيته وقال مالك فيا مرن
 في البيت لمن قوي عليه حب إلي وحكي عنه أن التراويح سنة
 وثلاثون ركعة **فصل** وانفقوا على وجوب قضا الفوات
 لم يختلفوا في قضاها في الأوقات المسمى عنها فقال أبو حنيفة
 لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد يجوز ولو طلعت
 الشمس وهو في صلوة الصبح لم ينقل صلوة وانفقوا أن الشمس
 إذا غربت على المصلي عصر أن صلوة صحيح **فصل** ومن
 فات سنة من السنن التي يتدبر قضاؤه ولو في أوقات
 الكراهة كالفرائض على القول الرابع مذهب الشافعي وهو أحد
 الروايتين عن أحمد وقال مالك لا يصح وهو قول للشافعي وقال
 وقال أبو حنيفة تقضي مع الفريضة إذا فاتت **فصل**
 ومن دخل المسجد وقد أقبلت الصلاة لم يصل تحية المسجد
 ولا غيرها من السنن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 ومالك إذا من فوات الركعة الثانية من الصبح حتى تطلع اشتمل

بركعتي

بركعتي الفجر خارج المسجد **فصل** والأوقات التي تفي عن
 الصلاة فيها عند مالك أربعة اثنتان في وقتها لأجل الفعل
 واثنتان لأجل الوقت فالأول بعد العصر حتى تغرب الشمس
 وبعد الصبح حتى تطلع لانه لو لم يصلي العصر والصبح وان دخل
 وقتها لم يجز أن يصلي ما ساءلا خلاف فإذا صلاهما لم يصلي حتى
 تطلع الشمس وتغرب فعلم أن النهي لأجل الصلوة وهذا
 موضع اتفاق والثاني إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وبعد
 الاصفرار حتى تغرب وعند أبي حنيفة والشافعي وقت خامس
 وهو استواء الشمس حتى تزول وقال مالك وأحمد تقضي الفرائض
 فيما تفي عنه لأجل الوقت لا النوافل وقال الشافعي تقضي الفرائض
 في الأوقات كلها وكذا تفعل النوافل التي لها سبب التحية ويركع
 الطواف وسجود التلاوة والمندوب ومحمد بن الطاهر وقال
 أبو حنيفة ما تفي عنه لأجل الوقت لا يجوز أن يصلي فيه صلاة
 فرض سوى عصر يومه عند اصفرار الشمس وما تفي عنه لأجل
 الوقت لا يجوز فعل النوافل فيه إلا سجدة التلاوة فمن فات صبح
 يومه لم يصلها عند طلوع الشمس ولو صلاها فطلعت الشمس
 وهو فيها بطلت صلاته ومن صلى ركعتي الفجر ركعة لم تستقل بعد
 عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا يكره ذلك هذا
 في غير مكة وأما مكة هل يكره التثفل بها في أوقات النهي أم لا
 قال مالك والشافعي لا يكره وقال أبو حنيفة وأحمد يكره **باب**
صلوة الجماعة اجتمعوا على أن صلوة الجماعة

مشروعة وانما يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا كلهم منها
قوتلوا عليها واجمعوا على ان اقل الجمع الذي يتعقد صلاة
الجماعة في الفرض غير اربعة اثنان امام ومأموم قائم عن
يمينه لان عند احدى اركان الامام واحد وقف عن يمين
الامام فان صلاة تبطل واختلفوا هل الجماعة واجبة في
الفرائض ومن الجماعة فنص الشافعي على انها فرض على الكفاية
وهو الاصح عند المحققين من اصحابه وقيل سنة وهو المشهور
عنهم وقيل فرض عين ومذهب مالكا انها سنة وقال
ابو حنيفة هي فرض كفاية وقال بعض اصحابه لا هي سنة وقال
احمد هي واجبة على الاعيان وليست شرطاً في صحة الصلوة
فان صلى منفرداً مع القدرة على الجماعة لم وصحت صلوة لا
الشافعي يوجب فضل لكن لا كراهة في الجماعة لمن عند
الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك تكره الجماعة للنساء
فصل ولا بد من نية الجماعة في حوال المأموم بالاتفاق
ونية الامامة لا تجب بل هي مستحبة عند مالكا والشافعي والى
الجمعة وقال ابو حنيفة ان كان من خلفه سافلاً وجبت التيمم
وان كان نورجاً لا فلا واستثنى الجمعة وعرفة والعبد بن فقال
لا بد من نية الامامة في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال احمد
نية الامامة شرط ومن دخل في فرض الوقت فاقبعت الجماعة
فليس له ان يقطعها ويدخل مع الجماعة بالاتفاق فان نوى
الدخول معهم من غير قطع للصلوة فللشافعي قولان
اصحهما

اصحهما انه يصح وهو المشهور عن مالكا واحمد وقال
ابو حنيفة لا يصح **فصل** وما ادركه المسبوق مع الامام
قفوا اول صلوة فعلاً وحكماً عند الشافعي فيعيد في الباقي
القنوت وقال ابو حنيفة ما يدركه المأموم من صلوة الامام
اول صلوة في الشهادتين واخر صلوة في القرآن وقال مالكا
في المشهور عنه هو اخرها وعن احمد روايتان **فصل** من
دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلوة فان كان المسجد
في غير زمن الناس كره له ان يستأنف فيه جماعة عند الشافعي
حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد لا يكره اقامة الجماعة بوجوبها
بحال ومن صلى منفرداً لم ادرك جماعة يصلون استحبه له ان
يصليها معهم عند الشافعي ويهدى قال مالكا لا في المغرب فان
صلى جماعة لم ادرك جماعة اخرى فقل بعيد الصلوة معهم
الراجح من مذهب الشافعي نعم وهو قول احمد لا في الصبح والعصر
واذا اعاد ففرضه قال مالكا من صلى في جماعة لا يعيد ومن صلى
منفرداً اعاد في الجماعة الا المغرب وقال الاوزاعي الا الصبح
والمغرب وقال ابو حنيفة لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال
الحسن يعيد الا الصبح والعصر واذا اعاد ففرضه الاولي
على الراجح من مذهب الشافعي والثانية نظوع وهو قول
ابي حنيفة واحمد وعن الاوزاعي والسعبي الضماء فرضه
فصل واذا احسن الامام بدخل وهو راح او في الشهادتين
الاخير فقل يستحب انتظار امره للشافعي قولان اصحهما

انه سخط وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك واحمد نعم
 وللشافعي قولان اصحهما الجواز واذا سلم الامام او كان
 في المأمومين سبقين فقد موافق بهم الصلوة لم يجز في
 الجمع بالاتفاق وفي غير الجمعة في مذهب الشافعي اخلا
 نصحيح واضطراب نقل والاصح في الرقي والروضة المنع
 والصحيح في شرح المذهب للنووي الجواز واعتماد
 والعمل عليه ولو توى المأموم مفارقة الامام من غير عذر
 لم تبطل صلوة علي الرأح من مذهب الشافعي وبه قال احمد
 وقال ابو حنيفة ومالك تبطل **فصل** اتفقوا على انه اذا
 اتصلت الصفوف ولم يكن بينهما طريق او لم يصرح بالقيام
 واختلفوا فيما اذا كان بين الامام والمأموم فصر وطريق
 فقال مالك والشافعي واحمد لا تصح وقال ابو حنيفة في المشهور
 عنه تصح **فصل** واتفقوا على جواز اقتداء المستنفل بالمقتصد
 واختلفوا في اقتداء المقتصد بالمستنفل فقال ابو حنيفة ومالك
 واحمد لا يجوز قالوا ولا يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا
 آخر وقال الشافعي يجوز ذلك كله **فصل** واقتد بالاصبي
 المميز في غير الجمعة صحيح قطعا عند الشافعي خلافا
 للثلاثة حيث قالوا لا يصح الاقتداء به في الفرض واختلفت الرواية
 عنهما في النقل والراح من قول الشافعي صح الاقتداء به في
 الجمعة والبالغ اولى بالامام من الصبي بلا خلاف واقتدا
 بالعبد صحيح في غير الجمعة من غير كراهة وكراهة ابو حنيفة
 امامة

امامة العبد وامامة الاعلى صحيحة بالاتفاق غير مكرهة
 الا عند ابن سيرين وهل هو اولى من البصير نصيب
 الشافعي على انهما سواء وقال ابو حنيفة البصير اولى وحتار
 السيراني من الشافعية وجاعته ونكره امامته من لا يعرف
 ابوه عند الثلاثة وقال احمد لا نكره **فصل** وامامة الفاسق
 صحيحة عند ابو حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة وقال
 مالك ان كان فسقه بلا تاويل لا تصح امامته ويعيد الصلوة
 من صلى خلفه وان كان يتاويل اعاد ما دام في الوقت وعند
 احمد روايتان اشهرهما لا تصح ولا تصح امامة المرأة بالرجال
 في الفرائض بالاتفاق واختلفوا في جواز ما تنهاهم في صلوة
 التراويح خاصة فاجاز ذلك احمد بشرط ان تكون متأخرة
 ومنعه الباقر **فصل** واختلفوا في الاول بالامام هل
 هو لا فقه والافرق قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا فقه
 الذي يحسن الفاتحة اولى واختلفوا في صلوة الاثم وهو
 الذي لا يقيم الفاتحة بالقاري فقال ابو حنيفة تبطل صلواتها
 وقال مالك واحمد تبطل صلواتها القاري وحده وقال
 الشافعي صلوة الاثم صحيح وفي صلوة القاري قولان اصحهما
 البطلان ولا يجوز الصلوة خلف محدث بالاتفاق فان
 لم يعلم بحاله صحت صلواته في غير الجمعة عند الشافعي واحمد
 واماني الجمعة فان لم يعدد بغيره صحت صلوة من خلفه
 علي الرأح من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد
 تبطل صلوة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك ان كان

وقال احمد ان امر الدين حسن
 يجمع القرآن وعلم الحكم الصالح اولى

الامام ناسيا حدث نفسه فضلات من خلفه صحيح او عالما
بطلت صلواته **فصل** تضع صلاة القائم خلف القاعيد
عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك مروان بن وهب
يصلون خلفه فعودا فبجوز للراكم والساكن ان يمتا
بالمومي الى الركوع والسجود عند الشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة وما لك لا يجوز **فصل** قال مالك والشافعي
واحمد ينبغي للامام ان يقف بعد الفراغ من الاقامة حتى
يعدل الصفوف وقال ابو حنيفة اذا قال المودن في الاقامة
حي على الصلوة قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت
الصلوة كبر الامام واخرم فاذا اتم الاقامة اخذ الامام
في القراءة **فصل** ويقف الرجل الواحد عن يمين الامام ولو
وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه احد لم تبطل صلواته
عند الثلاثة وقال احمد تبطل وحكي عن ابن السيب انه قال
يقف المأموم عن يسار الامام وقال النخعي يقف خلفه الي
ان يركع فان جاء آخر والاوقف عن يمينه اذا ركع فان
حضر رجلان صفا خلفه بالاتفاق وحكي عن ابن سبيع
ان الامام يقف بين يمينه ولو حضر صبيان مع الرجال فذهب
الشافعي انه يقف الرجال في الصف الاول ثم الصبيان خلفهم
اصحابه من قال يقف بين كل رجلين جي ليعلم بينهم من
الصلوة وهو قول مالك ولو حضر نساء وقفوا خلف الصبيان
ولو وقفت امرأة في الصف الاول بين الرجال لم تبطل صلوة

واحد

واحد منهم بالاتفاق وحكي عن أبي حنيفة انه قال تبطل
صلوة من علي يمينه وشماله او من خلفه ولا تبطل صلواتها
فصل ومن وقف من المتقدمين خلف الصف منفردا خذ
صلواته عند الثلاثة مع الكراهة وقال احمد تبطل صلواته ان
ركع مع الامام وهو وحده وقال النخعي لا صلوة لمن صلى خلف
الصف وحده **فصل** اذا تقدم المأموم على امامه في الوقوف
بطلت صلواته عند أبي حنيفة واحمد وقال مالك صلواته صحيحة
والشافعي قولان لحد يد الراح منهما البطلان وارتفاع الامم
على امامه مكره بالاتفاق الا حياجه فيستحب عند الشافعي
فصل واذا كانت الجماعة في المسجد فلا اعتبار بالمشاهدة ولا
بالانضال الصفوف عند الشافعي وانما يعتبر العلم بصلوة
الامام وان خرجت الجماعة عن المسجد فان كان الامام
في موضع آخر فان انضلت الصفوف بمن في المسجد فالصلوة
صحيحة وان كان بين الصفين فصل قريب وان كان بين
وصل قريب وهو ثلثمائة ذراع فادونها وعلوها بصلوة
الامام فالمنح ان صلواتهم صحيحة وقال مالك اذا صلى في
داره بصلوة الامام وهو في المسجد وكان يسمع التكبير
والافتداء في صلوة الجمعة فانها لا تنقض الا في الجامع ورحابه
المنضلة وقال ابو حنيفة يصح الافتداء في الجمعة وغيرها
وقال عطاء الاعتبار بالعلم بصلوة الامام دون المشاهدة
وعدم الحيل وحكي ذلك عن النخعي والحنبل البصري

باب صلاة المسافر اتفقوا على جواز الفجر في
السفر واختلفوا هل هو ركعة او غزيرة فقال ابو حنيفة
هو غزيرة وسند فيه وقال مالك والشافعي واحمد هو ركعة
في السفر الجائز وحكي عن داود انه لا يجوز الا في السفر واجب
وعنه ايضا انه يختص بالخوف ولا يجوز الفجر في سائر
المعصية ولا الترخيص به خص السفر بحال عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك **فصل** ولا يجوز الفجر
الا في مسيرة من حلتين يسيرا لا نقال وكذلك يومان او يوم
وليلة ستة عشر فرسخا اربعة برد عند الشافعي ومالك واحمد
وقال ابو حنيفة لا يقصر في اقل من ثلاث مراحل اربعة وعشرون
فرسخا وقال لا وزاعي يقصر في مسيرة يوم وقال داود يجوز
الفجر في طويل السفر قصيرة واذا كان السفر مسيرة ثلاثة
فالفجر فيه افضل بالاتفاق فان لم حاز عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة لا يجوز وهو قول بعض اصحاب مالك **فصل**
ولا يجوز الفجر الا بعد مفارقة بنيان البلد عند ابو حنيفة
والشافعي واحمد وعن مالك روايتان احدهما انه يفارق بنيان
البلد ولا يجاديه عن يمينه ولا عن يساره والثاني ان يكون
من المصير ثلاثة اميال وحكي عن الحارث بن ابي ربيعة انه اراد
سفر فصلى بهم ركعتين في منزله وفيهم الاسود وغير
واحد من اصحاب عبد الله وعن حماد انه قال اذا خرج
فما لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يقصر حتى

يدخل

يدخل النهار **فصل** واذا اقتدى المسافر بمقيم في جزء من
صلاة لزمه الا تمام حلا فاما لك حيث قال اذا ترك من صلاة
المقيم قدر ركعة لزمه الا تمام ولا فلا وقال اسحق بن ابراهيم
يجوز للمسافر الفجر خلف المقيم ومن صلى الجمعة فاقطع به
مسافر بنوي الظهر قصر لزمه الا تمام لان صلاة الجمعة صلاة
مقيم هذا هو الصحيح من مذهب الشافعي **فصل** والملاح
اذا سافر في سفينة فيها اهله وماله فقد رضي الشافعي على
انه له الفجر وهو مذهب ابو حنيفة ومالك وقال احمد لا يقصر
وكذلك المكارى الذي يسافر اياما قال احمد لا يترخص له
والثلاثة على انه يترخص له فيقصر ويقصر **فصل** ولا يكره
لمن يقصر ان يتنفل في السفر عند ابو حنيفة ومالك والشافعي
واحمد وجماهير العلماء سواء الراتب وغيره ولم يرد ذلك
جماعة منهم ابن عمر ثبت ذلك عنه في الصحيحين وان
كان ينكر ذلك وان كان ينكر ذلك على من رآه بفعله **فصل**
لو نوي المسافر اقامة اربعة ايام غير يوم الدخول وخرج
صار مقما عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذا
نوي اقامة خمسة عشر يوما صار مقما وان نوي اقل فلا
وعن ابن عباس شقة عشر يوما وعن حماد بن لو ان نوي
اقامة مدة يفعل فيها اكثر من عشر صلوات ثم ولو اقام
ببلد بنيت ان يرحل اذا حصل حاجة يتوقعها كل يوم
فللشافعي اقوال اربعة ان يقصر ما بينة عشر يوما والثاني

اربعه عشر يوما والثالث ابد وهو مذهب ابو حنيفة
فصل من فاتته صلوة في الحضر فضاها في السفر تامه
 وقال ابن المنذر لا اعرف فيه خلافا الا سنا يحكي عن البصري
 وقال المستظهري ويحكي عن المزني في مسايله المعتبره انه
 يقصر وان فاتته صلوة في السفر فضاها في الحضر فليس في
 قولنا صحيحا الا تمام وهو قول احمد والثاني القصر وهو
 قول ابو حنيفة ومالك **فصل** ويجوز الجمع بين الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء تقديما وتأخيرا بعد التفرغ عن مالك
 والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز الجمع بين الصلوتين
 بعد التفرغ بحال **فصل** ويجوز الجمع بعد المطر بين
 الظهر والعصر تقديما في وقت الاولى منها عند الشافعي
 وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز ذلك مطلقا وقال مالك
 واحمد يجوز الجمع بين المغرب والعشاء كابين الظهر والعصر
 سواء قوي المطر او ضعف اذا بل الثوب وهذه تختص بمن
 يصلي جماعة بمسجد يقصد من بعد يتادي بالمطر في
 طريقه فاما من هو في المسجد او يصلي في بيته جماعة او كني
 الى المسجد في كذا او كان المسجد في باب داره ففيه خلاف
 عند الشافعي واحمد والاعم في ذلك عدم الجواز وحكي
 ان الشافعي نص في الاملا على الجواز ولما الوصل من غير مطر
 فلا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك واحمد يجوز
فصل ولا يجوز الجمع للمريض والخوف على ظاهره مذهب
 الشافعي

بين

الشافعي وقال احمد يجوز وهو وجه اختار المتأخرون
 من اصحاب الشافعي في شرح المذهب وهو هذا الوجه
 قوي جدا وعن ابن سيرين انه يجوز الجمع من غير خوف
 ولا مرض كحاجه ما لم يتخذ عادة واختار ابن المنذر و
 جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مطر **فصل**
باب صلاة الخوف اجمعوا على ان صلاة
 الخوف ثابته الحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
 وحكي عن المزني انه قال هي منسوخة وعن ابى يوسف انها
 كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعوا على
 انها في الحضر اربع ركعات وفي السفر واقفوا على ان جميع
 المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الخوف معتد
 بها وانما الخلاف بينهم في الترجيح **فصل** ولا يجوز صلوة الخوف
 في القتال المحذور الا عند ابو حنيفة ويجوز جماعة وفردي
 وقال ابو حنيفة لا تفعل في جماعة ويجوز جماعة وفردي
 وقال في الحضر فصول طائفة ركعتين وبالاخرى ركعتين
 عند الثلاثة وقال مالك لا تصلي صلاة الخوف في الحضر واجاز
 اصحابه ذلك **فصل** واختلفوا في الصلوة حال الخوف كما
 اذا التحم القتال واشتد الخوف فقال ابو حنيفة لا يصلون
 في هذه الحالة ويؤخرون الصلاة الى ان يقدروا وقال مالك
 والشافعي واحمد لا يؤخرون بل يصلون على حسب الحال
 ويجزيهم اذا صلوا كيف ما امكن من جألا ولا يركبنا استقبلي القبلة

قال النووي

والشافعي

يرى

وغير مستقبليهما يومون الى الركوع والسجود برؤسهم
 وهل يجب حمل السلاح في صلوة الخوف أم لا قال ابو حنيفة
 والشافعي في اظهر قوليه واحمد هو مستحب غير واجب
 وقال مالك والشافعي في احد قوليه انه يجب والتفقوا
 على انهم اذا راوا سواد اوطنهم عدوا فصلوا ثم بان
 خلاف ما صلوا ظنوا ان عليهم الاعادة الا في قول
 للشافعي وهي رواية عن احمد **فصل** والتفقوا على انه
 لا يجوز للرجل لبس الحرير في غير الحرب واختلفوا في
 لبسه في الحرب فاحد مالك والشافعي وابو يوسف ومحمد
 وكرهه ابو حنيفة واحمد واستعمال الحرير في الجاهلية عليه
 والاستئذان اليه حرام كاللبس بالاتفاق ويحكي عن ابي
 حنيفة انه خص المحرم باللبس **باب صلوة الجمعة**
 اتفق العلماء على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان
 وغلطوا من قال هي فرض كفاية فرضوا وانما تجب على
 على المقيم ولا تلزم مسافرا بالاتفاق ويحكي عن الزهري
 والنجاشي وجوبها على المسافر اذا سمع النداء ولا يجب ذلك
 على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن احمد في العبد خاصة وقال داود تجب ولا تجب
 على عمي اذا لم يجد قابلا بالاتفاق فان وجد وجبت
 عليه عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا تجب
فصل ومن كان خارج المصر في موضع لا يجب فيه الجمعة
 وسمع

٢٤
 ان يسمع النداء لزمه القصد الى الجمعة عند مالك والشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة من سكن خارج المصر فلا الجمعة
 عليه وان سمع النداء ومن لا الجمعة عليه كالمسافر لما قيل
 فيها الجمعة بخبرين بين فعل الجمعة والظهور بالاتفاق وهل
 تكره الظهر في جماعة يوم الجمعة في حق من لا يمكنه اتيان
 الجمعة قال ابو حنيفة بكره وقال مالك والشافعي واحمد لا
 بكره بل قال الشافعي بسن **فصل** اذا التقى يوم عيد يوم
 فالاصح عند الشافعي ان الجمعة لا تسقط عن اهل البلد
 بصلوة العيد واما من حضر من اهل القرية فالراجح عند
 سقوطها عنهم فاذا صلوا العيد جاز لهم ان ينصرفوا ويتركوا
 الجمعة وقال ابو حنيفة بوجوب الجمعة على اهل البلد والقرية
 ايضا وقال احمد لا تجب الجمعة الا على اهل القرية ولا على اهل
 البلد بل يسقط فرض الجمعة بصلوة العيد ويصلون الظهر
 وقال عطاء بسقط فرض الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة
 بعد العيد الا العصر **فصل** ومن كان من اهل الجمعة وراد
 السفر بعد الزوال لم يجز له الا ان تمكنه الجمعة في طريقه او ينصرف
 بخلافه عن الرفقة وهل يجوز قبل الزوال قال ابو حنيفة
 ومالك يجوز وللشافعي قولان اصحهما عدم الجواز وهو
 قول احمد قال الا ان يكون سفر جهاد والبيع بعد الزوال
 مكروه وبعد الا ان الثاني حرام لكنه يصح عند ابي حنيفة
 والشافعي وقال مالك واحمد لا يصح **فصل** واختلفوا في الكلام

في حال الخطبة لمن لا يسمعها فقال الشافعي وأحمد يجوز والسجود
 الايضات وقال ابو حنيفة لا يجوز في الكلام حينئذ سوا سمع
 او لم يسمع وقال مالك الايضات واجب سواء قرب او بعد وختلفوا
 في الكلام في حال الخطبة من يسمعها فقال ابو حنيفة ومالك
 والشافعي في القديم حرم الكلام على المستمع والمخاطب معا
 الا ان مالك اجاز الكلام للمخاطب خاصة بما فيه مصلحة
 للصلاة نحو ان يجر الدخيلين عن تخطي الرقاب وان خطب
 انسانا بعينه جاز لذلك الانسان ان يجيبه كما فعل عثمان مع
 عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الامة لا يحرم عليه ما الكلام
 بل يكره والمسنون من احمد انه يحرم على المستمع دون المخاطب
فصل ولا تصح الجمعة عند الشافعي الا في ابيته يستوطنها
 من تتعقد لهم الجمعة من بلدة او قرية وقال مالك القرية التي
 تحبب الجمعة فيها اذا كانت التبعين بها متصلة وفيها مسجد و
 وقال ابو حنيفة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع له سلطان فان
 خرج اهل البلد الى خارج المصر فاقاموا الجمعة لم تصح عند
 وقال ابو حنيفة تصح اذا كان قريبا من البلد كمصلى العبد
فصل والمسحوق ان لا تقام الجماعة الا باذن السلطان
 فان اقيمت بغير اذن صححت عند مالك والشافعي واحمد قال
 ابو حنيفة لا تتعقد الا باذن السلطان **فصل** ولا تتعقد
 الجمعة الا بربعين عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تتعقد
 بربعة وقال مالك تتعقد بardon الاربعين غير انها لا تحب
 علي

علي الثلاثة والاربعة وقال الاوزاعي وابو يوسف تتعقد ثلاثة
 وقال ابو يوسف تتعقد الجمعة كسائر الصلوات حتى كان هناك
 امام وخطيب صححت ولو اجتمع اربعون مسافرا او اقاموا
 لم تصح وقال ابو حنيفة تصح اذا كانوا في موضع الجمعة وهل
 تتعقد الجمعة بالعبيد والمسافرين قال ابو حنيفة ومالك تتعقد
 وقال الشافعي ومالك في رواية اشهب يجوز لسقوط فرضه
 بالجمعة وقال مالك في رواية ابن القاسم واحمد في رواية لا تجوز
 وهل تصح امامه ام لم يصح في الجمعة ام لا للشافعي قولان احدهما
 نعم كالبالغ والثاني لا لعدم سقوط فرضه بالجمعة اذ لا فرض
 عليه وهذا القول الثاني مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد لانهم
 منعوا امامته في الفرائض بالجمعة اولى والاصح من مذهب الشافعي
 عند اكثر اصحابه الجواز وقال امام الحرمين موضع الخلاف ما
 اذا لم يعد بعينه فاما لا ثم فلا الجمعة **فصل** واذا احرم
 بالعدد المعتبر لم انقضوا عنه قال ابو حنيفة ان كان قد صلى
 ركعة وسجد فيها سجدة امما الجمعة وقال صاحباه ان انقضوا
 بعد ما احرم ثم امما الجمعة وقال مالك ان انقضوا بعد ما صلى
 ركعة بسجدة فيها امما الجمعة وللشافعي اقوال اصحها انها تبطل بان
 ظهر او هو قول احمد وان انقضوا في الخطبة لم يجز المفعول
 في غيبتهم بالخلاف وان عادوا قبل حصول الفضل بني علي
 له قولان الخطبة وبعد طوكان اصحها وجوب الاستيناف **فصل** ولا
 تصح الجمعة الا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال احمد الجواز

في حال الخطبة

لغير المقتضى

قبل الزوال ولو شئ في الوقت ومدتها حتى خرج الوقت حتى انما
 ظهر عند الشافعي وقال ابو حنيفة بتطاول صلاة كخرج الوقت
 ويندب الظهر وقال مالك اذا لم يصل الجمعة حتى دخل وقت العصر
 صلى فيه الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد غروبها
 وقول احمد **فصل** واذا ادرك المسبوق مع الامام ركعة ادرك
 الجمعة او دونها فلا يلزمه ان يصلي ظهر اربعاء عند مالك والشافعي و احمد
 وقال ابو حنيفة يدرك الجمعة باي قدر ادركه من صلاة الامام
 وقال طائفة من لا يدرك الجمعة الا بادر كل الخطبتين **فصل** والتقوى
 ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة فلا تصح الجمعة حتى تقبل
 خطبتان وقال الحسن البصري هما سنة ولا بد من الايمان
 بما سمي خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان حمد الله
 عز وجل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى
 وقراءة آية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعي و
 ابو حنيفة لو سجد او هلك الجزء ذلك ولو قال الحمد ونزل كفاه
 ذلك ولم يحج الى غيره وخالف صاحباه وقال لا بد من الكلام
 يسمى خطبة في العادة وعن مالك روايتان احدهما انه اذا سجد
 او هلك الجزء الثاني انه لا يجزئ الا ما يسمى خطبة في العرف
 من كلام مولف له **فصل** والقيام في الخطبتين مع القدرة
 شروع بالاتفاق واختلفوا في وجوبه فقال مالك والشافعي
 هو واجب وقال ابو حنيفة واجد لا يجب ووجب الشافعي
 خاصة الجاوس بين الخطبتين وتشرط الطهارة في الخطبتين
 علي

هو
 في وقت الصلاة

علي الرابع من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد ومالك
 لا يترط وهو قول للشافعي **فصل** واذا صعد الخطيب المنبر
 سلم علي الحلة صريحا عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
 بكبره السلام عليهم لانه يسلم عليهم وقت خروجه اليهم وهو
 علي الارض فلا بد بعد ثانيا علي المنبر ومن دخل والامام
 بخطب صلى تحية المسجد عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
 بكبره له ذلك واختلفوا هل يجوز ان يكون المصلي غير الخاطب
 فقال ابو حنيفة يجوز له ذلك وقال مالك لا يصلح الا من خطب الشافعي
 قولان الصحيح جوازهما وعن احمد روايتان **فصل** ومن السنة
 قراءة سورة الجمعة وسورة المنافقين او سورتي سجد والغاشية
 فهما سنتان عرفتا من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي عن ابي
 حنيفة انه قال لا تختص القراءة بسورة دون سورة **فصل** والغسل
 للجمعة سنة عند جميع الفقهاء الا داود والحسن والمستحب ان يكون
 الغسل لها عند الروح اليها وقت جوارفة من الفجر عند ابي حنيفة
 والشافعي واحمد وقال مالك لا يصح الغسل الا عند الروح اليها وعند
 الامتجاب انما هو للحاضر لها وقال ابو يوسف هو مستحب لكل
 احد حضرها ولم يحضرها ولو اغتسل للجمعة وهو جنب فتوي
 الجنابة والجمعة جزءا عنهما عند الثلاثة وقال مالك لا يجزئ الا
 عن واحد منهما **فصل** ومنزلة رجم عن السجود فامكنه ان يسجد
 على ظهره انسان فعلى عند ابي حنيفة واحمد وهو الرابع من مذهب
 الشافعي والقدر من مذهبه ان يسجد على ظهره وان شا آخر

حتى يزول الزحام وقال مالك بكيرة تاخير التحوير حتى يسجد على
الأرض **فصل** وإذا حدث الإمام في الصلوة جاز له الاستخلاف
عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الجحد يدرج من قوت
الشافعي والقائم عدم الجواز **فصل** لا تقام في بلد وان عظم
الترجمة على أصل مذهب الشافعي وهو مذهب مالك قال
مالك إذا كان في البلد جوامع اقيمت في الجامع الاقدم منهم
وليس عند أبي حنيفة في ذلك شيء ولكن قال أبو يوسف إذا كان
البلد جانبين جاز فيه جمعتان وان كان جانباً واحداً قال
الطحاوي الصحيح من مذهبنا انه لا يجوز إقامة الجمعة في
أكثر من موضع واحد في المصر الا ان يشق الاجتماع لكبر المصر
فيجوز في الموضعين وان دعت الحاجة الى أكثر جاز وقال
أحمد إذا عظم البلد وكثر اهله كبغداد جاز فيه جمعتان
وإذا لم يكن لهم حاجة الى أكثر من جمعة لم يحز وعليه هذا حمل
ابن جرير امام الشافعية امر بغداد في جوامعها وقيل
ان بغداد كانت في الأصل قري مفرقة وفي كل قرية جمعة
لم انضلت العمارت بينهما فبقيت الجمع على حالها والراجح لحد
من مذهب الشافعي ان البلد إذا كبر وعثر اجتماع اهل
في موضع واحد جاز إقامة جمعة اخرى بل يجوز التفرقة
بحسب الحاجة وقال داود والجمعة كسائر الصلوات تجوز
لاهل البلد ان يصلوها في مساجدهم **فصل** والتقوا على انه
إذا قلتم صلاة الجمعة صلوا ظهر اهل يصلوا فرادي أو جماعة

ولاحظ على

قال

قال أبو حنيفة ومالك فرادي وقال الشافعي وأحمد جماعة **باب**
صلاة العيدين والتقوا على ان صلاة العيدين منسوخة
لم يختلفوا فقال أبو حنيفة هي واجبة على الأعيان كالجمعة
وقال مالك والشافعي هي سنة وهي رواية عن أبي حنيفة وقال
أحمد هي فرض على الكفاية واختلفوا في شرائطها فقال أبو حنيفة
وأحمدان من شرائطها الاستيطان والعدد واذن الإمام في
الرواية التي يقول أحمد باعتبار اذنه في الجمعة وراى أبو حنيفة والمصر
وقال مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط واجاز الصلاة فرادي
من سائر الرجال والنساء **فصل** والتقوا على تكبيرة الاحرام في
اولها واختلفوا في التكبيرات الزوائد بعدها فقال أبو حنيفة
ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية وقال مالك واحد وستة
الاولى وخمس في الثانية وقال الشافعي سبع في الاولى وخمس في الثانية
ثم قال الشافعي وأحمد يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال أبو حنيفة
ومالك يوالي بين التكبيرات نسقاً واختلفوا في تقدم التكبيرات
على القراءة فقال مالك والشافعي يقدم التكبير على القراءة في الركعتين
وقال أبو حنيفة يوالي بين القرائتين فيكبر في الاولى قبل القراءة
وفي الثانية بعد القراءة وعز أحمد روايتين كالمذهبين واتفقوا
على رفع اليدين في التكبيرات وعن مالك رواية ان الرفع في
تكبيرة الاحرام فقط **فصل** واختلفوا فيمن فاته صلوة
العيد مع الامام فقال أبو حنيفة ومالك لا يقضي وقال أحمد
يقضي منفرداً وعن الشافعي قولان كالمذهبين اصحهما

ابدل واختلفوا في كيفية قضائها فقال أحد في أشهر روايات
أربعاء الصلاة الظهر وهي المختارة عند محقق أصحابه ومذهب
الشافعي أنه يقضيها ركعتين كصلاة العيد الإمام وهي رواية
عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنه مخير بين أن يصلي ركعتين
أو أربعاً **فصل** وانفقوا على أن السنة أن يصلي العيد في المصلي
بظاهر البلد لا في المسجد وأن أقام لصنعة الناس من يصلي
بهم حان لا الشافعية فإنهم قالوا أن فعلها في المسجد أفضل
إذا كان واسعاً **فصل** واختلفوا في جواز التنفل قبل صلاة
العيد وبعدهما من حضرهما فقال أبو حنيفة ومالك لا يتنفل قبلها
ويتنفل أن شاعدها ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين
الإمام وغيره وقال مالك إذا كانت الصلوة في المصلي ولم
يتنفل قبلها ولا بعدها سوا الإمام والمأموم وعنه في المسجد
روايتان وقال الشافعي بالجواز قبلها وبعدهما في المسجد وغيره
الأمم فإنه إذا ظهر للناس لم يصلي قبلها وقال أحمد لا يتنفل قبل
صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً **فصل** ويستحب أن ينادي
لها الصلاة جامعة بالانفاق وعن ابن الزبير أنه أذن لها
وقال بن المسيب أول من أذن لصلاة العيد معاوية ومذهب
الشافعي قراءة في الأولى واقرئت في الثانية أو سجدة واحدة
وقال أبو حنيفة لا تختص سورة وقال مالك وأحمد بقراءة السجدة
والعاشية **فصل** إذا شهد يوم الثلاثاء من رمضان بعد
الزوال بروية الهلال قضيت صلاة العيد في أصح القولين

عند

عند الشافعي موسى وعنه ما لا يكاد ينفذ في أن لم يكن جمع الناس
في اليوم صليت من الغد وهو مذهب أحمد ومذهب أبي
حنيفة أن صلاة عيد الفطر يصلي في اليوم الثاني والأصح في
الثاني والثالث **فصل** والتكبير في عيد الفطر سنون بالانفا
وكذلك في عيد الفطر إلا عند أبي حنيفة وقال أبو داود يوجب
وقال الشعبي إنما يفعل ذلك الحواكون وقال ابن هبيرة والصحيح
أن التكبير في الفطر الذي من غيره لقوله عز وجل ولتكموا العدة
ولتكبروا لله على ما هداكم واختلفوا في ابتداءه وانتهائه فقال
مالك يكبر يوم الفطر دون ليلة وانتهاه عند مالك
تكبر يوم الفطر دون ليلة وانتهاه عند أبي حنيفة يخرج الإمام عن
الشافعي قوله إلى في انتهائه أحدهما إلى أن يخرج الإمام إلى
المصلي والثاني إلى أن تحرم الإمام بالصلاة وهو المخرج والثالث
إلى أن يفرغ منها وأما ابتداءه من حيث يرى الهلاك عن أحمد
في انتهائه روايتان أحدهما إذا خرج الإمام والثانية إذا
فرغ من الخطبتين وابتدأه عنده من روية الهلاك **فصل**
واختلفوا في صفة التكبير فقال أبو حنيفة وأحمد يقول الله أكبر
الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر وبه الحمد ينفع التكبير
في أوله وآخره وقال مالك يكبر ثلاثاً متتابعات في أوله وثلاثاً في آخره
والصنعة المختارة عندنا خري أصحابه يكبر ثلاثاً متتابعات في أوله
وتكبيرتين في آخره **فصل** واختلفوا في التكبير في عيد الفطر
وابام الشريفي في ابتداءه وانتهائه في حق المحل والمحرمة فقال أبو

والشافعي

حنيفة وأحمد يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة إلى أن يكبر لصلوة
العصر من يوم النحر وقال مالك من ظهر النحر إلى صلوة الصبح
من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم النحر وذلك في حق المحل
والمحرم وعن الشافعي أقوال أشهرها كذهب مالك والذي عليه
العمل من مذهبه من صبح يوم عرفة ويحتم بعصر آخر أيام التشريق
والمحرم صغيرة على المراح من مذهبه **فصل** واتفقوا على
أن التكبير سنة في حق المحرم وغيره خلف الجماعة واختلفوا
فمن صلى منفردا من محل ومحرم وفي هذه الأوقات فقال أبو حنيفة
وأحمد في إحدى روايتيه لا يكبر المنفرد وقال مالك والشافعي
وأحمد في رواية الأخرى يكبر واتفقوا على أنه لا يكبر خلف التوافل
الأي قول الشافعي وهو المراح عند أصحابه **باب صلاة**
الكسوف اتفقوا على أن الصلوة لكسوف الشمس سنة مؤكدة
في الجماعة ثم اختلفوا في هيأتها فقال مالك والشافعي وأحمد
في روايتيه الأخرى هي ركعتان في كل ركعة قيامان وقرأتان
وركوعان وسجودان وقال أبو حنيفة هي ركعتان كصلوة
الصبح وهل يجهر في القراءة فيها أو يخفي قال أبو حنيفة والشافعي
ومالك يخفي القراءة فيها وقال أحمد يجهر فيها وهل صلاة الكسوف
خطبة قال أبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه لا يسب لكسوف الشمس
ولا خسوف القمر خطبة وقال الشافعي وأحمد يسب لها خطبة
فصل لو اتفق الكسوف في وقت كراهية الصلاة قال أبو
أحمد في المشهور عنه لا تضلي فيه وتجعل مكانها تسبيحا

وقال

وقال الشافعي تضلي فيه وعن مالك روايتان أحدهما تضلي في
كل الأوقات والثانية في غير الأوقات للمكروهة فيها المنفرد
والثالثة لا تضلي بعد الزوال حملها على صلاة العيد **فصل**
وهل تسب الجماعة لصلوة الخسوف قال أبو حنيفة ومالك لا تسب
بل يصلي كل واحد لنفسه وقال الشافعي وأحمد السنة أن تضلي
جماعة كالخسوف ويحصر بالقراءة في صلاة الخسوف ويصلي
لكسوف فرادي كما تضلي جماعة بالاتفاق وعن الثوري ومحمد
ابن الحسن أن الأمام إذا صلى صلوامعة ولا تضلي حينئذ
فرادي **فصل** وعبر الكسوف من الآيات كالزلازل والصواعق
والظلمة بالهار لا يسب له صلاة عند الثلاثة وعن أحمد أنه يصلي
لكسوف في الجماعة وحكي عن علي رضي الله عنه أنه صلى في زلزله
باب صلاة الاستسقاء اتفقوا على أن الاستسقاء سنة
واختلفوا هل يسب له صلاة أم لا فقال مالك والشافعي وأحمد
وصاحب أبي حنيفة تسب جماعة وقال أبو حنيفة لا تسب الصلاة
بل يخرج الأمام ويدعو فان صلى الناس وحدها جاز
من رأي أن لها صلاة في صفتها فقال الشافعي وأحمد مثل صلاة
العيد ويحصر بالقراءة وقال مالك صفتها كسائر الصلوات
ويجهر بالقراءة **فصل** وهل يسب له خطبة فقال مالك والشافعي
وأحمد في الرواية المختارة عند أصحابه يسب وتكون بعد الصلاة
وخطبتان على المشهور ويفتحن بها بالاستغفار كالتكبير في
العيد وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية المنصوص عليها

لا يخط لها وانما هي دعا واستغفار **فصل** ويستحب تحويل الردا
في الخطبة الثانية للامام والمؤمنين الا عند أبي حنيفة فانه
لا يستحب وقال ابو يوسف يشترع الامام دون المؤمنين والتقوا
على الخمر ان لم يسبقوا في اليوم الاول عادوا ثانيا والثالث واجمعوا على
الفهم اذا تضرروا بكنز المطر فان السنة ان يسألوا الله تعالى برفع
كتاب الجنائز اجمع العلماء على استحباب الاكثار من
ذكر الموت وعلي الوصي لمن له مال او عند ما يقتصر الى البصاه
مع الصحة وعلي تأكلها في المرض والتقوا على ان اذا تيقن
الموت وجه الميت الى القبلة والمشيور عن مالك والشافعي
واحمد ان الادنى يحسن بالموت وقال ابو حنيفة بنحو الموت
فاذا غسل المسلم طهر وهو قول للشافعي ورواية عن احمد والتقوا
على موته تحميم الميت من راسه ماله مقدمة على الدين وحكي
عن طاووس انه قال ان كان ماله كثيرا فمن راسه ماله والا
فمن يلقه **فصل** والتقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وهل
الافضل ان يغسل بماء او في قنطرة قال ابو حنيفة ومالك مجردا
ستورا العورة وقال الشافعي وحده الافضل في قبض والاولى
عند الشافعي تحت السما وقيل بل الاولى تحت سقف والماء
البارد او في الا في برد شديد او عند وجود وسخ كثير
وقال ابو حنيفة المسخن او في بجل حال **فصل** والتقوا على ان
للزوجة ان تغسل زوجها وهل يجوز للزوج ان يغسلها قال
ابو حنيفة لا يجوز وقال الباقر لا يجوز ولو ماتت امرأة

وليس

وليس هناك الا اجنبي او مات رجل وليس هناك الا امرأة اجنبيه
وقد ذهب ابو حنيفة ومالك والاصح من مذهب الشافعي انها
ييمان وعند احمد روايتان احدهما ييمان والاخرى يلف
العاسل على يده خرقه وهو وجه للشافعي وقال الا وراعي
يدفن من غير غسل ولا ييمم ويجوز للمسلم غسل قريب الكافر
عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز **فصل** والمستحب ان يوضئ
العاسل ويسو كاسنانه ويدخل اصبعيه في مخزئيه ويغسلها
وقال ابو حنيفة لا يستحب ذلك وانما كانت تحت ملبدة حرا
بمسط واسع الاسنان برفق وقال ابو حنيفة لا يفعل ذلك
واذا غسلت المرأة ظفر شعرها ثلاث قرون والقي خلفها
وقال ابو حنيفة يترك على حاله من غير ظفر **فصل** والحال
ادامات وفي بطنها ولد حي شق بطنها عند أبي حنيفة والشافعي
وقال احمد لا ينفق وعن مالك روايتان كالمزهيين والتقوا
على ان السقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لم يغسل ولم يصلي عليه
فان ولد بعد اربعة اشهر قال ابو حنيفة ان وجد ما
يدل على الحيوة من عظام وحركة ورضاع غسل وصلي
عليه وقال مالك كذلك الا في الحركة فانه امر طرأ ان تكون
حركة بينة يصح بها طول مكث يتيقن معها الحيوة وقال
الشافعي يغسل فوق واحد وهل يصلي عليه قولان الجديده انه
لا يصلي عليه ما لم تظهر امارات الحيوة كالاختلاج وقال
احمد يغسل ويصلي عليه والتقوا على ان اذا استهل وبكى

يكون حكم حكم الكبير وحكمه عن سعيد بن جبير انه لا يصلح على
 الصبي ما لم يبلغ **فصل** ونبه الغاسل غير واجبه على الاصح
 من مذهب الشافعي وهو قول ابو حنيفة وقال مالك بن جهم
 واذا خرج من المبيت بعد غسله شي وجب ان الته فقط عند
 ابي حنيفة ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال
 احمد تجب اعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج وكل حوز
 تنفق ابطنه وحلق عانتته وحف شان به قال ابو حنيفة ومالك
 هو مكروه وقال احمد لا بأس به والشافعي قوله ان الجديد
 لا بأس به في حق غير المحرم والقديم المختار انه مكروه **فصل**
 واتفقوا على ان الشهيد وهو من مات في قتال الكفار لا يغسل
 واختلفوا هل يصلي عليه ام لا فقال ابو حنيفة واحمد يصلي عليه
 وقال مالك والشافعي والحمد في رواية لا يصلي عليه لاستغناء
 من شافع واتفقوا على ان النفس تغسل ويصلي عليها والثلاث
 فأت على ان من فستدائه وهو في القتال او نردى عن فرسه أو صابه
 سلاحة معركة المشركين انه يغسل ويصلي عليه وقال
 الشافعي لا يغسل ولا يصلي عليه **فصل** واما تفقوا على ان
 الواجب من الغسل لا يحصل به الطهارة وان المسنون منها الوتر
 وان يكون بسدر وفي الاخير الكافور وقال ابو حنيفة واحمد
 المستحب ان يكون في غسله شي من السدر وقال مالك والشافعي
 لا الا في واحدة **فصل** وتكفين الميت واجبا لا تقا
 مقدم على الدين والورثة واقل الكفن ثوب يعم الميت ويحب
 عند

عند الشافعي ومالك ولحمد ان يكفن الرجل في ثلاثة أثواب
 وهي ثياب وقيل ابو حنيفة ازار ورد أو المستحب البياض
 في كل ما والمسح للمرأة خمسة أثواب فتصروم من بر وثقافة
 ومقنعة والخامسة يسد فخذها عند الشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة وهذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة أثواب
 فيكون الخار فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك لا يكفن
 حذرا فاما الواجب من الميت وتكفين المرأة في المعصفر والمن عفر
 والحريس وهذا مكروه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يكره
 والمرأة ان كان لها مال فالكفن من مالها عند ابو حنيفة ومالك
 واحمد وان لم يكن لها مال قال مالك هو على زوجها وقال محمد
 هو من بيت المال كما لو عسر الزوج فان في بيت المال الا اتفاق
 وقال احمد لا يجب على الزوج تكفين زوجته بحال ومذهب
 الشافعي ان يحل الكفن اجل النكاح فان لم يكن فعله من تلزم
 النفقة من قريب ومتيد وكذا الزوج في الاصح والصواب
 عند محقق اصحابه انه على الزوج بكل حال والمحرم لا يطيب
 ولا يلبس الخيط ولا يخمر رأسه بالاتفاق ويحكي عن ابي حنيفة
 ان احرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بسائر الموتى
فصل والصلوة على الميت فرض كفاية وعن اصبع من اصحاب
 مالك انها سنة ولا يكره تكره فعلها في سني من الاوقات عند
 الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد يكره فعلها في الاوقات الثلاث
 وقال مالك يكره فعلها عند طلوع الشمس وغروبها والصلوة على

الحنيفة في المسجد جازية بالاتفاق وهي مكرهة عند الشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يكرهونها فيه ويجزئ النعني
 للميت والنداء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يكره **فصل**
 واختلفوا فيمن هو حق بالامامة على الميت فقال أبو حنيفة
 وأحمد والشافعي في القدر الوالي الحق وقال أبو حنيفة الأولي
 للوالي إذا لم يحضر الوالي أن يقدم امام المحكي وقال الشافعي في الجديد
 الرابع أن الوالي هو من الوالي ولو وصي الي رجل أن يصلي عليه لم
 يكن أولى من الأولياء عند الثلاثة وقال أحمد يقدم على كل ولى
 وقال مالك لابن مقدم على الأب والآخر أولى من الجد وابن
 أو من الزوج وإن كان أباه وقال أبو حنيفة لأولياء الزوج
 ويجزئ للابن أن يتقدم على الأب **فصل** ومن شرط
 صحة الصلاة على الحنيفة الطهارة وسائر العورة بالاتفاق
 وقال الشعبي ومحمد بن جبريل الطبري يجوز بغير طهارة وتقف
 الامام عند راس الرجل وعجز المرأة عند الشافعي والشافعي
 ومحمد وقال أبو حنيفة عند صدر الرجل وعجز المرأة وقال مالك
 مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة عند عجزها **فصل**
 ونعديرات الحنيفة أربعة بالاتفاق ويجزي عن ابن ستر من
 ثلاث وعن حذيفة ابن اليمان خمس وقال ابن مسعود رضي الله
 عنه كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحنيفة تسعا وسبعاً وخمسة
 وأربعاً فذكر وأما كبر الامام فإن نزل علي أربع لم تبطل صلاته
 وإذا صلى خلف امام فزاد علي أربع لم يتابعه في الزيادة وعن

أحمد

أحمد أنه يتابع إلى سبع ومذهب الشافعي أنه يرفع يده **فصل**
 إلى حد ومنكبيه وقال أبو حنيفة ومالك لا يرفع يده إلا
 في الأولى وقراءة الفاتحة بعد التكبير فرفض عند الشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة ومالك لا يقرا فيها شيئاً من القرآن وبسالم التكميز
 عند الثلاثة وقال أحمد واحدة عن يمينه **فصل** ومن فاته
 بعض الصلوة مع الإمام افترق الصلاة ولم ينتظر تكبيره عند
 الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد ينتظر تكبيره الإمام ليكرمه
 وعن مالك روايتان ومن لم يصلي على الحنيفة صلى على القبر
 بالاتفاق والي متى يصلي اختلف مذهب الشافعي في ذلك فقيل
 إلى شهره وبه قال أحمد وقيل ما لم يصلي وقيل يصلي إذا
 والأصح أنه يصلي عليه من كان من أهل فرض الصلاة عليه عند
 الموت وقال أبو حنيفة ومالك لا يصلي على القبر إلا أن يكون دفن
 قبل أن يصلي عليه **فصل** والصلاة على الغائب صحیح عند
 الشافعي ومالك بعد صحتهم ولا يكره الدفن ليل بالاتفاق وقال
 الحسن يكره ولو وجد بعض ميت غسل وصلى عليه عند الشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا وجد أكثره صلى عليه ولا
 فلا **فصل** وانفقوا على أن قاتل نفسه يصلي عليه واختلفوا
 هل يصلي عليه الإمام فقال أبو حنيفة والشافعي يصلي عليه
 وقال مالك من قتل نفسه أو قتل في حد فإن الإمام لا يصلي عليه
 وقال أحمد لا يصلي الإمام على الغال ولا قاتل نفسه وقال الزهري
 لا يصلي على من قتل في رحم أو قصاص وكراهة عمر بن عبد العزيز

في
 الشافعي

العلاء على من قتل نفسه وقال الأوزاعي لا يصلي عليه من قتل نفسه
وعن قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا
يصلي على النفس **فصل** ولو استشهد جنب لم يغسل ولم
يصلي عليه عند مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال
أبو حنيفة يغسل ويصلي عليه وقال أحمد يغسل ولا يصلي عليه
والمقتول من أهل العدل في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي
عليه عند مالك وعلى الرزح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد روايتان ومن قتل من أهل
البغى في حال الحرب يغسل وصلي عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا ومن قتل ظيما من غير حرب يغسل ويصلي عليه عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة إن قتل مجذبة لم يغسل وإن
قتل بمنقل غل وصلي عليه **فصل** وانفقوا على أنه لا يسرح
شعر الميت إلا الشافعي فإنه قال يسرح شعر خفيفا ويجعوا
على أن الميت إذا مات غير محتون أنه لا يجتن بل ينزل على
حاله وهل يجوز تقليم أظفاره ولاخذ من شاربه أن طويلا
قال الشافعي في الأمل وأحمد يجوز ذلك وقال أبو حنيفة ويجع
ومالك والشافعي في القدم لا يجوز وسدد مالك فيه حتى
أوجب التعزير على فاعله **فصل** وانفقوا على أن جل للميت
بن وإكرامه وأحمد بين العمودين أفضل من الترييع على الرزح
من مذهب الشافعي وكره الخنعي أحمد بين العمودين وقال
أبو حنيفة وأحمد الترييع أفضل والمسي أمم الجنازة أفضل
عند مالك

عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة المسي ورأها
أفضل وقال النووي الرأب ورأها والمسي حيث نسا وفيه
حديث **فصل** ومن مات في البحر ولم يكن يقربه ساحل فالولي
يجعل بين لوحين ويلقي في البحر إن في الساحل مسلمون وإن
كان فيه كفار لقل والفق في البحر ليحصل بقرانه وقال أحمد
ويبري في البحر بكل حال إذا قدر دفنه وإذا دفن ميت
لم يحضر حفرة قبره لدفن أحد إلا أن يمضي على الميت زمان
يسلي فيه مثله ويصير ميمما فيحفر حفرة بالإتفاق وعن عمر
ابن عبد العزيز إذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع
وانفقوا على أن الدفن في التابوت لا يستحب ويوضع رأس الميت
عند رجل القبر لم يسئل الميت سلا إلى القبر عند الثلاثة قال
أبو حنيفة نوضع الجنازة على حافة القبر مما يلي القبله
لم ينزل إلى القبر معترضا **فصل** والسنة في القبر المشطيم وهو
أولي على الرزح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
المنشيم أولى لأن الشطيم صان شعار للشيعة ولا يكره
المقبرة بالنعال عند الثلاثة وقال أحمد بكرهته **فصل** وانفقوا
على التعزير واختلفو في وقتها فقال أبو حنيفة هي سنة قبل
الدفن لا بعده وقال الشافعي وأحمد تس قبله وبعد ثلاثة أيام
وقال النووي لا تعزير بعد الدفن وأحمد من التعزير مكره عند
مالك والشافعي وأحمد والنال على الميت للإعلام بموته لا بأس به
عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك هو مندوب إليه ليصل

العلم بموته الى جماعة من المسلمين وقال الجرد هو مكروه **فصل**
 واجمعوا على استحباب اللبن والقصب في القبر وعلى كراهية
 الاخر والخشب ولا يشي القبور ولا يتخصص عند الثلاثة **جوز**
 ذلك ابو حنيفة واقفوا على ان السنة الحمد وان الشق ليس بسنة
 وصفد الحمد ان تحفر قبلة القبر لحد اكان ليكون الميت
 تحت قبلة القبر اذا نصب اللبن الا ان تكون الارض من حوة
 فلا تلي ليل تحفر القبر على الميت وصفة الشق ان يبني من
 جانبي القبر بلين او حجر ويترك وسط القبر كالتأبوت
فصل واجمعوا على ان الاستغفار والدعاء والصدقة والعق
 واجب ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر
 مستحبة وعندها ابو حنيفة ومذهب اهل السنة ان للانسان
 ان يجعل ثواب عمله لغاية الحديث الحثيثة والمشيهور من
 مذهب الشافعي انه لا يصل الى الميت قراءة بل ثواب القراءة قال
 ابن الصلاح من امة الشافعية في اهدى القرن خلا للفقهاء
 عليه عمل احث الناس بخير ذلك وينبغي ان يراد ذلك ان يوصل
 اللقمة او صل ثواب ذلك ما قرأه لقادان فيجعل دعاء ولا خلا
 في نفع الدعاء ووصوله واهل الخبر قد وجدوا البركة في موالة
 الاموات بالقرآن والدعوات قال المحي الطبري من مناخي
 مناخي الشافعية واما قراءة القرآن فقال في الجرد هي مستحبة
 وفي الحاوي انجزم بوقوع القراءة له والحالة هذه كالدعاء لهم
 جوز والاستيجار عليه واختار النووي في الروضة ومذهب

ما يلي

وكان ان رجلا قال للنبي ما
 عليه ولم ان اي مات ولم يخط
 يوصي قينفد ان اتصدق عنه
 قال نعم فيه دليل على حصول
 ثواب القراءة للميت

أحمد ان ثواب

أحمد ان ثواب القراءة يصل الى الميت ويحصل له نفعه **كتاب**
الزكاة اجمعوا على ان الزكاة احد اركان الاسلام وعلي
 وجوبها في اربعة اصناف المواسي وجنس الامان وعروض
 التجارة والمكيل والموزون والمذخر من الثمار والزروع
 مفصودة واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ
 العاقل واختلفوا في المكاتب فقال ابو حنيفة بوجوب
 العشر في زرعها لا فيما سواه وقال ابو ثور تجب عليه مطلقا
 وقال مالك والشافعي والحمد لا يجب عليه زكاة ولا يسقط عن
 المرتد ما وجب عليه من الزكاة في حال اسلامه برده عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يسقط واختلفوا هل تجب الزكاة في
 مال الصبي والمجنون فعند مالك والشافعي واحمد انها تجب
 ويخرجها الولي من مالهما ويروي ذلك عن جماعة من اكابر
 الصحابة وقال ابو حنيفة لا زكاة في مالها وتجب العشر في زرعها
 وقال لا وزاعي والنوري بالوجوب في الحال لكن لا يخرج
 حتي يبلغ الصبي ويفيق المجنون **فصل** والحول شرط في
 وجوب الزكاة بالاجماع وحكي عن ابن مسعود وابن عباس
 رضي الله عنهما انها لا ابو حنيفة اهل حق لها حين الملك ثم اذا حال
 الحول وجبت مرة ثانية وان ابن مسعود كان اذا اعطاه
 احد ما لا زكاة فلو ملك نصابا لم باعه في لنا الحول او
 بادل ولو تغير جنسية انقطع الحول فيه عند الشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة

وينقطع في الماشية ومذهب مالك ان يادله بخمس لم ينقطع
والا فواشئان وان تلف بعض النصاب او تلف قبل تمام
الحول انقطع الحول منه عند ابي حنيفة والشافعي وقال
مالك لو اُخذ انقطع الحول منه اقصدا بالاقية الفرار من الزكاة
لم ينقطع الحول ويجب الزكاة عند تمامه **فصل** والمال المفصول
والضار والمجور عليه اذا اراد من غير ما قبله من مال مضي قولان
للشافعي ايجد يد المباح منهما الوجوب والقلم يتألف الحول من
عوده ولا زكاة فيما مضى وهو قول ابي حنيفة وصاحبيه واحمد
الروايين عن احمد وقال مالك اذا عاد اليه زكاة كحول واحد من
عليه بن يستغرق النصاب او ينقصه فقل منع ذلك وجوب الزكاة
قولان للشافعي ايجد يد المباح لا يمنع والقلم منع وهو قول ابي
حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند ابي حنيفة وعلى القلم من
قول الشافعي وعن احمد في الاموال الطاهرة روايتان المستعمل لا يمنع
وقال مالك الدين يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا يمنع
في الماشية **فصل** وهل تجب الزكاة في الذمة او في عين المال
للشافعي قولان القلم في الذمة وجب من مال من يدين بها والجدد
الراح انما تجب في عين المال فيملك اهل الزكاة قدر الفرض من
المال عنده ان يودي من غيره وهذا قول مالك وقال ابو
حنيفة تتعلق الزكاة بالعين كمتعلق الجناية بالرقبة الجانية ولا زكاة
ملك عن شيء من المال الا بالدفع له المستحق وهو احد الروايتين
عن احمد **فصل** واجمعوا على ان اخراج الزكاة لا تقع الا بنية
وعن

٤٥
وعن الاوزاعي ان اخراج الزكاة لا تقتضي اليه واختلفوا
هل يجوز تقديرها على الاخراج فقال ابو حنيفة لا بد من نية
مقارنة للاداء او العزل مقدار الواجب وقال مالك والشافعي يقتصر
صحة الاخراج الى ان تقارنه النية وقال احمد يستحب ذلك فان تقد
بن مان يسير جاز وان طال لم يجز كالتجارة والصلوة **فصل**
ومن وجبت عليه زكاة وقد رعى اجزاها لم يجز له تأخيرها
فان اخذ ضمن ولا يسقط عنه لتلف مال عند مالك والشافعي قال
ابو حنيفة تسقط بالموت عنه بتلفه ولا تصير مضمونة عليه قال
احمد امكان الاداء بشرط لا في الوجوب ولا في الضمان فاذا اضر
المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء امكنه الاداء **فصل**
ومن وجبت عليه زكاة ومات قبل ادائها اخذت من تركتها
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تسقط بالموت ومن امتنع من العجز
بخلاف اخذت منه الزكاة بالاتفاق ويجزى وقال الشافعي في
القلم يؤخذ من ماله معها وقال ابو حنيفة تجبر حتى يوديها
ولا تؤخذ من ماله فخر ومن فصد الفرار من الزكاة بان وهب من
ماله شيئا او باع لم استترة قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان
كان مشيا عاصيا عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد
لا تسقط الزكاة **فصل** وتجهيل الزكاة جائز قبل الحول لا وجد
النصاب الا عند مالك فانه لا يجوز وهل تسقط الزكاة بالموت ام
قال ابو حنيفة تسقط فان اوصي بها اعتبرت من الثلث وقال الشافعي
واحمد لا تسقط وقال مالك ان شرط في اخراجها حتى ير عليها

حول أو أحوال ترتبت في ذمته وكان عاصيا بذلك وما تركه
الميت للورثة من المال وصارت الزكاة التي انتقلت الي
دستهم دين القوم غير معين لم تقض من مال الورثة فان اوصي
بها كانت من ذلك مقدرة على كل وصية وان لم يوص بها حتى
مات وعلم امرها اخرجت من اصل المال ولو عجز بها لفقير فاقوا
او استغفوا من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت منهم
الا عندني حنيفة وايسر المالك المتصرف في مال الزكاة بالاتفاق
وقال مجاهد والسعي اذا حصد الزرع وجب عليه بلقي شيئا
من السابل الى المساكين وكذا اذا اجر النخل ان يلقي شيئا من السابل
باب زكاة الحيوان اجمعوا على وجوب الزكاة
في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب استقرار المالك
وكمال الحول وكون المالك حرا مسلما واستمر طوعا على استراط كونه
سائما الا ما عا فانه قال بوجوبه في العواميل من الابل والبقر
والمعلوف من الغنم كما يجاب ذلك في السائبة **فصل** اجمعوا على
ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي
خمس عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت
خمس وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها
بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت
وستين جدعة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فاذا
بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان فاذا ارادت على عشرين
فاختلفوا في ذلك فقال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد العشرين
ومائة

ومائة فاختلفوا في ذلك قال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد
العشرين ومائة ففي كل خمس شاة مع الحقتين الى مائة وخمس
واربعين فيكون الواجب فيها حقتان وبنت مخاض فاذا بلغت
مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاوق ويستأنف الفريضة بعد ذلك
فيكون الواجب فيها في خمس شاة مع ثلاث حقاوق وفي العشرين شاتان
وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس
وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا
بلغت مائة وستة وسبعين ففيها ثلاث حقاوق وبنت مخاض
وفي مائة وستة وثمانين ثلاث حقاوق وبنت لبون فاذا
مايه وستة وتسعين ففيها اربع حقاوق الى مائتين ثم يستأنف
الفريضة ابد او قال الشافعي واخذ في اظهار روايته ان زيادة
الواحد تغير الفريضة وتستأنف الفريضة عند مائة وعشرين
فيكون في كل خمس حقة وفي كل اربعين بنت لبون وعن مالك
روايتان اظهرهما عند اصحابه انها اذا ارادت على عشرين ومائة
فالساعي بالخيار بين ان ياخذ ثلاث بنات لبون او حقتين
فصل واختلفوا فيما اذا كان عند خمس من الابل فخرج
فيه فقال ابو حنيفة والشافعي بخبريه وقال مالك واخذ يلزمه
لا يجزئيه ولو بلغت ابله خمس وعشرين ولم يكن في ماله
بنت مخاض ولا ابن لبون قال مالك واخذ يلزمه وقال الشافعي
هو بخير بين شاة واحدة منها او قال ابو حنيفة بخبريه بنت
مخاض او قيمتها **فصل** اجمعوا على ان البخاري والعرب

والعرب والدكور والاثاث في ذلك سواء اتفقوا علي ان يؤخذ
من الصغار غيره ومن المراض من بنية وان الكامل اذا خرجها
مكان الحائل جاز لا مال كافا قال يؤخذ من المراض من بنية ومن
ومن الصغار كبيرة وان الكامل لا يخرج عن الحائل **فصل**
واتفقوا علي انه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن
المسيب انه قال يجب في كل خمس من البقر شاة الي ثلاثين كما في الإبل
واتفقوا علي ان النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها تتبع فاذا
بغلت بلغت اربعين ففيها مسنة لم يختلفوا فقال الشافعي
واحد لا شيء فيها سوى مسنة الي سبع وخمسين فاذا بلغت
ستين ففيها تبعان فاذا بلغت سبعين ففيها تتبع ومسنة
وعلي هذا ابدل في كل ثلاثين تتبع وفي كل اربعين مسنة وروي
عن ابي حنيفة مذهب الجماعة وهي الرواية التي قال بها صاحبنا
والذي عليه اليوم انه يجب في الزبارة علي الاربعين بحسب
ذلك الي ستين فيكون في الواحدة ربع عشر مسنة وفي الثنتين
نصف عشرها واتفقوا علي ان الجواميس والبقر في ذلك سواء **فصل**
واجمعوا علي ان اول نصاب الغنم اربعون ففيها شاة لا شيء
فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدي وعشرين ففيها شاتان
وفي ثمانين وواحدة ثلاث شياه الي اربعماية ففيها اربع
شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمعز سواء واذا مال
عشرين من الغنم فتولدت سخلة قال ابو حنيفة والشافعي واحد
في المشهور عنه يستأنف حول من يوم يملن يهن نصابا وقال
مالك

مالك واحد في احدي روايته الاخرى اذا حال الحول من
يوم ملك الامتات وجبت الزكاة واختلفوا في الوقص وهو
ما بين النصابين فقال ابو حنيفة واحد الزكاة في النصاب دون
الوقص وعن مالك روايتان وعن الشافعي قولان اظهرهما يجب
في النصاب دون الوقص **فصل** واختلفوا في السخال والكمال
والعجاجيل اذا تم نصابها وكانت منفردة عن امها فها هل يجب
فيها الزكاة فقال مالك والشافعي واحد ابو حنيفة وقال ابو حنيفة
لا زكاة فيها ولا ينقل عليها الحول ولا يمل بها الامتات ولو
واحدة وعن احمد روايته مثله **فصل** واتفقوا علي ان الجبل
اذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا
فان لم تكن للتجارة قال مالك والشافعي واحد لان زكاة فيها وقال
ابو حنيفة ان كانت سائمة ففيها الزكاة اذا كانت ذكورا واناثا
او اناثا وان كانت ذكورا منفردة فلا زكاة فيها ولصاحب الجبس
الواجب فيه منها الزكاة الخيار ان شاء عطا وان شاء عن كل فرس
دينارا وان ساقها واعطي عن كل ما يتي درهم خمس درهم **فصل**
وبعير فيها الحول والنصاب بالقيمة من اول الحول ان كان
يؤدي الدرهم عن القيمة وان كان يؤدي العدد من غير
اذا عن كل فرس دينار اذا لم الحول واتفقوا علي وجوب
الزكاة في البغال والحمير اذا كانت معدة للتجارة **فصل**
والواجب فيما دون خمس وعشرين من الابل في كل خمس
صان ولها ستة اشهر او ثمانية معز ولها سنة فان خرج

أجزاء وإن كان دون قنطرة سائة وقال مالك لا يقبل بغير مكان
السائة بحال من وجبت عليه بنت مخاض فأعطى حقة من
غير طلب جبراً قبل ذلك منه بالانفاق وقال داود لا يقبل وإنما
يوجد المنصوص عليه السائة الواجبة في كل مائة من الغنم وهي
الحقة من الضأن أو الشبثة من المعز عند الشافعي وأحمد بن
أبو حنيفة لا يجزي من الضأن إلا الكشي أو النني وهي التي لها ستة
وقال مالك تجزي الحقة من الضأن أو المعز وهي التي لها ستة
كما تجزي الشبثة **فصل** وإذا كانت الأغنام كلها من ضأن لم يكف
عناصير حقة عند الثلاثة وقال مالك لا يقبل منه إلا صحبة وتجزي
من الصغار صغيرة وقال مالك لا تجزي إلا الكبيرة وإذا كانت
الماسية أنا وأنا وأنا وذكر فلا يجزي منها إلا اثني عشر وعشرون
من الأبل فيجزي فيها ابن لبون ذكر إلا في ثلثين من البقر فيها
تبيع عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة تجزي في
الغنم الذكر بكل حال وإذا كان عشرون من الغنم في بلد وعشرون
في بلد آخر وجبت عليه فيها سائة عند الثلاثة وقال أحمد إن
كان البلدان متباعدتين لم تجز شي **فصل** والخلاصة تأشير
في وجوب الزكاة وسقوطها وهوان تجعل مال الرجلين أو
الجماعة بمنزلة المال الواحد عند الشافعي وأحمد فالحيطان
بن كيان زكاة الواحد بشرط أن يبلغ المال المختلط نصيباً ومضي
عليه حول وبشرط أن لا يميز أحد الخليطين عن الآخر في المبيع
والمسرح والمراح والمطبخ والرعي والفحل وقال أبو حنيفة
الخلاصة

الشبثة صح

الخلاصة لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب عليه بالانفراد وقال
مالك إنما تؤثر الخلاصة إذا بلغ مال كل واحد نصيباً وإذا اشتركا
في نصيب واحد واختلط فيه لم يجب على واحد منهما زكاة عند
أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه الزكاة حقة حتى لو أن بعين
سائة بين مائة وجبت الزكاة وفي خلاصة غير المواشي من الإبل
والحجوب والثمار للشافعي فلو أن أظهرها وهو الجدي تأشير الخلاصة
كما في المواشي **باب زكاة النبات** اتفقوا على أن
النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً وإن مقدار الواجب
من ذلك العشران سرب بالمطراو من نهر وإن شرب من نضج أو
دولاب أو بما اشتراه نصف العشر والنصاب يعتبر في الثمار والنزوع
الأعند أبي حنيفة فإنه لا يعتبر بل يجب العشر عند في الكثير والقليل
وقال القاضي عبد الوهاب ويقال إنه خالف لإجماع في ذلك **فصل**
واختلفوا في الحبس الذي يجب فيه الحق ما هو فقال أبو حنيفة في
كل ما أخرجت الأرض من الثمار والنزوع سواء سقته السماء أو سقى
بنضج إلا الحطب والخشيش والقصب خاصة وقال مالك والشافعي
يجب في كل ما أخرجت أقتنت كالحنطة والشعير والأرز وتمر
النخل والكرم وقال أحمد يجب في كل ما يكال ويدخل من الثمار
والنزوع حتى أوجبها في الوزن وأسقطها في الجوز وقاية الخل
بين مالك والشافعي وأحمد إن عند أحمد يجب في السمسم واللوز
والفستق وبز الكتان والكمون والكراويا والتخدر وعندهما
لا يجب وقاية الخلاف مع أبي حنيفة إن عند يجب في الخضروات

كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها **فصل** واختلفوا في الزكوة
فقال ابو حنيفة فيه الزكاة وعن مالك روايتان اسمها الوجوب
فيخرج المزكي ان شاء يتوانا وان شاء يثا والشافعي قولان وعن
احمد روايتان اظهرهما عندهما عدم الوجوب ولا زكاة في القطن
بالا اتفاق وقال ابو يوسف وجوبها فيه **فصل** واختلفوا في
العسل فقال ابو حنيفة واحمد عليه العشر وقال مالك والشافعي في
الزجاج لا زكاة فيه لم يختلف ابو حنيفة واحمد فقال ابو حنيفة ان
كان في ارض الخراج فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا
عند احمد ثلثا ميه وستون رطلا بالبغدادية وعند ابو حنيفة
يجب في الكثير والقليل منه العشر **فصل** ولا تجب الزكاة الا في
نصاب من كل جنس فلا يضم جنس الى جنس اخر عند الشافعي
وقال مالك لضم الحنطة الى الشعير في كمال النصاب ويضم بعض
القطنية الى بعض واختلفت الرواية عن احمد في ذلك **فصل**
ومن السنة خرص الثمار اذا بد صلاحه على مالك عند الثلاثة
طافيه من الرق بالمالك والفقير وعن ابو حنيفة ان الخرص لا يصح وقال
مالك واحمد ويكفي خا صر واحد وهو الرمح من مذهب **فصل**
واذا اخذ العشر من الثمار او الحب وبقي عندك بعد ذلك
سنتين لم تجب فيه اخرا بالاتفاق وقال الحسن البصري كلما
عليه الخول وجب فيه العشر **فصل** واذا كان على ارض خراج
وجب الخراج في وقتها ووجب العشر في الزرع عند الثلاثة لان
العشر في غلتها والخراج في رقبتهما وقال ابو حنيفة لا يجب العشر
الا في

في
حول

في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على رجل واحد فان
كان الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك والشافعي
واحمد وابي يوسف ويحرم وقال ابو حنيفة العشر على صاحب
الارض فعشر زرعها على الزارع عند الجماعة وقال ابو حنيفة على
صاحب الارض واذا كان مسلم ارض لآخر اخرج عليها فبا عها من ذي
فلا خراج عليه ولا عشر في زرعها فيها عند الشافعي واحمد
ابو حنيفة يجب عليه الخراج وقال ابو يوسف يجب عليه عشران قال
محمد بن عمار واحد فقال مالك لا يصح بيعها منه **باب**
زكاة الذهب والفضة اجمعوا على انه لا زكاة في غير
الذهب والفضة من الجواهر كاللؤلؤ والزمرّد ولا في المسدود العنبر
عند سائر الفقهاء **وحكي** عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز
وجوب الحنط في العنبر وعن ابو يوسف في اللؤلؤ والجواهر
والبيواقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الركن وعن
في وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر **فصل** واجمعوا
ان اول النصاب في الذهب والفضة مضر وبها او مكسور او بطل
اولقرة عشرون دينارا من الذهب وما يتا درهم من الفضة
فاذا بلغت ذلك وحال عليها الخول ففيها ربع العشر وعن الحسن
انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ اربعين مثقالا ففيه مثقال **فصل**
واختلفوا في زيادة النصاب فقال مالك والشافعي واحمد يجب
الزيادة بالحساب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها نراد على المائتين
درهم او العشرين دينارا حتى يبلغ الزائد اربعين درهما او اربعة

دنانير فيكون في الأربعين درهم ثم كذلك في كل أربعين درهم وفي
الأربعة دنانير قنطاران وهل يضم الذهب إلى الفضة في تحصيل
النصاب أم لا فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أحدي روايتيه يضم
وقال أحمد في الرواية الأخرى لا يضم ثم اختلف من قال يضم هل يضم
الذهب إلى الورق ويكمل النصاب بالأجزاء أو بالقيمة فقال
أبو حنيفة وأحمد في أحدي روايتيه يضم بالقيمة ومثاله أن يكون
له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها
وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضم بالأجزاء ولا يجب عليه
في هذه الصورة شيء حتى يكمل النصاب بالأجزاء من الجنس **فصل**
من له دين لازم على مقرضه من زكاة ووجوب خراجها على المقرض
أحمد الصحيح من مذهب الشافعي في كل سنة وإن لم يقبضه
أبو حنيفة وأحمد لا يجب لأحد من الأبعد قبض الدين وقال مالك
لا زكاة عليه فيه وإن أقام اثنين حتى يقبضه في سنة واحدة
وإن كان من فضل أو ممن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى
يقبضه ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي
في المقتضى وأبو يوسف **فصل** يكون للأنسان أن يشتري صدقة
فإن اشتراها صح عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الظاهر
من قول أحمد ومن أصحابه من قال يبطل البيع ولو كان لرب المال
دين على رجل من أهل الزكاة لم يجز له مقاصصته عن الزكاة
وإنما يدفع اليه الزكاة قدر دينه لم يدفع المدين إليه عن
دينه عند الثلاثة وعن مالك أنه قال يجوز المقاصصه **فصل**

يكون
الحلي

يكون الحلي المباح المضروع من الذهب والفضة إذا كان مما يليس
وبعارة قال أحمد لأن كونه فيه للشافعي قولان أصحهما عدم الوجوب
ولو كان لرجل حليا معك للأجارة للشافعي الرجح من مذهب
الشافعي أنه لا زكاة فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض أصحابه
بالوجوب وقال الزبيدي من أئمة الشافعية اتخذ الحلي للأجارة
لا يجوز ومثله بالسقوف بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب
أبي حنيفة أنه جائز وأما اتخاذ أو في الذهب والفضة وفتاها
فمحمدة بالأجماع وفيه الزكاة **باب زكاة التجار** **فصل**
علي أن الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود أنها لا تجب
في عروض القنية واجمعوا على أن الواجب في زكاة التجار ربع
العشر وإذا اشتري عبد للتجارة وجب عليه فطرته وزكاة التجارة
تمام الحول عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تسقط زكاة الفطر وإذا
كانت العروض للتجارة مرجاة للتأخير يرض بها النفاق والأسواق
فعند مالك لا يقيقها صاحبها عند كل حول ولا يزكيتها وإن امت
سنتين حتى يبيعها بذهب أو فضة فيزكي السنة واحدة إلا أن يرض
حول ما يشتري ويبيع فيجعل نفسه شهرا من السنة فيصوم
فيه ما عنده ويزكيه مع ناض أن كان له وقال أبو حنيفة في
وأحمد يقوم ذلك عند كل حول ويزكيه على قيمته وإذا اشترى
عرضا للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طر في الحول عند
أبي حنيفة وقال مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول
وزكاة التجار تتعلق بالقيمة عند مالك وأحمد وفي أرجح قول

الشافعي **فصل باب زكاة المعدن** اتفقوا على انه لا يعتبر
 الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي وجميعوا على انه لا
 يعتبر الحول في الركان واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن
 الا ابا حنيفة فانه قال لا يعتبر بل بحسب كثره وقليله الخمس
 واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركان الا في قول للشافعي
 واختلفوا في قدر الوجوب في المعدن فقال ابو حنيفة واحد
 وقال مالك في المشهور عنه ربع العشر والشافعي اقوالا صحها ربع
 العشر **فصل** واختلفوا في مصرف المعدن فقال ابو حنيفة
 مصرف مصرف الصي ان وحده في ارض الخراج او العشر وان
 في دار فضوله ولا شيء فيه وقال مالك واحد مصرف مصرف الفي مطلقا
 وقال الشافعي مصرف مصرف الزكاة واختلفوا في مصرف الركان فقال
 ابو حنيفة فيه قول في المعدن والمشهور من مذهب الشافعي ان مصرف
 مصرف الزكاة كالمعدن وعن احمد روايتان احدهما كالفي والآخر
 كالزكاة وقال مالك هو كالاغنام والجزية يجتهد الاماني في مصرفه
 على ما يرى من المصلحة **فصل** وزكاة المعدن تختص بالذهب
 والفضة عند مالك والشافعي واحدا فلو استخرج من معدن
 غيرهما من الجوهر لم يجز فيه شيء وقال ابو حنيفة يتعلق حق
 المعدن بكل ما يستخرج من الارض مما ينطبع من النار كالحديد
 والرصاص لا بالغير ونج وخوة وقال احمد يتعلق بالمنطبع وغيره
 حتى الكحل **باب زكاة الفطر** زكاة الفطر واجبة لا تناف
 وقال الاصح وابن عليه هي شحبة وهي فرض عند مالك والشافعي

والجمهور

والجمهور راد كل فرض عند واجب وعكسه وقال ابو حنيفة هي
 واجبة وليست بفرض كدروهي واجبة على الصغير والكبير اتفاق
 وعن علي رضي الله عنه انها تجب على من اطاق الصلوة والصوم
 وعن الحسن وابن المسيب انها لا تجب الا على من صام **فصل**
 ولا تجب على السريكين في العبد المشترك عند مالك والشافعي واحد
 الا ان احمد قال احدي الروايتين يودي كل منهما صاعا كالمالك
 ابو حنيفة لا زكاة عليه ما عنده ومن له عبد كافر قال ابو حنيفة
 تلزمه زكاته خلافا للثلاثة وتجب على الزوج فطرة زوجته
 كما تجب نفقتها عند مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا تجب
 فطرتها ومن نصفه حر ونصفه رقيق قال ابو حنيفة لا فطرة
 عليه ولا على مالك نصفه وقال الشافعي واحد تلزمه نصف الفطرة
 حرته وعليه مالك نصف النصف وعلى مالك روايتان احدهما
 كقول الشافعي والثانية ان على السيد النصف ولا شيء على العبد
 وقال ابو ثور تجب على كل واحد منهما صاع **فصل** ولا يعتبر في
 زكاة الفطر ان يكون المخرج مالكا لنصاب من الفضة وهو ما يثار
 عند مالك والشافعي واحد بل قالوا تجب على من عنده فضل عن قوت
 يوم العبد وليالته لنفسه وعياله الذين تلزمه نفقتهم مقدار
 زكاة الفطر وقال ابو حنيفة لا تجب الا على من ملك نصابا فاضلا
 عن سكنه وعبد وفرسه وسلاحه واتفقوا على ان من لم يملك
 زكاة الفطر عن نفسه لم يملكه عن اولاده الصغار ومما يملكه المسلمين
فصل واختلفوا في وقت وجوبها فقال ابو حنيفة تجب

الشافعي

بطلوع الفجر اول يوم من شوال وقال احمد بغروب الشمس
ليلة العيد وعن مالك والشافعي كالمذهبين والحد الراجح
قولي الشافعي بالغروب والتفقوا على انها لا تسقط بالتأخير
بعد الوجوب بل يصير ديناً حتى تؤدي ولا يجوز تأخيرها
عن يوم العيد بالاتفاق وعن ابن سيرين والشافعي ان لا
يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال احمد ان جواز لا يكون
به بأس **فصل** والتفقوا على انه يجوز اخراجها من خمسة
البر والسعير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتاً الا
ان ابا حنيفة قال الاقط لا يجزي اصلاً بنفسه ويجزي قيمته
قال الشافعي وكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج الفطرة
من الارز والذرة والدخن وغيره لا يجزي دقيق ولا
سويق عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد يجزيان
اصلاً بانفسهما وبه قال الاقط من ائمة الشافعية وجوز
ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة واخراج التمر في الفطرة
افضل عند مالك واحمد وقال الشافعي البر افضل وقال
ابو حنيفة افضل لك اكثر اكره **فصل** والتفقوا على
ان الواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل جنس
من الحنطة الا ابا حنيفة فقال يجزي من البر نصف صاع ثم
اختلفوا في قدر الصاع فقال مالك والشافعي واحد وابو حنيفة
هو خمسة ارطال وثلث بالعراقي وقال ابو حنيفة ثمانية ارطال
فصل مذهب الشافعي وجمهور اصحابه على وجوب صرف

الفطرة

50
الفطرة الى الاصناف الثمانية كما في الزكوة وقال الاصطخري من
ائمة اصحابه يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط
ان يكون المزكي هو المخرج فان دفعها الى امام لزمه تعميم
الاصناف لانهما تكثر في يد ولا يتعد التعميم وقال النووي
في شرح المذهب يجوز ان يفتقر واحد من الاصناف المذكورة
الثمانية وجوزها مالك وابو حنيفة واحمد الى فقير واحد فقط
وجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد ولحقنا جماعة
من ائمة اصحاب الشافعي كابن المنذر والرويان والشيخ ابى الحق
الشيرازي واذا اخرج فطرته جاز له اخذها اذا دفعت اليه
وكان محتاجاً عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز ذلك **فصل**
التفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد يومين
واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال ابو حنيفة يجوز تقديمها
على شهر رمضان وقال الشافعي يجوز التقديم من اول الشهر
وقال مالك واحمد لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب **باب**
قسم الصدقات اتفقوا على جواز دفع الصدقات الى
جنس واحد من الاصناف الثمانية المذكورة في الائمة الكريمة الا
الشافعي فانه قال لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم
الامام وهناك عامل والا فاقسمه على سبعة فان فقد بعض
الاصناف قسمت الصدقات على الموجودين وكذا يستوعب مالك
الاصناف ان اخصر المستحقون في البلد وفيهم مال ولا يجب
اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب النقل او

بعضهم رد على الباقيين والأصناف الثمانية هم الفقراء والمساكين
والعاملون عليها والمولقة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون
وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير عند أبي حنيفة ومالك هو
الذي له بعض كفايته ويعوز به باقيها والمساكين عندهما هو الذي
لا شيء له وقال الشافعي وأحمد بل الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين
هو الذي له بعض ما يكفيه واختلفوا في المولقة قلوبهم فذهب
إلى حنيفة أن حكمهم مشوخ وهي رواية عن أحمد والمسيكين
مذهب مالك أنه لم يبق للمولقة سيم اغنا المسلمين عنهم وعنه
رواية أخرى أنه احتيج اليهم في بلد أو ثغر استأنف الإمام
لوجود العلة والشافعي قول أن انهم أهل يعطون بعد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أم لا الأصح انهم يعطون من الزكاة وإن
حكمهم غير مشوخ وهي رواية عن أحمد وهل يأخذ العال
على الصدقات من الزكاة أو عن عمله قال مالك والشافعي هو من
عمله الزكاة وعن أحمد يجوز أن يكون عامل الصدقات عبدا
ومن دوي القرني وعنه في الكافر روايتان وقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا يجوز **فصل في الرقاب** هم المكاتبون
لوجود ذلك في الكتابات وقال مالك لا يجوز لأن الرقاب عنده العبد
الآرقا فعند مالك يشترى من الزكاة رقبة كما ملته فتعتق وهي
رواية عن أحمد **والغارمون** المديون بالأتفاق
وفي سبيل الله الغزاة وقال أحمد في أظهر الروايتين أن سبيل
الله وابن السبيل المسافر بالأتفاق وهل يدفع إلى الغارم مع

الغني

الغني قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا ولا ظهر عند الشافعي لم يدفع
له واختلفوا في صفة ابن السبيل بعد الاتفاق على سيمه فقال أبو
حنيفة ومالك هو المجتاز دون منشي السفر وقال الشافعي هو
المجتاز والمنشي وعن أحمد روايتان أظهرهما المجتاز **فصل**
وهل يجوز للرجل أن يعطي زكاة كل ما سكنه وأحمد قال
أبو حنيفة وأحمد يجوز إذا لم يخرج إلى الغني وقال مالك يجوز
أخراجه إلى الغني إذا أمن عفاقه بذلك وقال الشافعي أقرا
يعطى من صنف ثلاثة **فصل** واختلفوا في نقل الزكاة من
بلد إلى بلد آخر فقال أبو حنيفة بكرة إلا أن ينقلها إلى قرية محتاج
أو قوم ثم أسس حاجة من أهل بلدة فلا بكرة وقال مالك لا يجوز إلا أن
يقع بأهل بلدة حاجة فينقلها الإمام اليهم على سبيل النظر والاحتياج
والشافعي قول أن أصح ما عدم جواز النقل والمسيكين عن أحمد أنه
لا يجوز نقلها إلى بلد آخر تقصر فيه الصلوة مع عدم وجود
المستحقين في البلد المنقول منه **فصل** وانفقوا على أنه لا يجوز
دفع الزكاة إلى الكافر وأجاز الزهري وابن سببره إلى أهل
الذمة والظاهر من مذهب أبي حنيفة جواز دفع زكاة الفطر
والصدقات إلى الذي **فصل** واختلفوا في صفة الغني الذي
يجوز دفع الزكاة إليه فقال أبو حنيفة هو الذي يملك بضائبا
من أي مال كان والمسيكين من مذهب مالك جواز الدفع إلى
من يملك لم يعين دمه وأما وللعالم أن يأخذ من الصدقات وأن
كان غنيا ومذهب الشافعي أن الاعتناء بالكفاية فله أن يأخذ

عديها وان كان له اربعون فأكثر وليس له ان ياخذ مع وجوز
وجدها وان أقل ما معه وان كان مشتغلا بشي من العلم
الشري ولو قبل على الكسب لا يقطع عن التحصيل بحال اخذ
الزكاة ومن اصحابه من قال ان كان ذلك المشتغل بجانف من
به جاز له الاخذ والا فلا وما من اقبل على نوافل العبادات
وكان الكسب يمنعه عنها فلا تحل له الزكاة فان المجاهدة في
الكسب مع قطع الطمع عن الناس ولي من الاقبال على نوافل
مع الطمع بخلاف تحصيل العلم فانه فرض كفاية واخلق محتاج
الي ذلك واختلفت الرواية عن احمد فروي عنه اكثر اصحابه انه
متي ملك حنين درهما او قيمته من الذهب لم تحل له الزكاة
وروي عنه ان العني المانع ان يكون للشخص كفاية على الدوام
من تجارة او حارة عقار او صناعة او غير ذلك واختلفوا
فيمن يقدر على الكسب لصحته وقوته هل يجوز له الاخذ فقال
ابو حنيفة وما لك تجوز وقال الشافعي وحده لا يجوز ومن دفع
زكاته الي رجل لم يعلم انه غني لجزاه ذلك عند ابو حنيفة وقال مالك
لا يجوز له وعن الشافعي قولان اصحهما لا يجوز له وعن احمد روايتان
كالذهبيين **فصل** واتفقوا على انه لا يجوز دفع الزكاة الى الولدين
وان علوا او مولودين وان سفلوا الا مال كفاية لجاز الي احمد
وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده وهل يجوز دفعها الي من يرثه من
اقارب بالاحوة والعمومة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يجوز وعن
احمد روايتان اظهرهما انه لا يجوز **فصل** واتفقوا على انه لا يجوز
دفعها

دفعها الى عبدة واجاز ابو حنيفة دفعها الى عبدة غيره اذا كان
سيده فقيرا وهل يجوز دفعها الى الزوج قال ابو حنيفة لا يجوز
وقال الشافعي يجوز وقال مالك ان كان يستعين فيه في غير نفقته
كاولاده الفقراء من غيرها او اخذ له جاز وعن احمد روايتان
اظهرهما المنع واتفقوا على منع الاخراج لبنا مسجد او تكفين ميت
فصل واجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم
وهم حسن بن علي والعباس والجعفر والعباس والعباس والعباس
الحارث بن عبد المطلب واختلفوا في بني المطلب فحرما مالكا والحمد
في اظهر روايتيه وجوزها ابو حنيفة وحرما ابو حنيفة وحمد
عليه موالي بني هاشم وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي
كتاب الصيام اجمعوا على ان صيام رمضان
فرض واجب على المسلمين وان احدث كان الاسلام واتفقوا على انه لا
عليه يتختم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على
الصوم وعليه ان الحائض والنفساء يحرم عليهما فعله بل هو فعلتاه
لم يصح ويلزمهما قضاء وعليه ان يباح للحامل والمرضع الفطر اذا
خافتا على نفسيهما او ولدتهما لكن لو صامتا صح وان افطرتا
تخوفا على الولد لم يمسها القضاء والكفارة عن كل يوم مسد
على الرايح من مذهب الشافعي وبه قال احمد وقال ابو حنيفة لا كما
عليه ما وعن مالك روايتان احدثهما الوجوب على المرضع دون
الحامل والثانية لا كفارة عليهما وقال ابن عمر وابن عباس تحب الكفارة
دون القضاء **فصل** واتفقوا على المسافر والمرضى الذي يبيح خيره

برؤيه بياح لها الفطر فان صام ما صح فان تضررا كره وقال بعض أهل
الظاهر لا يصح الصوم في السفر فقال لا وزاعى الفطر افضل مطلقا
ومن اصبغ صايمه سافر لم يجز له الفطر عند الثلاثة وقال احمد بن حنبل
ولخثاره الخ في واد اقدم المسافر فطره وبر المريض وبلغ الصية
أو أسلم الكافر وطهرت الحائض في النهار لم يهرسها كنية
النهار عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك يستحب وهو الأصح من
مذهب الشافعي وإذا أسلم المرتد وجب فضا ما فات من الصوم
في حال ردة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب **فصل**
وأنفقوا على إن الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق غير
مخاطبين به لكن يوم من يوم الصبي تسبع ويضرب على تركه لعشر
أبو حنيفة لا يصح صوم الصبي ولو وافق المجنون لم يجب عليه قضا ما
فاته عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يجب وعن أحمد روايان
فصل وأما المريض الذي لا يرجى برؤه والشيخ الكبير فإنه لا
صوم عليها بل تجب الفدية عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب
الشافعي لكن قال أبو حنيفة هي عز كل يوم نصف صاع من بر أو صاع
من تمر وقال الشافعي عن كل يوم صدقة قال مالك الصوم ولا فدية
وهو قول للشافعي وقال أحمد يطعم نصف صاع من تمر أو شعير
ومد من بر **فصل** وأنفقوا على إن الصوم رمضان يجب برؤيته إلا إذا
أوبأ كالشعبان ثلثين يوما واختلفوا فيما إذا حال دون
مطلع الهلال غيم أو قتر في يوم ليلة الثلاثاءين من شعبان
أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعن أحمد روايان

والتي نظرها

نظرها أصحاب الوجوب قالوا ويتعين عليه أن ينويه من رمضان
حكما وإنما تثبت رؤيته الهلال عند أبي حنيفة إذا كانت السماء
مصحبة بشباب تجمع كثير يقع العجز بخبرهم وفي الغيم بعدل
وأحمد رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا وقال مالك لا يقبل
الأعدان وعن الشافعي قولان وعن أحمد روايان أظهرهما
عندهما قول واحد لا يقبل في هلال شوال وحده لا نقاق قال
أبو ثور يقبل ومن رأي هلال وحده صام ثم إن رأي هلال شوال
افطر سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب عليه الصوم برؤيته
وحده ولا يصح صوم يوم الشك عند الثلاثة وقال أحمد في المشهور
عنه أن كانت السماء مصحبة كبره وإن كانت مغيمية وجب وأدرك
الهلال النجم وهو الليلة المقبلة عند الثلاثة سوا كان قبل الزوال
أو بعده وقال أحمد قبل الزوال للمغيمية وعنده روايان **فصل**
وأنفقوا على إن إذا روي الهلال في بلد رؤيته فاشية فانه يجب الصوم
على ساير أهل الدنيا إلا أن أصحاب الشافعي يحسموا ذلك بزم حكم أهل
البلد القريب دون البعيد والبعيد يقتضي على ما صححه إمام الحرمين
والغزالي بمسافة الفضة وعلى ما روي نحوه النووي باختلاف المطالع كجاز
والعراق وأنفقوا على إن لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل إلا
في وجه عن ابن سريج من عظم الشافعية بالنسبة إلى العارفين بحساب
فصل وأنفقوا على وجوب النية في صوم رمضان وأنه لا يصح
الابتنية وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة إن صوم رمضان لا يقتفر
إليه ويروي ذلك عن عطاء واختلفوا في تعيين النية فقال

منه

مالك والشافعي واحد في أظهر رويته لا بد من التعيين وقال
أبو حنيفة لا يجب التعيين بل لو نوي مطلقا أو نفلا جاز واختلفوا
في وقتها فقال مالك والشافعي واحد وقتها في صوم رمضان ما
بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني وقال أبو حنيفة يجوز
من الليل فإن لم ينو ليلا أجزأه النية إلى الزوال وكذلك
قولهم في النذر المعين ويفتقر كل ليلة إلى نذر نية مجردة عند
الثلاثة وقال مالك يكفي نية واحدة من أول ليلة من الشهر أنه يصوم
جميعه ويصح النفل بنية قبل الزوال عند الثلاثة وقال مالك لا تصح نية
من النهار كالأجيب واختاره المزني **فصل** واجمعوا على أن من أصح
صايما وهو جنب أن صومه صحيح وإن المستحب الاغتسال قبل طلوع الفجر
وقال أبو هريرة وسالم بن عبد الله يبطل صومه ومسك ويقضي وقال
عروة والحنبل أن آخر الغسل الغير عذر يبطل صومه وقال الشافعي إن كان
في الفرض يغتسل ويتفقوا على الكذب والغيبة مكرهتان للصائم كرهية
سديدة وكذا الشتم وإن صح الصوم في الحكم وعن الأوزاعي إن ذلك
يفطر **فصل** واتفقوا على أن من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت
وأن الفجر لم يطلع ثم بان الأمر بخلاف ذلك أنه يجب عليه القضاء واختلفوا
فيما إذا نوي الخروج من الصوم فقال أبو حنيفة وأكثر لما لكته وهو
الأصح عند الشافعي لا يبطل صومه وقال أحمد يبطل ولو قام عامدا
قال مالك والشافعي يفطر وقال أبو حنيفة لا يفطر إلا أن يكون ملوفاً وعن
رواية ابن أسهم أنها لا يفطر إلا بالفا حش وعنه بن عباس وابن عمر لا
يفطر إلا بالاستقاء وإن زرعه القي لم يفطر بالإجماع وعنه الحسن في

رواية

رواية أنه يفطر ولو بقي بين أسنانه طعام أو غير ذلك فجزئ به يفطر
يفطر إن عجز عن تمبيره فإن ابتلعه بطل صومه عند الجاهل وقال
وهكذا أبو حنيفة لا يبطل وقدره بعضهم بالحصى والحقنة تفطر إلا في
رواية عن مالك وقال داود والنقل في باطن الأذن والإحليل
يفطر عند الشافعي وكذا الاستعاط **فصل** واتفقوا على أن الحمامة
تكره وإنها لا تفطر الصائم إلا إذا فطره قال يفطر بالحجم والحجر ولو
أكل شاكاً في طلوع الفجر لم يأن أن يقطع صومه بالاتفاق وقال عطاء
وداود وأبو حنيفة لا قضاء عليه وحكي عن مالك أنه يقضي في الفرض ولا
يكفر للصائم إلا كتحال عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد يكفر
بل لو وجد طعم الكحل في حلقه فطر عندها وعن ابن أبي ليلى وابن سيرين
أن الأكل كتحال يفطر **فصل** واجمعوا على أن من وطئ وهو صائم في رمضان
عامداً من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه وإن لم يمسك بقية النهار
وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التحريم والإطعام
عنده أولى وهي على الرخصة عنه وعليه الأصح من مذهبي الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ومالك علي كل واحد كفارة فإن وطئ في يومين من
رمضان لزمه عند الشافعي ومالك كفارتان وقال أبو حنيفة إذا لم
يكفر عن الأولى لزمه كفارة واحدة أو في يومين لم تكفر بالوطئ
الثاني كفارة وقال أحمد إن كفر عن الأولى لزمه الثاني كفارة **فصل**
واجمعوا على أن الكفارة لا تجب في غير أرمضان وعن قتادة الأوزاعي
في أي شيء قضاه واتفقوا على أن الموطوءة مكرهة وإنامة يفطر صوما

كأن

ويلزمها الفضا الا في قول للشافعي وعليه انه لا كفارة عليه الا في رواية
 عن احمد ولو طلع الفجر وهو نائم قال ابو حنيفة ان نزع في الحال
 صح صومه ولا كفارة عليه وان استدام لزمه القضاء دون الكفارة
 ايضا وقال الشافعي ان نزع في الحال فلا شيء عليه وان استدام لزمه
 القضاء والكفارة وقال احمد عليه القضاء والكفارة مطلقا نزع
 او استدام **فصل** ولو طلع الفجر في فيه طعام فلفظم وكان
 مجامعا نزع في الحال صح صومه عند الجماعة الا ما لكافانه قال
 يبطل والقبلة في الصوم محرمة عند ابي حنيفة والشافعي في حق من
 يخرج شهاده شهوته وقال مالك هي محرمة بكل حال وعن احمد
 روايتان ولو قبل فامذي لم يفطر عند الثلاثة وقال احمد يفطر ولو
 نظر شهوة وانزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال مالك يبطل **فصل**
 ويجوز للمسافر الفطر بالاكل والجماع عند الثلاثة وقال احمد لا يجوز له
 الفطر بالجماع ومضى للشافعي عنده فعليه الكفارة **فصل** على ان من
 نعد الاكل والشرب صح ما بقي في يوم من شهر رمضان انه يجب عليه
 القضاء وامساك بقية النهار ثم اختلفوا في وجوب الكفارة فقال
 ابو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في ان نزع قوله واحمد لا
 كفارة عليه وانفقوا على ان من اكل وشرب ناسيا فانه لا يفسد
 الا ما لكافانه قال يعقوب صومه ويجب عليه القضاء وانفقوا على انه
 يحصل قضاء ذلك اليوم الذي نعد بالاكل فيه يصيام يوم رمضان
 وقال اربعة لا يحصل الا بانني عن يوم ما وقال ابن المسيب يصوم
 عن كل يوم شهر او قال النخعي لا يقضي الا بالف يوم وقال علي

وابن سعود

جامع

وابن سعود لا يقضي صوم الدهر **فصل** اذا فغل الصيام شيئا من
 محظورات الصوم كالجاء والاكل والشرب ناسيا لصومه لم
 يبطل عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك يبطل وقال احمد يبطل
 بالجماع دون الاكل والشرب ويجب له الكفارة ولو اكره الصائم
 حتى اكل او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطئ فبطل الصوم قال
 ابو حنيفة ومالك يبطل وللشافعي قولان اصحهما عند الراعي البطلان
 واصحهما عند النووي عدم البطلان وقال احمد يفطر بالجماع ولا يفطر
 بالاكل والشرب ولو سبق ما المضمضة والاستنشاق الى خوف من
 غير مبالغة قال ابو حنيفة ومالك يفطر وللشافعي قولان اصحهما انه لا يفطر
 وهو قول احمد ولو اغشى على الصيام جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق
 وقال المزني يصح ولو تأخر جميع النهار صح صومه بالاتفاق وعن اخري
 من الشافعية انه يبطل **فصل** من فاتته سنة من رمضان لم يجز
 له تاخير قضائه فان اخذ من غير عذر حتى دخل رمضان
 آخر لم يلزمه لكل يوم من هذا مذهب مالك والشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة عليه اختاره المزني فلو كان
 قبل اسكان القضاء فلا تداركه ولا اله بالاتفاق وعن طاووس
 وقنادلة انه يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا وان مات بعد
 التمكن وجب لكل يوم مد عند ابي حنيفة ومالك الا ان مالكا
 قال لا يلزم الولي ان يطعم عنه الا ان يوصي به وللشافعي قولان الجديد
 الاصح انه يجب لكل يوم مد والقديم المختار المفتي به ان وليه
 يصوم عنه والولي كل قريب وقال احمد ان كان صوم مندر

صام عنه ولية وان كان من رمضان اطعم عنه **فصل** يستحب لمن
 صام رمضان ان يتبعه بست من شوال بالاتفاق الاما لكا
 فانه قال بعد استحبابها قال في الموطا لمرار من اشياخي من يصومها
 واخاف ان يظن انها فرض وانفقوا على استحباب صيام ايام البيض
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر **فصل** واختلفوا
 في افضل الاعمال بعد الفريضة فقال ابو حنيفة وما لك اني بعد
 فروض الايمان من اعمال البر افضل من طلب العلم ثم الجهاد وقال
 الشافعي الصلاة افضل اعمال البدن وقال احمد لا أعلم شيئا بعد الفريضة
 افضل من الجهاد **فصل** ومن شرع في صلاة تطوع او صوم
 تطوع استحب له عند الشافعي واحدا تمامه وله قطع ما ولا
 قضا عليه وقال ابو حنيفة وما لك يجب الا تمامه وقال احمد لو
 دخل الصيام على اخ له خلف عليه افطر وعليه القضاء **فصل**
 ولا يكره افراد الجمعة بصوم تطوع عند ابو حنيفة وما لك قال
 الشافعي واحدا وبويوسف يكره ولا يكره السواك في الصوم عند
 الثلاثة وقال الشافعي يكره السواك للصائم بعد الزوال والمختار
 عند متأخري استحبابه عدم الكراهة **باب الاعتكاف**
 اتفقوا على ان الاعتكاف مشروع وانه قرن وهو مستحب كل
 وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر
 واتفقوا على انها تطلب في شهر رمضان وانها الا بالحنيفة
 فانه قال هي في جميع السنة وحكي عنه كما قال ابن عطاء في تفسيره
 انها رقت قال وهذا مردود واختلف القائلون بانها في شهر

رمضان في ارجاء ليلة هي فقال الشافعي ارجاها ليلة الحادي
 او الثالث والعشرين وقال مالك في افراد ليالي العشر الاخير
 من غير تعيين ليلة وقال احمد هي ليلة سبع وعشرين **فصل**
 ولا يصح الاعتكاف الا بمسجد عند مالك والشافعي وباجماع
 افضل واولي وقال ابو حنيفة لا يصح اعتكاف الرجل الا بمسجد
 تقام فيه الجماعة وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام
 فيه الجمعة وعن حنيفة ان الاعتكاف لا يصح الا في المساجد
 الثلاثة ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المنعزل
 المهيأ للصلاة على الجدي لا في قول من قول الشافعي وقال
 ابو حنيفة الا افضل اعتكافها في مسجد بيتها وهو القدر من قول
 الشافعي وقال مالك واحدا يكره فيه واذا ادن لزوجته في
 الاعتكاف فدخلت فيه فله منعها من اتمامه قال ابو حنيفة
 وما لك ليس له ذلك وقال الشافعي ولحمد له ذلك **فصل** واتفقوا
 على انه لا يصح الاعتكاف الا بالنية وهل يصح بغير صوم قال
 ابو حنيفة وما لك واحدا لا يصح الا بالصوم وقال الشافعي يصح
 بغير صوم وليس له عند الشافعي رمان مقدروا وهو للشهر
 عن احمد وعن احمد روايتان احدهما يجوز بعض يوم في الثانية
 لا يجوز اقل من يوم وهذا مذهب مالك ولوندر اشهر بعينه
 لزومه متواليان بيوم وقضي ما تركه بالاتفاق الا في رواية
 عن احمد فانه يلزمه الاستيناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا
 جاز عند الشافعي واحمدان ياتي به متتابعين ومتفرقا وقال ابو حنيفة

يلزمه التتابع وعن أحمد في الرواية الأخرى التتابع والتفوق على
أن من نوي اعتكاف يومين ليلة دون ليلة أن يصح الأمانكا
فانه قال لا يصح حتى يصيف الليلة إلى اليوم ولو نذر اعتكاف
يومين متتابعين لم يلزمه عند مالك والشافعي وأحمد اعتكاف
الليلة التي بينهما معهما وقال أبو حنيفة يلزمه اعتكاف يومين
وليلتين وهو الأصح عند أصحاب الشافعي **فصل** وإذا خرج
من المعتكف لعذر فضا الحاجة والأكل والشرب لا يبطل حتى
يكون أكثر من نصف يوم وأما الخروج لما لا بد له منه كقضاء
الحاجة وغسل الجنابة فجائز بالإجماع ولو اعتكف في غير الإجماع
وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج إليها بالإجماع وهل يبطل
اعتكافه أم لا قال أبو حنيفة ومالك لا يبطل والشافعي قولان
أصحهما يبطل أنزل **فصل** ولا يكره للمعتكف التطيب وترديد
الباب عند الثلاثة وقال أحمد يكره له ذلك ويكره الصمت إلى
الليل بالإجماع قال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكاف تعلم
ولا كفارة عليه **فصل** يستحب للمعتكف الصلوة والقراءة
والذكر بالإجماع واختلفوا في أثر القرآن والحديث والفقه
فقال مالك وأحمد لا يستحب وقال أبو حنيفة والشافعي يستحب وكان
وجه ما قاله مالك وأحمد أن الاعتكاف حبس النفس وجمع القلب
على نور البصيرة في تدبر القراءة ومعاني الذكر فيكون ما
للمهنة وشغل القلب البال غير مناسب لهذه العبادة واجمعوا
على أنه ليس للمعتكف أن يتخير ولا يلبس بالضعفة على الإطلاق

والله أعلم

٥٩
والله أعلم **كتاب الحج** أجمع العلماء على أن الحج أحد
أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
مستطيع في العمر مرة واحدة واختلفوا في العمرة فقال أبو حنيفة
ومالك هي سنة وقال أحمد هي فرض كالحج وللشافعي قولان أصحهما أنها
فرض وجوب فعل العمرة في كل وقت مطلقا من غير حصر بل كراهية
عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك يكره أن يعتمر في
السنة مرتين وقال بعض أصحابه يعتمر في كل شهر **فصل**
والمستحب لمن وجب عليه الحج أن يبادر إلى فعله فإن أخره جاز
عند الشافعي فانه يحب عنه على التراخي وقال أبو حنيفة ومالك في
المشهور عنه وأحمد في ظاهر رواية أبيه يحب على الفور ولا يؤخذ
إذا وجب **فصل** ومن لم يلزم الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن
من أدائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وإن مات بعد بعد
التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي وأحمد ويحب أن يحج من راس
ماله سواء وصي به أو لم يوص كالذين وقال أبو حنيفة ومالك
يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصي
فيحج عنه من ثلثه واختلفوا من أين يحج عن الميت فقال أبو
حنيفة وأحمد من ذوق أهله وقال مالك من حيث أوصي به
وقال الشافعي من الميقات **فصل** واجمعوا على أن الصبي لا
يجب عليه الحج ولا يسقط عنه فرضه بالحج قبل البلوغ ولكن يصح
أجرابه بأذن وليه عند مالك والشافعي وأحمد إذا كان يعقل
ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه وقال أبو حنيفة لا يصح إحرام

الصبي بالحج **فصل** وشرط وجوب الحج الاستطاعة اما بنفسه
 للمقادير وبغيره للمعصوب بشرط الاستطاعة في حق من حج
 بنفسه وجود الزاد والمرحلة ومن لم يجد لها وقد روي عن النبي
 صفة يستنبط ما يكفيه للنفقة استحب له الحج بالاتفاق وان احتج
 الى سئله الناس كره له الحج وقال مالك ان كان ماله عادة بالسؤال
 وجب عليه الحج ومن استوجر للخدمة في طريق الحج اجزله حجه لا
 عند الخدم ومن غصب ماله في به او دابة في عليها صح حجه وان
 كان عاصيا عند ابن حنيفة ومالك والشافعي وعن احمد لا يحسن
 الحج ولا يلزم مبيع المسكن للحج بالاتفاق ولو كان معه مال يكفي
 للحج وهو محتاج الى شري مسكن فله تقديم الشري وتأخير الحج
 وقال الشيخ ابو حامد من ائمة الشافعية بصرفه للحج وقال
 ابو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتريه واذا الزمت في الطريق حقا
 لم يجب عليه الحج عند الثلاثة وقال مالك ان كانت تسيرة لا تحف
 وامن العذر لزمه الحج وهل يجب رعيوب البحر للحج اذا غلبت
 فيه السلامة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي والحج والشافعي
 قولان اظهرهما الوجوب ولا يلزم المرأة حج حتى يكون زوجها
 معها من تامين مع علي نفسها من زوج او محرر حتى قال
 ابو حنيفة واحمد لا يجوز لها الحج الا معها ويجوز لها الحج في
 جماعة من النساء وقال الشافعي يجوز مع سنة ثقات وقال في
 الاملا ومع امرأة واحدة وروي عنه ان الطريق اذا كان امنا
 جاز من غير نسأ **فصل** واما المعصوب العاجز عن الحج

بنفسه

بنفسه لزم من اوهره او مرضه لا يبرأ حتى يبرأ فان وجد اجرة من
 حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الحج في ذمته عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة المعصوب لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على
 من كان مستطيعا بنفسه خاصة واذا استأجر من حج عنه لزمه
 الحج عن المجتهد عنه بالاتفاق الا في رواية عن ابن حنيفة فان
 يقع عن الحاج والمجتهد عنه ثواب النفقة والاعمال اذا وجد
 من يقوده ويهديه الطريق لزمه الحج بنفسه عند الثلاثة ولا يلزم
 له الاستئابة وقال ابو حنيفة انما يلزم الحج في مال فيستيب
 من حج عنه **فصل** ويجوز النيابة في حج الفرض عن الميت
 بالاتفاق وفي حج التطوع عند ابن حنيفة واحمد والشافعي قولان
 اصحهما المنع ولا حج عن غيره ومن لم يسقط فرض الحج عنه فان
 حج عن غيره وعليه فرضه الضرر الى فرض نفسه وهذا هو
 الاصح من مذهب احمد وعنه رواية انه لا ينعقد لحرمة
 لا عن نفسه ولا عن غيره وقال ابو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع
 الكراهة نهما له ولا يجوز ان يتنفل بالحج من عليه فرضه عند
 واحمد فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض وقال ابو حنيفة ومالك
 يجوز ان يتطوع قبل ادافرضه وينعقد لحرمة بما فاضله
 قال القاضي عبد الوهاب المالكي وعندي انه لا يجوز ان الحج على
 الفور ففوض مضيق كما يضيق وقت الصلاة والا جاز عليه الحج
 جازية عند الشافعي وكذا عند مالك مع الكراهة ومنع ابو حنيفة
 من ذلك **فصل** النفل الثلاثة على انه يصح الحج بكل وجه من



وامتدني بعضهم للبيعة والعبد واليه
الابنية لا يطعن ولا يفتن ولا يفتن
كافي النجاة الا اذا صلى خلف نسائه فانه اقدا رهن به بلونيه
غير صحيح

الأوجه الثلاثة المشهورة وهي لإفراد والتمتع والقران لكل
 مكلف على الإطلاق من غير عكراهة وقال أبو حنيفة المكي
 لا يسرع في حقه التمتع والقران وبكره له فعلهما واختلفوا في
 الأفضل من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القران أفضل ثم التمتع
 للأفاقي ثم الإفراد ومالك يقولان أحدهما الإفراد ثم التمتع ثم القران
 والثاني التمتع أفضل وللشافعي قولان أصحهما الإفراد ثم التمتع
 ثم القران وأما محمداً من حيث الدليل وأما جماعة التمتع
 ثم الإفراد لا عاتبة عليه الحج المبرور وهو قول أحمد ولا يجوز
 إدخال الحج على العمرة بعد الطواف بالاتفاق لأنه قد أتى بالمقصود
 وأما إدخال العمرة على الحج فأجاز أبو حنيفة ومالك قبل
 الوقوف ومنعه أحمد مطلقاً وللشافعي قولان **فصل** ويجب
 على المتمتع دم إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام ويجب أيضاً
 على القارن دم وهو شاة باتفاق لأربعة وقال داود وطائفة
 لأدم على القارن وقال الشعبي على القارن بدنة واختلفوا في
 حاضري المسجد الحرام فقال الشافعي وأحمد من كان فيه علي
 مسافة لا تقصر فيها الصلوة وقال أبو حنيفة هو من كان دون
 المواقيت إلى الحرم وقال مالك هم أهل مكة وذوي طوى
فصل ويجب دم المتمتع بالإحرام بالحج عند أبي حنيفة
 والشافعي وقال مالك لا يجب حتى يري حجرة العقبة واختلفوا
 وقت جواز أخراجه فقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز دخول
 الهدى قبل يوم النحر وللشافعي قولان أظهرهما بعد الفراع من العمرة

فصل وإذا لم يجد الهدى في موضعه انتقل إلى الصوم وهو
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ولا تضام الثلاثة
 عند مالك والشافعي إلا بعد الإحرام بالحج وقال أبو حنيفة وأحمد
 في أحدي الروايتين إذا أحرم بالعمرة جاز له صومها وهل يجوز
 صومها في أيام التشريق للشافعي قولان أظهرهما عدم الجواز وهو
 مذهب أبي حنيفة ومالك لقولهم المختار الجواز وهو مذهب مالك
 ورواية عن أحمد ولا يفوت صومها يفوت يوم عرفه لا عند
 أبي حنيفة فإنه يسقط صومها ويستقر الهدى في دمه وعلي
 الرأى من مذهب الشافعي يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخيرها
 على الرأى عن القضاة وقال أحمد إن أخذه بغير عذر لم يدر
 وكذا إذا أخر الهدى من سنة إلى سنة لم يدر ولا إذا وجد
 الهدى وهو في صومها استحب له الانتقال إلى الهدى وقال أبو حنيفة
 يلزمه ذلك **فصل** وأما صوم السبعة ففي وقتها للشافعي قولان
 أصحهما إذا رجع إلى أهله وهذا مذهب أحمد والثاني الجواز قبل
 الرجوع وفي وقت جواز ذلك وجهان أحدهما إذا خرج من
 مكة وهو قول مالك الثاني إذا خرج من الحج وإن كان بمكة وهو
 قول أبي حنيفة **فصل** وإذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة صار
 حلالاً سواء ساق الهدى أو لم يسق عند مالك والشافعي وقال
 أبو حنيفة وأحمد إن كان ساق الهدى لم يحزله التحلل إلى يوم النحر
 فيبقى على إحرامه فيحرم بالحج على المعنى فيصير قارناً ثم يتحلل **فصل**
 من باب **المواقيت** وهي زمانية ومكانية والزمانية

أشهر معلومة لا يجوز لأحد من أصحاب الأئمة ما هو في سؤال و
 القعدة وذو الحجة وقال الشافعي سؤال وود والقعدة وعشر
 ليال من ذي الحجة فان لم يحرر ما حج في غير أشهر كره ذلك وانفقد
 حجة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والأصح من مذهب الشافعي
 انه ينقد عمرة لأحوا وقال داود لا ينقد شيئا **واما المكائبة**
 فمبيقات من مكة نفس مكة ومن كانت داره بعيدة عن المبيقات
 فان شأه حرم من داره وان شأه من المبيقات واختلفوا في
 الأفضل فقال أبو حنيفة من داره أفضل وهو قول للشافعي ومحمد
 الرافعي وقال مالك وأحمد من المبيقات أفضل وهو قول للشافعي
 وصححه النووي قال وهو موافق للحديث الصحيح والموافق
 المعروف لأهلها ومن سئل عن غيرها من غيرهم بالإنفاق **فصل**
 ومن بلغ مبيقاته لم يجز له مجاوزته بغير إحرام بالإنفاق فان فعله
 لزمه العود إلى المبيقات ليحرم منه بالإنفاق وحكي عن النخعي والحسن
 البصري أنها قالوا من المبيقات وإذا لم يرد العود فان لم يوضع محو
 أو ضاقت الوقت لزمه مجاوزته المبيقات بغير إحرام بالإنفاق
 وحكي عن سعيد بن جبيرة انه قال لا ينقد إحرامه ومن دخل مكة
 غير محرم يلزمه القضاء عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يلزمه
 إلا أن يكون مكيًا **باب الإحرام ومخاطباته** **النظير**
 في البدن للإحرام مستحب عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز تطيب يفي
 راحته فان تطيب به وجب غسل ويكره التطيب في الثوب بالإنفاق
 ولا أفضل ان تحرم عقيب صلاة ركعتين لأحرام الأبي قول للشافعي

وهو

وهو الأصح من مذهبه انه يحرم إذا انبعثت به راحته ان كان راحيا
 فان كان ما شيا فادانق حلا لطريقه وما بعد ينقد إحرامه
 قال مالك والشافعي وأحمد بالنية فان لم يلبس نية لم ينقد وحكي
 عند داود انه ينقد بمجرد التلبس وقال أبو حنيفة لا ينقد إلا
 بالنية والتلبس أو سوق الهدي مع النية **فصل** **والتلبس واجبة**
 عند أبي حنيفة ومالك إلا أبا حنيفة قال إذا ساق الهدي ونوي
 الإحرام صار محرما وان لم يلبي فان لم يسقم فلا بد من التلبس وقال
 مالك أبو حنيفة مطلقا وأوجب دما في تركها وقال الشافعي وأحمد
 التلبس سنة ويقطع التلبس عند جمر العقبة عند الثلاثة وقال
 مالك بعد الزوال يوم عرفة **فصل** **يحرم على المحرم أن يلبس ما**
منها لبس المحيط فيحرم على الرجل من ثمر رأسه فان أحرم فيه وحرم
 عليه لبس المحيط في سائر يديه كالقميص والسرويل والقلمسوه والقباء
 والخف وكذلك المحيط لا المخاططة المحيط وكذلك المنسوج كالعما
 وتحرم الجماع والتقبيل والمشي شهوة والتزويج والتزويج وقيل
 الصيد واستعمال الطيب وانزال الشعر والظفر ودهن رأسه وحسنه
 سائر كالأذنان والمرة في ذلك كله كالرجل إلا أنها تلبس المحيط
 وتستر رأسها ولا بد من غشف وجهها لان إحرامها فيه **فصل**
 واختلفوا هل للمحرم ان يستظل بما سار رأسه من محمل وغيره
 فقال أبو حنيفة والشافعي يجوز وقال أحمد ومالك لا يجوز وقال
 مالك وعليه الفدية وهو الأصح من مذهب أحمد وأحمد والبس
 القباء في غشفيه ولم يدخل يديه في غشفيه وجبت الفدية عليه

غير واجب

ومن لم يجد أثر البسر السريط ولا فدية عليه عند الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ومالك يجب عليه الفدية ومن لم يجد فليدين جازله أن
يلبس الخفين ويقطعها أسفل الخفين الكعبيين عند أبي حنيفة ومالك
والشافعي إلا أن أبا حنيفة أوجب عليه الفدية وقال أحمد لا يجوز لبسها من
غير قطع ولا يحرم على الرجل ترويضه عند الشافعي وأحمد
أبو حنيفة ومالك كبر ذلك **فصل** استعمال الطيب في الثياب
والبدن حرام وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك على ظاهره دون
بدنه وله أن يتخبر بالعود والمند وقال أبو حنيفة يجوز أن يجعل
الطيب الطعام ولا فدية في كفه وإن ظهر من تحته ووافقه مالك على
ذلك وقال أبو حنيفة لا يحرم على المحرم شيء من الرياحين والحناء
ليس بطيب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة هو طيب يجب فيه الفدية **فصل**
ومحرم الأذنان المطبقة كدهن الورد والياسمين ويجب فيه
الفدية وغير المطبقة كالسبيرج لا يحرم إلا في الرأس واللحية
وقال أبو حنيفة هو طيب أيضا يحرم استعماله في جميع البدن
وقال مالك في الشينج لا يدهن به الأعظا الظاهرة كالوجه واليد
والرجلين وتدهن الباطنة وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله
في جميع البدن والرأس واللحية **فصل** ولا يجوز للمحرم أن يعقد
النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه بالإجماع فلو فعل ذلك لم
ينعقد ويجوز له مراجعة زوجته عند الثلاثة وقال أحمد بحد
الجنون **فصل** وإذا قتل صيدا خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة
مالمالك إن كان مملوكا وقال مالك وأحمد لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك

وقال داود

وقال داود
ولا يجوز للمحرم أن يعقد
النكاح لنفسه ولا لغيره

وقال داود لا يجب الجزاء بقتل الصيد خطأ وتحريمه إلا على
قتل الصيد بدلا له ولكن لا جزاء على الدار عند مالك والشافعي قال
أبو حنيفة يجب على كل من هاجز كامل حتى قال داود جماعة من المحرمين
محرم ما أوحى له في الحرم على صيد فقتله وجب على كل منهما جزاء كامل
وتحريم على المحرم كل ما صيده وقال أبو حنيفة لا يحرم من فقد
صنعة وإذا ضمن صيدا لم يأكله لم يجب عليه جزاء آخر وقال أبو حنيفة
يحرم وهو ضامن وإذا كان الصيد غير مأكول ولا متولد من
مأكول لم يحرم بقتله على المحرم وقال أبو حنيفة يحرم به الإجماع
قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء لا الدية **فصل** المحرم لو
نظيب أو أدهن ناسيا لأحرامه أو جاهلا بالتحريم لم يجب عليه
كفارة عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك يجب ولو لبس قميصا ناسيا
ثم ذكر نزع من قبل راسه بالإتفاق وقال بعض الشافعية يشق
شقا ولو حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا أو جاهلا فلا فدية إلا على
قول الشافعي وهو الرأى حوان قتل صيدا ناسيا أو جاهلا ثم الكفارة
إلا في قول الشافعي فإنه لا يلزمه ولا يفسد حجه وهو الرأى **فصل** يجوز
للمحرم حلق الشعر الحلال وقلم ظفريه ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للمحرم أن يغتسل بالسدة
والخطمي وقال أبو حنيفة لا يجوز وتلزمه الفدية وإذا حصل على
بدنه وسخ جازله إن شاء وقال مالك يلزمه بذلك صدقة ويكره للمحرم أن يتخار
بالأمم وقال ابن المسيب بالمنع ولا شيء في الفصد والحجامة وقال
مالك فيه صدقة **باب ما يجب بحضورات الإحرام**

واتفقوا على ان كفارة الحلق على التحير ذبح شاة او اطعام ستة
 مساكين ثلاثة اصبع او صيام ثلاثة ايام واختلفوا في القدر الذي
 يلزم به الفدية فقال ابو حنيفة حلق ربيع راسه وقال مالك حلق ما
 يحصل له اما طئة الاذي عن الرأس وقال الشافعي ثلاث شعرات
 وعن احمد روايتان احدهما ثلاث شعرات والثانية الربع واذا
 حلق ربيع نصف راسه بالغداة ونصف راسه بالعشي وجب عليه
 كفارتان عند الشافعي قوله واحد وبه قال احمد بخلاف التطيب واللباس
 في اعتبار التفريق والتتابع وقال ابو حنيفة اذا كانت هذه المحظورات
 غير قتل الصيد في مجلس واحد وجبت كفارة واحدة كفر عن الاول او
 لم يكفر وان كانت في مجلسين وجبت لكل مجلس كفارة الا ان تكرر
 لمعني واحد مريض وعن مالك كقول ابو حنيفة في الصيد وكقول الشافعي
 فيما سواه **فصل** واذا وطئ المحرم في الحج والعمرة قبل التحلل الاول
 فسد نسكه ووجب المضي في فاسد والقضاء على الفور من حيث جرم
 في الاداء على بالاتفاق ويلزمه عند الشافعي واحد بدنه وقال ابو
 حنيفة ان وطئ قبل الوقوف فسد حجه ويلزمه شاة وان كان بعد
 الوقوف لم يفسد حجه ويلزمه بدنه وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي وعقد
 الاحرام لا يرتفع بالوطئ في الحالين بالاتفاق وقال داود يرتفع وهل
 يلزمهما ان يتفرقا في موضع الوطئ الظاهر من مذهب ابو حنيفة والشافعي
 يستحب وقال مالك واحد بوجوبه وان وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن
 الاول قال ابو حنيفة يلزمه شاة كفر عن الاول ولم يكفر الا ان يكثر
 يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطئ الثاني شيء
 وللشافعي

وللشافعي قولان أحدهما يجب كفارة ثانية ثم قيل بدنه كالاول وقيل
 شاة ولا يصح كفارة واحدة وقال احمد ان كفر عن الاول وجبت
 بالثاني بدنه واذا قبل بشهوة او وطئ فيما دون الفرج وانزل
 لم يفسد حجه ويلزمه بدنه وقال مالك يفسد حجه ويلزمه بدنه والقضا
فصل واذا قتل صيدا له مثل من النعم يلزمه مثله من النعم عند مالك
 والشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزمه قيمة الصيد وسري الهدي من الحرم
 وذبح جائز عند الثلاثة وقال مالك لا بد من سوق الهدي من الحل الى
 الحرم واذا استرك جماعة في قتل صيد يلزمهم جزا واحد عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزا واحد كامل والحكماء
 وما يجري مجراه يضمن بشاة عند الثلاثة وقال مالك الحامة الملكية
 تضمن بقيمتها بالاتفاق وقال داود لا جزا فيه واذا قتل صيدا
 لم يقتل صيدا آخر وجب جزان بالاتفاق وقال داود لا شيء عليه
 في الثاني **فصل** ويجب على القاتل ما يجب على المفرد من الكفارة
 فيما بين تكبته وقال ابو حنيفة يجب كفارتان وفي قتل الصيد الواحد
 جزان فان احرامه يلزمه القضاء قارنا والعفارة ودم القران ودم
 في القضاء به قال احمد والحلل اذا وجد صيدا دخل من الحل الى الحرم
 كان له دمحه والنصر فيه وقال ابو حنيفة لا يجوز **فصل** في الحرم
 قطع شجر الحرم بالاتفاق ويضمن بالبحر عند الشافعي وفي الشجرة الكبيرة
 بقرة وفي الصغرى شاة وقال مالك يضمن لكنه يسي فيما فعله وقال
 ما ابو حنيفة ان قطع ما انبتة الا في فلاحه عليه وان قطع ما انبتة
 الله عز وجل فعليه الجزا ويحرم قطع حشيش الحرم وغيره والعلف

بالاتفاق ويجوز قطعه للردا وعلف الدواب عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يجوز وقتل صيد حرم للمدينة حرام وكذا
 قطع شجرة وهل يضمن للشافعي قولان الجدل للريح لا يضمن وهو
 مذهب ابي حنيفة والقلم المختار انه يضمن سلب القاتل والقاتع
 وهو مذهب مالك واحد والدم الواجب للإحرام كالمتمتع والقرآن
 والطيب واللبس وجز الصيد يجب دجحه بالحرم وصرفه إلى مساكين
 الحرم وقال ابو حنيفة الدم الواجب للإحرام لا يختص بمكان
 فيصرف لغير مساكين الحرم **باب صفة الحج والعمرة**
 من قصد مكة شرفها الله تعالى لا لنسك بل لزيارة أو تجارة فقل
 يجب عليه أن يحرم من الحج أو عمرة أو يستحب في ذلك للشافعي قولان صحيح
 أنه يستحب والثاني يجب إلا أن يتكرر دخوله كخطاب وصياد وقال
 أبو حنيفة لا يجوز لمن وير الميثقات أن يدخل الحرم إلا محرما واما
 من دونه فيجوز دخوله من غير إحرام وقال ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه لا يدخل أحد الحرم إلا محرما ودخل مكة بالخيار أن شأ دخلها
 ليلا أو نهارا بالاتفاق وقال الشعبي وأبو حنيفة لا يفضل
 الدعاء عند رؤية البيت بالمأثور ورفع اليدين فيه وكان مالك
 لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة أن تركه مطيقا لزومه **فصل**
 من شرط أهل الطواف الطهارة وسائر العورة عند الثلاثة وقال
 أبو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب طهارة وسائر عورة ويجوز
 ما دام ممحمة فإذا خرج إلى بلد له زمه دم وعنه داود أنه إذا نسيه
 أجزاء ولا دم عليه **وتفصيل الحج والسجود عليه سنة** لأن في السجود

تفصيل

70
 تفصيل ونزارة وقال مالك السجود عليه بدعة وتركه الجاهل يستلزم
 بيده ويقبلها ولا يقبله عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يستلزم فقال
 مالك يستلزم ولا يقبلها بل يضعها على فيه وروى آخر في صرح أحده
 يقبله والركنان الشاميان الذان بليان الحجر لا يتلمان وعن ابن عباس
 وابن الزبير وجابر رضي الله عنهم استلامهما ويستحب الرمل والاضطباع
 عند الثلاثة وقال مالك لا اضطباع لا يعرف ولا رأي أحد يفعل وإذا
 ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه بالاتفاق وعن الحسن البصري
 والثوري وأهل الجشون أنه يلزمه دمه والقراءة في الطواف مستحبة عند
 جماهير العلماء وعندها مالك **فصل** من يقول بوجوب الطهارة في
 الطواف وهم مالك والشافعي وأحمد عندهم أن من أحدث فيه قضا
 وللشافعي فيه قولان أخر أنه سيتأنف وركعتا الطواف واجبتان
 عند أبي حنيفة وكذلك قول للشافعي وقال مالك ولجدهما سنتان وهو الحج
 من مذهب الشافعي **فصل** والسعي ركن في الحج والعمرة عند مالك والشافعي
 وقال أبو حنيفة واجب بحجر بدم وعن أحمد روايتان أحدهما واجب
 والاخرى مستحب والذهاب من الصفا إلى المروة والعود منهما من إلى
 الصفا أخرى عند كافة الفقهاء وحكي عن ابن جبر الطبري أن للذهاب
 والإياب بحسب مرة واحدة وتابعه أبو جبر الصديق فيمن الشافعية ولا
 بد عند مالك والشافعي وأحمد أن يبدا بالصفا وتختتم بالمروة فإن
 عكس لم يعتد به وقال أبو حنيفة لا حرج عليه **فصل** يستحب أن يحج في
 الوقوف بعرفة بين النهار والليل عند الثلاثة وقال مالك يجب وهو الحج
 من قول الشافعي وقال أحمد الرغوب أفضل وهو قول قدّمه للشافعي وإذا

والركعتان والشيء من غل
 أبي حنيفة ومالك وهن

وافق معرفة يوم الجمعة لم تفصل الجمعة وكذلك يعني وانما يعرفه تفصل
 الظهر كخمين عند سائر كافة العلماء وقال ابو يوسف تفصل الجمعة بعرفة
 وقال القاضي عبد الوهاب وقد سال ابو يوسف ما لك اعز هذه المسئلة
 بحضرة الرشيد فقال ما لك سقاياتنا بالمدينة يعلمون ان الجمعة بعرفة
 وعلى هذا اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك **فصل** والمبيت
 بالمزدلفة تسكروا بركن بالاتفاق وحكي عن الشعبي والنخعي
 انه ركن وتجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بالاجماع فلو
 صلى كل واحدة في وقتها جاز عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 لا يجزي ذلك **فصل** والرمي واجب بالاتفاق ولا يجوز بغير الحجرة
 وقال ابو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الارض وقال داود يجوز
 بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس بالاتفاق فان رمي بعد
 نصف الليل جاز عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك لا يجوز
 الرمي الا بعد طلوع الفجر الثاني وقال مجاهد والنخعي والنوري لا
 يجوز الا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبية مع اول حصاة من
 رمي جمرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك يقطعها بعد الزوال
فصل يومعرفة **افعال يوم النحر** اربعة الرمي والنحر والحلق والطواف
 والمستحب عند الثلاثة ان ياتي بها على هذا الترتيب وقال احمد هذا الترتيب
 واجب والا فضل حلق جميع الرأس واختلافوا في اقل الواجب
 فقال ابو حنيفة الرمح وقال الكلبي والاكبر وقال الشافعي يجزي
 ثلاث شعرات ويبدل الحلق بالشق الايمن وقال ابو حنيفة بالشق
 الايسر فاعتبر بين الحلق ومن لا يمسح على راسه يستحب له
 امرار

فصل

امرار الموسى عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب **فصل** وتسوق
 الهدى معه شيئا من النعم ليدنحه ويستحب اشعار اذا كان من
 ابل او بقرة في صفحة سنامله الايمن عند الشافعي واحمد وقال مالك
 في الجانب الايسر وقال ابو حنيفة الاشعار تحرم ويستحب ان
 يقلد ابلن عليلين وكذلك الغنم عند الثلاثة وقال مالك لا يستحب
 تقليد الغنم وان كان الهدي تطوعا فهو على ما كان بالاتفاق تصرف
 فيه الى ان ينحدر وان كان منذورا زال ملكه عنه وصار للمساكين
 فلا بيع ولا يبدل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يجوز بيعه وابداله
 بغيره وان يشرب من لبنه ما فضل عن ولده وقال احمد لا يجوز
 وجب من الدما حرما لا يוכל منه وقال ابو حنيفة يוכל من دم
 القران والتمتع وقال مالك يוכל من جميع الدما الواجبة الا جز القيد
 وفدية الاذي الواجبة ويكره الذبح ليلا وعن مالك انه لا يجوز
 وفضل بقعة للذبح المعتمر المروة والحاج سني وقال مالك لا يجوز للمعتمر
 النحر الا عند المروة ولا للحاج الا يعني **فصل** وطواف الافاضة ركن
 بالاتفاق واول وقته من نصف ليلة النحر وفضلها ضحي يوم النحر
 ولا اخر لاوله وقال ابو حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني واخره
 ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لزمه **فصل** ورمي
 الجمرات الثلاثة بعد في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرة سبع حبات
 من واجبات الحج بالاتفاق وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة ركن
 لا يتخلل من الحج الا بالاثبات به ويجب ان يبدل بالتي تلي مسجد الحيف
 ثم الوسطي ثم رمي جمرة العقبة وقال ابو حنيفة لوري منكسا عاد

ويستحب الهدي
 وهو ان يحج

فان لم يفعل فلا شيء عليه **فصل** والايام المأجور ودايات ايام
الشرع نال اتفاق والمعلومات عند ذي الحجة عند الشافعي وحده
وقال مالك ثلاثة ايام ايام النحر ويومان بعدة وقال ابو حنيفة
يوم عرفه ويوم النحر والاول من ايام التشرع **فصل** ونزول
المحصب ليلة الرابع عشر هو مستحب ويجزي عن ابي حنيفة انه نسيك
وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويستحب ان يخطب الامام
في ثاني ايام التشرع وقال ابو حنيفة لا يستحب له ان ينفر في اليوم الثاني
ما لم تغرب الشمس ويترك الري الثالث فان لم ينفر حتى غربت الشمس
وجب مسيتها وري الغد وقال ابو حنيفة له ان ينفر ما لم يطالع الفجر
فصل واذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة لم تنفر حتى تظهر
ونظوف ولا يلزم الحمال حبس الحمل عليها بل ينفر مع الناس ويركب
غيرها ما كانها عند الشافعي واخذ وقال مالك يلزم حبس الحمل اكثر
من مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام وعند ابو ان الطواف لا يشترط
فيه الطهارة فنظوف وترحل مع الحاج **فصل** واذا حاضت المرأة
وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور عند الفقهاء الا لمن
اقام فلا وداع عليه وقال ابو حنيفة لا يسقط الا بالإقامة وعند
مالك لا يسقط مطلقا **باب الإحصاء** من احصره عرق
عن الوقوف او الطواف والسعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول
منه لزمه قصده بعد الوقوف ولم يتخلل فان سلكه ففاته الحج او لم يكن
له طريق اخر يتخلل من احرامه بعد عمرة وقال ابو حنيفة ان كان قد احصر
عن الوقوف والبيت جميعا فلا يتخلل او عن واحد منهما فلا وعن
ابن عباس

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لا يتخلل الا ان يكون عروا
كافر **فصل** وانما يحصل التحلل بنية وذبح وحلق وقلة البوحنية
لان ح الا بالحرم فيوطي له رجلا يرب له وقتا ينحر فيه يتخلل في
ذلك الوقت فقال مالك يتخلل ولا شيء عليه واذا التحل وكان حرم فرضا
فهل يجب القضا للشافعي فقولان اظهرهما الوجوب والمشهور عن
ابي حنيفة ومالك واحمد عدم الوجوب وحكي عن مالك انه متى
أحصى عن الفرض بعد الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضا عليه من
كان نسائه تطوعا عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة بوجوب
القضا بكل حال فرضا كان او تطوعا وعن احمد روايتان كل مذهبي
فصل واذا احصر عمر من فالراجح من مذهب الشافعي انه اذا شرط
التحلل يتخلل وقال مالك ولا يتحلل بالمرض وقال ابو حنيفة يجوز
التحلل مطلقا **فصل** واذا احرم العبد بغير اذن مولاه صح احرامه
ولزمه تحليله بالاتفاق وقال اهل الظاهر لا ينعقد احرامه والامة
كالعبد الا ان يكون لها نزع فيعتبر اذنه مع المولى وعن محمد بن
الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج **فصل** للمرأة ان تحرق تحية الاسلام
بغير اذن زوجها عند ابي حنيفة ومالك واحمد واختلف قول
الشافعي في ذلك والاصح منعه وهل الزوج تحليل زوجته من الفرض
للشافعي قولان اظهرهما في الرافعي ان له ذلك كله منعها من ابتداءه
وقال ابو حنيفة ومالك ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد
الوهاب لما لاكي وله منعها من حج التطوع في الابتداء فان احترمت
فله تحليلها عند الشافعي **كتاب الاصححة** هي مشروعة باصل

الشريعة بالإجماع واختلف هل هي سنة او واجبه فقال مالك والشافعي
 واحمد وصاحبنا ابو حنيفة هي سنة مؤكدة وقال ابو حنيفة هو واجبه
 على المقيمين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب ويدخل
 وقتها عند الشافعي بطلوع الشمس يوم النحر ومضي قدر صلاة
 العبد والمخطبتين صلى الامام او لم يصل وقال ابو حنيفة ومالك
 واحمد من شرط صحة الاضحية ان يصلي الامام ويخطب الا ان ابا حنيفة
 قال يجوز لاهل السواد ان يصحوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء بن
 وقت الاضحية بطلوع الشمس فقط واخر وقتها عند الشافعي اخر ايام
 التشريق وقال ابو حنيفة ومالك اخر الثاني وقال عطاء بن وقت
 الاضحية بطلوع الشمس فقط واخر وقتها عند الشافعي اخر ايام التشريق
 وقال ابن سيرين لا يجوز مطلقا الا في يوم النحر خاصة وعن النخعي
 الجوز الى اخر شهر ذي الحجة واذا كانت الاضحية واجبه لم يسقط عنها
 نفقات ايام التشريق بل يذبحها وتكون قضا عند الثلاثة وقال ابو
 يسقط الذبح وتذبح الى الفقرا **فصل** ومن دخل عليه عشرين حجة
 وقصد ان يضحي فالمستحب له ان يضحي عند مالك والشافعي انه لا يجلو شعره
 ولا يلقا ظفرا حتى يضحي فان فعله كان مكرها وقال ابو حنيفة
 هو متباح لا يكره ولا يستحب وقال احمد بتحريمه **فصل** واذا التزم
 الضحية معينة وكانت سلمية فحدث بها عيب لم يمنع اجزائها
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يمنع والمرض اليسير في الاضحية لا يمنع
 الاجزاء والكنير الذي يفسد اللحم يمنع والجرب البين يمنع الاجزاء
 يفسد اللحم والعلمي يمنع الاجزاء وكذا العور بالاتفاق وعن بعض اهل
 الظاهر

ثم

الظاهر انه لا يمنع وتكره مكسورة القرن ولا تجزي العرجاء عند مالك
 والشافعي وقال ابو حنيفة تجزي ومقطوعة الاذن لا تجزي
 بالإجماع وكذا الذنب نفقات جز من اللحم فان المقطوع يسير فالرجح
 من مذهب الشافعي المنع والمختار عند متأخري اصحابه الاجزاء
 وقال ابو حنيفة ومالك ان ذهاب اقل الجزات او الاكثر فلا وعن
 احمد فيما زاد على الثلث روايتان **فصل** ويجوز له ان يستنيب في
 ذبح الاضحية ولو ذميا وان كرهه عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز استنابة
 الذي ولا تكون اضحية واذا استنبت شيئا بنيت الاضحية لم تنصر
 اضحية عند الثلاثة وقال ابو حنيفة نصير **فصل** والمستحب ان يسمي
 الله تعالى عند ذبح الاضحية وغيرها فان تركها قال ابو حنيفة ان
 ترك الشمية عمدا لم تؤكل ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت وقال
 مالك ان عمد تركها لم تجز وان تركها ناسيا فغيره روايتان عنه رواية
 ثالثة تخل مطلقا سواء تركها عمدا وسهوا وقال القاسمي عبد الوهاب
 ومذهب اصحابه ان تارك الشمية عمدا غير متناول ولا تؤكل ذبيحته **منهم**
 من يقول انها سنة وقال الشافعي تركها سهوا او عمدا لا يؤثر وقال
 احمد ان عمد الترك لا يؤكل وان تركها ناسيا فغيره روايتان عنه
 عند الشافعي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقال احمد ليسوع
 ويستحب ان يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل مني وقال ابو حنيفة بكرة
 ذلك **فصل** واذا كانت الاضحية تطوعا استحب له ان ياكل منها
 بالاتفاق وقال بعض العلماء بوجوبه وفي قدره افضل منه للشافعي
 قولان الجدي بانه ياكل الثلث ويهدي الثلث والرجح انه يتصدق

بكلها الاكفا يتبرك باكلها ولا ياكل من كم المندورة شيئا بالاتفاق
ولا يجوز بيع شيء من الاضحية والهدي نذرا كان او تطوعا ولا بيع
الحلبة بالاتفاق وقال الضبي والاوزاعي يجوز بيعه بالة البيت التي تغار
كالقاس والقدر والمخل والميزان ويجازي ذلك عن حنيفة وقال عطاء
لاباس ببيع اهل الضاحي بالدرهم غيرهما **فصل** والابل افضل في
الاضحية ثم البقرة ثم الغنم وقال مالك الغنم افضل ثم الابل ثم البقرة
والبدنة تجزي عن سبع وكذا البقرة والشاة عن واحد بالاتفاق وقال
اسحق بن راهويه والبقرة عن عشرة وجوز ان يستترك سبعة في بدنة
سوا كانوا منفرقين او من اهل بيت واحد وقال مالك ان كان بطوعا
وكانوا اهل بيت واحد جاز **فصل** والعقيقة سنة مشروعة عند
مالك والشافعي وقال ابو حنيفة هي مباحة ولا قول لها استحبة وعن
احمد بن وايتان اشهرها الفاسنة والثانية الفواجبة واختارها
بعض اصحابه وقال الحسن وداود بوجوبها والعقيقة ان يذبح عن
الغلام سائتين وعن الجارية شاة وقال مالك يذبح عن الغلام ثلاث
شاة واحدة كما عن الجارية والذبح يكون في اليوم السابع من
الولادة بالاتفاق ولا يمس راس المولود بدم العقيقة بالاتفاق
وقال الحسن بطل راسه بدمه وقال الشافعي واحمد يستحب ان لا يمس
عظم العقيقة بل يقطعه اجزا تقا ولا يسلطه المولود **كتاب**
النذر النذر ان كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق واذا كان في
معصية لم تجز الوفاء واختلفوا في وجوب الكفارة فقال ابو حنيفة
ومالك والشافعي لا يلزمه كفارة وعن احمد بن وايتان احدها
ينعقد

ينعقد ولا يحل فعله وتجب به كفارة ولا يصح نذر محرمة كصوم العيد
وايام الحنيط غير انه يحرم ذلك فان صام صح ومن نذر ذبح ولد
لم يلزمه شيء عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه ذبح شاة والاخرى
كفارة يمين وكذا لو نذر ذبح نفسه وان نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء
عند الثلاثة وعن احمد بن وايتان احدها يلزمه ذبح شاة والاخرى
كفارة يمين **فصل** ومن نذر نذرا مطلقا صح نذره عند ابي حنيفة
ومالك واحمد ويلزمه كل ذم المعلق وفيه كفارة يمين وللشافعي
قولان احدهما كقول الجماعة والثاني لا يصح حتى يعلق بشرط او صفة وهو
الاصح **فصل** ومن نذر رقبته في كجاج بان قال ان كملت فلانا فليلله على
صوم او صدقة فالمرجح من مذهب الشافعي انه يخير بين كفارة يمين
وبين الوفاء بالتركة وقال ابو حنيفة يلزمه الوفاء بما قاله بكل حال
وتجزيه الكفارة وقال مالك واحمد تجزيه ويقال ان العمل عليه **فصل**
ومن نذر رابع لزمه الوفاء لا غير عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
قولان احدهما يجب الوفاء وهو الاصح والثاني انه مخير بين الوفاء
وكفارة اليمين وعن احمد بن وايتان احديهما التحخير والاخرى
وجوب الكفارة لا غير **فصل** ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه
عند الشافعي ان يتصدق بجميع ماله وقال اصحاب حنيفة يتصدق
بثلث جميع امواله المذكورة به استحبابا ولم قول اخر يتصدق بجميع
ما يملكه ومالك يتصدق بجميع امواله الزكوية وغيرها وعن احمد بن
احدتها يتصدق بثلث جميع امواله والاخرى يرجع في ذلك الى
ما يراه من مال دون مال **فصل** واذا نذر الصلوة في المسجد

الحرام تعين فعلها فيه وكذا في سجد المدينة والأقصى عند مالك
وأحمد وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يتعين النذر
في سجد بحال **فصل** وإذا نذر صوم يوم بعينه فافطر لعذر
قضاءه عند الثلاثة وقال مالك إذا فطر لم يرض لم يلزمه القضاء وإذا نذر
صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً بالاتفاق وقال
داود يلزمه الصوم متتابعاً **فصل** وكذا قصد البيت الحرام ولم يكن
له نية حج ولا عمرة أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام فالمشهور من مذهب
مالك وأحمد أنه يلزمه القضاء أو عمرة وأنه يلزمه المشي من دياره أهله
وقال أبو حنيفة لا يلزمه شي إلا إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام وأما
نذر القضاء والذهاب إليه فلا وإن نذر المشي إلى مسجد المدينة
والأقصى فالشافعي قولان أحدهما وهو قوله في الأمر لا ينعقد نذره
وهو قول أبي حنيفة والثاني ينعقد ويلزمه وهو الرابع وهو قول مالك
وأحمد **فصل** وإذا نذر فعل مباح كما إذا قال الله علي أن أشتري إلى بيتي
أو امرأت فرسي أو البئر ثوبي فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال
الشافعي يتي خالف لزمه كفارة يمين وإن كان لا يلزمه فعل ذلك عن
أحمد أنه ينعقد نذره بذلك وهو بالخيار بين الوفاء وبين الكفارة
كتاب الأطعمة النعم حلال بالإجماع وحكم الخيل حلال
عند الشافعي وأحمد وإبي يوسف ونحوه وقال مالك بغيرهته والمج
من مذهبهم التحريم وقال أبو حنيفة بتحريمه وحكم البغال والحمل الأهلية
حرام عند الثلاثة واختلف عن مالك في ذلك والمروي عنه أنها
مكروهة كراهة مغلظة والمنهج عند محقق أصحابه التحريم
وحكي

وحكي عن الحسن بن علي بن النعمان عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
أباح تحريم الحوم الأهلية **فصل** واتفق الأئمة الثلاثة أبو حنيفة
والشافعي وأحمد على تحريم كل ذي ناب من الطير بعد وبه على
غيره كالعقاب والصقر والبازي والشاهين وكذا ما لا يخلع
له إلا أنه ياكل الحيف كالنسر والرخم والغراب الأبقع والأسود وأما
ذلك كله مالك على الإطلاق وأما غير ذلك من الطير فكله مباح
بالاتفاق والمشهور أنه لا كراهة فيما يضي عن قتله كالحطاف والهدل
والحفاش واليومر والبيضا والطاووس إلا عند الشافعي فالراجح
تحريمه **فصل** واتفقوا أيضاً على تحريم كل ناب من السباع بعد
به على غيره كالأسد والتمر والفهد والذئب والذئب والظفر
والفيل إلا ما لكافأه أباح ذلك مع الكراهة والأثرين حلال بالاتفاق
والزرافة لا يعرف فيها نقل وصح صاحب التمهيد تحريمها وقال
سبحنا السبكي في الفتاوى الحلبية المختار حلالها والتعليل والضعف
حلال عند الشافعي وأحمد وكذا عند مالك مع الكراهة وقال أبو
حنيفة بتحريمها والضرب واليزوع مباحان عند مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة بكرة أكلها وقال أحمد بابا حنة الضرب وعنه في اليزوع روايتان
فصل وتحريم اكل حشرات الأرض كفار عند الثلاثة وقال مالك
بكرههته من غير تحريم ومنها الجراد وبو كل منبأ على كل حال وقال
مالك لا يؤكل منه مامات حنف انهم من غير سبب يمنع به ومنها القنفذ
وهو حلال عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد بتحريمه
مالك لا بأس باكل الخلد والحيات إذا كسبت واختلفوا في أن يؤكل

فقال أبو حنيفة وأحمد هو حرام وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال
مالك هي مكرهة وعن أحمد روايتان أحدهما الإباحة والثانية التحريم
فصل حيوان البحر السمك منه حلال بالاتفاق وأما غيره فقال
أبو حنيفة لا يوكّل من حيوان البحر إلا السمك وما كان من جنسه
خاصة وقال مالك يوكّل السمك وغيره حتى السرطان والضفدع
وكلب الماء وخنزيرة لكنه كره الخنزير وحكي أنه توقف فيه وقال
أحمد يوكّل ما في البحر إلا التمساح والضفدع والكوسج وبقره عنده
غير السمك الذكاة كخنزير البحر وكلبه وإنسانه واختلف أصحاب
الشافعي فمنهم من قال يوكّل جميع ما في البحر وهو الأصح عندهم ومنهم
من قال لا يوكّل إلا السمك ومنهم من منع أكل كلب الماء وخنزيرة
وفارته وعقره وكل ما له شبهة في البر لا يوكّل والمرجح أن في البحر
غير التمساح والضفدع والحية والسرطان والسمكة **فصل**
الحلال من بغير أوشاة أو دجاجة بكرة أكلها باتفاق الثلاثة
وقال أحمد تحريم لحمها ولبنها وبيضها فإن حبست وعلقت طاهر
حتى نزل راحية النجاسة حلت ومرت النجاسة الكراهة بالاتفاق
ثم قيل يحبس البعير والبقرة أربعين يوما والثاة سبعة أيام وع
ثلاثة أيام **فصل** من اضطر إلى كل الميتة جاز له الأكل منها لا يحرم
وأصح القولين من مذهب الشافعي أنه لا يجب ولا يجوز له
أن يشبع أو يأكل ما يشبعه الرمق فقط للشافعي قولان أحدهما
لا يشبع وهو مذهب أبي حنيفة والثاني يشبع وهو مذهب مالك
وأحمد والروايتين عن أحمد والراجح من مذهب الشافعي أنه إن
توقع

توقع حلالا لم يتناول بحر عن سد الرمق وإن المنقطع يشبع
ويتردد وإذا وجد المضطر ميتة وطعام وغيره وما كان غايب
فقال مالك وأصحاب الشافعي وجماعة من أصحاب أبي حنيفة
وبعض أصحاب الشافعي باكل الميتة **فصل** الذهن كسمن ونزيت
إذا مات فيه فارة فإن كان حاملا الفيت الفارة وما حولها
وبقي الباقي طاهر يجوز أكله وإن كان ما يباع فقال مالك وأحمد وأبو
حنيفة والشافعي أنه نجس ومنه حرام ومتى حاكم بنجاسة ما يباع فهل
يمكن تطهيره أم لا الأصح من مذهب الشافعي أنه يتعذر تطهيره
ففي وجه أن الذهن يطهر بغسله وإذا قلنا أنه لا يطهر فهل يجوز
الاستصلاح به أم لا للشافعي قولان أصحها الحيوان وهو مذهب
وأحمد ومالك قال التوديع في شرح المذهب في كتاب البيع للشيخ
فصل واختلفوا في الشحوم التي حرّمها الله عز وجل على
اليهود إذا تولّوا تح ما هي فيه يهودي هل يكره للمسلمين أكلها لا فقال
أبو حنيفة والشافعي بإباحته وعن مالك روايتان أحدهما الكراهة
والثانية التحريم وعن أحمد روايتان كذلك اختار التحريم جماعة
من أصحابه واختار الكراهة الحرة في **فصل** ومن اضطر إلى شرب الخمر
لعطش أو فحل له شربها قال أبو حنيفة نعم وللشافعي وللشافعي
في المسئلة ثلاثة أوجه أصحها عند المحققين المنع مطلقا والثاني
أن يجوز مطلقا والثالث يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختار
جماعة **فصل** ومن سربستان عميرة وهو غير محوط وفيه فاكهة

رطبة فقال أبو حنيفة والثأفي وما لك لا يباح الأكل من غير
 ضرورة إلا باذن مالكه ومع الضرورة يأكل بشرط الضمان
 وعن أحمد روايتان أحدهما يباح له الأكل من غير ضرورة ولا
 ضمان عليه والثانية يباح للضرورة ولا ضمان عليه وأما إذا كان
 عليه حايظ فإنه لا يباح الأكل منه إلا باذن مالكه بالإجماع **فصل**
 وإذا استطاق مسلم مسلما من أهل قرية غير ذات سوق ولم يكن
 به ضرورة لم يجب عليه ضيافته بل يستحب عند الثلاثة وقال أحمد
 ومدة الواجب عند ليلة والمستحب ثلاث ومقي امتنع من الواجب صار
 عند أحمد ذنباً عليه واختلف في أطيب المكاسب فقيل الزراعة
 وقيل الصناعة وقيل التجارة والآخر عند الشافعي التجارة **كتاب**
الديار والصيد لجمعوا على أن الديار المعتبر بها دية
 المسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكور والأنثى وجمعوا
 على أن الذكاة تضع بكل ما ينشئ الدم ويحصل القطع به من سكين
 وسيف ونرجاج وحجر وقصب له أحد سطع كما يضع السلاح
 المحذور واختلفوا في الذكاة بالسنة والظفر فقالوا لا تضع الذكاة
 بهما وقال أبو حنيفة تضع إذا كانا منفصلين والمجزئي في الذكاة
 الحلقوم والمرى وأحد الودجين وقال مالك يجب قطع جميع هذه
 الأربعة وهي الحلقوم والمرى والودجين **فصل** لو أبان الرأس لم يحرم
 بالاتفاق وحكي عن سعيد بن المسيب أنه يحرم ولو ذبح حيواناً من
 قفاه وبقي فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم وحل ولا فلا عند

أبي حنيفة

الشافعي ومالك

عند أبي حنيفة والثأفي وتعرف الحيوة المستقرة بالحركة الشديدة
 مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا يحل بحال والسنة أن يذبح الأبل
 معقولة وتذبح البقر والغنم مضغطة بالاتفاق فإن ذبح ما ينحر
 أو نحر ما ينحر حل عند أبي حنيفة والثأفي وأحمد مع الكراهة
 وقال مالك إن نحر شاة أو ذبح بعيراً من غير ضرورة لم يؤكل وحله
 بعض أصحابه على الكراهة ولو ذبح حيواناً ما كواه في جوفه
 جدين ميت حل كله عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحل **فصل**
 يجوز بالاتفاق لأصطبياد الجوارح المعلم كالكلب والفهد والصرور
 والباري لا الكلب الأسود عند أحمد وعن ابن عمر ومجاهد أنه
 لا يجوز لأصطبياد إلا بالكلب المعلم باتفاق الثلاثة وهو الذي
 إذا أرسله على الصيد يطلبه وإذا نحره أنزح وإذا أسله سئل
 وشروط الثلاثة أيضاً أنه إذا أخذ الصيد أسكه على الصايد وخلي
 بينه وبينه وقال مالك لا يشرط ذلك وهل يشرط أن يتكلم بذلك
 منه مرتين صار معلماً وقال مالك والثأفي يصيد بالمرءة الواحدة **فصل**
 والتسمية عند إرسال الجارح على الصيد سنة عند الشافعي فإن تركها
 ولو عامداً لم يحرم وقال أبو حنيفة هي شرط في حال الذكر فإن تركها
 ناسياً حل أو عامداً فلا وقال مالك إن نحرها لم يحل أو ناسياً
 فعنه روايتان وعن أحمد روايات أظهرها أنه إن تركها عند
 إرسال الكلب والمرى لم يحل الأكل منه على الإطلاق عمداً كان
 الترك أو سهواً وقال داود والشعبي وأبو ثور التسمية شرط في
 الإباحة بكل حال فإن تركها عامداً أو سهواً لم تؤكل ويجب

ناسياً

فصل لو عقد الكلب الصيد ولم يأكله يقتله فادركه وفيه حياة
ستقرة فمات قبل ان يتبع الزمان لذكاته حل وقال ابو حنيفة
لا يحل ولو قتل الجراح الصيد بثقله فللشافعي قولان احدهما
يحل وهو الاصح في الرافعي والمشيهور من مذهب مالك والثاني لا
يحل وهو المختار من مذهب احمد وقول ابى يوسف ومحمد وعنه
ابى حنيفة روايتان كقولين أشهرهما الاول وهو الحل **فصل**
ولو اكل الكلب المعلم من الصيد قال ابو حنيفة لا يحرم ما اكلت
منه جرح الطير **فصل** ولو رمى صيدا او ارسل عليه رصيا
فعقره وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يموت منه
ويجوز ان لا يموت قال جماعة من اصحاب الشافعي بوجوب قول
واحد الصحة الخبر فيه والصحيح من مذهبه انه لا يؤكل وهو
قول احمد وقال ابو حنيفة ان وجد في يومه حل وبعد يوم لم
يحل **فصل** ولو نصب احيولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل
وعنه ابى حنيفة اذا فيها سلاح فقتله جرح حل ولو قوس
النبي فلم يقتل عليه فذكاته عند ابى حنيفة والشافعي واحمد
حيث قدر عليه كذكاة الوحشي وقال مالك ذكاته في الحلق واللب
ولو رمى صيدا فقد انصفين حل عند الشافعي كل واحد من
القطعتين بحل حال وهو احد الروايتين عن احمد وقال
ابو حنيفة ان كانتا سوحتا وقال مالك ان كانت القطعة التي
مع الرأس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى
فصل ولو ارسل الكلب على الصيد فزجره ولم يقف وزاد في

عدوه

عدوه وقتل الصيد لم يحل اكله عند الشافعي وقال ابو حنيفة
يحل وعن مالك روايتان ولو رمى طائر الجرحه فسقط الى الارض
فوجد ميتا حل ولا فلا بالاتفاق ولو اقلت الصيد من يده
لم ينزل ملكه عنه عند الثلاثة وقال احمد البعد في البرية نزل
ملكه عنه **فصل** ولو كان في ملكه صيد فارسله وخلفه
المنصوص من مذهب الشافعي انه لا ينزل ملكه عنه وفي الحواشي
ان فصد التقرب بارساله نزل ملكه عنه كالعقود وان لم يقصد
التقرب ففي نزال ملكه وجهان كما لو ارسل بعيرة اقرسه ولاصح
ان ذلك لا يجوز لانه يشبه سوايب الجاهلية فلا ينزل ملكه
عنه والثاني ينزل فان قلنا ينزل عاد مباحا والاول وان
قال عند الامر سال المجتهد من اخذ حصلت الاباحة والاضمان
على من اكله لكن لا ينفذ تصرفه فيه واذا قلنا ينزل الملك فالحل
في الروضة حل اصطيا له لرجوعه الى الاباحة وليد يصير
معنى سوايب الجاهلية ولو صاد طائر ايريا وجعله في برج
فطار الى برج غيره لم ينزل ملكه عنه وقال مالك ان لم يكن قد
التمس برجه وطال ملكه صار ملكا لمن انتقل اليه برجه فان
عاد الى البرج الاول عاد الى ملكه **كتاب**
البيع الاجماع منعقد على حل البيع وتحريمه واتفق الامة
على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف **فصل**
انه لا يصح بيع المحنون واختلفوا في بيع الصبي فقال مالك والشافعي
لا يصح وقال ابو حنيفة واحمد يصح اذا كان مميزا لكن ابو حنيفة

عند الثلاثة وينقطع به الخيار وقال أحمد لا يحل وطئها لا كذا
ولا كذا بيع **باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز**
بيع العين الطاهرة صحيح بالإجماع وأما بيع العين الفسدة في
نفسها كالكلب والخمر والسرجين فلهذا يصح أم لا قال أبو حنيفة يصح
بيع الكلب والسرجين وإن يؤكل المسلم ذميا في بيع الخمر وأما
واختلف أصحاب مالك في بيع الكلب فمنهم من أجاز مطلقا ومنهم
من كرهه ومنهم من خص الجوز في المأذون في أسكاه وقال
الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك أصلا ولا قيمة للكلب
إن قتل أو تلف والدهن إذا انتجرت فلهذا يطهر بغسله بالريح من مذهب
الشافعي أنه لا يطهر فلا يجوز بيعه عندنا وبذلك قال مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة يجوز بيع الدهن النجس بكل حال **فصل** ولا يجوز
بيع امرئ بالإنفاق وقال داود يجوز ذلك ويحكم عن علي
وابن عباس رضي الله عنهما كذلك وبيع المذبح جاز عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجوز إذا كان التدبير مطلقا ولا يجوز بيع الوقف
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز ما لم يتصل به حكم حاكم أو حجة
القاضي يخرج الوصايا **فصل** والعبد المشترك بجوز بيعه من الميراث
صغير كان أو كبير عند الثلاثة وقال أحمد إن كان صغيرا لا
يجوز بيعه من مشترك ولبن المرأة طاهر بالاتفاق ويجوز بيعه
عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز بيعه وبيع
دور مكة صحيح عند الشافعي وأبو حنيفة ومالك لا يصح وعن أحمد
روايتان أصحهما عدم الصحة في البيع والإجازة وإن فتح صلحا

وتكره

وتكره إجارته عند أبي حنيفة ومالك وبيع دور القر صحيح
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يصح **فصل** ولا يصح بيع ما لا
يملكه بغير إذن مالكه علي أحمد يد المرح من قول الشافعي وعلي
القدم موقوف إن أجازة صاحبه نفد وإلا فلا وقال أبو حنيفة
في البيع صحيح ويوقف على إجازة مالكه والشر لا يوقف على الإجازة
وقال مالك يوقف الجميع على الإجازة وعن أحمد في الجميع روا
ولا يصح بيع ما لا يستقر ملكه عليه مطلقا كالبيع قبل قبضة عقارا
كان أو منقولاً عند الشافعي وعنه قال محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة
يجوز بيع العقار قبل القبض وقال مالك سيج الطعام قبل القبض لا يجوز
وبيع ما سواه يجوز وقال أحمد إن كان المبيع مكيدا أو مؤزنا
لم يجز بيعه قبل قبضه وإن كان غير ذلك جاز والقبض فيما ينقل
بالنقل وفيما لا ينقل من العقار والثمار والأشجار التخلية وقال
أبو حنيفة القبض في الجميع التخلية **فصل** ولا يجوز بيع ما لا يملك
على تسليمه كالأطير في الهوي والسمك في الماء والعبد الأبق بالاتفاق
وحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز بيع الأبق وعن عمر
ابن عبد العزيز وابن أبي ليلى إنما أجاز بيع السمك في بركة عظيمة
وإن احتج في أخذ الأبق كثيرة ولا يجوز بيع عين مجهولة كعبد
من عبيد وثوب من أثواب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بيع
عبد من ثلاثة أعبد وثوب من ثلاثة أثواب بشرط الخيار لا فيما
زاد **فصل** ولا يصح بيع العين الغائبة عن المتعاقدين التي
لم توصف لها عند مالك وعلي الرشح من قول الشافعي وقال

عنه

ومحمد بن

أبو حنيفة يبيع ويثبت للمشتري الخيار فيه إذا أراد وأختلف
 أصحابه فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بعثك ما في كمي وعن
 أحمد في صحة بيع الغائب روايتان أسهرها يبيع **فصل**
 ولا يبيع بيع الأعمى وشراؤه إذا وصف له للبيع وأجارت
 ورهنه وهبته على الرجح من قول الشافعي إلا إذا كان قد رآه
 قبل العمى لا يتغير كما يحدث وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 يبيع ببيع وشراؤه ويثبت له الخيار إذا لمسه **فصل** ولا
 يجوز ولا يبيع بيع الباقي في قسمة عند الثلاثة وقال أبو
 حنيفة بالجواز والمسك طاهر وكذا فوارته إذا انفصل من تحت
 على الأصح من مذهب الشافعي وبيع صحيح بالإجماع ولا يبيع
 الحنطة في سبيلها على الأصح قول الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك
 وأحمد يبيع **فصل** وإذا قال بعثك هذه الصبرة كل قفيز بدرهم
 صح ذلك عند مالك والشافعي وأحمد وإبي يوسف ومحمد وقال
 أبو حنيفة نصح في قفيز واحد منها ولو قال بعثك عشرة أفقرة
 من هذه الصبرة وهي أكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال داود
 لا يبيع ولو قال بعثك هذه الأرض كل دراع بدرهم أو هذا القطيع
 كل سنة بدرهم صح البيع وقال أبو حنيفة لا يبيع ولو قال بعثك من
 هذه الأرض عشرة أدرع وهي مائة دراع صح البيع في غيرها
 مناعا وقال أبو حنيفة لا يبيع ولو باع عشرة أفقرة من صبرة
 وكلها له وقبضها فعاد المشتري وأدعى أنها عشرة وأنكر البايع **فصل** والشافعي
 قولان أحدهما أن القول قول المشتري وهو المحكي عن أبي حنيفة

والثاني

٧٦
 والثاني أن القول قول البايع وهو قول مالك **فصل** ويبيع
 عند الثلاثة بيع الخمر ولو في عوارته أن شوهده وقال أبو
 حنيفة يبيع الخمر لا يجوز ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند
 الثلاثة وقال مالك يجوز أيا ما معلومة إذا عرف قدر حلالها
 ولا يبيع بيع الصوت على ظهر الغنم عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد
 وقال مالك يجوز بشرط الجزم ويجوز بيع الدراهم والدرناين خرافا
 عند الثلاثة وقال مالك مالك لا يجوز فإن باع شاة على أنها بلون
 حار وقال أبو حنيفة لا يجوز ولو قال بعثك هذه مائة مثقال ذهب
 وفضة لم يصح وقال أبو حنيفة يبيع ويجعل نصفين **فصل**
 واتفقوا على جواز شراء المصحف واختلفوا في بيعه فأباحه الثلاثة
 من وكراهه أحمد وصريح ابن قيم الجوزية بالخبر لم ولا يجوز بيع المصحف
 ولا يبيع المسلم من كافر على أن يحرق قول الشافعي وهو أحد الروايتين
 عن مالك وقال أبو حنيفة يبيع البيع ويؤمر بالزلة ملكة عنه وهي
 الرواية الأخرى عن مالك وقال أحمد لا يبيع مطلقا وبيع العنق لغير
 الخمر مكروه عند الثلاثة وقال أحمد لا يبيع وعن الحسن البصري لا بأس
 به وعن الثوري يبيع الخمر لمن شئت **فصل** ومن ما الفحل
 حرام وأجرة ضرابه حرام عند الثلاثة وعن مالك جواز أخذ
 العوض على ضرب الفحل وتحريمه على الفحل عند مدته معلومة
 لغيره وعلى الأبنات **فصل** وتحريم التفريق بين الأم والولد حتى
 يميز فإن فرق يبيع بطل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة البيع صحيح
 والتفريق قبل البلوغ حرام لا يجوز وتجوز التفريق بين الأخوين

عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز ما **باب**
ما يفسد البيع وما لا يفسد إذا باع عبد بشرط العتق
صح البيع عند الثلاثة والمشيهور عن أبي حنيفة لا يصح وإذا باع
عبد بشرط الوكالة لم يصح بالاتفاق وعن الأصمعي من أصحاب الشافعي
أنه يصح البيع ويبطل الشرط وإن باع بشرط ينافي مقتضى البيع كما إذا
باع عبد بشرط أن لا ينفعه أو لا يعتقه أو دارا بشرط أن يسكنه بالبيع
أو نوبتا بشرط أن تحيط له بطل البيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال
أبو ليلى والنخعي والحنفي والشافعي جازي بشرط فاسد وقال ابن
سبرمة البيع والشرط جازيان وعن مالك أنه إذا شرط له من منافع
البيع يسيرا سكنى الدار صح وقال أحمد إن شرط سكنى اليوم أو
لم يفسد العقد **فصل** وإذا قبض المبيع ببيع فاسد لم يملكه بالاتفاق
وقال أبو حنيفة إذا قبض باذن البائع بعوض له قيمة مملوكة
بالقبض بقيمته ثم للبائع أن يرجع في العين مع الزيادة المتصلة
والمنفصلة إلا أن يتصرف المشتري فيها تصرفا يمنع الرجوع فخذ
قيمتها ولو غرس في الأرض لم يفسد فاسدا أو يترك للبائع فباع
الغراس والبناء لا بشرط ضمان النقص أو له أن يبدل القيمة ويملكها
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس له أن يرجع الأرض ويأخذ
قيمتها وقال أبو يوسف ومحمد ينقص البناء ويقطع الغراس وتعد الأرض
إلى البائع **باب** **تفريق الصفقة** إذا جمع في البيع ما يجوز
بيعه وما لا يجوز كالحرة والعبد أو عبد لا وعبد غيره أو ميتة ومذكاة
فللشافعي أقوال أظهرها وهو قول مالك يصح فيما يجوز ويبطل فيما

لا يجوز

لا يجوز الثاني البطلان فيه ما إذا قلنا بالظاهر جبر المشتري أن جعل
فإن أحاز فمحمته من الثمن على الرأى وقال أبو حنيفة إن كان الفساد
في أحدهما ثبت بفساد الجميع كما حرر والعبد فسد في الكل وإن كان
بغير ذلك صح فيما يجوز بقسط من الثمن كما ميتة وأم ولد وقال
فيمس باع ما سمي عليه وما لم يسم عليه من الذبيحة أنه لا يصح في الكل
وخالفه أبو يوسف ومحمد وقال فيمين بع نخمسائة نقد وخمسائة
ألى العطاف فسد العقد في الكل وعن أحمد روايتان كقولين **باب**
الربا الأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها بالإجماع ستة
الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة
محرم فيها الربا بعللة واحدة لازمة وهي أنها من جنس الثمن وقال
أبو حنيفة العلة فيها مؤنونة جنس فحرم الربا في سائر المؤنونات
وأما الأربعة ففي علتها للشافعي قولان الجدي أنها مطعومة فحرم الربا
في الماء والأنهار على الصحيح والقدم أنها مطعومة أو مكيله أو مؤنونة
وقال أهل الظاهر الربا عن معدل وهو مختص بالمنصوص عليه وقال أبو حنيفة
العلة فيها أنها مكيله في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت
في جنس وعن أحمد روايتان أحدهما قول للشافعي والثانية كقول
أبي حنيفة وقال ربيعة كلما تحب فيه الرضاة تحرم فيه الربا فلا
يجوز بيع بعين ببعيد وقال ابن سبرمة العلة الجنس بأفراجه عن
جماعة من الصحابة أنهم قالوا إنما الربا في النسبة فلا يحرم التفاضل
فصل إذا تقرر ذلك فقد جمع المسلمون على أن لا يجوز بيع الذهب
بالذهب منفردا والورق بالورق منفردا تبرها ومضروها وحليها

الامثلا بمثل وزن يدا بيد وتحرم نسبة والتفقوا على
انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والزبيب بالزبيب اذ كان معيار الامثلا بمثل يدا بيد ولا يجوز
بيع التمر بالزبيب والزبيب بالتمر متفاضلين يدا بيد ولا يجوز ان يتفرقا
قبل القبض الا عند ابو حنيفة ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب
متفاضلا عند الثلاثة وعن مالك انه يجوز ان يبيعه بقبضته من حنطة
ولا يجوز التفرق قبل التقابض في بيع المطعومات بعضها ببعض عند
الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يجوز قحطه تحريم ذلك عند مالك
والفضة **فصل** وما عدل الذهب والفضة وما كوك والمسرور ولا يحرم
فيه شيء من جهات الربا وهي النسا والتفاضل والتفرق قبل التقابض
وقال ابو حنيفة الحسن بانفراده يحرم النسا فيه وقال مالك لا يجوز بيع
حيوان بجوانين من جنسه يقصد بهما امر واحد من ذبح وغيره
فاذا كان البيع بالدرهم والدنانير باعيا فانهما تتعين عند الشافعي
ومالك واحد وقال ابو حنيفة لا تتعين بنفس البيع ولا يجوز بيع الدرهم
المعشوسه بعضها ببعض وجوز ان يشتري بالسلعة وقال ابو حنيفة
ان كان الغنم غاليا لم يحز **فصل** وكل شيء اتفق في الاسم الحضر
من اصل الخلقة فيما جالس واحد وكل شئين اختلفا فيما جالسا
وقال مالك البر والشعير جنس واحد في اللحم والاكبان للشافعي
قولان اصحهما انها جنس وهو قول ابو حنيفة ولا ربا في الحليل
والرصاص وما اشبههما عند مالك والشافعي لان العلة في الذهب والفضة
التمنيه وقال ابو حنيفة واحدا في اظهر الروايتين عنه يتعدى الى النحاس
والرصاص

٧٨
والرصاص وما اشبههما **فصل** ويعتبر الشاوي فيما يكاوون
بكيل الحجاز ووزنه وما جهل يري فيه عادة البلد للبيع وقال ابو حنيفة
ما لا يضر فيه يعتبر فيه عادة الناس في البلاد **فصل** وما يجوز فيه
الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض كما يجوز في غير العرايا وقال مالك يجوز
في البادية بيع المكيل حوزا دون الموزون وما جرم فيه الربا لا
تحول بيع بعضه ببعض ومع احد العوضين جنس اخر مخالف في
القيمة عند مالك والشافعي وكذلك يباع نوعان من جنس مختلف
قيمتها ما باحد النوعين كمد عجوة ودرهم بمد عجوة وكدينار صبيح
ودينار قرصاة بدنانير صبيحين واجازة احمد لا في النوعين وقال
ابو حنيفة كحل ذلك جائز **فصل** ولا يجوز بيع رطب بيا سة على الارض
كبيع الرطب بالتمر على الارض فيجوز عند الشافعي فيما دون خمسة اوق
والريح عند مالك انه لا يختص بالفقر وهو قول احمد لانه قال في
احاديث الروايتين تحريم رطبا وبيع بمثله ثم اقر ابو حنيفة
لا يجوز ذلك كالحال وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهو ان
يكون قد وهب لرجل ثمرة نخلة من حائطه وشق عليه دخوله اليها فاشترى
منه ثمرها من التمر بحبله له ويجوز بيع العرايا في عقود متفرقة
وان زاد على خمسة اوق وقال احمد لا يجوز اكثر من عريه واحدة
فصل ولا يجوز بيع الحب بالدينق من جنسه عند ابو حنيفة والشافعي
واحمد في احاديث الروايتين وقال مالك يجوز بيعه بكيل وقال احمد
في الرواية الاخرى يجوز بيعه بوزن او قال ابو حنيفة يجوز بيع الدينق
بالحنطة متفاضلا ولا يجوز بيع دينق الحنطة بدينق الشعير عند

وما لك وقال أحمد بن حنبل وقال أبو حنيفة بجوز بيع أحد هاهنا الآخر
 إذا استويا في النعومة والحشونة ولا يجوز بيع رقيقة بخبز ولا عن
 أصحاب أبي حنيفة أنه يجوز بيع الحنطة بالخبز متفاضلا ولا يجوز
 بيع الخبز بالخبز إذا كانا رطبين أو أحدهما وقال أحمد بن حنبل
 وإذا باع ذهباً بذهب جزأه لم يصح وعن أبي حنيفة أنه إن علم
 التساوي بينه ما قبل التفريق صح وإن علم بعد التفريق لم يصح وعن
 أنه يصح بكل حال وإذا انصرف لم تقا بضا بعض الثمن الضرف لغيره
 بطل العقد كله وقال أبو حنيفة بجوز فيما تقا بضا ويبطل فيما لا تقا
 ولا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه جنسه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
 بجوز ذلك **باب بيع الأصول والثمار** يدخل في بيع
 الدار الأرض وكل بنا حتى حمامها إلا المنقول كالدر والبلية والشر
 بالاتفاق وتدخل الأبواب المنصوبة والأجانيات والرف والسلم
 المستر وعن أبي حنيفة أنه قال ما كان من حقوق الدار لا يدخل في البيع
 وإن كان متصلاً بها وعن زفر أنه قال إذا كان في الدار آلة وقماش
 دخل في البيع وإذا باع نخلاً وعليها طلع غير موثر دخل في البيع
 أو موثر لم يدخل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تكون للبائع بكل حال
 وقال ابن أبي ليلى الثمرة المشتري بكل حال **فصل** وإذا باع غلاماً
 أو جارية وعليها ثياب لم تدخل في البيع بالاتفاق وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما أنه يدخل في البيع جميع ما عليها وقال قوم يدخل
 ما تتر به العورة ولا يدخل الجمل والمقود والجام في بيع الدابة
 بالاتفاق وقال قوم يدخل وإذا باع شجرة وعليها ثمر للبائع
 لم يكلف

لم يكلف قطع الثمرة عند مالك والشافعي وأحمد إلى وإن اختلف
 في العادة وقال أبو حنيفة يلزمه قطع في الحال **فصل** ولا يجوز
 بيع الثمرة والزروع قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع عند مالك
 والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يصح بيعه مطلقاً ويقتضي ذلك
 القطع عند من وإن باع الثمرة بعد بدو صلاحها جاز عند الشافعي
 ٤ وما لك ولحمد بكل حال وقال أبو حنيفة لا يجوز بيعها بشرط التبع
 وإنما يتبعه جوارحه البيع ما كان معه في البستان فاما ما كان في بستان
 آخر لا يتبعه عند الشافعي وأحمد وقال مالك بن حنبل بجوز بيع ما جاوز إذا
 كان الصلاح معهوداً أو عنه أنه إذا بد الصلاح في نخلة جاز بيع
 ثمار البالد وقال الليث إذا بد الصلاح في جسر من الثمرة في البستان
 جاز بيع جميع اجناس الثمار في ذلك البستان **فصل** وإذا باع الثمرة
 الظاهرة وما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع عند حنيفة والشافعي
 وأحمد وقال مالك يصح وإذا باع صبرة واستثنى منها مدا إذا
 وأصفا معلومة لم يصح ولا أن يستثنى من الشجرة غصن عند أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك بن حنبل ذلك وإذا قال بعثك
 ثمرة هذا البستان إلا أن يعها صح بالاتفاق وعن الأوزاعي
 أنه لا يصح ولا يجوز أن يبيع الشاة أو يستثنى منها شيئاً جليداً
 غير ذلك في سفر ولا في حضر عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد
 بن حنبل ذلك في السفر دون الحضر **باب بيع المصراة**
والرد بالعيب التصرية في الابل والبقر والغنم تدل على البيع
 على المشتري حرام بالاتفاق واختلفوا هل يثبت الخيار قال

الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا إذا ثبت لم تترك خيار الرد لا يقتصر
الرد إلى رضي البايع وحضوره وقال أبو حنيفة إن كان قبل القبض
افتقر إلى حضوره وإن كان بعد قبضه افتقر إلى رضاه بالفسخ
أو حكم حاكم والرد بالعيب عند أبي حنيفة وأحمد على التراخي وعند
مالك والشافعي على الفور **فصل** وإذا قال البايع للمشتري أمسك
المبيع وخذ من العيب لم يجبر المشتري وإن قاله المشتري لم
يجبر البايع بالاتفاق فإن ترضاه عليه صح الصلح عند أبي حنيفة
ومالك وريحان بن شريح من أئمة الشافعية والمرج عند جمهور أصحاب
المنع ونظيرها في الشفعة وقال أحمد للمشتري أمسك المبيع ومطلبة
البايع بالارش وتجب للبايع بالارش وجبر على دفعه إليه
وإذا ألقى البايع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد بالاتفاق
وقال محمد بن الحسن سيقط **فصل** وإذا حدث بالمبيع عيب
بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري به عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك عمدة الرقيق إلى ثلاثة أيام إلا في الجذام والبرص والجنون
فإن عهده إلى سنة يثبت له الخيار وإذا ابتاع أنثى عينا لم
ظهر بها عيب فأراد أحدهما أن يسلك حصته وأراد الآخر أن يرد
حصته جاز للواحد عند الشافعي وأحمد وإبي يوسف ومحمد بن
في أحدي الروايتين وقال أبو حنيفة وأحمد ليس لأحدهما أن ينفرد
بالرد دون الآخر **فصل** وإذا أراد المبيع زيادة متمايزة
كالولد والتمت أسك الزيادة وورد الأصل عند الشافعي وأحمد
وقال مالك إن كانت الزيادة وردت مع الأصل لم يرد أسكها

وردا الأصل

وردا الأصل وقال أبو حنيفة حصول الزيادة في يد المشتري
يمنع الرد بالعيب بكل حال **فصل** ولو كان المبيع جارية فوطئها
المشتري لم علم بالعيب فله أن يردّها ولا يرد معها شيئا عند الشافعي
ومالك وأحمد في الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه لا
يردّها وقال ابن بكير يردّها ويرد معها مهر مثلها ويروي ذلك
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **فصل** وإذا وجد المشتري
بالمبيع عيبا وقد نقص في يد المبيع لا يقف استعلام العيب عليه
كوطئ البرص وقطع الثوب وتزويج الأمة امتنع الرد لكن يرجع
بالارش عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يردّها ويرد معها مثل البكر
وهو المشهور عن أحمد بناء على صلته فإن العيب كان عند المبيع
الرد وإن وجد العيب وقد نقص المبيع لمعني يقف استعلام العيب
عليه أي لا يعرف القدر إلا به كالراجح والمبيض والبطيخ فإن كان الكسر
قدرا لا يقف على العيب إلا به امتنع الرد عند أبي حنيفة وهو قول
الشافعي والراجح من مذهبه أن له الرد وقال مالك وأحمد في أحدي
الروايتين ليس له رد ولا رش **فصل** وإن وجد بالمبيع عيبا
وحدث عند عيب لم يجز له الرد عند أبي حنيفة وهو قول الشافعي
والراجح من مذهبه إلا أن يرضي البايع ويرجع بالارش وقال
مالك وأحمد هو بالخيار بين أن يرد ويدفع أرش العيب حدث
عند وبين أن يسلكه ويأخذ أرش القدر **فصل** والعيب ما بعد
الناس عيبا كالعمى والضم والخرس والرعج والبخر والبول
في الفرائش والزنا وقال أبو حنيفة البخر والبول في الفرائش والزنا

عيب في الجارية كون العبد وإذا وجد الجارية مغتنية لم
ينبت له الخيار وعن مالك بن نويرة وإذا اشتري عبد فوجد
ماد وناله ثمة تجارة وقد ركبته الذيون لم ينبت له الخيار عند
الشافعي وأحمد وعن مالك بن نويرة وإذا اشتري عبد فوجد
بنا على أصله في تعلق الدين بقبضه **فصل** ولو اشتري عبد على
أنه كافر فخرج مسلما نبت له الخيار بالاتفاق وإن اشتراه مطلقا
فبان كافرا فلا خيار له وعن أبي حنيفة إن له الخيار ولو اشتري
جارية على أنها تبيع فخرجت بكرا فلا خيار له ولو اشتري جارية فبان
أنها لا تحيض فلا خيار له وقال الشافعي لم الخيار وإذا علم بالعيب
بعد كل الطعام أو هلك العبد رجع بالارش وقال أبو حنيفة لا يرجع
فصل وإذا ملك عبد مالا وباعه وقلنا أنه يملك ما يدخل ماله في
المبيع إلا أن يشترط المشتري بالاتفاق وقال الحسن البصري
يدخل ماله في مطلق المبيع تبعاله وكذا إذا اعتقه وحكي ذلك عن
مالك **فصل** ومن باع عبد فعهدت له عند مالك ثلاثة أيام ليليا إليها
كما حدثت به في هذه المدة من شيء كالومات فعهدت وضمانه على
بائعه ونفقت عليه لم يكون بعد ذلك عليه عهدت السنة من
الحنون والحزام والبرص فما حدث به من ذلك في تلك السنة
مرد المشتري فإذا انقضت تلك السنة ولم يظهر ذلك فلا
عهد على البائع وإن كانت جارية تحيض فخرج من الحيضة
لم تنقضي عهدتها للسنة كما لعبد وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
كما حدث من عيب قبل قبض المشتري فمن ضمان البائع أو بعد
قبضه

قبضه فمن ضمان المشتري **فصل** باع عبد جانيا فابيع صحيح
عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي فلو كان أحدهما الصبي والثاني
البطلان وهو الأصح وإذا باع بشرط البراءة من كل عيب على الإطلاق
وهو قول أبي حنيفة والثاني أنه لا يبرأ من شيء من العيوب حتى يبي
العيب وهو قول أحمد والثالث وهو الرابع عند جميع أصحابه
أنه لا يبرأ إلا من عيب باطن في الحيوان إن لم يعلم به البائع وقال
مالك البراءة في ذلك جارية في الرقيق دون غيره فببرأ مما لا يعلم
ولا يبرأ مما علمه **فصل** والإقالة عند مالك بيع وقال أبو حنيفة
وهو الرابع من مذهب الشافعي وقال أبو يوسف هي قبل القبض فخرج بعد
بيع إلا في العقار فيبيع مطلقا **باب المراجعة** من اشتري
سلعة جاز له بيعها عند الشافعي برأس مالها وأقل منه وأكثر من
البائع وغيره ما قبل نقد الثمن وبعد وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا يجوز بيعها من يبيعها بأقل من الثمن الذي ابتاعها به قبل
نقد الثمن في المبيع الأول ويجوز أن يبيع ما اشتراه من راحة
بالاتفاق وهو أن يبيع برأس المال وقد ربح ويقول بعض أصحابه
برأس مالها وربع درهم في كل عشرة وكرهه ابن عباس وابن عمر
أن الله عنهم ومنع إسحق بن راهوية جوازها إذا اشتري بثمن
موجب لم يخبر بثمن مطلق بالاتفاق بل بين وقال لا وراعي
يلزم العقد إذا أطلق ونبت الثمن في دمه من جلاو على مذهب
الأئمة ينبت للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل وإذا اشتري
شيئا من أسبه أو ابنه جاز أن يبيعه من كنهه مطلقا وقال أبو حنيفة

وَأَحَدُ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَبِينُ مِمَّنْ اسْتَرَادَ مِنْهُ **بَاب**
البيع المنهي عنها النجس حرام وهو أن يزيد في الثمن
لأنه رغبة بل الخدع غيرة فإن اغتربه إنسان فاستري فستره صحيح
عند الثلاثة وإن لم الغار وقال مالك الشراء باطل وتحريم بيع الحمار
للباري بالاتفاق وهو أن يقدم غريب بمحتاج ثم الحاجة إليه
سعر يومه فيقول بلدي أنكره لا يبعه لك قليلا قليلا باعته
وتحريم بيع العربون وهو أن يشتري السلعة ويدفع إليه رها
ليكون من الثمن إن رضي السلعة ولا فهو هبة وقال أحمد لا بأس
بذلك يجوز بيع العينة عند الشافعي مع الكراهة وهو أن
يبيع سلعة بثمن إلى أجل ثم يشتريها من مشترها نقدا باقلا
من ذلك وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ذلك **فصل**
وتحريم التسعير عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعن مالك
أنه قال إذا خالف واحد أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال
له إما أن تبيع بسعر السوق أو تنزع عنهم فإن سعت السلطان
على الناس فباع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه كان مكرها
وقال أبو حنيفة أكره الصاع السلطان يمنع صحة البيع وأكره
غيره لا يمنع **فصل** والاحتياط في الأقوات حرام بالاتفاق
وهو أن يبتاع طعاما في الغلا ويسكه ليزداد منه وانفقوا
على أنه لا يجوز بيع الكلي بالكلي وهو الدين بالدين وضمن
الكلب خبيث وكرة مالك يبيع مع الجوز فإن بيع لم يفسخ البيع
عنده علي بن كليب أن أمكن الاستفاعة به وبهذا قال أبو حنيفة
وقال

٨٢
وقال الشافعي لا يجوز أصلا ولا قيمة له أن قتل وتلف وقال
أحمد **باب اختلاف المتبايعين وهداك المبيع**
إذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن ولا يثبت له
بالاتفاق والأصح من مذهب الشافعي أنه يملك يمين المشتري
فإن كان المبيع هالكا واختلفا في قدر ثمنه بخلاف عند الشافعي
وفسخ البيع ورجع البائع بغير المبيع إن كان متقوما وإن
كان منبليا وجب على المشتري مثله وهو أحدي الروايتين
عن أحمد وأحدي الروايات عن مالك وقال أبو حنيفة لا يخالف
لهذا المبيع ويكون القول قول المشتري ويروي ذلك
عن أحمد ومالك وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال
وعن الشعبي وابن سريج أن القول قول البائع والاختلاف
وربهما كما اختلفا فيهما وقال أبو حنيفة إن كان المبيع في يد وارث
البائع بخلافه وإن كان في يد وارث المشتري فالقول قوله
مع يمينه **فصل** وإن اختلفا المتبايعان في شرط الأجل
أو قدره أو في شرط الخيار أو قدره أو شرط الرهن والضمان
بالمال أو بالعهد بخلافه عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة
وأحمد لا يخالف في هذه الشرايط والقول قول من يبيعها **فصل**
وإذا باعه عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم
المبيع حتى اقتبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله فللشافعي
أقول أصحها يحبر المشتري البائع على تسليم المبيع ثم يحبر
المشتري على تسليم الثمن وفي قول يحبر المشتري وفي قول

يجبر ان وقال ابو حنيفة وما لك يجبر المشتري **أولا فصل**
 واذا تلف المبيع قبل القبض بآفة سماوية انفسخ البيع عند
 ابي حنيفة والشافعي وقال مالك واحدا لم يكن المبيع مكينا
 ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري واذا تلف
 اجنبي فللشافعي اقول اصحها ان البيع لا ينفسخ بل يتخير
 المشتري بين ان يجبر ويغيره الاجنبي وينفسخ فيغيره البايع
 الاجنبي وهذا قول ابي حنيفة واحمد وهو الراجح من مذهب
 مالك وان تلف البايع انفسخ كالا فمعه عند ابي حنيفة ومالك
 والشافعي وقال احمد لا ينفسخ بل على البايع قيمته وان كان مثليا فمثل
 ولو كان المبيع مئة على شجرة فنالت بعد التحليل فقال ابو حنيفة
 يتلف من ضمان المشتري وهو الاصح من قولي الشافعي وقال
 مالك ان كان التلاو اقل من الثلث فهو من ضمان المشتري والثلث
 فزاد فهو من ضمان البايع وقال احمد تلف بامر سماوي كان
 من ضمان البايع او نهب او سرقة فمن ضمان المشتري **كتاب**
السلم والقراض اتفقوا لا يمتد على جواز السلم المحل وهو
 السلم وعليه يصح بشرط استئذان ان يكون في جنس معلوم بصفة
 معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم وتسليم راس المال في المجلس
 ومعرفة مقدار راس المال ونزاد ابو حنيفة شرطا سابع وهو تسمية
 مكان التسليم اذا كان محله مونة وهذا السابع لا يمتد على باقي
 الا يمتد وليس بشرط **فصل** واتفقوا على جواز السلم في المكينات
 والموزونات والمدروعات التي يضبط بالوصف واتفقوا على

جوازها

على جوازها في المعدودات التي لا تتفاوت احوالها كالجوز
 والبيض لا في روايت عن احمد واختلفوا في المعدودات التي
 تتفاوت كالرمان والبطيخ فقال ابو حنيفة لا يجوز السلم فيه لا
 وزنا ولا عددا وقال مالك يجوز مطلقا وقال الشافعي يجوز وزنا
 وعن احمد روايتان اسنهرها الجوز مطلقا عددا وقال احمد ما اصل
 الكيل لا يجوز السلم فيه كيلا ويجوز السلم حالا وموجلا عند
 الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحدا لا يجوز السلم حالا ولا بك فيه
 من اجل ولو ايا ما يسير **فصل** ويجوز السلم في الحيوان
 من الرقيق والبهائم والطيور وكذلك فريض للمقترض لا الجارية
 التي تحمل للمقترض وطبها عند الشافعي ومالك واحدا وجمهور
 الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان ولا
 استقرضه وقال المزني وابن جرير الطبري يجوز فريض الاموال التي
 تجوز للمقترض وطبها **فصل** ويجوز عند مالك السلم
 للحصاد والجرد ولغيره من المهرجان وفصح النصارى وقال
 ابو حنيفة والشافعي لا يجوز وهو ظاهر وايتين عن احمد ويجوز
 السلم في اللحم عند الثلاثة وينع منه ابو حنيفة ولا يجوز السلم
 في الخبز عند ابي حنيفة والشافعي وبيان مالك وقال احمد يجوز
 السلم في الخبز وفيما استند النار **فصل** ويجوز السلم في العود
 حين يحرق السلم عند مالك والشافعي واحدا اذا غلب على الطن و
 عند احمد وقال ابو حنيفة لا يجوز الا ان يكون موزونا من
 حين الحقد الى المحل ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة

الوجود الا عند مالك وتجوز الاشراك والتولية في السلم كما يجوز
في البيع عند مالك ومنع منه ابو حنيفة والشافعي **فصل**
والمقرض مندوب اليه لا اتفاق ويكون حاله كحال المطالب
به متى شاء واذا مندوب اليه لا اجل لا يلزم التاجيل فيه وقال
مالك يلزم وتجوز قرض الخبز عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز
في حال وهل يجوز في زمان او عيدا في مذهب الشافعي وجهان
أصحهما زمانا وعند احمد روايتان وقال مالك تجوز بيع الخبز
بالخبز تحريا واذا اقترض رجل من رجل قرضا فهل يجوز له ان
يتفح شي من مال المقرض من الهدية والعانة واكل ما يد عود اليه
من الطعام يجوز ذلك ولو لم تجز عادة قبل القرض ذلك وقال ابو
حنيفة ومالك لا يجوز وان لم يشرطه وقال الشافعي ان كان من
غير شرط جاز فالتحريم محمول على اذا ما شرطه وقال في
الروضة واذا اهدي المقرض للمقرض هدية جاز قبولها
بلا كراهية ويستحب للمقرض ان يراد جود مما اخذ ولا يكره
للمقرض اخذ **فصل** اتفقوا على من كان له دين على انسان
الى اجل فلا يحل له ان يضع عند بعض الدين قبل اجل بعضه
الباقي كيعجل الباقي وكذلك لا يحل ان يعجل قبل اجل بعضه ويؤخر
الباقي الى اجل اخر وكذلك لا يحل له ان يأخذ قبل اجل بعضه عينا
وبعضه عرضا وعيانه لا بأس في الاجل لاجل ان يأخذ منه البعض
وسقط البعض ويؤخره الى اجل اخر **فصل** واذا كانت
للانسان دين على اخر من جهة بيع او قرض فاجله من فليس له
عند مالك

عند مالك ان يرجح فيه ويلزمه تأخيرها الى تلك المدة التي جلتها
وكذا لو كان له دين يؤجل فزاده في الاجل وبهذا قال ابو حنيفة الا في
الحناية والقرض وقال الشافعي لا يلزمه التاجيل في جميع وله المطالبة قبل ذلك
الاجل الثاني اذا حال لا يؤجل **كتاب الرهن** الرهن جائز
في الحضر والسفر عند كافة الفقهاء قال داود هو مختص بالسفر وعقد
الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض عند مالك ولكنه يحرم الرهن على
التسليم وقال ابو حنيفة والشافعي واجد من شرط صحة الرهن القبض
ولا يلزم الرهن الا بقبضه ورهن المبيع مطلقا جائز سواء كان
مما يقسم كعقار ولا كعقد وقال ابو حنيفة لا يصح رهن للشاة واستدانة
الرهن عند المرتهن ليس بشرط عند الشافعي وهي شرط عند ابي
حنيفة ومالك ففي ختم الرهن عن المرتهن على وجه كان
بطل الرهن الا ان ابا حنيفة يقول ان عاد الى الرهن بوديعة او عانة
لم يبطل **فصل** واذا رهن عبد الم غنقه فارتفع الا قول
عند الشافعي انه ينقذ من الموشر ويلزمه قيمته يوم عتقه فمنا وان كان
معترا لم ينقذ وهذا هو المشهور عن مالك وقال مالك ايضا ان
طري له مال او قضي المرتهن ما عليه نقد العتق وقال ابو حنيفة يعتق
في اليسار والاعسار ويسعي العبد للمرهون في قيمته للمرهون عسر
سعد وقال احمد ينقذ عتقه على كل حال **فصل** واذا رهن
شيئا على مائة لم اقضه مائة اخري واراد جعل الرهن على الدين جميعا
لم تجز على الراي من مذهب الشافعي اذا الرهن لازم بالحق الاول
وهو قول ابي حنيفة واجل وقال بالجواز وهل يصح الرهن على

الحق قبل وجودة قال ابو حنيفة يبيع وقال الشافعي ومالك
 واحمد لا يبيع **فصل** واذا شرط الرهن ان يبيع
 عند حلول الحق وعدم دفعه جاز عند أبي حنيفة ومالك
 واحمد وقال الشافعي لا يجوز للمرتهن ان يبيع الرهن بنفسه بل
 يبيع الرهن او وكيله باذن المرتهن فان لم يذره الحاكم فضا الدين
 او يبيع المرهون والرفع الى الحاكم مستحب عند مالك فان لم يفعل وقع
 المرتهن جاز واذا وكل الرهن عدلا في بيع المرهون عند الحلول
 ووضع الرهن بيده كاتب الوكالة عند الشافعي واحمد صحيح وللرهن
 فسخها وعزله كغيرها من الوكلاء وقال ابو حنيفة ومالك ليس له فسخ
 ذلك اذا شرط بيعه وصنع عند عدل وشرط الرهن ان يبيع العدل
 عند حلول فباعه العدل عند حلول فتلف الثمن قبل قبض الرهن
 فهو عند أبي حنيفة من ضمان المرتهن كما كان في يدك وقال مالك ان تلف
 الرهن في يد العدل فهو من ضمان المرتهن بخلاف كون في يد المرتهن
 فانه يضمن وقال الشافعي ولا يضمن الا كانه هذه من ضمان المرتهن بطلا
 الا ان يتعدى المرتهن فان يدك بيد امانة واذا باع العدل الرهن قبض
 الرهن الثمن لم يخرج المبيع مستحقا فلا عهدة على المشتري لعدل
 عند مالك ويلحق المستحق المبيع من يد المشتري ويرجع المشتري
 بالثمن على موكل العدل في البيع وهو المرتهن لانه يبيع له قال القاسمي
 عبد الوهاب ولانه لا ضمان عند الوكيل ولا على الوصي ولا على الأب
 فيما يبيع من مال ولد وهو قول الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة العهدة
 على العدل بعد المشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الأب
 والوصي يوفى

ويوافق ما لكافي الحاكم وامر الحاكم فيقول لا عهدة عليهم ما ولكن
 الرجوع على من باع عليه ان كان مقلدا او يتيما **فصل** واذا
 قال رهنت عبدي هذا عند كل علي ان تقر صتي الف درهم او يبي
 هذا النوب او غدا صح الرهن ان تقدم وجوب الحق فان فرضه
 الذيراهم او باع النوب فالرهن لازم بحسب تسليمه اليه عند أبي حنيفة
 ومالك وقال الشافعي واخذ القرض والبيع تمضي والرهن لا يصح
فصل والمغصوب مضمون ضمان غصب فلو رهن
 مالكم عند الغاصب من غير قبضه صار مضمونا ضمان مرهون ومن
 ضمان الغصب عند مالك وابي حنيفة وقال الشافعي واحمد استقر
 ضمان الغصب ولا يلزم الرهن ما لم يضمن من امر كان قبضه
فصل عند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع من يد
 يرجع بالثمن على المرتهن لا على الرهن ويكون دين المرتهن في ذمة
 الرهن كما لو تلف الرهن وكذا عند أبي حنيفة الا انه يقول العدل
 يضمن ويرجع على المرتهن وقال الشافعي يرجع المشتري على الرهن لان
 الرهن عليه يبيع لا على المرتهن وكذلك يقول مالك وابي حنيفة في
 التقليد اذ باع الحاكم او الوصي او الامين شيئا من التركة للغرماء
 واخذوا الثمن ثم استحقوا المبيع فان المشتري عند ما يرجع على الغرماء
 ويكون دين الغرماء في ذمة غرمهم كما كان والمبايع عليه عند الشافعي واحمد
 والرجوع يكون عند علي الرهن وهو المذون الذي يبيع متاعه **فصل**
 واذا شرط المشتري للبايع رهنا او ضمينا ولم يعين الرهن ولا الضمين
 فالبيع جاز عند مالك وعلي المبتاع ان يدفع رهنا برهنه علي

بتهم

مبلغ قدره ذلك الدين وكذلك علي ان ياتي بضمين ثقة وقال ابو حنيفة
 والشافعي البيوع والرهن باطلان وقال المزني هذا غلط عندي قال
 فاسد للجهل به والبيع جائز وللبايع الخيار ان شاء الله البيوع بلا رهن
 وان شافنحة لبطلان الوثيقة **فصل** واذا اختلف الراهن والرضخ
 في مبلغ الدين الذي حصل به الرهن فقال الراهن رهنه على خمسة
 درهم وقال المرئض على الف وقيمة الرهن تساوي الالف او زيادة
 على الخمسة فعند مالك القول قول المرئض مع يمينه فاذا حلف
 وكان قيمة الرهن الفا فالرهن بالخيار بين ان يعطيه الفا ويأخذ
 الرهن او يترك الرهن للمرئض وان كانت القيمة ستمائة حلف
 المرئض على قيمته واعطاه الرهن وستماية وحلف انه لا يستحق عليه
 الا ما ذكر وتسقط الزيادة وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد
 القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه فاذا حلف دفع اليه الرهن
 ما حلف عليه واخذ رهنه **فصل** زيادة الرهن ونماؤه اذا كانت
 منفصلة كالولد والتمرة والصوف والوبر وغير ذلك يكون عند
 مالك للرهن ثم الولد يدخل في الرهن دون غيره وقال ابو حنيفة
 الزيادة مطلقا تدخل في الرهن مع الاصل وقال الشافعي جميع ذلك
 خارج عن الرهن وقال احمد هو ملك المرئض دون الراهن وقال
 بعض اصحاب الحديث ان كان الراهن هو الذي يتفق على الرهن فالزيادة
 له **فصل** واختلف العلماء في الرهن هل هو مضمون او لا فذهب
 مالك ان ما يظهر هلاكه كالحبوان والعقار فهو غير مضمون علي
 المرئض ويقبل قوله في تلفه مع يمينه وما يخفي هلاكه كالنقد والنوب

فلا يقبل

فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدق الرهن واختلف قوله فيما
 اذا قامت البينة بالهلاك فروي ابن القاسم وغيره عنه انه لا يضمن
 ويأخذ دينه من الراهن وروي اشهب وغيره انه لا ضمان لقيمة المضمون
 من مذهبه انه مضمون بقيمة قلت او كثرت فان فضل للرهن
 من القيمة سئى على مبلغ الحق اخذ من المرئض وقال ابو حنيفة الرهن
 على كل حال مضمون باقل الامر من قيمته ومن الحق الذي عليه فاذا
 كانت قيمته الف درهم والحق خمسمية ضمن ذلك الحق ولم يضمن الزيادة
 ويكون تداف من ضمان الراهن وان كانت قيمة الرهن خمسمية والحق
 الفا ضمن قيمة الرهن وسقطت من دينه واخذ باقي حقه
 وقال الشافعي واحمد الرهن امانة في يد المرئض كسائر الامانات لا يضمنه
 الا بالتعدي وقال مشرئح والحنن والسعيي الرهن مضمون بالحق
 حتى لو كان قيمة الرهن درهما والحق عشرة الاف لم تلف الرهن سقط
 الحق كله **فصل** واذا ادعى المرئض من هلاك الرهن فكان مما
 تخفف فان اتفقا على القيمة فلا كلام وان اتفقا على الصفة واختلفا
 في القيمة فقال مالك يسأل اهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفة وعمل
 عليها وقال ابو حنيفة القول قول المرئض في القيمة مع يمينه ويذهب
 الشافعي ان القول قول الغارر مطلقا ولو شرط المتبايعان ان يكون
 نفس المبيع رهنه قال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يصح ويكون المبيع
 مفسوخا وقال القاضي عبد الوهاب وظاهر قول مالك عقولهم
 ولكن عندي على طريق الكراهة وانا ادل على جواز انفس القول به
 وعندي ان اصول مالك تدل عليه **كتاب التفليس**

والبحر اتفق الثلاثة ما لك والشافعي وأحمد علي أن البحر علي
 المفلس عند طلب الغرماء واحاطة الديون بالمدن مستحق علي الحاكم
 وان لم يمنع من التصرف حتي لا يضر الغرماء وان الحاكم يبيع اموال المفلس
 اذا امتنع من بيعها ويقسم ما بين غرمائه بالخصص وقال ابو حنيفة قال
 ابو حنيفة لا يحجر علي المفلس حتي يقضي الديون فان كان له مال لم
 يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه الا ان يكون ماله درهم ودرهمته درهم
 فيقبضها القاضي بغير ائمة وان كان دينه درهم وماله دنانير
 باعها القاضي في دينه **فصل** واختلفوا في تصرفات المفلس
 في ماله بعد الحجز عليه قال ابو حنيفة لا يحجر علي تصرفه وان حكم
 به قاض لم ينفذ قضاءه مالم يحكم به قاض ثان واذا لم يصبح بحجز
 عليه صح تصرفاته كلها سوا احتملت الفسخ ام لم تختم فاذا نفذ
 الحجز ثان صح من تصرفاته ما لا يخلو الفسخ كالنكاح والطلاق
 والتبني والعتق والاستيلاء وبطل ما يخلو الفسخ كالبيع والجار
 والهبة والصدقة ونحو ذلك وقال مالك لا ينفذ تصرف في عيانه ماله
 بيع ولا هبة ولا عتق وعن الشافعي قولان احدها وهو لا يظهر
 كماله ماله والثاني يضح تصرفاته وتكون موقوفه فان قضيت
 الديون من غير نقص التصرف نفذ التصرف وان لم تنقض لا ينفذ
 فسخ منها الاضعف فالأضعف فيمنع الهبة ثم البيع ثم العتق
 في أظهر روايته لا ينفذ تصرفه في شيء الا في العتق خاصة **فصل**
 وان كان عند المفلس سلعة وادعيا صاحبها ولم يكن البايع قبض
 من مئتها شيئا والمفلس حي قال مالك والشافعي وأحمد صاحبها
 احق بها

٨٧
 بها من الغرماء فيفوز بأخذها ونظم وقال ابو حنيفة صاحبها
 كأحد الغرماء يقاسمونه فيها ولو وجدها صاحبها بعد موت
 المفلس ولم يقبض من مئتها شيئا قال الشافعي وحده هو احق بها
 كما لو كان المفلس حيا وقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرماء **فصل**
 الدين ان كان موجلا هو يحل بالحجر ام لا قال مالك يحل وقال احمد لا يحل
 وللشافعي قولان كما لمذهبين واصحهما لا يحل وابو حنيفة لا يحل
 عند مطلقا وهل يحل الدين بالموت الثلاثة علي انه يحل وقال
 أحمد وحده لا يحل في ظاهر روايته اذا وثق بالورثة ولو قر المفلس
 بدين بعد الحجز تعلق الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغرماء الذين
 حجز عليهم جملهم عند الثلاثة وقال الشافعي يشاركهم **فصل**
 هل تباع دار المفلس التي لا عالة عن سكنها وخادم محتاج اليه
 قال ابو حنيفة وأحمد لا يباع ذلك ونزاد ابو حنيفة وقال لا يباع عليه
 شيء من العقار والعروض قال مالك والشافعي يباع ذلك كله
فصل واذا ثبت إعسار عند الحاكم فصل بحول الحاكم بين
 غرمائه ام لا قال ابو حنيفة يخرج الحاكم من الحبس ولا يجوز بينه
 وبين غرمائه بعد حروجه او يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف
 ويأخذون فضل كسبه بالخصص وقال مالك والشافعي ولا يخرج
 الحاكم من الحبس ولا يفتقر خراج اذ غرمائه ونحو ذلك بينهم
 ولا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ماله من نظر اليه **فصل**
 واتفقوا علي ان البيئة تتمع علي الاعسار بعد الحبس واختلفوا هل
 تتمع قبله فقال مالك والشافعي وأحمد تتمع قبله وظاهر مذهب

ابو حنيفة انما لا يسمع الآخرة واذا اقام المفلس البيعة بالبحار
 فضل بحلف بعد ذلك امره قال ابو حنيفة واحلف بحلف وقال مالك
 والشافعي بحلف بطلب الغرم **فصل** واتفقوا على ان الاسباب الموجبة
 للمحصر والرقي والجنون وان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسل
 اليه ماله واختلفوا في حد البلوغ فقال ابو حنيفة بلوغ الغلام كغلام
 والانزال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك منه فحق يملكه ثماني عشرة
 سنة وقيل تسع عشرة سنة وبلوغ الحارثية بالحض والاحتلام
 والحبل او فحني يتم لها سبع عشرة سنة واما ما ذكر فلم يجد فيه
 حدا وقال اصحابه سبع عشرة سنة او ثمانية عشرة سنة في حقها
 وفي رواية ابن وهب خمس عشرة سنة وقال الشافعي واخرجت
 اظهر روايته حد في حقها خمسة عشر سنة والصبي كذا او خرج
 المني او الحيض والحبل او نبات العانة هل يقتضي الحكم بالبلوغ أم
 لا قال ابو حنيفة لا قال مالك واحمد ونعم والشافعي من مذهبه الشافعي
 انه يحكم بالبلوغ به في حق الكافر لا المسلم **فصل** واذا اؤنس
 من صاحب المال الرشيد دفع ماله اليه بالانفاق واختلفوا في
 الرشيد من هو فقال ابو حنيفة ومالك واحمد هو في الغلام صاحب
 ماله وتاثيره لتمييزه وعدم تبذيره ولم ير عواذاته ولا فساقه قال
 الشافعي هو صلاح المال والدين وهما بين الغلام والحارثية فرق
 قال ابو حنيفة والشافعي لا فرق بينهما وقال مالك لا ينفك الحجر عنها
 وان بلغت رشيدة حتى تترقح ويدخلها الزوج وتكون حافظة
 لماله كما كانت قبل التزويج وعن احمد روايتان المختار منها لا
 فرق

لا فرق بينهما والثانية كقول مالك وقيل زاد حتى يحول عليها حول
 عنده او تلد ولدا واتفق الثلاثة على ان الصبي اذا بلغ واؤنس منه
 الرشيد دفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ويستمر
 بحول عليه وقال ابو حنيفة اذا انتهى سنة الى خمسة وعشرين سنة
 دفع اليه المال بكل حال واذا طري عليه التسعة بعد ائناس رشده هل
 يحجر عليه وان كان مندر او محو للاب والوصي ان يستبرأ
 لانفسهما من مال اليتيم وان يتبعهما مال انفسهما عن مال اليتيم اذا
 لم يحابيا انفسهما عند مالك وقال الثلاثة هو فرض عليهما **كتاب**
الصلح اتفقوا لا يمتد على ان من علم ان عليه حقا فصاح على نفسه لم
 يحل له هضم الحق اما اذا لم يعلم ادعى عليه فله يصح المصاحبة قال
 الثلاثة يصح وقال الشافعي لا يصح الا بعد تقديم خصومة والتكابر
 في الاصح عنده والصلح على المجهول جائز عند الثلاثة ومنع الشافعي
 واذا وجد حابط بين دانين ولصاحب الحد الذي عليه جذوع
 وادعى كل واحد منهما ان جميع الحابط له فعند ابو حنيفة ومالك
 اليه لصاحب الجذوع التي عليه مع يمينه وقال الشافعي واحمد اذا كان
 لأحدهما عليه جذوع ولم يتخرج جانبه بذلك بل التجزع لصاحبها
 مفردة على ما هي عليه فالحابط بينهما مع أيماهما **فصل** واذا
 تداعيا سقفا بين بيت وغرفة فوفقه والسقف عند ابو حنيفة
 ومالك لصاحب السفلى وقال الشافعي واحمد هو بينهما نصفان واذا
 انهدم العلوا والسفلا فإراد صاحب العلوان بينهما لم يحجر صاحب
 السفلى على البناء والسقف حتى يبنى صاحب العلوا علوا بل الاختار

العلوان يبي السفلى من ماله ومنع صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع
 حتى يعطيه ما اتفق عليه هذا مذهب حنيفة ومالك واحمد وقال
 عن الشافعي عند ذلك الصحيح من مذهبه انه لا يجبر صاحب السفلى
 ولا يمنع من الانتفاع اذا بي صاحب العلوان غير انه بناء على أصله
 وفي قوله الجديان الشريك لا يجبر على العماره والقد لم يختار عند جماعة
 من متأخري أصحابه انه يجبر الشريك فعلا للضرورة وصيانة للاملاك
 المشتركة عن التعطيل وقال الغزالي في فتاويه الاختيار ان القاضي
 يلاحظ احوال المتخاصمين فان كان له ان لا امتناع لم يرض صحيح
 او شرك في ذلك لم يجبره وان علم انه عند المجره قال والقولان
 يجربان في تنقية البئر والقناة والنهرين الشريك **فصل** والملك
 التصرف في ملكه تصرفا لا يضر بحارة واختلفوا في تصرف بصرح
 ابو حنيفة والشافعي ومنعه مالك واحمد وذلك مثل ان يبي حماما
 او معصرة او محاضا او يحفر بئر باجرة لغير شريك فينقض ماها
 لذلك ويفتح كحايطه شيئا كاسر وعلو حارة فلا يمنع من ذلك
 لتصرفه في ملكه واتفقوا على ان للمسلم ان يعلى بناءه في ملكه لكن لا
 يحل له ان يطلع على عورات جيرانه فان كان سطحه اعلا من سطح
 غيره قال مالك واحمد يلزمه بناء ستره تمنعه عن الاشراف على
 حارة قال ابو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك وهكذا اختلفوا فيه
 فيما اذا كان بين رجلين جدار فسقط فطالب احدهما الاخر شيئا
 فامتنع وكذا اذا كان بينهما دولا ب او قناة او نهر فتعطل
 او بئر فقال ابو حنيفة بالاجبار في النهر والدولاب والقناة

والبئر

والبئر لا في الجدار بل عدم الاجبار في الجدار متفق عليه فيقال
 للاختلاف شئت فاقب وامنع من الانتفاع حتى يعطيك قيمة البناء
 ووافق مالك على الاجبار في الدولاب والقناة والنهر والبئر
 واختلف قوله في الجدار المشترك فعنه رواية بالاجبار والآخرى
 بعدمه **كتاب الحوالة** اتفق الايمه على انه اذا كان
 لاسان على اخذ حق فاحاله عليه من له عليه حق لم يجز على المحتال
 قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمنع
 من قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضا له عند أبي حنيفة والشافعي
 وقال مالك ان كان المحتال عدوا للمحال عليه لم يلزمه قبولها وقال
 الاصطخري من ايمه الشافعية لم يلزمه المحال عليه القبول مطلقا
 عدوا كان المحتال له ولا يجزى ذلك عن داود فان اقبل صاحب
 الحق الحوالة عليه فقد بزي المحيل على كل وجه وبه قال الفقهاء
 اجمع الا زورا فقال لا بئر **فصل** واختلف الايمه في رجوع المحتال
 على المحيل اذ لم يصل الحق من جهة المحال عليه فذهب مالك بن عزة
 المحيل فليس يعد من المحال عليه او عدمه فان المحتال يرجع على المحيل
 ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي واحمد انه لا يرجع بوجه
 من الوجوه سوا غيره بفلس او تحدر الفلس وانكر المحال عليه او
 حجه لتقصيره بعدم البحث والتفتيش وصار كانه قبض العوض
 وعن أبي حنيفة انه يرجع عند الانكار **كتاب الضمان**
 اتفق الايمه على جواز الضمان وانه لا يستقل الحق عن المضمون عنه
 الحي بنفس الضمان بل الدين باق في ذمة المضمون عنه في كل سنة

الاداء قال ابن ابي ليلى وابن سيرة وابو ثور وداود بسقط وهل
تبرادته المبت من العين المضمون عنه بنفس الضمان الائمة الثلاثة
لا تبرأ كما كفي وعن احمد بن وايتان **فصل** وضمان المجهول جائز عند
ابي حنيفة ومالك والشافعي ومثاله انا ضامن لك ما علي يزيد وهو لا يعرف
قدره وكذا لك تجوز عندهم ضمان ما لم يجب مثاله داود بن يزيد
فما حصل لك عليه ففوقه بين علي او فانا ضامن له والمشهور من مذهب
الشافعي ان ذلك لا تجوز ولا الا بر من المجهول واذا مات انسان
وعليه دين ولم يخلف وفاه فقل بضم ضمان الدين عنه ام لا مذهب
مالك والشافعي واحمد وابو يوسف ومحمد بن تجوز وقال ابو حنيفة
اذا لم يخلف وقاله تجز الضمان عنه **فصل** ويصح الضمان من
غير قبول المطالب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يصح الا في
موضع واحد وهو ان يقول المر بضم بعض ورثته اضمن عني
ديني فيمضنه والغرماء غيب فيجوز وان لم يسم الدين فان كان
في الصحة لم يلزم الكفيل شي **فصل** وكفالة البدن
صححة عن كل من وجب عليه حضور الى مجلس حكم بالاتفاق
لاطباق الناس عليها ومسبب الحاجة اليها ونصح كفالة
البدن ممن ادعى عليه الا عند ابي حنيفة ولا يصح وتصح بدين
ميت لم يحضر لاد الشهادته ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه
في المكان الذي شرطه ارادة للمحقق او اياه بالاتفاق الا ان يكون
ذو بدعة مائة مانعة فلا يكون تسليما ولو مات الكفيل بطلت
الكفالة الا عند مالك وان تغيب المكفول او هرب قال
ابو حنيفة

ابو حنيفة والشافعي ليس عليه غير احضارك ولا يلزمه المال واذا
تقدر عليه احضار لا يغيبته امهل عند ابي حنيفة مدة المسير
والرجوع بكفيل الى ان ياتي به فان لم يات به حبت حتى ياتي به
وقال مالك واحمد ان لم يحضره ولا اعز مال فاما الشافعي فلا
يعزم المال عندك مطلقا ولو لم يعلم مكانه لم يطالب بالاتفاق
ولو قال ان لم احضره غدا فانا ضامن ما عليه فلم يحضره او مات
المطلوب ضمن ما عليه الا عند الشافعي ومالك ولو ادعى رجل
بجلى اخر مائة درهم فقال رجل ان لم اوف به غدا فعلي المائة فلم
يواف به لزمه المائة الا عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وان
الذكر في البيع جائز صحيح عند ابي حنيفة ومالك ومحمد وهو
الراجح من قول الشافعي بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس
عليه في جميع الاعصار وله قول انه لا يصح لانه ضامن ما لا يجب
كتاب الشركة شركة العنان جائز بالاتفاق
وشركة المفاوضة جائزة عند ابي حنيفة ومالك الا ان ابا حنيفة
يتخالف مالك في صورتها فيقول المفاوضة ان شريك الرجلان
في جميع ما يملكانه من ذهب وورق ولا يبقى لواحد منهما شيء من
عدين الجذب بين الامثل بالصاحبة وان اراد مال احدهما على مال
الاخر لم يصح حتى لو ورث احدهما ما لا بطلت الشركة لان مال
راى على مال صاحبه وكما راى احداهما كان شركة بينهما وكما
ضمن احدهما من غصب وغيره ضمنه الاخر وكما ان كان
ومالك يقول تجوز ان يزيد ماله على مال صاحبه وكما ان كان

أحدهما كان شركة بينهما وكما ضمن أحدهما من غصب وغيره
ضمنه الآخر ومالك يقول يجوز أن يزيد ماله على ما كان عليه
ويكون النزع على قدر المالكين وما ضمنه أحدهما مما هو
لتجارة بينهما وما أما الغصب فلا ولا فرق عند مالك بين أن يكون
رأس المال معاير وضارهم ولا بين أن يكون ناشئين في كل مال ملكا
وتجملته للتجارة أو في بعض مالهها وسواء اختلط مالهما حتى
لا يتميز أحدهما عن الآخر أو كان متميزا بعد أن جمعاه ولا نصير
أيهما جميعا عليه في الشركة وأبو حنيفة قال يصح الشركة وإن كان
مال كل واحد منهما في يده وإن لم يجمعاه ومذهب الشافعي وأحمد
أن هذه الشركة باطلة **فصل** وشركة الوجوه جائزة عند أبي
حنيفة وأحمد وصورتها أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما
للآخر اشتري عنا على أن ما اشتري كل واحد منا في الذمة شركة
والنزع بينهما ومذهب مالك والشافعي أنها باطلة **فصل** ولا يصح
عند الشافعي إلا شركة العنان بشرط أن يكون رأس المال مأثورا
واحد أو مجلدا حتى لا يتميز عن غير أحدهما من عين الآخر ولا
يعرف ولا شرط تساوي قدر المالين وإذا كان رأس المال مأثورا
واستترط أحدهما أن يكون له من النزع أكثر من صاحبه فالشركة فاشية
عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح ذلك وإن كان للشرط
لذلك الحد في التجار وأكثر عملا **كتاب الوكالة**
الوكالة من العقود الجائزة في الجملة بالإجماع وكل ما جاز فيه النيابة
من الحقوق جازت الوكالة وفيه كالبيع والشرى والإجارة
وقضا

91
10
وقضا الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج
والطلاق وغير ذلك والتفق الأئمة على أن أقر الوكيل على موكله
في مجلس الحكم لا يقبل بحال فلو أقر عليه مجلس الحكم قال أبو حنيفة
يصح إلا أن شرط عليه أن لا يقر عليه وقال اللدائي لا يصح
والتفق على أن أقر به عليه بالحدود والقصاص غير مقبول سواء
كان مجلس الحكم أو غيره **فصل** وكالاته المحاضر صحيح
عند مالك والشافعي وأحمد وإن لم يرخص خصمه بذلك إن
لم يكن الوكيل عدوا للخصم وقال أبو حنيفة لا يصح وكالة المحاضر
إلا برضى الخصم إلا أن يكون الموكل مريضا أو سافرا على ثلاثة أيام
فيجوز حينئذ وإذا وكل شخصا في استيفاء قان وكله بحضور
الحاكم جاز ذلك في محتاج فيه إلى بينة وسواء وكله في استيفاء
الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس حضور من يستوفي من حق
شرطا في صحة توكيله وإن وكل في غير مجلس الحكم فثبتت وكالة
ببينته على الحاكم ثم إن عي الوكيل على الوكيل عليه لم يكن له أن يطالبه الموكل
عليه بحضوره عند الوكالة بمجلس الحكم أو غيره هذا مذهب
مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة إن كان الخصم الذي وكل
عليه واحدا كان حضوره شرطا في صحة الوكالة أو جماعة كان
واحد منهم شرطا في صحة الوكالة **فصل** والوكيل عزل نفسه بحضر
الموكل وبغير حضرته عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة ليس له فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل والموكل أن يعزل
الوكيل عن الوكالة وينعزل وإن لم يذ لك على النزع عند مالك

والتشافي وقال أبو حنيفة لا يغزل وإن لم الأبعد العلم بذلك
وعن أحمد بن حنبل وأبان **فصل** وإذا وكل في بيع مطلقا فذهب
مذهب مالك والتشافي وأحمد وإسحاق في بيع مطلقا فذهب
يقضي البيع بثمن المثل نقد بنقد البلد لم يجز إلا برضى الموكل
الموكل وقال أبو حنيفة يجوز له أن يبيع كيف ساقط وشاؤا
من المثل وبما لا يعان الناس مثله وينقد البلد وغير نقد وأما
في الشراء فاتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بالكر من
المثل ولا الجمل وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيته بالحق
وهل يقبل قوله في الرد البيع من مذهب التشافي أم يقبل وقيل
أحمد سوا كان جمل أو غير ومن كان عليه حق الخصم في شيء
أوله عند عين كعازية أو ودبعة فجاءه إنسان وقال وكلني
صاحب حق في قبضة منك وقبضة صدقة أنه وكيله ولم يكن للوكيل
فضل جبر على الدفع للوكيل أم لا قال القاضي عبد الوهاب ليست
أعرفها منصوصة لنا والصحيح عندنا أنه لا يجبر على تسليم ذلك
الوكيل وبه قال التشافي وأحمد وقال أبو حنيفة وصاحبه
أنه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما العين فقال جبر على تسليم
تسليم ما قال فيما في الذمة واختلفوا هل تسمع البيعة على الوكالة
من غير حضور الخصم فقال أبو حنيفة لا تسمع إلا بحضور
وقال للذمة تسمع من غير حضوره ونصح الوكالة في استيفاء
القصاص عند مالك والتشافي في جلي الأصح من قوليه وعليه ظهر
الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة لا تصح إلا بحضوره واختلفوا
في شراء

في شراء الوكيل من نفسه فقال أبو حنيفة لا يصح إلا بحضوره
واختلفوا ذلك على الإطلاق وقال مالك له أن يستأجر من نفسه
لنفسه زيادة في الثمن وعن أحمد بن حنبل وأبان ظهرهما أنه لا يجوز
بحال واختلفوا في توكيل المميز المميز قال أبو حنيفة وأحمد
يصح قال القاضي عبد الوهاب لا يعرف فيه نصا عن مالك
أنه لا يصح وقال التشافي لا يصح الوكيل في الخصومة لا يكون
الأعند أبي حنيفة وحده **كتاب الإقرار** اتفق الأئمة
على أن الحر البالغ إذا أقر بحق لغيره ورث لزمه إقراره ولم
يكن له الرجوع فيه والإقرار بالدين في الصحة ولم يضر سؤا يكون
للمقر جميعا على قدر حقوقه وان وفيت الشركة بذلك لجمعا
وان لم تفت فعند مالك والتشافي وأحمد يتخاصمون في الموجود
على قدره بوفهم وقال أبو حنيفة عزيم الصحة يقدم على عزيم
المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان فضل شيء صرف إلى عزيم للمرض
وان لم يفضل شيء فلا شيء له ولو أقر في مرض موته لو أقر فعند
أبي حنيفة وأحمد لا يقبل إقرار المريض لو أقر أصلا وقال مالك
أن كان لا يتهم ثبت ولا فلا مثاله أن يكون له بنت وابن أخ
فان أقر لابن أخيه لم يتهم وان أقر لابنته فلهم فالراجح من قولي
التشافي أن الإقرار للوارث صحيح مقبول ولو مات رجل عن
ابنين وأقر أحدهما بدين ثلث وانكر الآخر لم يثبت شبهة
بالإتفاق ولكنه يشارك المقر فيما في يده مناصفة عند أبي حنيفة
وقال مالك وأحمد يدفع إليه ثلث ما في يده لأنه قدر ما يصيبه

من الامم لو اقر به الاخ الآخر وقامت بذلك بنية وقال
الشافعي لا يصح الاقرار بصلوة لا ياخذ شيئا من الميراث لعدم
ثبوت نسبه ولو اقر بعض الورثة بدين علي الميت ولم يصدق
الباقون فقال ابو حنيفة يلزم المقر منهم جميع الدين الذي قال
مالك واحمد يلزم من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو شهر
قولي الشافعي والقول الاخر كما ذهب الي حنيفة **فصل**
ومن اقر لا انسان بمال ولم يذكر مبلغه قال بعض اصحاب مالك
يقال له سم ما شئت مما يتمول فقال فرطان حنة قبل منه وحلف
انه لا يستحق اكثر من ذلك وهذا قول ابي حنيفة والشافعي
لان الحنة مال وقال بعض اصحاب مالك يلزم مما يتاخرهم ان
كان من اهل الورق وعشرون دينار ان كان من اهل الذهب
وهو اول بضا ب الزكاة وقال القاضي عبد الوهاب وليس
مالك في ذلك نص وعندي انه يجب علي مذهبه ربع دينار فان
كان من اهل الورق فثلاثة دراهم ولو قال له علي مال عظيم او خفي
قال بن هبيرة في الافصاح لم يوجد عند ابي حنيفة نص لمقطوعه
في هذه المسئلة الا ان صاحبه قال لا يلزمه ما يتاخرهم ان كان من اهل
الورق او عشرون دينار ان كان من اهل الذهب وقال الشافعي
واحد يقبل تفسيره بما قل مما يتمول حتي بفلس واحد ولا فرق
عند هاتين قولتي علي مال ومال عظيم قال القاضي عبد الوهاب
وليس مالك نص في المسئلة ايضا وكان الاظهر يقول بقول الشافعي
والذي يقوي في نفسي قول ابي حنيفة ولو قال له علي دراهم
كثيرة

كثيرة فقال الشافعي واحدا يلزمه ثلاثة دراهم وبه قال محمد
ابن عبد الحكم المالكي اذا لاضر فيها مالك وقال ابو حنيفة ثلثه
عشرة دراهم وقال صاحباه لا يلزمه ما يتاخرهم واختاره القاضي
عبد الوهاب المالكي **فصل** ولو قال علي الف قبل تفسيره الف
بغير الدراهم حتي لو قال اردت الف جوزة قبل وكذا لو قال
له الف وكتر حنطة او الف وبيضه لم يكن في هذا العطف تفسير
للعطوف عليه عند مالك والشافعي واحمد وسوا كان العطف
من جنس ما يكال ويوزن او يعد ولا كالتبات وقال ابو حنيفة
اذا كان العطف من جنس ما يكال ويوزن او يعد فهو تفسير
للعطوف عليه المجاز لا فلا يلزمه عند في الدراهم الف درهم
ودراهم وفي الجوز الف درهم جوزة وجوزة وفي الحنطة
الف كتر وكتر **فصل** والاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب
والسنة موجود في الكلام معهود فيصح وهو من الجنس خايز
باتفاق الايمه واما غير الجنس فختلفوا فيه فقال ابو حنيفة
ان كان استثناءه يثبت في الزمة لمكيل وموزون ومعدود
كقوله له الف درهم الا كتر حنطة صح وان كان مما لا يثبت في
الزمة الا قيمته كنبوت عبد لم يصح استثناءه وقال مالك
والشافعي يصح الاستثناء من غير الجنس علي الاطلاق وظاهر
كلام احمد انه لا يصح وكذلك استثناء الاقل من الاكثر بالاتفاق
واختلفوا في عكسه فعند الثلاثة يصح وعند احمد لا يصح
فصل واذا قال له عندي الف درهم في كيس او عشرة

ارطال ثمر في جراب أو ثوب مندب ففواقر بالدرهم والنهر
 والوثوب دون الاوعية عند مالك والشافعي وأحمد وقال
 اهل العراق يكون الجميع له **فصل** وإذا أقر العبد للربي
 هو غير ماديون له في التجارة بأقرار يتعلق بحقوقه في يده
 كالقتل العمد والزنا والسرقه والقذف وشرب الخمر قبل
 اقراره واقيم عليه حد ما أقر به عند أبي حنيفة ومالك والشافعي
 وقال أحمد لا يقبل اقراره في قتل العمد وقال المزني ومحمد
 ابن الحسن ودود لا يقبل اقراره بذلك كما لا يقبل في المال إلا
 في الزنا والسرقه فقط فانه يقبل فيها والماديون له في اقراره
 بحقوق تتعلق بالتجارة كقوله رايت فلانا وله علي الف درهم
 ممن مبيع او مائة درهم ان شئت عيب او فرض فانه يقبل اقراره
 بذلك عند مالك والشافعي وأحمد وما كان من دين ليس من
 متضمن التجارة فانه في دينه لا يؤخذ من المال الذي في يده
 كما يؤخذ منه ما يتضمن التجارة **فصل** لو أقر يوم السبت بمائة
 ويوم الأحد بمائة فماتت واحدة عند مالك والشافعي وأحمد
 ومحمد وابي يوسف ولا فرق عندهم بين المجلس الواحد وبين
 المجلس وقال أبو حنيفة ان كان في مجلس واحد كان اقراره
 بمائة واحدة او في مجلس كان اقراره استئنافا **فصل** ولو أقر
 بدين موجد وانكر المقر له الأجل فقال أبو حنيفة ومالك القول
 قول المقر له مع يمينه انه حال وقال أحمد القول قول المقر مع
 يمينه والشافعي قولان كالمدهيين وأصحهما ان القول قول المقر

مع يمينه **فصل** ولو شهد شاهدان على عمر وبالف
 درهم وسهد له ابن بالدين ثبت له الألف بشهادتهما وله
 ان يحلف مع الشاهد الذي نراد الفأخري هذا مذهب مالك
 والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يثبت له هذه الشهادة شي
 أصلا فانه لا يقضي بالشاهد واليمين **كتاب**
الوديعة اتفق الأئمة على ان الوبعة من القرب المندوب
 اليها وان في حفظها ثوابا وانها أمانة محفوفة وان الضمان يجب
 على المودع الا بالتعدي وان القول قول المودع في التلف والرد
 على الإطلاق مع يمينه واختلفوا فيما اذا كان قبضها بيمنته
 فالثلاثة على انه يقبل قوله في الرد بلا يمينه وقال مالك لا يقبل
 الا بيمينته **فصل** واذا استودع دنانير او دراهم ثم نفقها
 وتلفها ثم ردها الى مكانه من الوديعة ثم تلف المردود او غير
 فعله فلا ضمان عليه عند مالك فان عدله لو خلط دراهم
 الوديعة او الدنانير او الخطئة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عليه
 ضمانا للتلف وقال أبو حنيفة ان رده بعينه لم يضمن تلفه وان
 رد مثله لم يسقط عنه الضمان وقال الشافعي وأحمد هو ضمان
 على كل حال بنفسه لخرجه لتعدي ولا يسقط عنه الضمان سواء
 رده بعينه الى حوزة او رد مثله **فصل** واذا استودع
 غير نقد كثوب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع
 آخر قال القاسمي عبد الوهاب قال مالك في الدابة اذا ركبها انعم
 ردها فصاحبها المودع بالخيار بين ان يضمن قيمتها وبين ان

ياخذ منه اجرها ولم يبين حكمها ان تلفت بعد ردها الى موضع
الوديعة ولكن يحكي على قوله ان ياخذ الكري ان تكون من ضمان
المودع وان ياخذ القيمة ان تكون من ضمان المودع ولم يقل
في الثوب كيف يعمل اذا البسه ولم يبين لم رده الى حرته ثم تالف
قال والذي يقوي في نفسي ان الشيء اذا كان مما لا يؤمن ولا
يكال كالدرولاب والبنات فاستعمله فتلف كان الاذن قيمته
لامثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن امانة فردة
الى موضعه لا يفيط عنه الضمان بوجه وهذا قال الشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة اذا تعدي ومردده بعينه لم تلف
لم يلزمه ضمان **فصل** وانفقوا على ان متى طلبها صاحبها
وجب على المودع ردها ثانيا لا مكان والا ضمن وعليه انه
اذا طالبه فقال ما اودعني ثم قال بعد ذلك ضاعت انه
يضمن بخروجه عن حد امانه فلو قال ما يستحق عندي
شيئا لم قال ضاعت كان القول قوله واختلفوا فيما اذا سلم
الوديعة الى عياله في داره فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
اودعها عند من تلمه نفقته ولو من غير عذر لم يضمن
وقال الشافعي اذا اودعها عند غيره من غير عذر ضمن
فصل كتاب العارية اتفقوا على ان العارية
ان العارية قرينة مندوب اليها وثبات عليها واختلفوا في
ضمانها فذهب الشافعي واحمد الى العارية مضمونة على المستعير
مطلقا تعديا ولم يتعد ومذهب ابو حنيفة واصحابه

انها

انها امانة على كل وجه لا تضمن الا بشئ يتعد ويقبل قوله
في تلفها وهو قول الحسن البصري والشافعي والاوزاعي والثوري
ومذهب مالك انه اذا انت هلك العارية لا يضمنها المستعير
سوا كان حيوانا او ثيابا او حليا مما يظهر ان تحفي الا ان تعدي
فيه هذه اظهر الروايات وذهب قتادة وغيره الى انه
اذا اشترط المعير على المستعير الضمان صارت مضمونة عليه
بالشرط وان لم يشترط لم تكن مضمونة **فصل** واذا استعار
شيئا فقل له ان يعيره لا غير قال ابو حنيفة ومالك له ذلك
وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف الاستعمال وقال
احمد لا يجوز الا باذن المالك وليس للشافعي فيها نص
واصحابه وجهان اصحهما عدم الجواز **فصل** واختلفوا
هل للمعير ان يرجع فيما اعارة فقال ابو حنيفة والشافعي
واحمد للمعير ان يرجع في العارية متى شاؤ ولو بعد القبض وان
لم ينتفع بها المستعير وقال مالك ان كان الى اجل لم يكن للمعير
الرجوع فيها الى انقضاء الاجل ولا يمكن للمعير استعارة العارية
قبل انتفاع المستعير بها واذا اعاد ارضا لبنا او غراس قال
مالك ليس له ان يرجع فيها اذا بنى او غرس بل للمعير ان يعطيه قيمة
ذلك مقلوعا او بامره بقلعه ان كان ينتفع بمقلوعه فان كان له
مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها وقال الشافعي واحمد ان
شترط على القلع فله ان يحبره عليه اي وقت اختار وان لم
يشترط فان اختار المستعير القلع قلعه وان لم يختار فله ان يحبر

بين ان يتملكه بقيمته أو يفلح أو يضمن أو يرضى النقص فان لم يجبر
 المعير لم يفلح وان بدل المستعير لأجرة **كتاب**
الغصب الاجماع منعقد على تحريم الغصب وتأنييم
 الغاصب وانما تجب رد المقتضيات ان كانت عينه باقية
 ولم يخف من تردها ائتلاف نفس والتفوق الأمانة على ان العرض
 والحيوان وكل ما كان غير مكيل ولا مؤنثون اذا غصب
 وتلف يضمن بقيمته وان المكيل والمؤنثون يضمن بمثله اذا
 وجد الا في رواية عن محمد **فصل** ومن جني على متاع انسان
 فانلف عليه غرضه المقتضود منه فالمتشهور عن مالك انه يلزمه
 قيمته لصاحبه وبأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدي عليه ولا فرق
 في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين ان يقطع رنة حمار القاصي
 او اذنه او غيره مما يعلم ان مثله لا يرب مثل ذلك اذا جني
 عليه وسوا كان حمار او بغلا او فرسا هذا هو المشهور عنه
 وعنه رواية اخرى على ان الجاني ما نقص وقال ابو حنيفة
 ان جني على ثوب حتى تلف اكثر من افعه لزمه قيمته ويسلم
 الثوب اليه فاذا ذهب نصف قيمته او دونها فله ان ينقص
 وان جني على حيوان ينتفع بالحمه وظهرة كبعير ونحوه فانه غير
 اذا قلع احد عيني لزمه دفع نصف قيمته ويرد على الجاني
 بعينه ان كان ماله قاضا وعدك وفي جميع العينين القيمة
 وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي ومحمد وفي
 جميع ذلك ما نقص **فصل** ومن جني على شيء غصبه بعد غصبه

جناية

جناية لزم ما ملكه عند ما لا أخذ مع ما نقصه الغاصب أو
 يدفعه إلى الغاصب ويلزمه بقيمته يوم الغصب والشافعي
 يقول لصاحبه ان يرضى ما نقص وهو قول أحمد **فصل** ومن جني على
 عبد غير لا يقطع يده او رجله فان كان ابطل غرض سيده
 منه فليس له ان يسلمه إلى الجاني ويعتق على الجاني ان كان عمداً
 ذلك وبأخذ سيده بقيمته من الجاني او تمسكه ولا شيء له هذا هو
 الراي من مذهب مالك وفي رواية عنه انه ليس له الا ما نقص
 وهو قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة له ان يسلمه بأخذ
 قيمته او تمسكه ولا شيء عليه له وقال الشافعي له ان يسلمه وبأخذ
 جميع قيمته من الجاني تنزل على ان قيمة العبد كونه ومن
 مثل عبد لا يقطع يده او يقطع ستمه يعتق عليه عند مالك واختلف
 قوله هل يعتق بنفسه الجناية او يحكم الحاكم وقال ابو حنيفة وفي
 واحمد لا يعتق عليه بالمثل **فصل** ومن غصب حارثه على
 صفة فزادت عنده زيادة كسمن او تعلم صفة حتى غلت
 قيمته لم ينقص القيمة له زال او لسيان الصنع كان سيدها
 اخذها بلا ارش ولا زيادة هذا قول مالك وابي حنيفة ومحمد
 وقال الشافعي واحمد له اخذها وارش نقص تلك الزيادة
 التي حدثت عند الغاصب والزيادة المصداق كالمولد اذا حدثت
 بعد الغصب فهي عين مضمونة عند مالك وابي حنيفة وقال
 الشافعي ومحمد هي مضمونة على الغاصب بكل حال **فصل** واختلف
 في منافع الغصب فقال ابو حنيفة هي عين مضمونة وعن مالك

نصفه

روايات احدها وجوب الضمان والثانية اسقاط الضمان والثالثة
ان كانت دارا فلكونها الغاصب نفسه لم يضمن وان اجرها لغيره
ضمن على هذا فان كان الغصوب حيوانا فزده لا يضمن وان انكر ضمن
وعنه رواية رابعة ان الغاصب اذا كان قصدا المنفعة كالذي
يسحر دواب الناس فانه يوجب ضمان المنفعة عليه رواية واحدة
وقال الشافعي واخذ في اظهر روايته هي مضمونة **فصل** واذا
غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرد عند الثلاثة وقياس
ابي حنيفة انه يحد ولا ارث عليه للوطئ فان اولدها وجب رد
الولد وهو رقيق للغصوب منه وارث ما نقتضها الولادة عند
الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك جبر النقص الولد واذا غصب
دارا او عبدا او ثوبا بقي في يده مدة ولم ينتفع به لا في سكنى ولا
استخدام ولا كرا ولا لبتة اخذه من الغاصب ولا اجر عليه
للمدة التي بقي فيها في يده ولم ينتفع به هذا قول مالك والي
حنيفة وقال الشافعي واخذ عليه حرق المدة التي كانت في يده فيها
واجره للثل والعقار والاستجار يضمن بالغصب حتى غصب شيئا
من ذلك فتلغ بصيل او حريق او غيره لزم قيمته يوم الغصب
عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة وابو يوسف
ان ما لا ينفك كالعقار لا يكون مضمونا باخراج عن يد مالك
الا ان يجني الغاصب عليه ويتلف بسبب الجنابة فيضمنه بالانلاق
والجنابة ومن غصب اصطوانا او لبنه وبنى عليها لم يملكها
الغاصب عند مالك والشافعي واخذ وعند ابي حنيفة يملكها
وتجب

وتجب قيمتها للضرر الحاصل على الباقي يهدم البناء بسبب خراجها
وانفقوا على ان من غصب ساجه وادخلها في سفينة فطالبت بها
مالك في حجة البحر انه لا يجب عليه قلعها الا ما حكي عن الشافعي انها
تقلع والاصح ان ذلك اذا لم يتلف نفسا ومال مضمون
فصل ومن غصب هيا او فضة وصاغ ذلك حليتا او ضربا من
او دراهم او نحاسا او رصاصا او حديد او فاجتذ منه ائنة او سبوقا
فعند مالك عليه في ذلك كله مثل ما غصب وزنه وصفته وكذا
لو غصب ساجه فعملها ابو ابيات او تزييا فعمله البناء وكذلك الحنطة اذا
طحنها وخبزها وقال الشافعي يرد ذلك كله على الغصوب فان كان فيه
نقص الزم الغاصب بالنقص ووافق ابو حنيفة مالك الا في الفضة
والذهب اذا اصاغها هكذا نقلت من عيون المسائل وقال القاضي
ابن رشد في المسائل الطوال اذا غصب حنطة فطحنها او شاة فزجها
او ثوبا فقطعه كان كل ذلك للغصوب منه عند الشافعية والمالكية
ولم يملكه الغاصب وكذلك اذا غصب بيضة فحضرها تحت دجاجة
او جيا فزرعه او نواة فغرسها وعند حنيفة تلزم القيمة **فصل**
فتح قفص طائر بغير اذن مالكه فطار ضمنه الفاعل عند مالك
واحمد وكذلك اذا حدر ائنة من وتدرها فزيت او عبد امقيد
خوف هرب به فحضر بغيره قيمة وسواء عند مالك طائر الطائر او هرب
الدابة في الحال عقب الفتح والحل او قفت بعده لم تطار او هرب
وقال الشافعي ان طائر الطائر او هرب الدابة بعد ما وقفت ساعة
فلا ضمان عليه وان كان عقب الفتح والحل فقولان اصحهما الضمان

الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان علي من فعل ذلك علي كل وجه **فصل**
واذا غصب عبد وابق اودابة فمهرت او عينا فمهرت وضاعت
فغند مالك غير قيمة ذلك ونصير القيمة ملكا للمغصوب منه يصير
المغصوب عنده ملكا للغاصب حتى لو وجد المغصوب لم يكن
للمغصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بغيره
وبه قال ابو حنيفة الا في صورة وهي ما لو قفل المغصوب فقال المغصوب
من قيمته ما به وقال الغاصب خسون وحلف وغرم خمسين
ثم وجد المغصوب وقيمة ما به كما ذكر فان له ان يرجع في
المغصوب ويرد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة وقال
الشافعي المغصوب فيما ذكر باق علي ملك المغصوب منه فاذا وجد
رد المغصوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ المغصوب واما
اذا اتم الغاصب المغصوب فادعي هلاكه فاخذ منه القيمة لم يظفر
المغصوب فلا خلاف ان للمغصوب منه اخذ ويرد القيمة **فصل**
ومن غصب عقار فتلغ في يده اما تهدم او سيل او حرق قال
مالك والشافعي وحمل يضمن القيمة وروي عن ابو حنيفة انه اذا
لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه ولو غصب ارضا فزرعها فانها
ر بها قبل ان ياكل الزرع قال ابو حنيفة والشافعي له اجبار علي
القلع وقال مالك ان كان وقت الزرع لم يفت فلما اكل الاجار وان
كان فات فرائتان أشهرهما ليس له قلع وله اجرة الارض قال
احمد ان ساء صاحب الارض ان يفت الزرع في ارضه الي الحصاد
وله الاجرة وما نقص الارض وان ساء دفع اليه قيمة الزرع وكان
الزرع

الزرع له **فصل** واذا اراق سلم خمر علي ذي فلا ضمان عليه
عند الشافعي واحمد وكذلك اذا التلغ عليه خنزيرا وقال ابو
حنيفة ومالك غير القيمة له في ذلك **كتاب الشفعة**
تثبت للسريكة الملك بالاتفاق الائمة ولا شفعة للمجار عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تحب الشفعة باحوار والشفعة
عند ابى حنيفة وعلي الرأى من مذهب الشافعي علي الفور فمن اخبر
للمطالبة بالشفعة مع الايمان ان سيفط حقه خيار الرد والشافعي
قول الخزانة يبقى حقه ثلاثة ايام وله قول الخزانة يبقى ابد لا سيفط
الا بالنص في بالاسقاط واما مذهب مالك فاذا بيع المشفوع
والسريكة حاضرا يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تقطع
شفعته الا باحد امرين الاول تمضي مدة يعلم ان في مثلها قد
أعرض عن الشفعة ثم روي عن مالك ان تلك المدة سنة وروي
خمس سنين الثاني ان يرفع المشتري الي الحاكم ويلزمه الحكم
بالاخذ والشافعي غير ان الحاصل من مذهب مالك انهما
ليست علي الفور وعن احمد روايتان احدهما علي الفور والثانية
موقته بالمجلس والثالثة علي التراخي فلا تبطل ابد حتي يعفوا
او يطالبه **فصل** والخمرة اذا كانت علي النخل وهي بين شريكين
فباع احدهما حصته فحق السريكة الشفعة ام لا اختلف في ذلك
قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال في اخري لا شفعة
له وقال ابو حنيفة له الشفعة وقال الشافعي واحمد لا شفعة له
وفصل واذا كان ثمن الشفعة موقفا فلا شفيع عند مالك

واحد الاخذ بذلك الثمن الى ذلك الاجل ان كانت ثلثا ثلثة والآتي
ثلثة مائة يضمن الثمن الى ذلك الاجل وبهذا قال الشافعي في
القتل وقال ابو حنيفة والشافعي في الجريد الراس من مذهب الشافعي
الاجناب ان يجعل الثمن ويأخذ الشقص المسفوح او يصير الى
حلول الاجل فيزن الثمن ويأخذ بالشفعة **فصل** والشفعة
مقسومة بين الشفعا على قدر حصصهم في المال الذي استحقوا
من جهة الشفعة فباخذ كل واحد من الشراكين المبيع بقدر
ملكه فيه عند مالك وهو الاصح من قول الشافعي وقال ابو حنيفة
هي مقسومة على الروس وهو قول للشافعي واختاره المنزلة
وعزاه جدير واثنان **فصل** والشفعة تورث عند مالك والشافعي
ولا تبطل بالموت فاذا وجبت له شفعة فمات ولم يعلم بها او علم
ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الورث وقال ابو
حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال احمد لا تورث الا ان يكون
الميت طالبا بها **فصل** ولو بين مشتري الشقص او غرس ثم
طلب الشفيع فلا يسر له عند مالك والشافعي وحمد مطالبه المشتري
بهدم ما بينه ولا قلعه ما غرس مضافا الى الثمن وقال ابو حنيفة
للشفيع ان يجبر المشتري على القلع والهدم قال قال في عيون
المسائل وذهب قوم الى ان للشفيع ان يعطيه من الشقص و
العيون لبناء والغراس في موضع **فصل** وكما لا ينقسم
كالبحر والبيرو والرحي والطريق والبايع لا شفعة فيه عند
الشافعي واختلف قول مالك فقال فيه الشفعة وقال لا شفعة

القاضي

القاضي عبد الوهاب الاول قال وهو قول ابو حنيفة وعنده
المبيع على المشتري وعنده المشتري على البايع عند جمهور
العلماء فاذا ظهر المبيع مستحقا اخذ مستحقه من يد الشفيع ورجع
الشفيع بالثمن على المشتري لم يرجع المشتري على البايع وقال
ابن ابي ليلى عهدة الشفيع على البايع بكل حال **فصل** اختلف الامة
هل يجوز الاحتياال لا سقاط الشفعة مثل ان يبيع سلعة مجهولة
عند من يري ذلك مسقطا للشفعة او ان يقر ببعض المالك ثم يبيع
الباقى او يهدم له فقال ابو حنيفة والشافعي لا ذلك وقال مالك لا
ليس له ذلك فاذا اوهب من غير عوض فلا شفعة فيه عند ابي حنيفة
والشافعي وكذلك يقول احمد لا بد ان يكون قد ملك بعضه واختلف
قول مالك في ذلك فقال لا شفعة وقال فيه الشفعة **فصل** واذا
وجبت له الشفعة فبدل له المشتري درهمهم على ترك الاخذ بالشفعة
جاز له اخذها وتكليفها عند الثلاثة وقال الشافعي لا يجوز له
ذلك ولا يملك الدرهم وعليه ردّها وهل تسقط شفعة بذلك
لاصحاب وجهان **فصل** واذا ابتاع الثان من الشراكين نصيبهما
شفعة واحدة كان للشفيع عند الشافعي واحدا نصيبا وحدهما
بالشفعة كما لو اخذ نصيبهما جميعا وقال مالك ليس له اخذ حصته
احدهما دون الآخر بل اما ان يأخذها جميعا او يتركها جميعا
وبه قال ابو حنيفة **فصل** ولو اقر احد الشراكين باع نصيبه
من رجل وانكر الرجل الشراكية لا يثبت وطلب الشفيع الشفعة قال مالك
ليس له ذلك الا بعد ثبوت الشراكية وقال ابو حنيفة يثبت الشفعة

وهو الأصح من مذهب الشافعي إلا أن إقراره يتضمن إثبات حوت
المشتري ونبت الشفعة فلا يبطل حق الشفعين بارتكاب المشتري
وتثبت الشفعة للمشتري للذي كما ثبت للمسلم عند مالك وإبي حنيفة
والشافعي وقال أحمد لا شفعة للذي **كتاب القراض**
اتفق الأئمة على جواز المضاربة وهي القراض بلفظ أهل المدينة
وهو أن يدفع إنسان إلى إنسان مالا ليتجر فيه والرجح مشتركون ولو
أعطاه سلفه وقاله بعها وأجعل منها قراضا فهذا عند مالك
والشافعي وأحمد قراض فاسد وقال أبو حنيفة هو قراض صحيح
واختلف القراض بالفلوس فيمنعه الأئمة وإجازه أشهب وأبو يوسف
إذا ربح والمعامل إذا أخذ مال القراض ببينة لم يبرأ منه عند
الأئمة كان الأبيينة عند عامة العلماء وقال أهل العراق قبل مع يمينه
وإذا دفع إلى مال قراض فاستثري العامل منه سلفه لم يهلك
المال قبل دفعه إلى البايع فليس على القارض شيء عند مالك والشافعي
وأحمد السلفه للعامل وعالمه منها وقال أبو حنيفة يرجع بذلك
على رب المال **فصل** ولا يجوز القراض إلى مدة معلومة لا
يفسخها ما قبلها أو على أنه إذا انتهت المدة يكون ممنوعا من
البيع والشراء عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز
ذلك إذا شرط رب المال على العامل أن لا يستثري إلا من فلان
ولا يبيع إلا من فلان كان القراض فاسدا عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة وأحمد يصح **فصل** وإذا عمل المعارض بعد
فساد القراض فحصل في المال نزع كان للعامل أجر مثل عمله

عند أبي حنيفة

عند أبي حنيفة والشافعي والرجح لرب المال والنقصان عليه
واختلف قول مالك فقال يرد إلى قراض مثله وإن كان فيه نقص
ونقل عنه أن لهجرة مثله مذهب الشافعي وأبي حنيفة **فصل**
وإذا سافر العامل بماله فنفقته من مال القراض عند أبي حنيفة
وقال أحمد من مال نفسه حتى في ركوبه وللشافعي قولان أظهرهما أن
من مال نفسه ومن أخذ قراضا على أن جميع النزع له ولا ضمان عليه
عند حفص وجابر عند مالك وقال أهل العراق يصير المال قراضا عليه
وقال الشافعي للعامل أجره مثل عمله والرجح لرب المال وعامل
القراض يملك النزع بالقسمة لا بالظهور على أصح قولين للشافعي وهو
قول مالك وقال أبو حنيفة يملك بالظهور وقول للشافعي فيمنع
فيما إذا استثري رب المال شيئا من المضاربة فقال أبو حنيفة و
يصح وقال الشافعي لا يصح وهو أظهر الروايتين عند أحمد ولو
ادعى المضارب أن رب المال أدن له في البيع والشراء نقد أو سائمة
وقال رب المال ما أدنت لك لا بالنقد فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
القول قول المضارب مع يمينه وقال الشافعي القول قول رب
المال مع يمينه والمضارب إذا ضارب لرجل آخر فزبح قال أحمد
وحد لا يجوز المضاربة فإن فعل ونزع رد النزع إلى الأول
كتاب المساقاة اتفق فقهاء الأمصار من الصحابة
والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة وذهب أبو حنيفة
إلى بطلانها ولم يذهب إلى ذلك أحد غيره ويجوز المساقاة على
سائر الأشجار المنمرة كالنخل والعنب والتين والجوز وغير



عند مالك وأحمد وهو القدر من مذهب الشافعي واختار المذاهب
 من أصحابه وهو قول أبي يوسف ومحمد وأحمد الصحيح من
 مذهب الشافعي أنها لا تخون إلا في النخل خاصة **فصل** وإذا كان
 بين النخل بياض وإن كثرت صحته المزارع عليه مع المساقاة
 على النخل عند الشافعي وأحمد بشرط اتخاذ العامل وعرفه
 النخل بالسقي والبياض بالعمارة بشرط أن لا يفصل بينهما وإن تقدم
 المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة وأجاز مالك دخول البياض
 ليس بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط وجوه أبو
 يوسف ومحمد على أصلها في جواز المخابرة في كل أرض وقال
 أبو حنيفة بالمنع هنا كما قال بعدم الجواز في الأرض المشتركة
 المنفردة **فصل** ولا تخون المخابرة وهي عمل الأرض ببعض
 ما يخرج منها والبدر من العامل بالانفاق ولا المزارعة وهي
 أن يكون البدر من مالك الأرض عند أبي حنيفة ومالك وهو
 الجديل الصحيح من قول الشافعي والقدر من قوليه واختاره
 اعلام المذهب وهو المنع قال النووي وهو المختار الرابع
 من الدليل صحتها وهو مذهب أحمد وأبي يوسف ومحمد قال النووي
 وطريق جعل العدة لها ولا أجره أن يستأجره بمصنف البدر
 ليس له المصنف الآخر ولغيره مصنف الأرض **فصل** وإذا
 ساقاه على ثمرة موجودة ولم يبد وأصلها جاز عند مالك
 والشافعي وأحمد وإن بدل صلاحها لم يحز عندهم وأجاز
 أبو يوسف ومحمد وسحنون على كل ثمرة موجودة من غير
 تفصيل

جمع

تفصيل وإذا اختلفا في الحز المشروط تخالفا عند الشافعي
 وينسخ العقد ويكون للعامل أجره مثله فيما عدا ما علق
 أصله واختلف المتتابعين ومذهب الجاهل أن القول قول
 العامل مع تمينه **كتاب الإجارة** الإجارة جائزة
 عند كافة أهل العلم وإنكر بن علية جوازها وعقدها لازم
 من الطرفين جميعاً ليس لأحد ما بعد عقدها الصحيح فسخها
 ولو عذر الأما يصح به العقد اللازم من وجود عيب بالعين
 المستأجرة كما لو استأجر داراً فوجد بها مستهدم أو أسهل
 بعد العقد ونقص العبد المستأجر أو تجد الأجير بالأجرة
 المعينة عيباً فيكون للمستأجر الخيار لأجل العيب عند مالك
 والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز فسخ الإجارة
 لعذر يحصل ولو من جهته مثلاً أن يكثر يحيى جانيه في البحر فيه
 فيحترق ماله أو يسرق أو يغصب أو يفلس فيكون له فسخ
 الإجارة وقيل يقوم عقدها لأن من جهة الأجير غير لازم
 من جهة المستأجر كجعله **فصل** وإذا استأجر داراً أو
 داراً أو حائطاً مدة معلومة ولم بشرط التحميل الأجرة ولا أيضاً
 على تأجيلها بل أطلقاً فذهب الشافعي وأحمد أنها تستحق بنفس
 العقد فإذا سلم الموجد العين المستأجرة إلى المستأجر استحق
 عليه الأجرة لأنه قد ملك المنفعة بعقد الإجارة ووجب تسليم
 الأجرة ليسلم العين إليه ومذهب أبي حنيفة ومالك
 أن الأجرة تستحق جزاً جزاً كلما استحق منفعة يوم استحق

استحق

اجرة ولو استاجر دارا كل شهر بشئ معلوم قال الثلاثة
نصف الاجارة في الشهر الاول وتلزم مواعيد من الشهور
يلزم مبالا دخول فيه وقال الشافعي في المشهور عنه تبطل الاجارة
في الجميع واذا استاجر عبد امدة معلومة او دارا لم ينقض
ذلك ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا او انقضت الدار قبل ان
يسكنها ولم تمض من المدة شيئا فانه لا يستحق عليه شيء من اجرة
وتبطل الاجارة عند ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وقال
ابو ثور المنافع في هذا الموضع من ضمان المالك في **فصل**
وعقد الاجارة على القرية والدار والعبد وغير ذلك لا يزم
لا يفسخ بموت احد المتعاقدين ولا بموتهما جميعا
ويقوم الوارث مقام موروثه في ذلك عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة يفسخ العقد بموت احد المتعاقدين
ولا بموتهما جميعا ولا يفسخ الاجارة بفسق المستاجر به
وسرقته فان لم يلف احدهما الحكم عليه كبيعها لو كانت ملكه **فصل**
وتجوز عقد الاجارة مدة سنين يربحها بقا العين عند
ابي حنيفة ومالك واحمد وهو الرأى من مذهب الشافعي والقول
انه لا تجوز الزيادة على سنة واحدة وقول الحنابلة سنة واثنتين
استاجر منه شهر رمضان في رجب فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
يصح وقال الشافعي لا يصح **فصل** والصانع اذا اخذ الشيء الى
منزله ليعمله فهو ضامن لذلك وما اصابه من جهة عند
مالك والشافعي فلو كان احدهما الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان
عليه

عليه الا فيما جنت يده وهو الرأى من قول الشافعي وسوا الخير
المشترك والمنفرد الا ان وقال ابو يوسف ومحمد عليه الضمان
دون ما لا يسد طبع الامتناع منه كما يحرقوا الامر الغالب
وتلف الحيوان فانه لا ضمان فيه ولما ايجر افعالا يضمنون عند
مالك وهم على امانة الا الصانع خاصة فانهم ضامنون اذا
انفردوا بالعمل سواء عملوا بالاجرة او بغيرها الا ان يقوم بينة
بفراغه وهلاكه فغيره ولو اختلف الخياط وصاحب الثوب
قال الثلاثة علي ان القول قول الخياط وقال ابو حنيفة القول قول
صاحب الثوب **فصل** واختلفوا في اجارة الاقطاع والمشهور
المعروف من مذهب الشافعي واجمهور صحتها قال النووي لان
الحندي مستحق المنفعة قال شيخنا الامام تقي الدين السبكي ما
زلنا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والبلاد الشامية
يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى نزاع الشيخ تاج الدين
الفراوي وولد الشيخ تاج الدين فقالا فيه ما قالوه وهو
المعروف من مذهب احمد ولكن مذهب ابي حنيفة بطلانها
ولا يصح الاستيجار على القرب كالحج وتعليم القرآن والامامة
والاذان عند ابي حنيفة واحمد وجوز ذلك مالك والافاقية
بغيرها وكذلك قال الشافعي واختلف اصحابه والاصح
صحتها ولو استاجر دارا ليصلي فيها قال مالك والشافعي واحمد
يجوز للرجل ان يوجر داره مدة معلومة ممن يتخذها مصليا ثم
تعود اليه ملكا وله الاجرة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك

ولا اجر له قال ابن حنيفة في الافصاح وهذا من محاسن أبي حنيفة
لا ما يعاب عليه لانه مبني على القرب عند لا يؤخذ عليها اجر
فصل واذا استاجر عينا مدة معلومة لم يباعها فذهب الشافعي
ان في بيعها غير المستاجر قولان اظهرهما الجواز وقال ابو حنيفة لا يجوز
بيعها لغير مستاجر والمستاجر بالخيار في اجارة البيع وبطلان
الاجارة قال صاحب الافصاح وقال ابو حنيفة لا يباع الا برضي
المستاجر او يكون عليه دين يحبس الحاكم عليه فيبيعها في دينه
وقال مالك واحمد يجوز بيع المؤجرة هذا اذا كان المبيع من غير
المستاجر واما من المستاجر فلا خلاف في جواز لان تسليم المنفعة
غير متعذر **فصل** ومن استاجر دارا ليركبها فكيف يلزمها
كما جرت به العادة فانت فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي واحمد
وابن يوسف ويحمد وقال ابو حنيفة يضمن قيمتها واجارة المشاع
جائزة عند مالك والشافعي واحمد وابن يوسف ويحمد وقال ابو حنيفة
لا يجوز الا ان يوجر نصيبه مشاعا الا من شربك ولا يجوز عند رهنه
ولا هبته كمال ويجوز اجارة الدواب والدرهم للذين او يحمل بها
كالوكان صيرفتا هدم ذهب ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي
واحمد لا يجوز واجارة بعض اصحاب الشافعي **فصل** ولا يجوز
عند مالك اجارة الارض بما ينبت فيها او يخرج منها ولا بطعام
كالسمك والعسل والسكر وعن ذلك من الاطعمة والمأكولات
وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يجوز واجارة بعض اصحاب الشافعي
لا يجوز بكل ما ينبت الارض وبغير ذلك من الاطعمة

والمأكولات

العين

والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض وذهب
الحسن وطاوس الى عدم جواز كرا الارض مطلقا بكل حال
واذا استاجر من ضاير من عمار حنطة فله ان يزرعها شعيرا وما
ضرره كضرر الحنطة عند مالك وابي حنيفة والشافعي واحمد وقال
داود وغيره ليس له ان يزرعها غير الحنطة **فصل** ولا استاجر
ارض سنة ليزرع فيها نوعا من الغراس مما يتا بد لم انقضت السنة
فالموجر بالخيار عند مالك بين ان يعطي المستاجر قيمة الغرس كذا
ان شا ان يعطيه قيمة ذلك على ان يملو او يامر بقلعه وقول ابي
حنيفة كقول مالك لانه قال اذا كان القالع يضر بالارض اعطا
الموجر القيمة وليس للغراس قاعه وان لم يضر لم يكن له الا المطالبة
بالقاع وقال الشافعي ليس له ذلك للموجر ولا يلزم المستاجر ذلك
ويبقى موبدا ويعطي الموجر قيمته والغراس للمستاجر ولا يامر
بقلعه ويقدر في ارضه ويكونان مشتركين او يامر بقلعه ويعطيه
ارض ما نقص من الارض **فصل** ومن استاجر حيا فاسدا
وقضى ما استاجرته ولم ينتفع به كما لو كانت ارضا فلم يزرعها
ولا انتفع بها حتى انقضت مدة الاجارة فعليه اجرة مثلها
عند مالك وكذلك لو استاجر دارا فلم يسكنها او عبدا فلم ينتفع
به وقال الشافعي واحمد استقرت الاجرة وان لم ينتفع بها وهل يجوز
استراطا اختيار الدابة في الاجارة كالبيع قال الثلاثة يجوز
الشافعي لا يجوز **كتاب احيا الموات** اتفقوا لا يمة
على ان الارض لم يمتة يجوز احياها ويجوز موات الاسلام

للمسلم بالاتفاق وهل يجوز احيائها للذي قال الثلاثة لا يجوز
 وقال ابو حنيفة واصحابه يجوزواختلفوا هل يشرط في ذلك
 اذن اللحي الامام ام لا قال ابو حنيفة يحتاج الى اذنه وقال
 مالك ما كان في الفلاة وحيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى
 اذن وما كان قريبا من العمران او حيث يتشاح فيه افتكر
 الاذن وقال الشافعي ولحقه لا يحتاج الى اذن مطلقا واختلفوا
 فيما كان من الارض مملوكا ثم باداهل وخرب وطال عهد
 هل يمكن احيائها قال ابو حنيفة وما لك مملوك بذلك وقال الشافعي
 لا يمكن وعن احمد روايتان كما مذهبنا اظهرها انه لا يمكن **فصل**
 وبأي شيء تملك الارض ويكون احيائها قال ابو حنيفة واحد
 يتجرها وان يتخذ لها ما وفي الدار يتجوطها وان لم يسقفها
 وقال مالك ما علم بالعادة انه احيا مملوكا من بنا وغرسه
 ببر وغير ذلك وقال الشافعي ان كانت للشرع فبر غيرها واستخرج
 ما فيها وان كانت للسكنى فتقسطها بغيرها واستقيم **فصل**
 واختلفوا في حزم البئر العادية فقال ابو حنيفة ان كانت تستقي
 الا بلحزمها اربعون دراعا وان كانت للناس فستون وان
 كانت عينا فثلث مائة دراع وفي رواية خمسمائة فمن اراد ان
 تحفر في حزمها منع منه وقال مالك والشافعي ليس بذلك حد
 مقدس والمرجع فيه الى العرف وقال احمد ان كانت في ارض موات
 فخمسة وعشرون دراعا وان كانت في ارض عادية فخمسون دراعا
 وان كانت عينا فخمسمائة دراع والحنابلة اذا ثبت في ارض
 مملوكة

مملوكة فهل يملكه صاحبها يملكها قال ابو حنيفة لا يملكه وكل من
 اخذ صار له وقال الشافعي يملكه مملوك الارض وعن احمد روايتان
 اظهرها كماله حنيفة وقال مالك ان كانت الارض محوطة بملك
 صاحبها وان كانت غير محوطة لم يملك **فصل** واختلفوا فيما
 يفضل عن حلقه الانسان وبها يمه ويزرع من الما في بئر او
 بئر فقال مالك ان كانت البئر او النهر في البرية فالله الحق
 بمقدار حاجته منها وتجيب عليه بدل ما فضل عن ذلك وان
 كانت في حائط فلا يلزمه بدل الفاضل الا ان يكون جارا زارعا
 على بئر فانه قدمت او عين فغارت فانه تجب عليه بدل الفاضل
 له ان يصلح جارة بئر نفسه او عينه فان تقاوت باصلاحه
 لم يلزمه ان يبذل له بعد البئر شيئا وهل يستحق عوضه فيه
 روايتان عن مالك وقال ابو حنيفة واصحاب الشافعي يلزمه
 بل لا يشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه للمزارع
 وله اخذ العوض والمستحب تركه وعن احمد روايتان اظهرها
 انه يلزمه بدل من غير عوض للماشية والسقية معا ولا يحل له
 البيع **كتاب الوقف** هو قربة جارية بالاتفاق
 وهل يلزمه اقل مال والشافعي يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم
 وان لم يخرج من حج الوصية بعد موته وهو قول ابي قبيص عند
 وكذا يزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن يد وقال محمد يصح
 اذا خرج عن يد بان يجعل للوقف وليا ويسلم اليه وهي رواية
 عن مالك وقال ابو حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكن لا يرد

يوسف

ولا يزول ملك الواقف عن الوقف حتى يحكم به حاكم أو يعلق بموته
فيقول إذا مت فقد وقفت داري على كذا واتفقوا على أن
لا يصح الانتفاع به إلا بالتلاف كالأذهب والفضة والماكول لا
يصح وقفه ووقف الحيوان يصح عند الشافعي وأحمد وهو رواية
عن مالك وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يصح وهي الرواية الأخرى
عن مالك **فصل** والراجح من مذهب الشافعي أن الملك
في رتبة الموقوف ينتقل إلى الله عز وجل فلا يكون ملك الواقف
ولا للموقوف عليه وقال مالك ينتقل إلى الموقوف عليه وقال أبو حنيفة
وأصحابه مع اختلافهم إذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف
ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز كهيئة
الاتفاق وقال محمد بن الحسن بعدم الجواز بناء على أصلهم في امتناع
إجازة المشاع **فصل** ولو وقف شيئا على نفسه صح عند
أبي حنيفة وأحمد وقال مالك والشافعي لا يصح إذا لم يعين للموقف
مصرفا بأن قال هذه الدار وقف فان ذلك يصح عند مالك
وكنلك إذا كان الوقف منقطع الآخر كوقفت على أولادك
وأولادهم ولم يذكر بعد هم الفقراء فإنه يصح عند أبي حنيفة وأحمد
القرض من سمو إلى فقر عصته فان لم يكونوا فإلى فقر المسلمين
وبه قال أبو يوسف ومحمد والراجح من مذهب الشافعي أنه لا يصح
مع عدم بيان المصروف والراجح صحة منقطع الآخر **فصل**
واتفقوا على أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف لم يختلفوا
في جواز بيعه وصرف ثمنه في مثله وإن كان سجدا فقال مالك والشافعي
يبقى على

على حاله فلا يباع وقال أحمد يجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله
وكذلك في المسجد إذا كان لا يرجع عوده وليس عند أبي حنيفة
نصر فيها واختلف أصحابه فقال أبو يوسف لا يباع وقال محمد
يعود إلى مالك الأول **كتاب الهبة** اتفقوا
على أن الهبة تصح بالإيجاب والقبول والقبض فلا بد من اجتماع
الثلاثة عند الثلاثة وقال مالك لا يفتقر صحتها ولو بها
إلى قبض بل يصح ويلزم مجرد الإيجاب والقبول ولكن القبض
شرطي في نفودها وتامها واحتذر مالك بذلك إذا اختار
الواهب الإقباض مع مطالبة الموهوب له حقوقا وهو
على المطالبة لم يتطل ولم مطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو لمكنه
قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض بطلت الهبة
وقال ابن زييد المالكي في الرسالة ولا تتم هبة ولا صدقة ولا
الأبجيزة فان مات قبل أن يحاز عنه فهو ميراث وعن أحمد وإن
ان الهبة ملك من غير قبض ولا بد في القبض أن يكون باذن الوهاب
خلافًا لأبي حنيفة وهبة المشاع جائز عند مالك والشافعي
كالبيع ويصح قبضه بأن يسلم الواهب جميعه إلى الموهب له
فيستوفي منه حقه ويكون نصيب من يملكه في يده ودينه
وقال أبو حنيفة إن كان مما لا ينقسم كالعبيد والجواهر جازت
هبة وإن كان مما ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا **فصل**
ومن أعمى إنسانا فقال عمر بن الخطاب إن كان يكون قد وهب
له الانتفاع بهامته حياته وإذا مات رجعت رقبته الدار إلى

مالكها وهو المعتبر هذا مذهب مالك وكذلك اذا قال عمر بن
وعقبك فان عقبه يملكون منفعتها فاذا لم يبق منهم احد
رجعت الرقبة الى المالك لانه وهب المنفعة ولم يهب الرقبة
وقال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه واخذ نضير الدار
ملكاً للمعمر وورثه لا تعود الى ملك المعطي الذي هو المعتبر
فان لم يكن للمعمر وارث كانت ابنت المال والشافعي قول
مذهب مالك والرقبي جازية وحكمها حكم العمري عند الشافعي
واخذوا في يوسف وقال مالك وابو حنيفة ومحمد الرقي
باطلة **فصل** ومن وهب لاولاده شيئاً استحب له ان
يسوي بينهم عند ابي حنيفة ومالك وهو الرابع من مذهب
الشافعي ومذهب احمد ومحمد بن حسن الى انه يفضل الذكور
على الاناث لقسمة الارث وهو وجه في مذهب الشافعي
وتخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه بالاتفاق وكذلك يفضل
بعضهم على بعض واذا فضل اهل يلزمه الرجوع الثلاث
على انه لا يلزمه وقال احمد يلزمه الرجوع **فصل** واذا
وهب الوالد لابنه هبة فقال ابو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال
وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك له الرجوع ولو
بعد القبض فيما وهب لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع
فيما وهبه على جهة الصدقة وانما يسوغ الرجوع ما لم تتغير
الهبة في يد الولد ويستحدث ديناً بعد الهبة او تزوج البنت
او عكس يختلط الموهوب له بمال من جنس الحديث لا يتميز منه
والا

والا فليس له الرجوع وعن احمد ثلاث روايات اظهرها الرجوع
بكل مذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع بحال مذهب ابي
حنيفة والثالثة مذهب مالك **فصل** وهل يسوغ الرجوع
في غير هبة الا بن قال الشافعي له الرجوع في هبة كل من يقع عليه
اسم ولد حنيفة او بجار لولد لصلبه وولد ولد من اولاد
البين او البنات ولا رجوع في هبة لاجنبي ولم يعتبر طرد
دين او تزوج البنت كما اعتد به مالك لكن شرط بقاها في سلطنة
المتنهب فيمتنع عنده الرجوع بوقفة وبيعة لا باجارتة وهنه
وقال ابو حنيفة اذا وهب لذي رحم محرماً بالنسب لم يكن له الرجوع
وان وهب لاجنبي ولم يعرض عن الهبة كان له الرجوع والا
ان تزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج عن
ملك الموهوب له وليس له عند ابي حنيفة الرجوع فيما وهب
لولد واخيه وعمه وعمته ولا كل من لو كان امرأة لم يكن ان
يتزوج بها لاجل النسب فاذا ما اقر هب لبني عمه او لاجانب
كان له ان يرجع في هبته **فصل** وهب هبة لم يطلب ثوابها
وقال انما اردت الثواب نظراً فان كان مثله ممن يطلب الثواب
من الموهوب له فله ذلك عند مالك جهة الفقير للغني وهبة
الرجل لا تيرى ومن هو فوقه وهو احد قول الشافعي وقال
ابو حنيفة لا يكون له ثواب الا ان استرط وهو القول الثاني
للشافعي وهو الرابع من مذهب **فصل** واجمعوا على
ان الوفا بالوعد في الخبر مطلوب وهل هو واجب او مستحب

فيه خلاف ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأكثر العلماء إلى أنه يجب
فلو تركه فأنه الفضل وإن تركت المأكلة كراهة شديدة ولكن لا يأم
وذهب جماعة إلى أنه واجب منهم عمن بن عبد العزيز وذهب
المالكية مذهباً ثالثاً أن الوعد أن استترط بسبب كقولهم تزوج
ولكن كذا ويحذر ذلك وحب الوفاء وإن كان الوعد مطلقاً
يجب **كتاب اللقطة** اجمع الأئمة على أن اللقطة
تعرف حولاً كما إذا لم يكن شيئاً تافهاً يسير أو شيئاً لا يباله وإن
صاحبها إذا جاء الحق بها من ملقطها وأنه إذا أكلها بعد حول
وإن صاحبها إن بعثه كان له ذلك وإن تصدق بها ملقطها
بعد حول فصاحبها مخير بين التضمين وبين الرضا بالآخر
فصل وجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة ثم اختلفوا هل
الأفضل ترك اللقطة أو أخذها فعن حنيفة وأبيان أخذها
الأخذ أفضل والثانية تركه أفضل وعن الشافعي قولان أحدهما
أخذها أفضل والثاني وجوب الأخذ ولا تخمس استحبها للفقير
بأمانة نفسه وقال أحمد تركها أفضل فلو أخذها ثم ردها إلى مكانها
قال أبو حنيفة إن كان أخذها ليردها إلى صاحبها فلا ضمان
والأضمن وقال الشافعي وأحمد تضمن على كل حال وقال مالك
إن أخذ بنية الحفظ لم يرددها ضمن وإن أخذها متردداً
بين أخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان عليه **فصل** ومن
وجد شيئاً في فلاة حيث لا يوجد من ضمنها إليه ولم يكن يعرفها
شيئاً من العمران وخاف عليها فله الخيار عند مالك تركها أو
أكلها

أكلها ولا ضمان عليه قال وأبقره إذا خاف عليها السباع كالشاة
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد متى أكلها لم يضمن إذا حضر
صاحبها **فصل** وحكم اللقطة في الحرم وغيره سواء
عند مالك فملتقط أن يأخذها على حكم اللقطة ويتملكها بعد ذلك
وله أن يأخذها ليحفظها على صاحبها فقط وهو قول أبي
حنيفة وقال الشافعي وأحمد إن يأخذها ليحفظها على صاحبها
ويعرفها ما دام مقيماً بالحرم وإذا خرج سلمها إلى الحاكم
وليس له أن يأخذها للتقليد **فصل** وإذا عرف اللقطة
سنة ولم تحصر مالكها فعند مالك والشافعي للملتقط أن يحبسها
أيدياً وله أن يتصدق بها وله أن يأكلها غنياً كان أو فقيراً وقال
أبو حنيفة إن كان فقيراً جاز له أن يتملكها وإن كان غنياً لم يحسن
وتجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتصدق بها قبل أن يتملكها
على شرط أن جاء صاحبها فجاز ذلك مضي وإن لم تجز ضمن
له اللقطة وقال الشافعي وأحمد يجوز ذلك لا يفاصد في موقوفة
وإذا وجد بعيراً بادية وحده لم يحزله عند مالك والشافعي
أخذ فلو أخذ ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك
وقال الشافعي وأحمد عليه الضمان **فصل** وإذا مضى على اللقطة
حول وتصرف فيها الملتقط بنفقة أو بيع أو صدقة فلصاحبها
إذا جاء إن يأخذ قيمتها يوم تملكها عند أبي حنيفة ومالك
والشافعي وأحمد وقال داود ليس له شيء وإن جاء صاحب
اللقطة فأعطى علامتها ووصفها وجب على الملتقط عند

مالك واخذ ان يدفعها اليه ولا يكلف ببينة وقال ابو حنيفة
والشافعي ولا يلزمه ذلك الا ببينة **كتاب القبط**
واذا وجد القبط في دار الاسلام فهو مسلم عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة ان وجد في كنيسته او بيعة او قرية من قري اهل الذمة
فهو ذمي واختلف اصحاب مالك في اسلام الصبي المميز عن
البالغ العاقل على ثلاثة اقوال احدها ان اسلامه يصح وهو
قول ابو حنيفة واخذ والثاني انه لا يصح والثالث انه موقوف
وعن الشافعي الا قول الثلاثة والراجح من مذهب ان اسلام الصبي
استفلا لا لا يصح **فصل** واذا وجد القبط في دار الاسلام
فهو حر مسلم فان امتنع بعد بلوغه من الاسلام لم يقر على ذلك
فان اتى به وكل عند مالك واخذ وقال ابو حنيفة يحد ولا
يقتل وقال الشافعي يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه وانفقوا
عليه انه يحكم باسلامه من الطفل باسلام ابيه وكذا باسلام
امه وعنه رواية مذهب الجماعة **كتاب الجمع**
انفقوا لا يمة علي ان راد الا بق يستحق جعل برده اذا شرط
لم يختلفوا في استحقاقه اذ لم يشترط فقال مالك ان كان معروفا برده
الاباق استحق على حسب بعد الموضع وقربه وان لم يكن ذلك
سأله فلا جعل ويعطي ما انفق عليه وقال ابو حنيفة واخذ
يستحق جعل على الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه
ولا ان يكون معروفا برده الا باقامه لا وقال الشافعي لا يستحق جعل
الا بالشرط واختلفوا هل هو مقدر فقال ابو حنيفة ان برده

من سيرة

من سيرة ثلاثة ايام استحق اربعين درهما وان برده من
دون ذلك بر فتح له الحكم وقال مالك له اجرة المثل وعن
احمد روايتان احدهما ان يار او اثني عشر درهما ولا فرق
بين قصر المسافة وطولها ولا بين المصر وخارج المصر والثانية
ان جأبه من مصر عشرة دراهم او من خارج المصر فان يعوب
درهما وعند الشافعي لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير واختلفوا
فيما انفق على الاق في طريقه فقال ابو حنيفة والشافعي لا يجب
على سيد اذ انفق متبرعا وهو الذي ينفق من غيره اذن
الحاكم فان انفق باذنه كان ما انفق مينا على سيد العبد وله
ان يحبس العبد عنده حتى ياخذ ما انفق وقال احمد هو على سيده
بكل حال ومذهب مالك ليس له الا اجرة المثل **كتاب**
الفرائض اجمع المسلمون على الاستيثار المتوارث بها
ثلاثة رحم ونكاح وولا وان الاستيثار المانعة من الميراث
ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلي ان الانبياء لا يورثون
وان ما يتركوه صدقة يصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف
في ذلك الا الشيعية واجمعوا على الوارثين من الرجال عشرة الابن
وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الامن
الام والعم وابنه الام والزوج والمعتق ومن الشا سبعة
البنات وبنات الابن وان سفلت والام والجد والاخت
والزوجة والمعتقة وعلي ان الفرائض المقدرة المحدودة
واردة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلث

والثلثان والثلث والسدس غير ذلك من سائيل الفريض المجمع
عليها **فصل** واما ما اختلف فيه فمنه ثوريت ذوات
الارحام الذين لا يسمونهم في كتاب الله عز وجل وهم عشرة لنا
ابو الام وكل جد وجد ساقطين واولاد البنات وبنات
الاخوات واولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والعلم للاموات
الاعمام والعمام والخالات والمولدون بهم فذهب مالك
والشافعي الى عدم ثوريتهم قالا ويكون المال لبيت المال وهو قول
ابي بكر وعمر وعثمان وزيد والنزهري والاوزاعي وداود
وذهب ابو حنيفة واخذ الى ثوريتهم وحكي ذلك عن علي
وابن مسعود وابن عباس وذلك عند فقد اصحاب الفروض
والعصبات بالاجماع وعن سعيد بن المسيب ان الخال يورث
مع بنت فعلى ما قال مالك والشافعي اذا مات عن امه كان
لها الثلث والباقي لبيت المال او عن بنته فلها النصف والباقي
لبيت المال وعلى ما قال ابو حنيفة واخذ لما لك للام الثلث
بالفرض والباقي بالرد وكذلك لبيت النصف بالفرض والباقي
بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ ابي الحسن
رضي الله عنه ان الصبي يورث عن عثمان وعلي وابن عباس وابن
مسعود انهم كانوا يورثون ذوي الارحام ولا يورثون علي
اخذ وهذا الذي يحكي عنهم في الرد وثوريت ذوي الارحام
حكاية فعلى قول ابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون
الاجماع على هذا **فصل** والمسلم لا يرث من الكافر ولا
عك

عكسه باتفاق الامة وحكي عن معاذ وابن المسيب والنخعي
والنخعي انه يورث المسلم من الكافر لا عكسه كما يزوج الكافر
ولا يزوج الكافر المسلم **فصل** واختلفوا في مال المرتد
اذا قتل او مات على الردة على ثلاثة اقوال الاول ان جميع ماله
الذي كسبه في اسلامه يكون قيا لبيت المال هذا قول مالك
والشافعي واخذ والثاني يكون لورثته من المسلمين من كسبه
في اسلامه او في ردته وهذا قول ابي يوسف ومحمد بن الحسن
والثالث ان ما اكتسبه في حال اسلامه لورثته المسلمين وما اكتسبه
في حال ردته في لبيت المال وهذا قول ابي حنيفة **فصل**
واختلفوا على ان القاتل عمدا لا يرث من المقتول لم يختلفوا
فمن قتل خطأ فقال ابو حنيفة والشافعي واخذ لا يرث وقال
مالك يورث من المال دون الدية **فصل** واختلفوا في
ثوريت اهل المال من الكفار فذهب مالك واخذ لا يرث بعضهم
بعضا اذا كانوا اهل ملتين كاليهود والنصارى وكذا من عدلها
من الكفار ان اختلفت ملتهم وقال ابو حنيفة والشافعي انهم
اهل ملة واحدة كلهم كفار يورث بعضهم بعضا **فصل**
والفرق والقتل والمعدا والموت في حريق او طاعون اذا لم
يعلم اليهم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وتركه
كل واحد منهم لباقي ورثته بالاتفاق الا في رواية عن
احمد وذهب علي وسنن وشيخ الشافعي والنخعي الى انه يورث
كل واحد منهما من ثلث ماله دون طارقه وهي رواية عن

احمد فصل ومن بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث ولا يرث
 عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد
 والمزني يورث ويرث بقدر ما فيه من الحرية **فصل** والكافر
 والمتردد والقاتل عمدا ومن فيه رق ومن خفي موته لا يحجبون
 كما لا يرثون بالاتفاق وعن ابن مسعود وحده ان الكافر والعبد
 وقاتل العمد لا يحجبون ولا يرثون والاختلاف اذا حجبوا الام
 الى السدس لم يأخروه بالاتفاق وروى عن ابن عباس ان
 الاختوة يرثون مع الاب اذا حجبوا الام فيأخذون ما
 حجبوها عنه والمنهون عنه موافقة المجاعة الكافرة
 ام الاب لا يرث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيئا بالاتفاق
 الثلاثة وذهب احمد الى انها ترث مع السدس ان كانت
 او تشارك الام فيه ان كانت موجودة والاخوان تحجبان الام
 من الثلث الى السدس بالاجماع ويحكي عن ابن عباس ان له معهما
 الثلث حتى يصيرا ثلاثة فيكون لها السدس معهم **فصل**
 وللأم في مسألة زوج وابوين أو زوجة وابوين ثلث ما بقي
 بعد فرض الزوج او الزوجة عند جميع الفقهاء الا ابن عباس
 فانه قال يكون لها ثلث المال كله في المسائلين وبه قال شريح
 ووافقه ابن سيرين في زوجة وابوين وخالفه في زوج
 وابوين **فصل** وللبنتين فصاعدا الثلثان عند جميع
 الفقهاء الا ما استهر عن ابن عباس ان للبنتين النصف كالواحدة
 وان للثلاثة فصاعدا الثلثان روي عنه كقول الجماعة واذا

استكمل البنات الثلثين فلا شيء لبنات الابن الا ان يكون
 معهم ذكر في درجتهم او اسفل منهم فيعصم من فيكون
 ما بقي بينهم وبين من هو في درجتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن مسعود انه جعل ما بقي
 للذكر من ولد الابن دون الاب **فصل** والاختوات مع
 البنات عصبة عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن عباس انهن
 بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات **فصل** المسألة المشهورة
 بالمسركة وهي زوج وام ولخوان لام واخ لا يرثون
 فيها فقال مالك والشافعي للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة
 الام الثلث لم يشارك الاخ للابوين الاخيرين للام في الثلث
 الذي فرض لها وهذا قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود
 ويحيى وعائشة والنزهري وابن المسيب وجماعات ومن ذهب
 الى حنيفة واصحابه واحمد وداود والثلث للاخوة للام وسيفظ
 الاخ للابوين وهو مذهب علي وحكي عن ابن عباس وابن مسعود
فصل فرض الحد والحدات السدس عند جميع العلماء
 وروى عن ابن عباس انه اعطى الحد ام الاب اذا انفردت
 السدس الثلث واقام مقام الام وروى عنه كقول الجماعة
 ومذهب مالك لا يرث من الحدات الا اثنتان ام الام وامها
 وام الاب وامها وانها ومذهب أبي حنيفة ان ام اب الاب
 يرث ايضا واختلف قول الشافعي فقال مثل قول مالك وقال
 مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور عنه والراجح من مذهبه

حاكم دون

والجدة من جهة الأب إذا كانت أقرب من الجد من قبل الأم شارك
 الجد من قبل الأم في الستين ولا تجبها هذا مذهب مالك
 والشافعي وزيد وابن مسعود وقال أبو حنيفة الستين للجد
 من قبل الأب إذا كانت أقرب من التي من جهة الأم **فصل**
 والجد تقاسم الأخوة فيرون معه ولا يجزون عند أبي حنيفة
 ومالك والشافعي وأحمد وروى عن أبي بكر وابن عباس وعائشة
 وابن الزبير وروان ومعاذ وأبي موسى وأبي الدرداء أن
 الجد يسقط الأخوة والأخوة من الأبوين يعادرون الجد
 بالأخوة من الأب مالم ينقصوه عن الثلث عند كافة العلماء
 وروى عن علي بن أبي حمزة يعادرونهم منه واختلف الأئمة في الأمومة
 وهي زوج وأم وجد ولخت لأب وأم أو لأب فقال مالك
 والشافعي وأحمد للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت
 النصف وللجد السدس ثم يقسم الجد والأخت بينهما الثلثان
 الثلثان له ولها الثلث وقال أبو حنيفة للام الثلث وللزوج
 النصف والباقي للجد وتسقط الأخت **فصل** ومن
 اجتمع فيه جهتان فرض ورث عند مالك والشافعي باقواها
 فقط وعند أبي حنيفة ولحق يرث بالسيبين جميعا ولو
 اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لأم كان للأخ منهم الستين
 والباقي بينهما بالعصوة بالاتفاق وحكي عن ابن مسعود
 والحنن وأبي ثور وروان ابن العم الذي هو أخ لأم أو لأم مال
فصل كافة العلماء يقولون بأن الإرث لا يثبت للموالة

وهذا وجد في الأصول
 وهو من الأصول
 عن أبي حنيفة
 أن الجد كالأب
 ويسقط الأخوة
 والأخوات

وذهب

وذهب النخعي إلى ثبوت وقال أبو حنيفة إن الموالة
 كان له نكح مالم يعقل عنه وابن الملا عنة قال أبو حنيفة
 تستحق أمه جميع ماله بالفرض والتعصيب وقال مالك
 والشافعي تأخذ الأم الثلث بالفرض والباقي لبيت المال
 وعن أحمد روايتان أحدهما عصبة عصبة أمه فأدخل خلف
 أما وخاله فللام الثلث والباقي للخال والثانية أنها عصبة
 فيكون المال جميعها لها **فصل** والعول عند
 كافة الفقهاء صحيح ثابت بمعول به فإذا زادت الفريض
 على سهام التركة دخل النقص على كل واحد منهم على قدر
 حقه وأعيدت المسألة ثم يقسم بعوله فيعطي كل ذي سهم
 على قدر سهمه عايلة كالديون إذا زادت على التركة
 تقسم على الحصص وينقص كل واحد منهم على قدر سهمه
 وقد انعقد إجماع في خلافة عمر رضي الله عنه وأئمة ابن
 عباس رضي الله عنهما وقال بطلان فقيل لم هلا قلت ذلك
 بحضرة عمر فقال هبته وكان ميا با فقيل له رأيتك مع الجماعة
 أحب إلي من رأيك منفردا أو اتفق الأئمة على أن العول
 لا يكون إلا في الأصول الثلاثة الستة والاثنا عشر والعشرة
 والعشرون **فصل** والسقط أن استهل صار خا قال
 مالك وأحمد لا يرث ولا يورث وإن حرك وتنفس إلا أن يطول
 به ذلك ويرضع فإن عطس فعن مالك روايتان وقال
 أبو حنيفة والشافعي إن حرك وتنفس إلا أن يطول به ذلك ويرث

وورث عنه **فصل** والخنثى المشكل وهو من له فرج
 وذكر قال أبو حنيفة والمشهور عنه ان بال من الذكر فهو
 غلام او من الفرج فهو انثى او منهما اعتبر سبقهما فان استويا
 بقي على اشكاله الى ان يخرج له حية او ياتي الشافعي رجل
 او يدبر له لبن او يوطأ في فرجه او يحصر في ثوبه فان لم
 يظهر شيء من ذلك فهو مشكل وميراث ميراث انثى وكذلك
 قال الشافعي لكن يخالف في ميراثه فقال يعطى الابن النصف
 والخنثى الثلث ويوقف السدس حتى يتبين أمره او يصطلا
 وقال مالك وأحمد يورث يورث فان كان يورث منها اعتبر
 اسبقهما فان كانا في السبق سوا اعتبر اكثرهما فورث منه والا
 بقي على اشكاله ولو خلف رجل ابنا وخنثى مشكلا قسم للخنثى
 نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى فيكون للابن
 ثلث المال وللخنثى ربع المال وسدس **كتاب**
الوصايا الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت
 وهي جائزة مستحقة غير واجبة بالاجماع لمن ليست عند
 امارة تجب عليه الخروج منها ولا عليه دين يعلم منه هوله
 او ليست عندك ودبعة بغير اسمها فان كانت ذمته متعلقة
 بشيء من ذلك كانت الوصية واجبة عليه رضا وهي مستحقة لغير
 وارث بالاجماع وقال الزهري واهل الظاهر ان الوصية
 واجبة للاقارب الذين لا يرثون الميراث سوا كانوا عصبة
 او دارحم اذا كان هناك وارث غيرهم **فصل** والوصية

والوصية

تتبع

والوصية لغير الوارث بالثالث جائزة بالاجماع ولا تقتصر الى
 اجازة وللوارث جائزة موقوفة على اجازة الوارثه واذا اوصى
 بأكثر من ثلث واجازة الوارث نفذت لك ومذهب مالك النظم
 اذا اجازوه في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته او في صحته
 فلمهم الرجوع بعد موته وقال أبو حنيفة والشافعي الرجوع
 سوا كان في صحته او بعد موته **فصل** ومن وصى بحمل
 او بعير جاز عند الثلاثة ان يعطى انثى وكذلك ان وصى ببدنة
 او بقرة جاز ان يعطى كرا فالذكر والا انثى عندهم سوا
 وقال الشافعي لا يجوز في البعير الا الذكر ولا في البدنة الا البقرة
 الا الا انثى ولا اوصى باخراج ثلث ماله في الرقاب ابتدعت
 عند مالك يعق ماله كالكزكاة وقال أبو حنيفة والشافعي
 يصرف الى المكاتبين **فصل** اجازة الوارثه هل هي تنفيذ
 لما كان امره الموصي ام عطية مستقلة الثلاثة تنفذ وللشافعي
 قولان اصحهما كاجازة وهل يملك الموصي له يموت الموصي
 ام بقوله واذا اوصى بشي لرجل لم اوصى به لآخر ولم يصير رجوع
 عن الاول فهو بمنى ما نصفين بالاتفاق وقال الحسن وطاوس
 وعطاء هو رجوع ويكون للثاني وقال داود هو الاول
فصل والعنق والحبة والوقف وسائر العطايا المنجزة
 في مرض الموت معتبر من الثلث بالاتفاق وقال داود
 ومجاهد هي منجزة من راس المال ويختلف فيما اذا قدم
 ليقتصر منه او لرحم او كان في الصنف بالعدو وجا

الحامل المطلق وهاج الموج بالبحر وهو ركب سفينة فقال
فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في المشهور عنه ان عطاء اباها ولا
من الثلث وعن الشافعي قولان اصحهما من الثلث والثاني
من جميع المال وحكي عن مالك ان الحامل اذا بلغت ستة
اشهر لم تنصف في اكثر من ثلث مالها **فصل** واختلفوا
في الوصية الى العبد فقال مالك واجد تضع مطلقا سواء كان عبدا
او عبدا غيرا وقال الشافعي لا تضع مطلقا وقال ابو حنيفة لا تضع
الى عبدا بشرط ان لا يكون في الورثة كبير ولا تضع الى عبيد
غيره ومن له جد واب لا يجوز له عند الشافعي واجدان
يوصي الى اجنبي بالنظر في امر اولاده مع وجود ابيه او جده
ان كان من اهل العدة وقال ابو حنيفة ومالك تضع الوصية
الى الاجنبي في امر الاولاد وقضا الديون وتنفيذ الثلث مع
وجود الاب والجد واذا اوصي الى عدل لم تستوزعت
الوصية منه كما اذا اسند الوصية اليه فالحق لا تضع فانه لا
يؤمن عليها وهذا قول مالك والشافعي وعن احمد روايتان
وقال ابو حنيفة اذا استقرض الميراث فاذ اوصي الى فاسق
مخرج القاض من الوصية فان لم يخرج بعد تصرفه تحت
وصيته واختلفوا في الوصية للفقار فقال مالك والشافعي
واجد تضع سواء كانوا اهل حرب او ذمة وقال ابو حنيفة لا تضع
لاهل الحرب وتضع لاهل الذمة خاصة **فصل** والوحي
ان يوصي بما وصي به اليه غيره وان لم يكن الوصي جعل ذلك اليه

هذا المذهب

احمد

هذا المذهب ابو حنيفة واصحابه ومالك ومنع من ذلك الشافعي
واحمد في اظهر الروايتين واذا كان الوصي عدلا لم يجز الى حكم
الحاكم وتنفيذ الوصية اليه ويصح جميع تصرفه عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيع
للصي مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول **فصل**
ويشترط بيان ما يوصي فيه ويعينه فان طلق الوصية فقال
اوصيت اليك لم يصح عند ابو حنيفة والشافعي واجد وكان
ذلك لغوا وقال مالك يصح وتكون وصيته في كل شيء
وعن مالك رواية اخرى انه لا يكون وصيا فيما عينه واذا
اوصي لافان او عقبة لم يدخل ولا البنات عنده ليسوا
بعقب ويعطي الاقرب فالاقرب وقال ابو حنيفة اقارب
دور حمة ولا يعطي ابن العم ولا ابن الخال وقال الشافعي اذا
قال لاقارب دخل كل قرابة وان بعد الاصل وقرعا
واذا قال لذي ربي وعقبتي دخل في الادنيات وقال احمد
في احدي روايتيه من كان يصله في حياته فيصرف والا
فالوصية لافان من جهة ابيه ولو اوصي لغيره فقال
ابو حنيفة هم الملائمون وقال الشافعي جد الجوار يعون
دار من كل جانب وعن احمد روايتان اربعون وثلاثون
ولا حد لذلك عند مالك **فصل** والوصية للميت عند ابو
حنيفة والشافعي واجد باطله وقال مالك يصحها فان كان
عليه دين او كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته ولو

أوصي له رجل بالف ولم يكن حاضر الألف وباقي ماله غائب
أو باقي ماله عفار أو دين وشيخ الورثة وقال لا تدفع إلي
الموصي له الألف فبعد ما لك ليس لهم ذلك وقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد له ذلك الألف ويكون باقي حقه شرى ياتي جميع
ما خلفه الموصي يستوفي حقه **فصل** وإذا وصي غلام ولم يبلغ
الحكم كان يعقل ما يوصي به فوصيته جائزة عند مالك وقال
أبو حنيفة بعد ما يجوز واختلف قول الشافعي والأصح من
مذهبهما أنها لا تصح وهو مذهب أحمد **فصل** ولو اعتقل
لسان المريض فهل تصح وصيته بالإشارة أم لا قال أبو حنيفة
وأحمد لا تصح وقال الشافعي تصح والظاهر من مذهب مالك يجوز
ذلك **فصل** وإذا قبل الموصي له الوصية في حياة الموصي
لم يكن له عند أبي حنيفة وما لك أن يرجع بعد موته
قال أبو حنيفة ولا في حياة الموصي إلا أن يكون للموصي له حاضر
وقال الشافعي وأحمد له الرجوع على كل حال وعزل نفسه
متى شاق أو لنووي إلا أن يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف
لما لا يستلزام عليه وإذا وصي كتر يابيه الرقيق فقبل الوصية
وهو مريض فبعث على نفسه لم مات إلا بن فبعد ما لك الرجوع
أنه يرثه وعند الشافعي وأحمد لا يرثه وإذا قال أعطوه رأسي
من رقيقتي أو جلامي من ابلي وكان رقيقه عشرة أو أبليه
فقال مالك يعطى عشرهم بالقمة وقال الشافعي يعطى الورثة
ما يقع عليه اسم رأس صغير كان أو كبير **فصل** وإذا

كنت

كنت وصية بخطه ويعلم أنها خطه ولم يشهد فيها فصل
يحكم بها كما يحكم لو أشهد على نفسه بها الثلاثة على أنه لا يحكم
بها وقال أحمد يحكم بها لم يعلم رجوعه عنها ولو وصي
إلى رجلين وأطلق فلهل أحدهما النصف دون الآخر
قال الثلاثة لا يجوز مطلقا وقال أبو حنيفة يجوز في ثمانية أسبار
مخصوصة شري الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار
وعسوتهم ورؤوسهم بعينها وقضائهم وانقاد
وصية لا بعينها واعتق عبد بعينه والخصومة في حقوق
الميت **فصل** واختلفوا هل يصح التزويج في مرض الموت
فقال الثلاثة يصح وقال مالك لا يصح للمريض الذي مرضه نحو
عليه أن يتزوج فإن تزوج وقع فأسد أسود دخل بها أو
لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فإن برأ من المرض فحل
ذلك الزكاح أم يبطل عنه في ذلك روايةان ولو كان له ثلاث
أو لا فإوصي لأخر بمثل نصيب أحدهم الثلاثة له الربع و
مالك له الثلث ولو وصي بجميع ماله ولا وارث له قال أبو حنيفة
الوصية صحيحة وهي رواية عن أحمد وقال الشافعي ومالك
في رواية عنه وأحمد في الرواية لا يصح إلا في الثلث ولو هب
أو اعتق لم يعتق في مرضه وعجز فقال الثلاثة يتحصان
وقال الشافعي بيد الأول وهي رواية عن أحمد **فصل** هل يجوز
للموصي أن يشترى لنفسه شيئا من مال المتيمة قال أبو حنيفة
يجوز بزيادة على القيمة استحسانا فإن استأثره بمثل قيمته

لم يجوز وقال مالك له ان يستتر به بالقيمة وقال الشافعي لا يجوز
على الإطلاق وعن احمد روايتان اسمى بهما عدم الجواز
والاخرى ادا وكل غير جاز **فصل** واذا ادعى الوصي دفع
المال الى اليتيم بعد بلوغه قال ابو حنيفة واجل القول قول
الوصي مع ثبوت قبيل قوله كما يقبل في خلاف المال وما
يدعيه من خلاف يكون امينا وكذا الحكم في الاب والحكم
والشريك والمضارب وقال مالك والشافعي لا يقبل قول
الوصي لا يمينه **فصل** والوصية للقائل صحيحه عند أبي
حنيفة ومالك وحماد والشافعي قوله ان صح ما الصحة ولو
اوصى مسجدا قال مالك والشافعي واحدا نصح الوصية وقال
ابو حنيفة لا نصح الا ان يقول يتفق عليه من حاله ولو اوصى
لبنى فلان لم يدخل الا المذكور بالاتفاق ويكون بينهم
بالسوية **فصل** والوصي مع الغني هل يجوز له ان يأكل من
مال اليتيم عند الحاجة ام لا مذهب حنيفة لا يأكل بحال ولا
قضايا ولا غيره وقال الشافعي واحدا يجوز له ان يأكل باقل
الامر من حاجة عمله وكفايته وهل يلزمه عند الوجود
رد العوض للشافعي قوله لا واحدا روايتان وقال مالك ان
كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا فليأكل بالمعروف
بمقتضى نظر ولجنة مثله **كتاب النكاح** الاجماع متفق
على ان النكاح من العقود الشرعية باصل الشرع والتفق
الايمه علي ان من تآقت نفسه اليه وخاف العنت وهو الزنا فانه
يتأكد

يتأكد في حقه ويكون أفضل له من النكاح والجهاد والصلوة
والصوم والمنطوع به فالنكاح مستحب لمحتاج اليه تجد لهيته
عند الشافعي ومالك وقال احمد متى تآقت نفسه اليه حتى العنت
وجب وقال ابو حنيفة باستحبابه مطلقا بكل حال وهو عند
افضل من لا يقطع للعبادة وقال داود بوجوب النكاح
على الرجل والمرأة مرة في العمر مطلقا **فصل** واذا قصد نكاح
امرأة بين نظرة الي وجهها وكيفيةها بالاتفاق وقال داود يجوز
الي سائر جسدها سوى السورتين والاصح من مذهب الشافعي
جواز النظر الى فرج الزوجة والامنة وعكسه وبذلك قال ابو حنيفة
ومالك واحدا ومملوك المرأة فصر الشافعي علي انه محرر لها فيجوز
نظرة اليها وهذا هو الاصح عند جمهور اصحابه وقال
الشيخ ابو حامد الصحيح عند اصحابنا ان العبد لا يكون محررا
لسيدته قال النووي هذا هو الصواب بل ينبغي ان لا يجري فيه
خلاف بل يقطع بتحرره والقول بانه محرر لها ليس له دليل ظاهر
فان الصواب في الالة انها في الاما **فصل** ولا يصح النكاح الا
من جانب التصرف عند غامة الفقهاء وقال ابو حنيفة يصح نكاح
الصبي المميز والسفيه موقوفا على جازة الولي ويجوز للولي
غير الاب ان يزوجه اليتيم قبل بلوغه اذا كان له نظر كالاب
عند الثلاثة ومنع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح العبد بغير
اذن مولاه عند الشافعي واحدا وقال مالك يصح للولي فسخه
عليه وقال ابو حنيفة يصح موقوفا على جازة الولي **فصل**

ولا يصح علي عند الشافعي وأحمد إلا بولي ذكر فإن عقدت للمرأة
 الزكاح لم يصح وقال أبو حنيفة للمرأة أن تزوج بنفسها وأن تول
 في نكاحها إذا كانت من أهل النكاح التصرف في مالها ولا اعتراض
 عليها إلا أن تضع نفسها في غير كفوف فيعترض الولي عليها وقال
 مالك إن كانت ذات شرف وجمال تزوج في مثلهما لم يصح نكاحها
 إلا بولي وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولي نكاحها الجاني
 برضاها وقال داود إن كانت بكر لم يصح نكاحها غير ولي
 وإن كانت ثيبا صح وقال أبو ثور وأبو يوسف صح أن تزوج بغير
 وليها فإن تزوجت بنفسها وتزافعا إلى حاكم حنفي فحكم بصحة
 نفقه ليس للشافعي نقضه إلا عند أبي سعيد الأصمري فإن وطئها
 قبل الحكم فلا جد عليه عند أبي بكر الصديقي إن اعتقد تخريم
 وإن طلقها قبل الحكم يقع إلا عند أبي إسحق المروزي حيث طأ
 فإن كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي فوجها نكاحها
 تزوج نفسها والثاني أنها تزوجها إلى رجل من المسلمين تزوجها
 قال المستظهري وهذا لا يحج علي أصلا وكان الشيخ أبو إسحق
 في مثل هذا أن حكم فقيها من أهل الاحتياط في ذلك بناء على
 التحكيم في النكاح **فصل** ونصح الوصية بالنكاح عند
 مالك ويكون الوصي أولي من الولي بذلك وقال أبو حنيفة
 بأن القاضي تزوج وقال الشافعي ولا ولاية لوصي مع ولي لا غارها
 لا يلحقه وقال القاضي عبد الوهاب المالكي وهذا الإطلاق
 في التعديل فاسد فاحكم إذا زوج المرأة لا يلحقه ما قاله **فصل**
 وتخون

وتخون

وتخون الوكالة في النكاح وقال أبو ثور لا تدخل الوكالة فيه
 وأحمد وأبو من الأخ وقال مالك الأخ أولي من الأب والأم
 أولي من الأخ للأب عند أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه وقال
 مالك لها سوا ولا ولاية للأب عليه أمه بالبنوة عند الشافعي وقال
 أبو حنيفة ومالك وأحمد تثبت له الولاية وقدمه مالك وأبو
 علي الأب وقال أحمد الأب أولي وفي أحد عنه روايتان وهو
 قول أبي حنيفة **فصل** ولا ولاية للفاسيق عند الشافعي
 وأحمد ومن أصحابه من قال إن كان الولي أباً وجداً فلا ولاية له
 مع الفسق وقال أبو حنيفة ومالك الفسق لا يمنع الولاية
فصل وإذا غاب الولي الأقرب إلى مسافة تقصر فيها الصلاة
 زوجها القاضي إلا بعد من العصبة عند الشافعي وقال أبو
 مالك وأحمد إن كانت العصبة منقطعة انتقلت الولاية إلى
 الأبعد وإن كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند
 أبي حنيفة وأحمد هو الغيبة مكان لا تصل إليه القافلة في
 السنة إلا مرة واحدة وإذا غاب الولي عن البكر وخفي خبره
 ولم يعلم له مكان قال مالك تزوجها أخوها بأزنها
 وبه قال أبو حنيفة وأصحابه خلافاً للشافعي **فصل** وللاب
 وأحمد عند الشافعي يخفى تزوج البكر بغير رضاها
 صغيرة كانت أو كبيرة وبه قال مالك في الأب وهو
 أشهر الروايتين عن أحمد في أحد وقال أبو حنيفة
 تزوج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يخون لأحد

وإن كان غيرهما من أصحابه ثبتت
 مع الفسق صح

بحال وقال مالك وأحمد في إحدى الروايتين لا يثبت للجد ولاية
 الإجمار ولا يجوز لغير الأب تزويج الصغيرة حتى تبلغ
 ويأذن عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز لسائر العصبات
 تزويجها غير أنه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الإجمار
 إذا بلغت وقال أبو يوسف يلزمها عقد **فصل** والبكر
 إذا ذهبت بكارتها بوط ولو حرما لم يحزن تزويجها إلا
 بأذنها إن كانت بالغة وإن كانت صغيرة فحتى تبلغ وتأذن
 فعلى هذا إذا رأت البكر قبل بلوغها لم تزوج عند الشافعي
 حتى تبلغ سواء كان المزوج أباً أو غيره وقال أحمد إذا
 بلغت تسع سنين صح إذا نكح في النكاح وغيره **فصل**
 والرجل إذا كان هو الولي للمرأة أما بالنسب أو ولا أو حكم
 كان له أن يزوج نفسه منها عند أبي حنيفة ومالك على
 الإطلاق وقال أحمد يوكّل غيره لئلا يكون موجبا قايلا
 وقال الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكّل غيره بل
 يزوجه غيره ولو خليفته وقال بعض أصحابه بالجواز
 وبه عمل أبو يحيى البلخي وقاضي دمشق فإنه تزوج امرأة
 ولي أمرها من نفسه وكذلك من اعتق أمته لم أدت له في
 نكاحها من نفسه جاز له عند أبي حنيفة ومالك أن ينيكحها
 من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له أن يوكّل من
 خطبها منه في تزويجها من نفسه عند مالك وأبي حنيفة
 وصاحبيه **فصل** وإذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير

الكفو

الكفو صح العقد عند الثلاثة وقال أحمد لا يصح وإذا تزوجها
 أحد الأولياء برضاها من غير كفوف لم يصح عند الشافعي
 وقال مالك اتفق الأولياء واختلفوا في سواها وإذا أدت
 في تزويجها لمسلم فليس لو أحد من الأولياء اعترض في ذلك
 وقال أبو حنيفة يلزم النكاح **فصل** والكفاة عند الشافعي
 في خمسة الدين والنسب والصنعة والحريه والخلو من
 العيوب وسرط بعض أصحابه اليسار وقول أبي حنيفة
 كقول الشافعي لكن لم يعتبر الخلو من العيوب ولم يعتبر
 بحسن الحسن الدنيا بالكفاة إلا أن يكون بحيث يسكر
 ويخرج فيسخر منه الصبيان وعن مالك أنه قال الكفاة في الدين
 لا غير وقال ابن أبي ليلى الكفاة في الدين والنسب والمال
 وهي رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف والمكسب وهي
 رواية عن أبي حنيفة وعن أحمد رواية مذهب الشافعي وخري
 أنه يعتبر الدين والصنعة ولا أصحاب الشافعي في السن وجمان
 كالشيخ مع الشابة وأصحها أنه لا يعتبر **فصل** وهل فقد
 الكفاة يؤثر في بطلان النكاح أم لا قال أبو حنيفة يوجب
 للأولياء حق الاعتراض وقال مالك يبطل النكاح وللشافعي
 قولان أصحهما البطلان إلا إذا حصل بعد رضی الزوجة
 والأولياء عن أحمد روايتان أظهرهما البطلان وإذا طالت
 المرأة التزويج من كفوف دون مهر مثلها لمزوجة الجائز
 عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف وأحمد وقال أبو حنيفة

والكفاة

لا يلزم ذلك ونكاح من ليس بحق في النسب غير محرم
 بالاتفاق **فصل** وإذا تزوج الأب والجد الصغيرة بدون
 مهر مثلها يلزم به المهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغير بالكسر
 من مهر المثل يرد إلى مهر المثل عند الشافعي وقال أبو حنيفة
 ومالك **و** لا يلزم ما سماه وإذا كان الأقرب من أهل الولاء
 فزوجها لا بعد لم يصح عند الثلاثة قال مالك يصح إلا في الأب
 في حق البكر والوصي فإنه يجوز للأربعة التزوج **فصل**
 وإذا تزوج المرأة وليا من رجلين وعلم السابق واليانه
 باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك إن دخل
 بها الثاني مع الجهل بحال الأول بطل الأول وصح الثاني وإن
 دخل لم يعلم السابق بطلا وإذا قال رجل فلانة زوجتي
 ثبت النكاح باتفاقهما عند الثلاثة وقال مالك لا يثبت النكاح
 حتى يري داخل وخارجا من عندها إلا أن يكون في سفر
فصل ولا يصح النكاح إلا بشهادة عند الثلاثة وقال
 مالك يصح من غير شهادة إلا أنه اعتبر الساعة وترك
 التراخي بالكتمان حتى لو عقد في السر واستتر طامان
 النكاح فصح عند مالك وعند أبي حنيفة وقال الشافعي
 وأحمد لا يضر كتمانهم مع حضور شاهدين عدلين ذكرين
 وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين
 وإذا تزوج مسلم دميته لم ينعقد النكاح إلا بشهادة مسلمين
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ينعقد بدمين والخطبة
 في النكاح

في النكاح

في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء إلا داود فإنه قال لا بشرط
 الخطبة عند العقد **فصل** لا يفعل النبي **فصل** ولا يصح
 النكاح عند الشافعي وأحمد إلا بلفظ التزوج أو النكاح وقال
 أبو حنيفة ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك على الثاني في حال
 الحياة حتى يروى عنه في لفظ الأجازة ثم وإثبات وقال مالك ينعقد
 بذلك مع ذكر المهر وإذا قال زوجت بنتي من فلان فبلغ فقال
 قبلت النكاح لم يصح عند عامة الفقهاء وقال أبو يوسف يصح ويكون
 قول لا زوجت فلانا جميع العقد ولو قال زوجتك بنتي فقال
 قبلت فلنا فصح قولان أصحهما أنه لا يصح حتى يقول قبلت بكاحها
 والثاني أنه يصح وهو قول أبي حنيفة وأحمد ولا يجوز للمسلم أن
 ينزوج كفاية بولاية كفاية عند أحمد وأجازة الثلاثة **فصل**
 ويملك السيد جبار عبدا للبير على النكاح عند أبي حنيفة ومالك
 وعليه القدم من قول الشافعي ولا يملك وكذلك عند أحمد وعليه
 أحمد من قول الشافعي ويجوز السيد علي بيع العبد والنكاح
 إذا طلب منه النكاح فامتنع عند أحمد وقال أبو حنيفة ومالك
 لا يجبر وللشافعي قولان كما لمذهبين أصحهما لا يجبر ولا يلزم
 الابن لعفاف أبيه وهو النكاح إذا طلب النكاح عند أبي حنيفة
 ومالك وأظهر الرواية عن أحمد أنه يلزم وهو نص الشافعي قال
 محققو أصحابه بشرط حرية الأب وكذلك عند مالك وعفاف
 الأحرار من جهة الأب وكذلك من جهة الأم **فصل** ويجوز للولي
 أن ينزوج أم ولد لا بغير رضاها عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي

في ذلك اقول اصح ما كذب حنيفة وما لك روايتان ولو قال
اعتقت امتي وجعلت عتقها صدقا بحضرة شاهدين فعند
ابي حنيفة وما لك والشافعي النكاح غير معتقد وعن احمد
روايتان احدهما مذهب الجماعة والثانية الاعتقاد وثبت
العتق صدقا واما العتق صحيح بالاجماع ولو قالت الامه
لسيدها اعتقني علي ان تزوجك ويكون عتقي صدقي فاعتقها
فقال لا ريب في صحة العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي
هي بالخيار ان شأت تزوجه وان شأت لم تزوجه ويكون
لها ان اختارت تزوجه صدق مستأنف فان كرهته
فلا شيء عليها عند ابي حنيفة وما لك وقال الشافعي له عليها
قيمة مثلها نفسها وقال احمد نصير حره ويلزمها قيمه نفسها
وان تراضيا بالعقد كان العقد مهلا ولا شيء لها سواه **باب**
ما يحرم من النكاح ام المرأة تحرم على التابيد
بمجرد العقد على البنت بالاتفاق وحكي عن علي وزيد
ان نابت انهما قال لا يحرمه الا بالدخول البنت وقال
مجاهد وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز
له ان يتزوج بامها وان ماتت قبل الدخول لم يتزوج
امها فجعل الموت كاللدخول وتحرم الربيبة بالدخول
بالام بالاتفاق وان لم تكن في حجر عمو امها وقال داود
ليس شرط ان تكون الربيبة في كفالتة وتحترم المصاهرة
تتعلق بالوطي في ملك فاما المباشرة فيما دون الفرج
بشهوة

بشهوة فهل تتعلق بها التحريم قال ابو حنيفة تتعلق بالتحريم
بذلك حتي ان النظر الى الفرج كالمباشرة في تحريم المصاهرة **فصل**
الزانية يحل بها بها عند الثلاثة وقال احمد تحريم نكاحها حتي
تتوب ومن زنا بامرأة لم تحرم نكاحها ولا نكاح امها وبنتها
عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يتعلق تحريم المصاهرة
بالزنا وقال نزار بن علي بن احمد فقال اذا لا يطعمها حرمت عليه
امه وبنته ولو زنت امرأة لم يفسخ نكاحها بالاتفاق
وحكي عن علي والحسن البصري انه يفسخ ولو زنت امرأة ثم
تزوجت حل الزوج وطبها وطبها عند الشافعي وابي حنيفة
من غير عدة لكن يكره وطبها وطبها حتى تضع وقال مالك واحمد
تجب عليها العدة وتحرم على الزوج وطبها حتي تنقضي
عدتها وقال ابو يوسف اذا كانت حاملا حرم نكاحها
حتى تضع وان كانت حاملا لم تحرم ولم تعتد وهل حل
نكاح المتولدة من زنا لا قال ابو حنيفة واحمد لا حل وقال
الشافعي حل مع الكراهة وعن مالك روايتان كالمذهبين
فصل والجمع بين الاختين في النكاح حرام وكذا بين
المرأة وعمتها او خالتها وكذا يحرم الوطي في الجمع بملك اليمين
وقال داود لا يحرم الجمع بين الامتين في الوطي بملك
اليمين وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة يفسخ نكاح
الاخت غير انه لا يحل له وطبها ولو كانت حرة حتى تحرم الموطأ
على نفسه **فصل** من اسلم ونحته اكثر من اربع سنوة قال

ما لا وأخذ مختار منهن أربعاً ومن الأخنتين واحدة وقال
 أبو حنيفة إن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل
 وإن كان في عقود صح في الأربع الأول وكذلك الأخنتين
 ولو ارتد أحد الزوجين فقال أبو حنيفة وما لك بتجمل الفرقة
 مطلقاً سواء كان الارتداد قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي
 وأحمد إن كان الارتداد قبل الدخول تجلت الفرقة وإن كان
 بعده وقفت على النكاح العدة ولو ارتد الزوجات المسلمات
 معافى بمنزلة الارتداد أحدهما قال أبو حنيفة لا تقع فرقة
 وألحق الكفار صحبة تتعلق بها الأحكام المتعلقة بالحكماء
 المسلمين عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك
 فاسدة **فصل** إنما يجوز للحرج نكاح الأمة بشرطين
 خوف العنت وعدم الطول لنكاح الحر وقال أبو حنيفة
 يجوز ذلك مع عدم الشرطين وإنما المانع عن ذلك
 أن تكون تحت زوجة حر أو معدة منه ولا يحل للمسلم
 نكاح الأمة الكتابية عند الشافعي ومالك وأحمد وقال
 أبو حنيفة يحل ولا يجوز لمن لا يحل له وطئ الكفار وطئ إمامهم
 يملك اليمين بالاتفاق وعن ثوري أنه يحل وطئ جميع الأما
 يملك اليمين علي أي دين كن ولا يجوز للحرج أن يزيد في
 نكاح الأما علي أمة واحدة عند الشافعي وأحمد وقال أبو
 حنيفة ومالك يجوز له من الأما أربعاً كما يجوز من الحر أربع
فصل والعبد يجوز له أن يجمع بين زوجتين

١٢٠
 الرواية

فقط عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك هو كما حذر
 في جوان جمع الأربع ويجوز للرجل عند الشافعي أن يتزوج
 بأمرأة من نساها ويجوز له وطئها من غير استبراء وكذلك عند
 أبي حنيفة لكن لا يجوز وطئها حتى تستبرأ بها بحبضة أو
 الحمل إن كانت حاملاً وكره مالك التزويج بالزانية مطلقاً
 وقال أحمد لا يجوز إن يتزوجها الأشرطيون وجود التوبة
 منهما واستبراء وهما توصع الحمل أو بالأقرب أو بالسهر **فصل**
 واجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك
 وصفتهم أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول تزوجتك إلى شهر
 أو سنة ويجوز ذلك وهو باطل مشروخ بإجماع العلماء قد سماه
 وحديثاً بأسرهم وذهب الشيعة إلى صحته وورد ذلك
 عن ابن عباس رضي الله عنهما والصحيح عن القول بطلانه
 ولكن حكى زفر من الحنفية أن الشرط سيقط ويصح النكاح
 على أن كان بلفظ التزويج وإذا كان بلفظ المتعة فهو موافق
 للجماعة ونكاح الشغار باطل عند الشافعي ومالك وأحمد
 وقال أبو حنيفة العقد صحيح والمهر فاسد وإذا تزوج امرأتان
 على أن يحلها مطلقاً ثلاثاً وشرط أنه إذا وطئها في طلق
 فلا نكاح فعند أبي حنيفة يصح النكاح دون الشرط
 وفي حلها الأول عتده روايتان وعند مالك لا يحل الأول
 إلا بعد حصول نكاح صحيح يصلح من رغبة من غير

قصد التحليل ويوطؤها حلا ولا وهي طاهرة غير حايض فان
شرط التحليل او بقاء فسد العقد ولا تحلل الثاني والشافعي
في المسألة قولان اصحهما انه لا يصح النكاح وقال احمد لا يصح طلقا
فان تزوجها ولم يشرط ذلك لانه كان في عزمه صح النكاح
عند ابي حنيفة وعند الشافعي مع كراهته وقال مالك واحمد
لا يصح ولو تزوج امرأة وشرط ان لا يتزوج عليها ولا ينسئ
عليها ولا ينقلها من بلدها او دارها او لا يسافر بها فعند ابي
حنيفة ومالك والشافعي العقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط
ولفهمه مثل ان هذا الشرط لا يحرم الحلال فكان كما لو
ان لا ينسئ نفسها وعند احمد هو صحيح يلزم الوفا به ومقت
خالف شيئا من ذلك فلهذا الخيار في الفسخ **باب**
الخيار في النكاح والرد بالعيب العيوب المبيته
للخيار تسعة ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون
والجذام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما الحب
والعنة واربع تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق
والغفل فافترق الذكر والعنة العجز عن الجماع لعدم انتشار
والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوطي والرتق انسداد مخرج
المخرج والفتق اخراق ما بين الوطي ومحل البول والغفل
لحم يكون في الفرج وقيل برصونه تمنع ذلك الجماع فابن حنيفة
لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك وثبت الخيار للمرأة
في الحب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك

كله

الفرج

كله الا في الفتق واحمد يثبت في الكل فان حدث ذلك فمت
النكاح بعد العقد وقيل الدخول تخيرت المرأة عند
مالك والشافعي واحمد وكذا بعد الدخول لا العنة عند
الشافعي وان حدث بالزوجة فلم يفسخ على الراي من مذهب
الشافعي وهو ذهب احمد وقال مالك والشافعي في احد
قولي لا خيار له **فصل** واذا عتقت المرأة وزوجها فبق
ثبت الخيار لها عند ابي حنيفة مادامت في المجلس الذي علمت
بالعتق فيه ومتي علمت ومكنته من الوطي فهو رضى وللشافعي
اقوال اصحها ان له الخيار على الفور والثاني في الثلاثة ايام والثالث
ما لم تمكنه من الوطي ولو عتقت وزوجها حر فلا خيار لها
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يثبت لها الخيار
مع حرته **كتاب الصداق** لا يفسد النكاح بفساد
الصداق عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وعن مالك واحمد
روايتان واقل الصداق مقدار عند ابي حنيفة ومالك وهو
ما يقطع به السارق مع اختلافهما في قدر ذلك فعند ابي
حنيفة عشرة دراهم او دينار وعند مالك ربع دينار او
ثلاثة دراهم وقال الشافعي واحمد لا حله الا للمهر وكل ما
جاز ان يكون ثمنيا في البيع جاز ان يكون صداقا في النكاح
وتعلم القرآن يجوز ان يكون مهر عند مالك والشافعي
واحمد في احدي الروايتين وقال ابو حنيفة واحمد في احدي
روايتيه لا يكون مهر **فصل** وتلك المرأة الصداق بالعقد

عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا تملك إلا الدخول
أو موت الزوج بل هو من أعلى استحقاقه كالمجرد العقد
وإنما استحقاق نصفه وإذا وفاها مهرها سافر بها حيث عند
أبي حنيفة وقبل لا يخرجها من بيتها إلى بلد غير بلدها
لأن الغربة تؤدي هذا لفظ المهرية وقال في الاختيار للحنفية
إذا وفاها مهرها نقلها إلى حيث شاء وقيل لا يسافر بها وعليه
الفتوي لفساد أهل الزمان وقيل يسافر بها إلى القرى والمصر
القرية لأنها ليست بغيرية ومذهب مالك والشافعي وأحمد
للزواج أن يسافر بزوجته حيث شاء **فصل** والمفوضة
إذا طلقت قبل المسبب والفرق ليس لها إلا المتعة عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته قال في الكافي
إنها المذهب وقال أحمد في رواية أخرى لها نصف
مهر المثل وقال مالك تجب لها المتعة بحال بل تستحب والمتعة
لغير المفوضة في ظاهر مذهب أحمد وعنه رواية أنها
تجب لكل مطلق وهو مذهب حنيفة وقول الشافعي أنها
واجبة على كل حال المطلقة قبل الوطء ثم تجب لها شرط مهر
وكذا الموطوءة بكل فرقة ليست بسببها واختلفوا وجبوا
المتعة في تقدير مهرها فقال أبو حنيفة المتعة ثلاثة أرباع
وخمار ومحفة بشرط أن لا يزيد قيمة ذلك على نصف مهر
المثل وقال الشافعي في أصح قولي وأحمد في أحادي روايته
أنه مفوض إلى جهاد الأحكام بقدرها بنظره وعن الشافعي قول
آخر

آخر أنها مقدرة بما يقع عليه الاسم كالصدق فيصنع بما قل
وجل والمستحب عند أن لا ينقص عن الثلثين مهرها وعن أحمد
رواية أخرى أنها مقدرة بكسوة تجزيها فيها الصلاة وذلك
بإيمان دينه وخمار لا ينقص عن ذلك **فصل** اختلاف الأئمة
في اعتبار مهر المثل فقال أبو حنيفة هو معتبر بقرباها من
العصبات خاصة فلا يدخل في ذلك أباها ولا أخاها إلا أن
يكونا من غير عشرين لها وقال مالك هو معتبر بأحوال المرأة وأجلها
وحرفها وما لها دون أنسابها إلا أن يكون في قبيلة لا يردن
في صداقها ولا ينقصن وقال الشافعي معتبر بعصباتها وأقرب
أقرب من ينسب إليه فأقربهن تحت لا يوين فكلاب ثم بنات
أخ لم عمات كذلك فإن فقدنا العصبات أو جهل مهرهن فأحرم
جداً وخالات ويعتبر سن وعقل وسائر وبكارة وما
اختلف به غرض فإن اختصت بعض أو نقص زيد أو نقص
لا يوق بالمال وقال أحمد هو معتبر بقرباها النسب للعصبات وغير
من ذوي الأحكام **فصل** إذا اختلف الزوجان في الصداق
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد القول قول الزوجة مطلقاً وقال
مالك أن كانا ببلد العرف فيه أن يدفع المهر قبل الدخول كما كان
بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها
فصل اختلاف الأئمة في الذي يبدء عقد النكاح من هو
أبو حنيفة هو الزوج وهو أحمد يبدء الرابع من مذهب الشافعي
وقال مالك هو الولي وهو القدر من قول الشافعي وعن أحمد

روايتان **فصل** والزيادة على الصداق بعد العقد هل تلحق
 به قال ابو حنيفة هي ثابتة ان دخل بها او مات عنها فان
 طلقها قبل الدخول لم تثبت وكان لها نصف المسمى فقط
 وقال مالك الزيادة ثابتة ان دخل بها فان طلقها قبل الدخول
 فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول
 وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المسمى عنده
 وقال الشافعي هي مستانقة ان قبضتها مضت وان لم تقبض
 بطلت وقال احمد حكم الزيادة حكم الاصل **فصل** العبد اذا
 تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر
 قال ابو حنيفة لا يلزمه شيء في الحال فان عتق لزمه مهر المثل
 واحمد والشافعي من مذهبه انه يتعلق بذمة العبد وعن
 احمد روايتان احدهما كالمذهب الشافعي والاخرى يلزمه
 حنيفة المسمى ما لم يزد على قيمته فان زاده لم يلزم سيده الا قيمته
 او تسليمه لان مذهبه ان المسمى يتعلق برقة العبد **فصل**
 واذا سلمت المرأة نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا
 بها ثم امتنع بعد ذلك قال ابو حنيفة واحمد لها ذلك حتى
 صدقها وقال مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد الدخول ولها
 الامتناع بعد الخلوة **فصل** والمهر هل يستقر بالخلوة التي
 لا مانع فيها او يستقر الا بالدخول قال الشافعي في اظهر قوليه يستقر
 الا بالوطء وقال مالك اذا خلاها وطالت مدة الخلوة استقر المهر
 وان لم يطا وجد ابن القاسم طول الخلوة بالعام وقال ابو حنيفة واحمد

يستقر

يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطئ وموت أحد
 الزوجين يستقر المهر بالاتفاق **فصل** وقيمة العرس
 سنة على المراجع من مذهب الشافعي ومستحبة عند الثلاثة
 والاجابة اليها مستحبة على الاصح عند الشافعي وواجبة على
 المشهور عن مالك وهو الاظهر من قول الشافعي واحمد الزوجة
 عن احمد والشافعي العرس والتقاطه قال ابو حنيفة لا بأس
 ولا يكره اخذ وقال مالك والشافعي بكرهته وعن احمد روايتان
 كالمذهبين واما وليمه العرس كالتحنان ونحوه قال ابو حنيفة
 ومالك والشافعي مستحب وقال احمد لا يستحب **باب القسم**
والنشور وعشرة النكاح ثبت في الصحيح ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ثم القسم
 انما يجب للزوجات بالاتفاق فلا قسم لزوجته ولا لامساة
 فمن بات عند واحدة لزمه المبيت عند من بقي ولا تجب النشور
 في الجماع ولا يستحب ذلك ولو عرض عنهن او عن
 الواحدة لم ياتم ويستحب ان لا يعطيهن ونشور المرأة حرام بالجماع
 يسقط النفقة ويحجب كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه
 بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مطء ولا اظهار كراهته فيجب
 على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وله منعها من
 الخروج بالاجماع ويجب على الزوج المهر والنفقة **فصل**
 والعزل عن الحق ولو بغبرادها جاز على المراجع من مذهب
 الشافعي لكن نهى عنه فالأولى تركه عند الثلاثة لا يجوز له

بأذنها والزوجة الأمانة تحت الحرق قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 لا يجوز العزل عنها إلا بأذن سيدها وجوز الشافعي بغير
 إذنه **فصل** إن كانت الحديقة بكر أقام عندها سبعة
 أيام لم يدر بالقسمه على نسائه وإن كانت ثيبا أقام ثلاثا عندها
 عند اللدنة وقال أبو حنيفة لا يفضل الحديقة في القسم بل يسوي
 بينهما وبين اللاتي عندهن وهل للرجل أن يسافر من غير إقراره
 وإن لم ير صين قال أبو حنيفة له ذلك وعن مالك روايتان
 أحدهما كقول أبي حنيفة والآخرى عدم الجواز إلا برضاها
 أو بفرقة وهذا مذهب الشافعي وأحمد فإن سافر من غير فرقة
 ولا تراض وجب عليه الفضاها عنده الشافعي وأحمد وقال الشافعي
 ومالك لا يجب **كتاب الخلع** الخلع مستمر حكمه بالاجماع ويجوز
 عن بكر عن عبد الله المزني أنه قال الخلع منسوخ وهذا ليس
 بشي وانفق الأمانة على أن المرأة إذا كرهت زوجها القبح منظر
 أو سوء عشرة جاز لها أن تخلع على عوض وإن لم يكن ذلك
 شي وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكن له وحلي عن
 الزهري وعطاء وداود أن الخلع لا يصح في هذه الحالة **فصل**
 والخلع طلاق باين عند أبي حنيفة ومالك وفي إحدى الروايتين
 عن أحمد والصحيح الجديد من أقوال الشافعي الثلاثة وقال
 أحمد في أظهر الروايتين هو فسخ لا ينقص عدد أو ليس بطلاق
 وهو القدر من مذهب قولي الشافعي واختار جماعة من
 متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة ولفظ

الخلع

الخلع ولا ينوي به الطلاق وللشافعي قول ثالث أنه ليس بشي **فصل**
 وهل يكره الخلع بأكثر من المسمي قال مالك والشافعي لا يكره ذلك
 وقال أبو حنيفة إن كان النشوز من قبلها كره أخذ أكثر من
 المسمي وإن كان من قبله كره أخذ شي مطلقا وصح مع الكراهة
 وقال أحمد يكره الخلع على أكثر من المسمي مطلقا **فصل**
 إذا طلق المختلعة منه قال أبو حنيفة يلحقها طلاقه في مدة العدة
 وقال مالك إن طلقها عقيب خلع متصل بالخلع طلقت
 وإن انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق وقال الشافعي وأحمد لا
 يلحقها الطلاق بحال **فصل** ولو خالع زوجته على رضاع
 ولدها سنتين جاز فإن مات الولد قبل الحولين قال أبو حنيفة
 وأحمد يرجع عليها بقيمة الرضاع للمدة المشروطة وعن مالك
 روايتان أحدهما لا يرجع بشي والآخرى يكره ذلك خيفة
 وأحمد وللشافعي قولان أحدهما يسقط الرضاع ولا يقوم
 غير الرضاع مقامه والثاني لا يسقط الرضاع بل يأتيهما
 بولد مثله ترضعه وإذا قلنا بالقول الأول فالمرجع قول
 أحمد بل يهر المثل والقدم إلى جرة الرضاع **فصل** ليس
 أن تخلع ابنته الصغيرة بشي من مالها عند أبي حنيفة والشافعي
 وأحمد وقال مالك له ذلك وفيه قال بعض أصحاب الشافعي ليس
 له ذلك أن يخلع زوجته ابنة الصغير عند أبي حنيفة والشافعي
 وأحمد وقال مالك له ذلك **فصل** لو قالت طلقني ثلاثا
 على ألف فطلقها واحدة قال أبو حنيفة يستحق ثلاث آلاف

وقال مالك يستحق عليها ألف سوا طلقها ثلاثا أو واحدة لأنها
تملك نفسها بالواحدة كما يملك بالثلاث وقال الشافعي يستحق
الألف في الحالين وقال أحمد لا يستحق شيئا في الحالين ولو قالت
طلقت واحدة بألف فطلقها ثلاثا فقال مالك والشافعي وحده تطلق
ثلاثا وتستحق ألف وقال أبو حنيفة لا تستحق شيئا وتطلق ثلاثا
فصل يصح الخلع مع غير زوج باتفاق بان يقول اجنبي
للزوج طلق امرأتك بألف وقال أبو ثور لا يصح **كتاب**
الطلاق هو في استقامة حال الزوجين مكره بالاتفاق
بإلحاق حنيفة بتخريمه وهل يصح تعليق الطلاق والعنف بالملك
أم لا وصورة أن يقول لاجنبيه أن تزوجتك فانت طالق أو كل
امراة امرأة أنت زوجها فهي طالق أو يقول للعبد إن ملكتك فانت
حر أو كل عبد استثنى به فهو حر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم
الطلاق والعنف سوا الطلاق أو عزم أو خصص وقال مالك يلزم إذا
خصص وعين من قبيلة أو بلدة أو امرأة بعينها لا أن طلق أو عزم
وقال الشافعي وأحمد لا يلزم مطلقا **فصل** والطلاق هل يعتبر
بالرجال أم بالنساء ومالك والشافعي وأحمد يعتبر بالرجال وقال
أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورة عند الجماعة أن الحر يملك
ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين وعند أبي حنيفة واحدة
تطلق ثلاثا وأما تطلق مرتين حر كان زوجها أو عيدا
فصل وإذا علق طلاقها بصفة كقولها إن دخلت الدار فانت
طالق ثم أبانها ولم يفعل المحل أو ف عليه في حال البيئتين ثم تزوجها
ثم

ثم دخلت فقال أبو حنيفة ومالك إن كان الطلاق الذي أبانها
دون الثلاث فاليمين باقية في الزمان الثاني لم تحل فيجنت
بوجود الصفة مرة أخرى وإن كان ثلاثا انحلت اليمين
والشافعي ثلاثه أقوال أحدها كذهب أبو حنيفة والثاني لم تحل
اليمين وإن بانت بالثلاث والثالث وهو الأصح أنه متى
طلقها طلاقا بينا لم تزوجها وإن لم يحصل فعل المحل ف عليه
انحلت اليمين على كل حال وقال أحمد يعود اليمين سوا بانت
بالثلاث أو لا بما دونها إذا حصل فعل المحل ف عليه في حال
البيئتين فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك في الشهر مرة لا
تعود اليمين وقال أحمد يعود اليمين بعود النكاح **فصل**
اتفق الأئمة الأربعة على أن الطلاق في الحيض مردحون بها
أو في طهر جامع فيه حرمة إلا أنه يقع وكذلك جمع الطلاق الثلاث
بحرمة ويقع واختلفوا بعد وقوعه هل هو طلاق سنة
أو بدعة فقال أبو حنيفة ومالك هو طلاق بدعة وقال الشافعي
هو طلاق بدعة سنة وعن أحمد روايتان كما ذهب بين
اختار آخر في أنه طلاق سنة واختلفوا فيما إذا قال أنت
طالق مثل عدد الرسل والتراب فقال أبو حنيفة يقتضي طلقة
يبين المرأة بها وقال مالك والشافعي وأحمد يقع به الثلاث
فصل اتفق بعض أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد على أن
من قال لزوجته إن طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا لم يطلقها
بعد ذلك وقع طلقة منجزة ويقع بالشرط تمام الثلاث

في الحال واختلف اصحاب الشافعي في ذلك فالأصح في الراعي
قال في الروضة والفتوي به او في وقوع المنجز فقط رفعاً
للدفع وقال المزني وابن سريج وابن الحذر والفقهاء الشيخ
ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهم لا يقع طلاق صيلاً
وحل في ذلك عن نص الشافعي ومن اصحابه من يقول بوقوع الثلاث
مذهب الجماعة **فصل** اختلفوا في اجنبايات الظاهرة
وهي خلية وبرية ويا بن وبنة وبتلة وجبل على غار
وانت حرة وامر بك بيدك واعتدي واخفى باهلك هل يقتصر
النية فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد يقتصر الى نية اودائه
حال وقال مالك يقع الطلاق بمجرد اللفظ ولو انظم
الى هذه الكنايات دلالة حال من الغضب او ذكر الطلاق
فقتل يقتصر الى نية قال ابو حنيفة ان كانا في ذكر الطلاق وقال
لم ارده لم يصدق في جميع الكنايات وان كان في حال الغضب
ولم يجر للطلاق ذكر لم يصدق في ثلاثة الفاظ اعتدي واختاري
وامر بك بيدك ويصدق في غيرها وقال مالك في جميع الكنايات
الظاهرة متى قالها مبتدئاً او مجيباً لها على سواها الطلاق كان
طلافاً ولم يقبل قوله لم ارده وقال الشافعي جميع ذلك يقتصر الى
النية مطلقاً وعن احمد روايتان احدهما مذهب الشافعي
والاخرى لا يقتصر الى نية وتكفي دلالة الحال **فصل**
واتفقوا على ان الطلاق والفراق والسراح صريح لا يقتصر
نية الا باحنية فان الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق
واما

١٢٦
لفظ السراح والفراق فلا يقع به طلاق عند **فصل** واختلفوا
في الكنايات الظاهرة اذ انوي بها الطلاق ولم ينو عدداً كان
جواباً عن سواها الطلاق ولم يقع بها من العدد فقال ابو حنيفة
تقع واحداً مع يمينه وقال مالك ان كانت الزوجة مدخولاً بها لم
يقبل منه الا ان يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل
ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه الا في النية فان قوله اختلف
فيها فروي عنه انه لا يصدق في اقل من الثلاث روي عنه
انه يقبل قوله مع يمينه وقال الشافعي يقبل منه كلما يدعيه في
ذلك من اصل الطلاق واعداده وقال احمد في كان معهوداً له
حال او نوي الطلاق وقع الطلاق الثلاث نوي ذلك اودائه
مدخولاً بها كانت او غير مدخولاً بها **فصل** واختلفوا في
الكنايات الخفية كاخزجي واذهبي وانت مخلاة ونحو ذلك
فقال ابو حنيفة هي الكنايات الظاهرة ان لم ينو عدداً وقعت
واحدة وان نوي الثلاث وقع وان نوي اثنين لم يقع الا واحد
وقال الشافعي واحداً نوي بها طلقين كانت طلقين
واختلفوا في لفظ اعتدي واستبري رجم اذ انوي بها
ثلاثاً فقال ابو حنيفة يقع واحدة رجعية وقال مالك لا يقع
بها الطلاق الا اذا وقعت ابتداءً وكانت في ذكر الطلاق او
في غضب فيقع مانواه وقال الشافعي لا يقع الطلاق بها الا ان
ينوي بها الطلاق ويقع مانواه من العدد نوي المدخول
بها ولا فطلقه وعن احمد روايتان احدهما يقع والاخرى

أنه يقع ما نواه **فصل** واختلفوا فيمن قال لزوجه أنا شك
 طالق أو رد الأمر إليها فقالت أنت مني طالق فقال أبو حنيفة
 وأحمد لا يقع وقال مالك والشافعي يقع ولو قال لزوجه
 طالق مني ونوي ثلاثا فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية اختارها
 الحنفية تقع واحدة وقال والشافعي وأحمد في رواية يقع الثلاث
 ولو قال لزوجه أمر بك بترك ونوي الطلاق وطلقت نفسها
 ثلاثا قال أبو حنيفة إن نوي الزوج ثلاثا وقعت أو واحدة
 لم يقع شيء وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق إذا أقرها
 عليه أن نأكرها أحلف وحسب من عدد الطلاق ما قاله قال
 الشافعي لا يقع الثلاث إلا أن ينوي بها الزوج فإن نوي دون
 ثلاث وقع ما نواه وقال أحمد يقع الثلاث سواء نوي الزوج
 ثلاثا أو واحدة ولو قال لزوجه طلق نفسك فطلقت نفسها
 ثلاثا قال أبو حنيفة ومالك لا يقع شيء وقال الشافعي وأحمد
 يقع واحدة **فصل** والفقهاء على أن الزوج إذا قال بعين
 المدخول بها أنت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا قال الرافعي
 ولا يقال تبين بقوله أنت طالق ولا يقع الثلاث واختلفوا
 فيما إذا قال بعين المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق
 بألفاظ متتابعة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقع إلا
 واحدة وقال مالك يقع الثلاث فإن قال لمدخول بها
 وقالت ردت أفعالها بالثانية والثالثة فقال أبو حنيفة ومالك
 يقع الثلاث وقال الشافعي وأحمد لا يقع إلا واحدة ولو قال بعين
 المدخول بها

المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق فقال أبو حنيفة والشافعي
 يقع واحدة وقال مالك يقع الثلاث **فصل** واختلفوا
 في طلاق الصبي الذي بعقل الطلاق فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي
 لا يقع عن أحمد روايتان أظهرهما أنه يقع واختلفوا في طلاق
 السكران فقال أبو حنيفة ومالك يقع وعن الشافعي قولان أصحهما
 يقع وعن أحمد روايتان أظهرهما يقع وقال الطحاوي والكرخي
 من الحنفية والمزني وأبو يوسف من الشافعية أنه لا يقع **فصل**
 واختلفوا في طلاق المكرة واعتاقه فقال أبو حنيفة يقع الطلاق
 ويحصل الاعتاق وقال مالك وأحمد والشافعي لا يقع إذا
 نطق به دافعا به عن نفسه واختلفوا في الوعد الذي يغلب
 على الظن حصول ما توعد به هل يكون أكرها فقال أبو حنيفة
 والشافعي ومالك نعم وعن أحمد ثلاث روايات أحدها
 الجماعة والثانية اختارها الحنفية والثالثة إن كان بالقتل
 أو بقطع طرف فالأكره والأول واختلفوا في أن الأكره
 هل يختص بالسلطان أم لا فقال مالك والشافعي لا يربط بين
 السلطان وغيره كدخول ومتغلب وعن أحمد روايتان
 أحدهما لا يكون الأكره إلا من السلطان والثاني مذهب
 مالك والشافعي وعن أبي حنيفة روايتان كالمذهبين **فصل**
 واختلفوا فيمن قال لزوجه أنت طالق إن شاء الله فقال مالك
 وأحمد يقع الطلاق وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيما
 إذا شك في الطلاق فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يني على اليقين

وقال مالك في المشهور عنه يغلب لا يقع **فصل** واختلفوا
في المريض اذا طلق امرأته طلاقاً لم يات من الذي طلق فيه فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد تترث الا ان اباحنيفة يشترط في ارثها
ان لا يكون الطلاق عن طلبك للشافعي قولان اظهرهما الارث والي
ميت تترث على قول من يورثها فقال ابو حنيفة تترث مادامت المتقة
العدة والثاني ما لم تترث وقال مالك تترث وان تزوجت للشافعي
اقول احدها تترث مادامت عدة والثاني ما لم تترث والثلث
تزوجت **فصل** واختلفوا فيمن قال لزوجه انت طالق الى سنة
فقال ابو حنيفة ومالك تطلق في الحال وقال الشافعي لا تطلق حتى
تسلك السنة **فصل** واختلفوا فيمن طلق واحدة من زوجاته
لا يعينها او يعينها لم اكسبها طلاقاً رجعيّاً فقال ابو حنيفة وابن
هزيمة من الشافعية لا يحال بينه وبين وطئهن وله وطئ ابنتهن
شأفاذا وطئ واحدة انصرف الطلاق الى غير الموصولة ومذهب
الشافعي اذا طلق ايهما طلق واحدة منهن ميسر ما يلزمه التعيين
وقمعه من قرضهن الى ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلو ايهما
طلق رجعية فالاصح لا يلزمه التعيين في الحال لان الرجعية زوجة
وتحسب عدل من عينها من اللفظة لا من وقت التعيين وقال مالك
يطلقهن كلهن وقال احمد يحال بينه وبينهن ولا يجوز له وطئهن
حتى يقرع بينهما فابنتهن خرجت عليها القرعة كانت المطلقة
فصل واختلفوا على انه اذا قال لزوجه انت طالق نصف طلاق
لزمه طلاق قال القاسمي عبد الوهاب وحكي عن داود ان الرجل

تطلق

اذا قال لزوجه نصفك طالق وانت طالق نصف طلاق لا يقع عليها
الطلاق والفقه على خلافه واختلفوا فيمن له اربع زوجات
فقال نروي حتى طالق ولم يعين فقال ابو حنيفة والشافعي تطلق احد
منهن وله صرف الطلاق الى من شاء منهن وقال مالك واحمد كل
كلهن **فصل** واختلف فيما اذا اشك في عدد الطلاق فقال
ابو حنيفة والشافعي واحمد يبنى على الاقل وقال مالك المشهور عنه
من مذهبه يغلب لا يقع **فصل** واختلفوا فيما اذا اشار بالطلاق
الى ما لا ينفصل من المرأة في حال السلامة كاليد فقال ابو حنيفة ان
اضاف الى احد خمسة اوجه اعضا الوجه والراس والرقبة
والظهر والفنج وقع وفي معنى ذلك عنده الجرح الشايع كالنصف
والربع قال وان اضافه الى ما ينفصل في حال السلامة كالسن
والظفر والسعر لم يقع وقال مالك والشافعي يقع الطلاق بجميع
الاعضا المتصلة كالاصبع وما المنفصلة كالشعر فيقع بها
عند مالك والشافعي ولا يقع عند احمد **باب الرجعة**
اتفقوا على جواز الرجوع المطلقة الرجعية واختلفوا في الرجعية
هل تحرم وطئها ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته
لا يحرم وقال مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى
تحرم واختلفوا هل يصير بالوطئ رجعا ام لا فقال ابو حنيفة
واحمد في الرواية الاخرى يحرم في اظهر روايته لا يحرم
لا يحتاج معه الى لفظ نوي الرجعة او لم ينوها وقال مالك
في المشهور عنه ان نوي حصلت الرجعة وقال الشافعي لا تحصل

الرجعة ^{بلفظ} الاستبراء وهل من شرط الرجعة الاستهادام لا قال
 ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية عنه ليس من شرطها الاستهاد
 بل هو مستحب وللشافعي قولان اصحهما الاستحباب والثاني انه شرط
 وهو رواية عن احمد وما حكاها الشافعي من ان الاستهاد شرط عند
 مالك لم اره في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب
 والقرطبي في تفسيره بان مذهب مالك الاستحباب فلم يحكي عنه خلافا
 عنه وكذلك بن هبيرة من الشافعية في الافصاح **فصل** وانفقوا
 على ان من طلق زوجته ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا وطاها
 في نكاح صحيح وان المراد بالنكاح هنا الوطى وانه شرط في جواز
 حلها للاول وان الوطى في النزاح الفاسد لا يحل الا في قول
 للشافعي واختلفوا هل يحصل حلها بالوطى في حال الحيض وحرم
 ام لا فقال مالك وقال الثلاثة نعم واختلفوا في الصبي الذي
 يمكن جماعه هل يحصل بوطئه في نكاح صحيح الخ لا فقال مالك
 لا وقال الثلاثة نعم **باب الابل** اتفقوا على ان من حلف
 بالله عز وجل ان لا يجامع زوجته مدة اكثر من اربعة اشهر
 كان موليا او قل لم يكن موليا واختلفوا في الاربعة اشهر
 يحصل بالحلف عن الوطى فيها ابيلا ام لا قال ابو حنيفة نعم وروي
 مثله لك عن احمد وقال مالك والشافعي في المشهور عنه لا
فصل فاذا مضت الاربعة اشهر هل يقع الطلاق بمضيها
 ام يوقف قال مالك والشافعي واحدا لا يقع بمضي المدة طلاق
 بل يوقف الامر ليبي او يطلق وقال ابو حنيفة بني مضت المدة وقع

الطلاق واختلف من قال بالابا ليقا فيها اذا امتنع المولى من
 الطلاق هل يطلق عليه الحاكم ام لا فقال مالك واحمد يطلق الحاكم
 عليه عن احمد رواية اخرى انه يضيق عليه حتى يطلق وعن
 الشافعي قولان اظهرهما ان الحاكم يطلق عليه الثاني انه يضيق عليه
فصل واختلفوا فيما اذا ابي بغير التيمين بالله عز وجل
 كالطلاق والعتاق وصدقة المال وانجاب العبدات هل يكون
 موليا ام لا فقال ابو حنيفة يكون موليا سواء قصد الاضرار بها او
 رفعه عنها كالمصنعة والمريضه او عن نفسه وقال مالك لا يكون
 موليا الا ان تحلف حال الغضب او يقصد الاضرار بها فان كان
 للإصلاح او لنفعها فلا وقال احمد لا يكون موليا الا اذا
 قصد الاضرار بها وعن الشافعي قولان اصحهما لا يكون موليا
فصل واذا افا المولى لزمته كفارة يمين يمين بالله عز وجل
 بالاتفاق الا في قول قدّم للشافعي **فصل** واختلفوا فيمن وطئ
 زوجته للاضرار بها من غير تيمين اكثر من اربعة اشهر هل
 يكون موليا ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي لا وقال مالك واحمد في
 احدي روايتيه نعم **فصل** واختلفوا في مدة ابيلا العبد
 فقال مالك شهران حره كانت زوجته او امته وقال الشافعي مدة
 اربعة اشهر مطلقا وقال ابو حنيفة الاعتبار في المدة بالشافعي
 تحت حره امته فشهرا كان او عبدا وعن احمد روايتان
 احدهما مذهب مالك والثانية مذهب الشافعي واختلفوا
 في ابيلا الكافر هل يصح ام لا فقال مالك لا يصح وقال الثلاثة يصح

وفايدته مطالبتهم بعد اسلامه **باب الظهار** اتفقوا
على ان المسلم متى قال لزوجته انت علي كظهر امي فانه مظاهر
منها لا يحل له وطئها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان
وجد لها فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا واختلفوا في ظهار الذي فقال ابو حنيفة
وما لك لا يصح وقال الشافعي واحدا يصح ولا يصح ظهار السيد
وامنه الا عند مالك واتفقوا على صحة ظهار العبد وانه يكفر
بالصوم وبالاطعام عند مالك ان ملكه السيد **فصل** واختلفوا
فيمن قال لزوجته امه كانت او حدة انت على حرام فقال ابو
ان نوي الطلاق كان طلاقا فان نوي ثلاثا فهو ثلاث وان
نوي واحدة او اثنتين فواحدة ثانية وان نوي التحريم ولم
ينوي الطلاق او لم يكن له نية فهو تحريم وهو مولى ان
ترحمها اربعة اشهر وفعت طلاقا ثانية وان نوي الظهار
كان مظاهرا وان نوي اليمين كانت يمينا ويرجع الى نية
كم اراد بها واحدة واكثر سواء المدخول بها وغيرها وقال
مالك هو طلاق ثلاث في مدخول بها واحدة في غير المدخول
بها وقال الشافعي ان نوي الطلاق او الظهار كان مانعا وان
نوي اليمين لم يكن يمينا ولكن عليه كفارة يمين وان لم ينوي شيئا
فقولان احدهما وهو الرأى لا شيء عليه والثاني عليه كفارة يمين
وعن احمد روايتان اظهرهما انه صريح في الظهار نواه او لم
ينوه وفيه كفارة الظهار والثانية انه يمين وعليه كفارة يمين
والثالثة

والثالثة انه طلاق **فصل** واختلفوا في الرجل يحرم طعامه
وشربه او امته فقال ابو حنيفة واحده هو حالف وعليه كفارة
يمين ما كحنت وتحصل الكحنت عندهما بفعل جز منه ولا يحتاج الى
اكل جميعه وقال الشافعي ان حرم الطعام او الشراب او اللباس
فليس بشيء ولا كفارة عليه وان حرم الامة فقولان احدهما
لا شيء عليه والثاني لا يحرم ولكن عليه كفارة يمين وهو الرأى
وقال مالك لا يحرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق ولا كفارة
عليه **فصل** واختلفوا على تحريم علي المظاهرة القليلة وليس
سبحوة ام لا فقال ابو حنيفة ومالك يحرم وللشافعي قولان
احد بين الاختار وعن احمد يحرم وايتان اظهرهما التحريم واختلفوا
فيما اذا وطئ المظاهرة فقال ابو حنيفة ومالك في اظهرها وايتان
يستأنف الصيام وان وطئ في خلال الشهرين ليدل كان او تها
عامدا كان او ناسيا وقال الشافعي ان وطئ بالليل مطلقا لم
يلزمه الاستيناف وان وطئ عامدا بالنهار فسد صومه ونقص
التتابع ولزمه الاستيناف لنصر القرآن **فصل** واختلفوا
في اشتراط الايمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهرة فقال ابو
حنيفة واحدا في احدي روايتيه لا يشترط وقال مالك والشافعي
واحدا في الرواية الاخرى يشترط واختلفوا فيما اذا اشترع
في الصيام ثم وجد الرقبة فقال الشافعي واحدا ان شأني على
صومه وان شأني العتق وقال مالك ان صام يوما او يومين
او ثلاثا عاد الى العتق وان كان قد مضى في صومه امته

وقال ابو حنيفة يلزمه العتق مطلقا **فصل** واتفقوا على انه لا يجوز له الوطي حتى يكفر وان لا يجوز له دفع شيء من الكفارات الى الحزني والكافر واختلفوا في الدفع الى الذي فقال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي واحمد لا يجوز ولو قالت المرأة لزوجها انت علي كظهر امي فلا كفارة عليها بالاتفاق الا في رواية عن احمد اختارها الحزني **باب اللعان** اجمعوا على من قذف امراته او امرها بالزنا او نفى حملها واكذبته ولا بينة له انه يجب عليه الحد ولما كان يلاعن وهو ان يكسر اليمين اربع مرات بالله انه من الصادقين لم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان الكاذبين فاداعن لزمها جنيلا كحد ولها دارة باللعان وهو ان تشهد اربع شهادت بالله انه من الكاذبين لم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان نكل الزوج عن اللعان لزمه الحد عند مالك والشافعي واحمد الا ان الشافع يقول ذانكل فسق ومالك يقول لا يفسق حتى يحد وقال ابو حنيفة لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن او يقر وان نكلت الزوج حبست حتى تلاعن او تقر عند ابو حنيفة وفي اظهر الروايتين عن احمد وقال مالك والشافعي يجب عليها الحد **فصل** واختلفوا هل اللعان بين كل فريق حزين كانا او عديين او احدهما عدلين كانا او فسقين او احدهما فعند مالك ان كل مسلم صح طلاق صح لعانه حتى كان

كان او عبد عدلا كان او فاسقا وبه قال الشافعي واحمد غير ان ان الكافر يجوز طلاقه ولعانه عند الشافعي واحمد والكافر عند مالك لا يقع طلاقه لان انكحة الكفار عند فاسدة فلا يصح لعانه وقال ابو حنيفة اللعان شهادة في قذف وليس هو من اهل الشهادة فحدوه هل يصح اللعان لنفي الحمل قبل وضعه قال ابو حنيفة واحمد ان نفى حمل امراته ولا لعان بينهما فلا ينتفي عنه فان قذفها بصرح الزنا لا عن القذف ولم ينتف لنسب الولد سواء ولد له لسته اشهر ولا قبل وقال مالك والشافعي يلاعن لنفي الحمل الا ان مالكا اشترط ان يكون قد استبرأها بثلاث حيضات او بحبضته على خلاف بين اصحابه **فصل** وفرقة التلاعن واقعة بين الزوجين بالاتفاق واختلفوا بماذا تقع فقال مالك تقع بلعانها خاصة من غير تفرقه الحاكم وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايتيه لا يقع الا بلعانها وحكم الحاكم فيقول فرقت بيني ما قال الشافعي تقع بلعان الزوج خاصة كما ينتفي بالنسب بلعانه وانما لعانها بسقط الحد عنهما واختلفوا هل ترفع الفرقة بتكذيب نفسه ام لا قال ابو حنيفة ترفع فاداعن نفسه جلد الحد وكان له ان يترجها وهي رواية عن احمد وقال مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه هي فرقة موبدة لا ترفع بحال **فصل** واختلفوا هل فرقة اللعان مسح او طلاق فقال ابو حنيفة طلاق بآين وقال

مالك والشافعي واحد فسخ وفائدة انه اذا كان طلاقا لم يتأيد
الختام وان اكذب نفسه جاز له تزويجها وعند مالك والشافعي
هو ختم موبد كالرضاع فلا تحل له أبدا وبه قال عمر وعلي وابن
مسعود وابن عمر وعطاء والزهرى والاوزاعي والثوري
وقال سعيد بن جبير انما يقع باللعان ختم الاستمتاع فاذا
كذب نفسه ارتفع الختم وعادت زوجته ان كانت في
العدة **فصل** ولو قذف زوجته برجل بعينه فقال زنا بك فلان
فقال ابو حنيفة ومالك يلاعن الزوج وقذف الرجل الذي يلاعنه
ان طلب الحد ولا يسيط باللعان وعن الشافعي فلو كان أحدهما
يحد واحد لهما وهو الراجح والثاني يجب لكل منهما الحد فان
ذكر المقتدوف في لعانه سقط الحد وقال احمد عليه حد واحد لهما
وسقط بلعانهما ولو قال الزوج زوجته يازانية وجب عليه الحد ان لم
يثبت وليس عند مالك في المسهور عنه ان يلاعن حتى يدعي تزويجه
بعينه وقال ابو حنيفة والشافعي له ان يلاعن وان لم يذكر رؤيته
فصل لو شوه على المرأة اربعة منهن الزوج فعند مالك
والشافعي واحد لا يصح وكلهم قذفة بحدود الا الزوج فيسقط
حد باللعان وعن ابي حنيفة تقبل شهادتهم ويحد الزوج
ولو لاعنت المرأة قبل الزوج اعتد به عند ابي حنيفة وقال مالك
والشافعي واحد لا يعتد به **فصل** الاخرس اذا كان يعقل الا
ويقيم الكفاية ويعلم ما يقوله فانه يصح لعانه وقد في عند مالك
والشافعي

والشافعي واحد وكذلك الاخرس او قال ابو حنيفة يصح **فصل**
اذا بائنت زوجته منه ثم راهاتر في العدة فله عند مالك
ان يلاعن وكذلك ان تم بينهما حمل بعد طلاقه وقال كنت
استبرأتها بحبضه وقال الشافعي ان كان هناك حمل او ولد
فله ان يلاعن والا فلا وقال ابو حنيفة واحد ليس له ان يلاعن
اصلا **فصل** لو تزوج امرأة وطلقها عقب العقد من غير امكان
وطي وانت بولد لستة اشهر من العقد لم يلحق به عند مالك
والشافعي واحد كما لو انت به لاق من ستة اشهر وقال ابو
احمد اعقد عليها حفرة الحام لم يطلقها عقب العقد فانت بولد لستة
اشهر فقط لا اكثر منها ولا اقل لانها ان انت به لاكثر من ستة
اشهر يكون الولد حاد ثا بعد الطلاق الثلاث لا يلحق وان انت
به لاقل من ستة اشهر كان الولد حاد ناقلا للعقد فلا يلحق به وقال ايضا
لو تزوج امرأة وغاب عنها السنين الطوال فاتاها خبر وفاته
فاعتدت لم تزوجت وانت باولاد من الثاني لم قدم الاول
قال ابو حنيفة الاول يلحق بالاول ويتفقون من الثاني وعند
مالك والشافعي واحد يكون للثاني وقال ايضا لو تزوج وهو
بالمشرق امرأة بالمغرب وانت بولد لستة اشهر من العقد كان
كان العقد الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن بلقيها
اصلا لوجود العقد **كتاب الإيمان** اتفقوا لا يمين
عليه ان من حلف على ميم في طاعة لزم الوفاء بها وهل له ان يعتدل
عن الوفاء الى الكفارة مع القدرة عليها قال ابو حنيفة واحد لا

وقال الشافعي الأولي ان لا يعدل فان عدل جاز ولم يمتد الكفار
وعن مالك روايتان كاملتان جديين واتفقوا على انه لا يجوز ان
يجعل اسم الله عرضة للايمان يمنع من بر وصلة وان لا يري
ان يحنت ويكفر اذا حلف على ترك بر ويرجع الى الايمان الى
النية فان لم يكن فطر الى سبب اليمين وما هيته لم تنعقد
فصل واتفقوا على ان اليمين بالله منعقدة في جميع اسمائه
الحسني كالرحمن والرحيم والحي في جميع صفات ذاته كعزة
الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يري يميناً **فصل**
واختلفوا في اليمين الغموس وهي الحلف بالله على امر ماض متجدد
الذي يرب به هل لها كفارة ام لا قال ابو حنيفة ومالك واحمد في حديثي
روايتهم لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر وقال الشافعي وحل
في الرواية الاخرى يكفر واما اذا حلف على امر في المستقبل ان يفعله
او لا يفعله فاذا حنت وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل**
ولو قال قسم بالله او اسهد بالله فقال ابو حنيفة لا يكون واحداً في
يمين وان لم تكن له نية وقال مالك متى قال قسم او قسمت فان
بالله لفظاً او نية كان يميناً وان لم يتلفظ به ولا نواه فليست
بيمين وقال الشافعي فيمن قال قسم بالله ان نوي باليمين كان
يميناً وان نوي به الاخبار فلا وان اطلقا خلت صحابتهما من
ترجم كونه ليست بيمين وقال فيمن قال اسهد بالله ونوي باليمين
كان يميناً وان اطلقا لا صح من مذهبه انه ليس بيمين ولو قال
اسهد لا فعلت ولم يوف قال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايتيه

يكون

يكون يميناً وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى لا
يكون يميناً **فصل** لو قال وحق الله كان يميناً عند الملا
وقال ابو حنيفة لا يكون يميناً ولو قال الحق الله او قسم الله قال
ابو حنيفة واحمد في حديثي الروايتين هو يمين نوي باليمين
ام لا وقال بعض اصحاب الشافعي ان لم يوف فليس بيمين في رواية
عن احمد **فصل** وحلف بالمصحف قال مالك والشافعي
واحمد تنعقد يمينه وان حنت لزمه الكفارة وقال ابن هبيرة
ونقل في المسئلة خلاف عن من لا يعتد بقوله وحكي بن عبد
البر في التمهيد في المسئلة خلا اقول الصحابة والتابعين واتفقوا
على ايجاب الكفارة فيها قال ولم يخالف فيها الا من لا يعتد
بقوله واختلفوا في قدر الكفارة فيها فقال مالك والشافعي
تلتزم كفارة واحدة وعن احمد روايتان احدها كفارة
واحدة والاخرى يلزم بكل اية بكفارة وان حلف بالتي
صلى الله وسلم فقال احمد في اظهر روايتيه تنعقد يمينه
فان حنت لزمه الكفارة وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تنعقد
بيمينه ولا كفارة عليه **فصل** يمين الكافر هل تنعقد قال ابو حنيفة
لا تنعقد وقال مالك والشافعي واحمد تنعقد يمينه وتلتزم الكفارة
بالحنث **فصل** واتفقوا على ان الكفارة تجب في الحنث باليمين
سواء كانت في طاعة او معصية او مباح واختلفوا في الكفارة
هل تتقدم الحنث ام تكون بعده فقال ابو حنيفة لا تجزي الا

الا بعد الحنث مطلقا وقال الشافعي يجوز تقديرها على الحنث
 المباح وعن مالك روايتان احدهما يجوز تقديرها وهو
 مذهب احمد والآخر لا يجوز واذا كفر قبل الحنث فصل
 بين الصيام والعقوبة لا طعام فزق وقال الشافعي لا يجوز تقديم
 التكفير بالصيام ويجوز غيره **فصل** واختلفوا في لغو
 اليمين فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية ان حلف بالله على
 امر فظنه على ما حلف عليه ثم تبين انه بخلافه سوا قصده او لم
 يقصده فسبق على البتة الا ان ابا حنيفة ومالك قال لا يجوز ان
 تكون في الماضي وفي الحال وقال احمد هو في الماضي فقط ثم انفق
 فلا تنضم اليه الا ان لم ينها ولا كفارة وعن مالك ان لغو اليمين
 ان يقول لا والله وبلي والله على وجه المجاوزة من غير قصد الى
 عقدها وقال الشافعي لغو اليمين ما لم يعقده وانما يتصور ذلك
 عنده في قوله لا والله وبلي والله عند المجاوزة والغضب والحجج
 من غير قصد سوا كان على ما مضى او مستقبل وهي رواية عن
 احمد ولو قال والله لا افعل كذا فيمين مع الاطلاق نوى او
 لم ينو خلافا لبعض اصحاب الشافعي **فصل** ولو حلف ليتزوج
 على امراته فقال ابو حنيفة يبرئ من العقد وقال مالك والشافعي
 واحمد لا بد من وجود شرطين ان يتزوج بمن يشتهر ان يكون
 نظيرها وان يدخل بها **فصل** ولو قال والله لا شربت لزيد
 اما يقصد به قطع المنه فقال مالك واحمد متى انتفع بشيء من

ماله

ماله باكل او شرب او عارية او ركوب او غير ذلك حنث
 وقال ابو حنيفة والشافعي لا يحنث الا بما يتاوله نطقه من شرب
 اما فقط **فصل** ولو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها
 فخرج منها بنفسه دون اهله ورجله قال ابو حنيفة ومالك
 واحمد لا يبرئ حتى يخرج بنفسه واهله ورجله وقال الشافعي
 يبرئ بخروجه بنفسه ولو حلف لا يدخل دارا فقام على سطحها
 او حابطها او دخل بيتا منها فيه شارع الى الطريق حنث عند
 ابو حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي لا يحنث ولا اصحابه
 في السطح المحرمان ولو حلف لا يدخل دارا فباعها زيد
 ثم دخلها الخالف قال مالك والشافعي واحمد حنث وقال ابو حنيفة
 لا يحنث **فصل** ولو حلف لا يكلم ذا الصبي فصارت شيئا او لا ياكل
 داء الحزوف فصارت كيشا او البسر فصارت رطبا او الرطب فصارت تمر
 او التمر فصارت خلا او لا يدخل الدار فصارت ساحة قال
 ابو حنيفة لا يحنث في البسر والرطب والتمر وحنث في الباقي
 وللشافعية وجهان وقال مالك واحمد حنث في الجميع **فصل**
 ولو حلف لا يدخل المسجد او الحمام قال الثلاثة لا يحنث في
 احمد حنث ولو حلف لا يسكن بيتا فساكن بيتا من شعبه وجلده
 او خيمته وكان من اهل الامصار قال ابو حنيفة لا يحنث فان كان
 من اهل الامصار حنث ولا نص عن مالك في ذلك الا ان اصوله
 تقتضي الحنث وقال الشافعي واحمد حنث ان لم تكن له شبة قرويا
 كان او بدويا ومن صحابه من فرق بينهما **فصل** ولو حلف

يتناول
 بيتا

ان لا يفعل شيئا فامر غير ففعله قال ابو حنيفة يحث في
النكاح والطلاق ولا في البيع والاجارة الا ان يكون من بين حجر
عادته ان يتولي ذلك بنفسه فيحث مطلقا وقال مالك ان لم
يتول ذلك بنفسه فانه يحث وقال الشافعي ان كان سلطانا
او من لا يتولي ذلك بنفسه او كانت له نية في ذلك حث ولا فلا
وقال احمد حث مطلقا **فصل** ولو حلف لا ياكل الدوس ولا يئنه
له بل اطلق ولا وجد سبب يستدل به على النية قال مالك واحمل
على جميع ما سمي راسا حقيقة في وضع اللغة وعرفها من
الانعام والطيور والحيثان وقال ابو حنيفة يحل على روس
البقر والغنم خاصة وقال الشافعي يحل على الابل والبقر
والغنم **فصل** ولو حلف لم يضرب نربا مائة سوط فضربه
بضعت فيه مائة شمر اخ وفل يبريد ذلك فاك ذلك واحد
يبر وقال ابو حنيفة والشافعي يبر ولو حلف لا يهت قلنا
هبة فتصدق عليه قال مالك والشافعي واحد يحث وقال
ابو حنيفة يحث ولو حلف لم يقتل فلانا وكان ميتا وهو
لا يعلم موته لم يحث بالاجماع وان كان يعلم حث عند الثلاثة
وقال مالك لا يحث مطلقا علم او لم يعلم ولو حلف انه لا مال له
وله ديون قال ابو حنيفة لا يحث وقال مالك والشافعي
واحد يحث **فصل** حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطب او مائنا
او عنبا قال ابو حنيفة وحده لا يحث وقال الثلاثة يحث ولو
حلف لا ياكل ادما فاكل اللحم او الخبز او البيض قال ابو حنيفة يحث
الا

الا ياكل ما يطبخ به وقال مالك والشافعي واحد يحث
في اكل الكل ولو حلف لا ياكل كما فاكل سمكا قال ابو حنيفة والشافعي
لا يحث وقال مالك واحد يحث ولو حلف لا ياكل كما فاكل
سمكا لم يحث عند الثلاثة وقال مالك يحث ولو حلف لا ياكل
سمكا فاكل من لحم الظهر حث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يحث ولو حلف لا يسمم النفس فسمم دهنه قال ابو حنيفة
ومالك واحد يحث وقال الشافعي لا يحث **فصل** ولو
حلف لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه هو
ساكت لا ينهيه عن خدمته قال ابو حنيفة ان لم يستؤمه خدمته
قبل اليمين فخدمه بغير امره لم يحث وان كان قد استخدم
قبل اليمين وبقي على خدمه لم يحث وقال الشافعي لا يحث
في عبد غيره وفي عبد نفسه لاصحابه وجهان وقال مالك
واحد يحث مطلقا **فصل** ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
قال مالك والشافعي واحد لا يحث مطلقا وقال ابو حنيفة
ان قرأ في الصلاة لم يحث او في غيرها حث **فصل**
ولو حلف لا يدخل على فلان بيتا فادخل فلان عليه استد ام المقام
معه قال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه لا يحث وقال
مالك واحد يحث وهو القول الثاني للشافعي ولو حلف لا
يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمهاها وخليها بينه حايطا
وانزل واحد بابا وغلقا وسكن كل واحد منهما في جنب قال
مالك يحث وقال الشافعي واحد لا يحث وعن ابي حنيفة

روايتان **فصل** ولو قال مالك او عبيد بن ابي رافع
ابو حنيفة يدخل فيه المدين واما الولد والمكاتب لا يدخل الا
بنية والشقص لا يدخل اصلا وقال الطحاوي يدخل الكل
وهو مذهب مالك وقال الشافعي يدخل المدين والعبد
وام الولد وعنه في الكتابان قولان اصحهما انه لا يدخل وقال
احمد يدخل الكل وعنه رواية في الشقص انه لا يدخل الا بنية
فصل وانفقوا على ان الكفارة اطعام عشرة مساكين
او كسوتهم او تحنن برقة والكالف خير في اي ذلك شأ
فان لم يجد انتقل الي صيام ثلاثة ايام وهل يجب عليه التتابع
في صومها قال ابو حنيفة واجز يجب وقال مالك لا يجب
الشافعي قولان احدهما لا يجب واجمعوا على انه لا
يجزي في الاعتاق الا برقة مائة سليمة من العيوب
خالية من شربة الا ابا حنيفة لم يعتبر فيها الايمان وهو
مشكل لان العتق ثمة تخلص برقة لعبادة الله عز وجل
فاذا اعتق برقة كافر فافترغها لعبادة ابليس والعتق
قرينة ولا يحسن التقرب بكافر واجمعوا على انه لو اطعم مسكينا
واحدة عشرة ايام لم تحسب الا باطعام واحد الا ابا حنيفة
فانه قال يجزيه عن عشرة مساكين **فصل** واختلفوا مقداره
ما يطعم كل مسكين فقال مالك مند وهو مطلق بالبغداد
وشي من الاردم فان اقتصر على مد اجزاء وقال ابو حنيفة
ان اخذ بر فصف صاع او شعيرا او تمر فصاعا وقال

احمد

ما
المكاتب

احمد مد من حنطة او دقيق ومدان من شعير او تمر او طلا
من خبز وقال الشافعي لكل مسكين مد والكسوة مقداره باقل
ما تحزي به الصلاة عند مالك واحمد ففي حق الرجل ثوب قميص
او ازار وفي حق المرأة قميص وخمار وعند ابي حنيفة والشافعي
يجزي اقل ما يقع عليه وقال اقله قبا او قميص وكسا او رداهم
في العامة والمنديل والسراويل والميزر روايتان وقال الشافعي
يجزي جميع ذلك وفي القلنسوة لا صحابه وجهان **فصل** واجمعوا
على انه يجوز دفعها الي الفقير المسلمين الاحرار والى صغارهم
وكبه وهل يجوز لصغير لم يطعم الطعام قال الثلاثة نعم وقال احمد
ولو اطعم خمسة وكسا خمسة قال ابو حنيفة وجز يجزي وقال
مالك والشافعي لا يجزي **فصل** لو كسر اليمين على شي واحد
او على اشياء وحنت قال ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي الروايتين
عليه لكل يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر برادة التاكيد فقال ان
اراد التاكيد وكفارة واحدة او الاستئناس فلكل يمين كفارة وعن
احمد رواية اخرى عليه كفارة واحدة في جميع وقال الشافعي ان كانت
على شي واحد ونوي بما زاد على التاكيد فهو على ما نوي ويلزمه
كفارة واحدة وان بالتكيد الاستئناس ففما يمينان وفي الكفارة
قولان احدهما كفارة واحدة والثاني كفارتان وان كانت على اشياء
مختلفة فلكل شي منها كفارة **فصل** ولو اراد العبد التكفير
بالصيام فهل يملك سيده منعه قال الشافعي ان اذن له في اليمين
واحتل لم يمنعه منعه والا فلا منعه وقال احمد ليس له منعه على طلاق

وقال أصحاب الحنفية له منع مطلقا الا في كفارة الظهر وقال مالك
ان اضرب الصوم فله منع والا فلا وله الصوم من غير ادنى الا في
كفارة الظهر وليس له منع مطلقا **فصل** لو قال ان فعل كذا
فحق يهودي او كافر او بري من الاسلام او الرسول صلى الله عليه
وسلم لم فعله حنث ووجب الكفارة عليه عند أبي حنيفة واحمد
وقال مالك والشافعي لا كفارة ولو قال وعهد الله وميثاقه فهو
الاعند أبي حنيفة الا ان يقول على عهد الله وميثاقه فيمين بالاتفاق
ولو قال وامانة الله فيمين الاعند مالك والشافعي فلا **فصل**
لو حلف لا يلبس حليا فلبس حيا حنث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يحث ولو حلفت المرأة ان لا تلبس حليا فلبست اللؤلؤ والجواهر
حنث وقال ابو حنيفة لا تحث الا ان يكون معه ذهب او فضة
ولو قال والله لا اكلت هذا الرغيف فاكل بعضه ولا شرب
ما هذا الكوز فشرب بعضه او لا لبست من غزل فلا تلبس
توبافيه من غزلها او لا دخلت هذه الدار فادخل يد في جله او
يد لم تحث عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك ولحم حنث
ولو حلف لا ياكل طعاما اشتراه فلان فاكل ما اشتراه هو
حنث عند مالك وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه فلان
او لا يسكن دارا اشتراها وما في معنى ذلك فقال ابو حنيفة
يحث باكل الطعام وحده وقال الشافعي لا يحث في جميع **فصل**
ولو حلف لا ياكل هذا الدقيق فاستنف منه او خبزه وكل حنث عند
مالك واحمد وقال ابو حنيفة ان استنف لم تحث ولو حلف لا يدخل

دار

ان شئت حنث وان شئت
ما كانه تحث

دار فلان حنث بما يسكنه بكر عند الثلاثة وكذلك لو حلف لا يركب فلان
فركب دابة عبده حنث عندهم وقال الشافعي لا يحث ان لم تكن له نية
ولو حلف لا يشرب من الدابة او الفرات او النيل فغرف من يائها بده
او يانا وشرب حنث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يحث حتى يكرع
منها كرع ولو حلف لا يشرب ما هذا البئر فشرب منه قليلا حنث عند أبي
حنيفة ومالك واحمد الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه وقال الشافعي لا
تحث **فصل** ولو حلف لا يضرب زوجته فحنثها او عضها او
نثر شعرها حنث عند الثلاثة وقال الشافعي لا يحث ولو حلف
لا يستبرئ وجامعها حنث عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة ان
حضا وجامعها حنث ونزاد الشافعي ونظلب ولدها ولو حلف
لا يهب فلان شيئا وهبه فقبضه لم يقبل حنث عند أبي حنيفة ومالك
واحمد وقال الشافعي لا يحث حتى يقبل ويقبض ولو حلف لا يسبح
فباع بشرط الخيار لنفسه حنث عند الثلاثة وقال مالك لا يحث **فصل**
واذا كان له مال غايبا ودين ولم يجد ما يعق ويكس او يطعم
لم يحزنه الصيام وعليه ان يضمن حتى يصل الي ماله ثم يكفر بالمال عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة يحزنه الصيام عند غيبة المال **كتاب**
العدل اتفقوا على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع
وسوا المتوفاه عنها زوجها والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض
او بيست ثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحض ثلاثة اشهر اذا كانت
حرة فان كانت امه فقرا بالاتفاق وقال داود ثلاثة اشهر وان
الاطهار عند مالك والشافعي وعند أبي حنيفة الاقر الحيض عن

وعن أحمد بن وايتان واختلفوا في المرأة التي مات زوجها وهي
في حريق الحج فقال ابو حنيفة تلزمها الاقامة وعلي كل حال ان
كانت في بلد او ما يقارب وقال مالك والشافعي واحمد ان خافت
فوات الحج بالاقامة لفضا العدة جاز لها السفر **فصل** واختلفوا
في زوجة المفقود فقال ابو حنيفة والشافعي في الجدل المباح واحد
واحد في حري روائيه لا تحل للزوج حتى تمضي مدة لا يعيش
في مثلها غالباً وحدها ابو حنيفة ثمانية وعشرين سنة وحدها
الشافعي واحد بتسعين سنة فعلى الجديد للزوجة طلب النفقة من
مال الزوج ابدان تغذرت كان لها الفسخ لتعذر النفقة على
اظهر قوي الشافعي وقال مالك والشافعي في القدر ولحقار جماعة
من متأخري اصحابه وهو قوي فعلة عمر ولم ينكره الصحابة رضي
الله عنهم واحمد في الرواية الاخرى نتر بصريح سنين وهي
اكثر مدة الحمل واربعه اشهر وعندها الوفاة المحل للزوج
فصل واختلفوا في صفة المفقود فقال الشافعي في الجديد
هو الذي اندرس اثره وانقطع خبره وغلب على الظن موته
وقال مالك والشافعي في القدر لا فرق بين ان ينقطع خبره
بسبب ظاهره لاهلاكه ام لا وقال احمد هو الذي انقطع خبره بسبب
غالب الاحلاك كالمفقود بين الصفيين او يكون بمركب فيعرف
المركب فيسلم قومه ويعرف قومه اما اذا سافر لتجاره وانقطع ولم يعلم
احي هو ام ميت فلا نترزوج زوجته حتى يتيقن موته او ياتي عليه
زمان لا يعيش مثله فيه وقال ابو حنيفة المفقود هو من غاب ولم
يعلم

يعلم خبره **فصل** واختلفوا فيما لو قدم زوجها الاول وقد تزوج
بعد التريص فقال ابو حنيفة يبطل العقد وهي الاول فان كان الثاني
وطيها فعليه مهر المثل وتعتد من الثاني وترد الي الاول وقال مالك
ان دخل بها زوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدقها في
الاول وان لم يدخل بها ففي الاول وعند مالك رواية اخرى
انها الاول بكل حال وعن الشافعي قوله ان اصح ما بطلان نكاح
الثاني والاخر بطلان نكاح الاول بكل حال وقال احمد ان لم يدخل
بها الثاني ففي الاول وان دخل بها فالاول بالخيار بين امساكها
ودفع الصداق اليه وبين تركها على نكاح الثاني واخذ الصداق
الذي اصدقها منه **فصل** واختلفوا في عدة ام الولد الى
مات سيدتها او اعتقها فقال ابو حنيفة عدتها ثلاث حيضات
سواء اعتقها او مات عنها وقال مالك والشافعي عدتها حيضة
واحدة في الحالين وعن احمد روايتان حيضة ولحقار هلال في
والثانية من العتق حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة **فصل** واختلفوا
على ان مدة الحمل ستة اشهر واختلفوا في اكثرها فقال ابو حنيفة
سنتين وعن مالك روايات اربع سنين وخمس وعن احمد
روايتان المشهور مكنه ب الشافعي والاخرى مكنه ب حنيفة
واختلفوا في المعتدة اذا وضعت علقه او مضغة فقال
ابو حنيفة واحد في اظهر روائيه لا تنقضي عدتها بذلك ولا
تصير به ام ولد وقال مالك والشافعي في احد قوليه
تنقضي عدتها بذلك وتصير ام ولد وبذلك قال احمد في

الرواية الأخرى **فصل** والأجداد واجب في عدة الوفاة بالطلاق
وهو تزويج الزينة وما يدعوا إلى النكاح حكى عن الشعبي أنه
لا يجب للعدة المبنية للشافعي قولان قال في القلم يجب
عليها الأجداد وهو قول أبي حنيفة وأحد الروايتين عن
أحمد وقال الشافعي في الجديد لأجداد عليها وبه قال مالك وهي
الرواية الأخرى عن هل للبائين أن يخرج من بيتها بفار
كما جئنا قال أبو حنيفة لا يخرج إلا ضرورة وقال مالك وأحمد
لها الخروج مطلقا للشافعي قولان كالمذهبين أصحهما مالك
أبي حنيفة والكبيرة والصغيرة في الأجداد سواء عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة لأجداد على الصغيرة وللزينة وإذا
كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والأجداد وإذا كان زوج
الزينة ذميا وجب عليها العدة والأجداد عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجب عليها الأجداد ولا العدة **فصل** وانفقوا
على أن من ملك أمة يبيع أو هبته أو أرت أو سبي لزمه استيرؤها
أن كانت حايلا تخيض فيفر وإن كانت ممن لا تخيض لا تخضع
أو كبر في شهر ولو بلغ امرأة أو حضي لم تقابل لم يكن له وطئها
حتى يستنبرها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا انفك بلا قبل
القبض فلا استنبر أو بعد لزم الاستنبر ولا فرق في الاستنبر
بين الصغيرة والكبيرة والبكر والشب عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال مالك إن كانت ممن توطأ مثلها
مثلها لم يجز وطئها قبل الاستنبر وإن كانت ممن لا يوطأ مثلها
جازه

كأن

جازه وطئها قبل الاستنبر وقال داود لا يجب استنبر البكر
ومن ملك أمة جازه ببيعها قبل الاستنبر وإن كان قد
وطئها عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وقال الشعبي
والنوري وأحمد وابن سيرين يجب الاستنبر على البائع
كما يجب على المشتري وقال عثمان الاستنبر يجب على البائع
دون المشتري **فصل** ولو كان لرجل أمة فاراد أن
يزوجها وقد وطئها لم يجز حتى يستنبرها وكذلك إذا استنبر
أمة قد وطئها البائع لم يجز له أن يزوجها حتى يستنبرها وكذلك
إذا اعتقها قبل أن يستنبرها ويجوز عنده أن يتزوج أمة التي
استنبرها واعتقها قبل أن يستنبرها لم يجز تزويجها حتى يستنبر
عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز أن يتزوجها
قبل أن يستنبرها ويجوز عنده أن يتزوج أمة التي استنبرها
قبل أن يستنبرها قال الشافعي في الحلية وهذه مسألة القاضي
أبي يوسف مع الرشيد فانه استنبر أمة وتاقت نفسها للجماعها
قبل أن يستنبرها فجوز له أن يعتقها ويطأها ويزوجها ويطأها
وإذا اعتقها وولده أو عتقت بموته وجب عليها الاستنبر عند
مالك والشافعي وأحمد يفر وهو حيضة وقال أبو حنيفة يعتد
بثلاثة أقراء وقال عبد الله بن عمرو بن العاص إذا مات عنها المولى
اعتدت بأربعة أشهر وعشر ويروي ذلك عن داود وأحمد
كتاب الرضاع انفقوا على أنه يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب واختلفوا في العدة المحرم

فقال أبو حنيفة ومالك رخصة واحدة وقال الشافعي رخصات
وعن أحمد ثلاث روايات خمس وثلاث ورضع والتفقوا على
أن المختزم بالرضاع يثبت إذا حصل للطفل سنتان و^{اختلقوا}
فيما زاد على الحولين فقال أبو حنيفة يثبت إلى حولين ونصف
وقال زفر إلى ثلاث سنين وقال مالك والشافعي وأحمد الأمد
الحولان فقط واستحسن مالك أن تحرم ما بعدهما إلى الشهر
وقال داود رضاع الكبير حرم وهو مخالف لكافة الفقهاء
ويحكي ذلك عن عائشة رضي الله عنها والتفقوا على أن الرضاع إنما
يحرم إذا كان من لبن أمي سواء كانت بكر أو ثيبا موطوءة
أو غير موطوءة إلا أحمد فإنه قال إنما يحصل المختزم بلبن امرأة تبار
لها لبن من الحمل والتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم إلا في
رواية عن أحمد فإنه شرط ألا رضاع من الثدي والتفقوا على أن
الرجل لو ذر له لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم والتفقوا
على أن السعوط والوجور يحرم إلا في رواية عن أحمد فإنه شرط
ألا رضاع من الثدي والتفقوا على أن الحقة باللبن لا تحرم
إلا في قول قلزم للشافعي وهي رواية عن مالك واختلفوا في
اللبن إذا خلط بالما واستهلك بطعام فقال أبو حنيفة إن كان
اللبن غالبا حرم أو مغلوبا فلا وما المخلوط بالطعام فلا
تحرم عنده بحال سواء كان غالبا أو مغلوبا وقال مالك تحرم
اللبن المخلوط بالما ما لم يستهلك فإن خلط اللبن بما استهلك اللبن
فيه من طبع أو ذوا أو غيره لم يحرم عند الجمهور أصحابه
ولم يوجد

ولم يوجد ما لك فيه نص وقال الشافعي وأحمد يتعلق بالتحريم اللبن
المستوب بالشراب والطعام إذا سقي به المولود خمس مرات
سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا **كتاب النفقات**
اتفقوا لا يمتد على وجوب النفقة لم تلزم نفقة كالزوجة والاب
والولد الصغير واختلفوا في نفقة الزوجات هل هي مقدرة بالشرع
أو معتبرة بحال الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
بحال الزوجين فيجب على المولى للموسرة نفقة الموسرين وعلى
المعسر للمعسرة أقل الكفايات والباقي في دمنه وقال الشافعي
هي مقدرة بالشرع لا يجتهد فيها معتبرة بحال الزوج وحده
فعلى الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف وعلى المعسر
مد والتفقوا على أن الزوجة إذا احتاجت إلى خادم وجب
أخداؤها لم تختلفوا فيما احتاجت إلى أكثر من خادم فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد يلزمه الأ خادم واحد واحتاجت
إلى أكثر وقال مالك في المسمور عنه إذا احتاجت إلى خادم من
وثلاثة لزمه ذلك واختلفوا واختلفوا في نفقة الصغير التي
لا يجمع مثلهما إذا تزوجها كبير فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا نفقة لها والشافعي قولان أصحهما أنه لا نفقة لها كانت الزوجة
كبيرة والزوج صغير لا يجمع مثله وجب عليه النفقة عند
أبي حنيفة وأحمد وقال مالك لا نفقة عليه والشافعي قولان
أصحهما الوجوب **فصل** الأعراس بالنفقة والكسوة هل
يثبت للزوجة الفسخ معها أم لا قال أبو حنيفة لا يثبت لها الفسخ

ولكن يرفع يد عنها ليكتسب وقال مالك والشافعي وأحمد نعم
يثبت لها الفسخ بالاعتبار عن النفقة والكسوة والمساكن فإذا
مضى زمان ولم ينفق على زوجته فهل يستقر النفقة عليه أم
تسقط مضي الزمان قال أبو حنيفة تسقط ما لم يحكم بها حاكم
أو ينفقان على قدر معلوم فيصير ذلك بينا باصطلاحهما
وقال مالك والشافعي وأحمد في ظاهر روايتهم لا تسقط نفقة
الزوجة مضي الزمان بل يصير عليه ديناً لأنها في مقابلة التمكن
والاستمتاع **فصل** وانفقوا على أن الناس لا نفقة لها
واختلفوا في المرأة إذا سافرت بأذن زوجها من غير واجب
عليها فقال أبو حنيفة تسقط نفقتها وقال مالك والشافعي
لا تسقط **فصل** والمبتوتة إذا طلبت جرة مثلها في
في الرضاع لو لها فضل هي حق قال أبو حنيفة إن كان ثم
متطوع أو من يرضع بدون جرة أمثل كان للاب أن
يسترضع غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الأم لأن
الحضنة لها وعن مالك روايتان أحدهما أن الأم أولى
والثانية مذهب أبي حنيفة والشافعي فلو كان أحدهما هو
قول أحمد أن الأم أحق بكل حال وإن وجد من يتبين
فإنه يجبر على إعطاء الولد لأمه بأجرة مثلها والثاني كقول
أبي حنيفة وانفقوا على أن يجب على المرأة أن ترضع ولديها
اللبا وهل يجبر الأم على إرضاع ولدها بعد شرب اللبا
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا تجبر إذا وجد غيرها
وقال

وقال مالك تجبر مادامت في زوجية أبيه إلا أن يكون مثلها
لا يرضع لشرف وعز وإسار أو لسقم بها أو لفساد بالدين فلا تجبر
فصل واختلفوا هل يجبر الولد على نفقة من يرثه بقرض أو
تعصيب فقال أبو حنيفة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فيد خافيه
الحاكم عنده والعممة يخرج منه ابن العم ومن ينسب إليه بالرضاع وقال
مالك يجب النفقة للأولاد من الأولاد والصلب وقال
الشافعي يجب النفقة على الأب وابن عمه وعلى الابن وإن سفل ولا يتعد
عمودي النسب وقال أحمد كل شخصين جري بينهما الميراث بقرض
أو تعصيب من الطرفين لزمه نفقة الآخر كالابن والأخت والأخوة
والأخوات والعمومة وبينهم وارثة واحدة فإذا كان الأخت جارية
بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كابن الأخ مع عمته وابن
العم مع بنت عمه فعن أحمد روايتان **فصل** واختلفوا هل يلزم السيد
نفقة عتيقه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه وقال أحمد يلزمه وعن
مالك روايتان أحدهما مذهب أبي حنيفة والشافعي والآخر إذا
اعتقه صغيراً لا يستطيع السعي لزمه نفقة إلى أن يسعي **فصل**
واختلفوا فيما إذا بلغ الولد عسراً وأحرقت له فقال أبو حنيفة
تسقط نفقة الغلام إذا بلغ صحواً ولا تسقط نفقة الجارية
إلا إذا تزوجت وقال مالك كذلك إلا أنه أوجب نفقة الجارية
حتى يدخل بها الزوج وقال الشافعي تسقط نفقة ما جميعاً وقال أحمد لا
تسقط الولد عن أبيه وإن بلغ إذا لم يكن له مال ولا كسب وإذا بلغ
الابن من رضاعه تسقط نفقة بالاتفاق على أبيه ولو لم ير من مرضه ثم عاوه

المريض عادت نفقة عند الائمة الامالك فان عندك لا تعود ولو
تزوجت الحانته ودخل بها الزوج ثم طلقها قال ابو حنيفة **فصل** ولو
واحد نفقة نفقتها على الاب وقال مالك لا تعود **فصل** ولو
اجتمع ورثة مثل ان يكون للصغير ام و جدة وكذا ان كانت بنت
وابن وابنت وابن ابن او كان له ام وبنت فعلى من تكون النفقة
قال ابو حنيفة واحد النفقة للصغير على الام او ابنة بينهما **فصل** ولو
وكذلك البنت والابن فاما ابن الابن والبنت فقال ابو حنيفة النفقة
على البنت دون وقال احمد النفقة بينهما نصفين واما الام والبنت
فقال ابو حنيفة واحد النفقة على الام والبنت بينهما الربع على البنت
وقال الشافعي النفقة على الذكور خاصة الجد والابن وابن الابن دون
البنت وعلى البنت دون الام وقال مالك النفقة على ابني الصليب الذي
والانثى بينهما سواء اذا استويا في الجدة فان كان احدهما وجد الآخر
فقبر النفقة على الواحد **فصل** من يقوم له حيوان لا يقوم به هل
لحام الجبارة عليها ام لا قال ابو حنيفة يامر الحاكم على طريق الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر من غير جبار وقال مالك والشافعي للحاكم
ان يجبر مالكا على نفقتها او بيعها ونزاد مالك واحدا ففلا ويمنع من
تحملها ما لا يطيق **باب الحضانه** انفقوا على ان الحضانه
تنبت للام ما لم تنزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت
حضانتها ثم اختلفوا فيما اذا طلقت طلاقا باينا هل تعود حضانتها
فقال ابو حنيفة والشافعي تعود وقال مالك في المسمى مور عنه لا تعود
بالطلاق واذا افترق الزوجان وبينهما ولد قال ابو حنيفة في احدي

روايتهم

روايتهم الام احق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه وسننه
وملبسه ووضوءه واستنجاياه ثم الاب احق به والام احق بالانثى
الى ان تبلغ ولا يجبر واحد منهما وقال مالك الام احق الى ان تزوج
ويدخل بها الزوج وبالغلام ايضا في المسمى مور عنه الى البلوغ وقال
الشافعي الام احق بها الى سنين ثم يخير ان من اختار له كانا عند
وعن احمد روايتان احدهما الام احق بالغلام الى سبع وثم يخير
والحانته بعد السبع تجعل مع الام بلا تخير والرواية الاخرى
مذهب ابى حنيفة والاختيار من الاب هل هي بالحضانه من اخت
للأم ومن الخالة ام لا قال ابو حنيفة الاخت من الام اولى من
الاخت للاب ومن الخالة للام والخالة اولى من الاخت للاب
في احدي الروايتين وفي الثانية الاخت للاب اولى من الخالة
وقال مالك الخالة اولى منهما والاخت للام اولى من الاخت
للأب وقال الشافعي واحد الاخت للاب اولى من الاخت
للأم ومن الخالة **فصل** واذا اخذت الام الطفل بالحضانه
فامر الاب السفر بولده بنيته الاستبطان في بلد اخر فله
اخذ الولد منها ام لا قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال مالك والشافعي
واحمد في المسمى مور عنه ذلك فاذا كانت الزوجه هي المنتقلة
بولدها قال ابو حنيفة لها ان تنتقل بشرطين ان تستقل الى
بلدها وان يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان كانت
احد الشرطين منعته الا الى موضع قريب مكن المضي اليه والعود
قبل الليل فان كان انتقلها الى ارض حرب او من مصر الى سواد وان

وان قرب سعت ايضا وقال مالك والشافعي وحري في احدي
الروايتين الاب اخو بولد سوا كان هو المنتقل او هي وعن احمد
رواية اخرى ان الام لحق ما لم تزوج **كتاب**
الجنائيات اتفقوا لامة الان بعة على ان القاتل لا يخلد في
النار وتصح ثوبته من القتل وحكي عن ابن عباس وزيد بن
ثابت والصحاح ان لا يقبل له ثوبه واتفقوا على ان من قتل نفسا
مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن مقتولا ابن القاتل وكان في
قتله لم تتمد او جيب على القود وان السيد اذا قتل عبدا فانه
لا يقتل به وان تعدد واتفقوا على ان العاقر اذا قتل مسلما قتل به
واختلفوا فيما اذا قتل مسلما ميا او معاهدا فقال الشافعي وحري
لا يقتل به وقال مالك كذلك الا انه استثنى فقال ان قتل ميتا
او معاهدا او مستامنا غيلة قتل حتما ولا يجوز للولي العفو
لانه تعلق قتله بالافقيات على الامام وقال ابو حنيفة يقتل المسلم
بالذي لا بالمستامن واتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد
يقتل بالعبد واختلفوا في الحر اذا قتل عبدا غير هل يقتل به ام
لا قال مالك والشافعي وحري لا يقتل به وقال ابو حنيفة يقتل به
فصل اتفقوا على الابن اذا قتل احدا بولي قتل به واختلفوا
فيما اذا قتل الابنه فقال ابو حنيفة والشافعي وحري لا يقتل به
وقال مالك يقتل بمجرد القصد كما ضجاعة وفي تحفة فان جرد
بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والحد في كل عند كالا
فصل واتفقوا على ان المرأة تقتل بالرجل وان الرجل
يقتل

يقتل بالمرأة واختلفوا هل تجزي القضا ص من الرجل والمرأة
فيما دون النفس وبين العبد بعضهم على بعض فقال مالك
والشافعي وحري تجزي وقال ابو حنيفة لا تجزي **فصل**
والجماعة اذا اشترعوا في قتل الواحد هل يقتلون به فقال ابو
حنيفة ومالك والشافعي يقتل الجماعة كلهم بالواحد الا ان
مالكا استثنى من ذلك القنامة فقال لا يقتل بالقنامة الا واحد
وعن احمد روايتان احدهما مذهب الجماعة واختارها الحري
والاخرى لا تقتل الجماعة بالواحد وجب الدية دون القود
وهل تقطع الايدي باليد قال مالك والشافعي وحري تقطع
وقال ابو حنيفة لا تقطع وتؤخذ دية اليد من القاطع بالسوا
فصل واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عمدا فصار
فراش حتى مات انه يقض منه واختلفوا فيما اذا كان القتل بمقتل
كالحشبة الكبيرة والحجر الكبير الذي الغالب في مثله ان يقتل
به فقال مالك والشافعي وحري تجب القصاص بذلك ولا فرق بين
ان يحد مثلا بحجر او عصا او غيره او حرقه بنار او تحرقه او
يطين عليه بيتا او يمنع من الطعام والشراب حتى يموت جوعا او
يسعطه او يهدم عليه بيتا او يضربه بحجر عظيم او خشبة
عظيمة محددة او غير محددة وبذلك قال ابو يوسف واحمد
وقال ابو حنيفة انما تجب القصاص عند القتل بالنار والحد
من الحد يد او خشبة المحددة او الحجر المحدد فاما ان عرقه او
قتله بحجر او خشبة غير محددة فانه لا قود عليه وقال الشافعي

والنخعي والحسن البصري لا قود الا بحديد ولو ضرب به فاسود
الموضع او كسر عظامه في داخل الجلد فعن أبي حنيفة في
ذلك روايتان واختلفوا في عمل الخطا وهو ان يتعمد الفعل
ويخطئ في القصد او يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا او
يلكنة او يلبطه لطبا يلبغا ففي ذلك الرواية دون القود عند
ابي حنيفة والثايفي وحده ان الثايفي قال ان كسر الضرب حتى
مات فعليه القود وقال مالك بوجوب القود عليه في ذلك
فصل واختلفوا فيما اذا اكره رجل رجلا على قتل
آخر فقال ابو حنيفة يقتل المكره دون المباشرو قال مالك لا يقتل
بقتل المباشرو قال الثايفي يقتل المكره بكسر الرقوة واذا قتل
المكره بفتح الرقوة ان الرمح من مذهبه ان عليه ما جميعا القصاص
فان كافاه احدهما فقط والقصاص عليه ثم اختلفوا في صفة المكره
فقال مالك اذا كان سلطانا او متطلبا او سيدا مع عبده اقتلتهما
جميعا الا ان يكون العبد عجميا جاهلا بتخريم ذلك فلا يحجب عليه
القود وقال الباقر يصح الاكره من كل ذي يد عليه واختلفوا
فيما اذا مسك رجل رجلا فقتله اختلفوا فقال ابو حنيفة والثايفي
على القاتل دون دون المسك ولم يوجبوا على المسك شيئا الا
التعزير وقال مالك المسك والقاتل شركان في القتل فيجب
عليهما القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا بالاساك وكان المقتول
لا يقدر على الهرب بعد الاساك وقال احمد في احدي روايتيه يقتل
القاتل ونحوه المسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى يقتل ان

جميعا

جميعا على الاطلاق **فصل** لو شهدوا بالقتل ثم رجعوا
عن الشهادة بعد استيفاء القصاص وقالوا انهم رأوا جالسا
تقتله حيا قال ابو حنيفة لا قود بل تجب دية معلظ قال
الثايفي تجب القصاص وكذلك قال مالك في المشهور عنه اتفقوا
على انهم لو رجعوا وقالوا اخطانا لم تجب عليهم القصاص وما
تجب الدية **فصل** واختلفوا في الواجب بالقتل العمد هل هو
معين ام لا فقال ابو حنيفة ومالك في احدي روايتيه الواجب
معين وهو القود والرواية الاخرى التحريم بين الدية
والقود وعن الثايفي قولان ان الواجب اخذها لا بعينه ^{الثاني}
وهو الصحيح ان الواجب القصاص عينا ولكنه له العذر والي
الدية وان لم يرض الجاني وعن احمد روايتان كل من ذهبين
وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت
الدية ولو عفا الوالي عن القصاص عاد لا الى الدية بغير رضي
الجاني وقال الثايفي واحده ذلك مطلقا وعن مالك روايتان
كل من ذهبين **فصل** واتفقوا على انه اذا عفا رجل من اوليا
الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الدية واختلفوا فيما
اذا عفت المرأة فقال ابو حنيفة والثايفي واحده تسقط القود
واختلفت الرواية عن مالك في ذلك فنقل عنه انه لا مدخل للنساء
في الدم وتقتل عنه ان لهن مدخل في الدم كالرجال الا ان يكن
في درجتهم عصبة فعلى هذا ففي اي سبيهن مدخل عن دون
احدهما في القود دون العفو والثانية في العفو دون القود

سواء كان
وكذا

فصل وانفقوا على ان الاوليا المستحقين بالغين اذا حضروا
وطلبوا القصاص لم يوجر الا ان يكون الجاني امراة حاملا
فيوجر حتى تضع وعليه انه اذا كان المستحقون صغارا او
غائبين فان القصاص يوجر الا ابا حنيفة فانه قال في الصغار
اذا كان لهم اب استوفى القصاص ولم يوجر ولو كان المستحق
صغيرا او غائبا او محنونا فقد اتفقوا على ان القصاص
يوجر في مسيلة الغائب لم يختلفوا في الصغير والمجنون
فقال ابو حنيفة وما لك لا يوجر القصاص لاجلها وقال الشافعي
يوجر القصاص حتى يفيق المجنون ويبلغ الصغير وعن احمد
روايتان اظهرهما انه يوجر والثانية لا يوجر **فصل**
وليس للاب ان يستوفى القصاص لو ولد له الكبير بالاتفاق وهل
له ان يستوفيه لو ولد له الصغير قال ابو حنيفة وما لك ذلك سوا
كان شريكا له ام لا وسوا كان في النفس وفي الطرف وقال الشافعي
واحمد في اظهر روايتيه ليس له ان يستوفيه **فصل** واختلفوا
في الواحد يقتل الجماعة فقال ابو حنيفة وما لك ليس عليه الا القود
لجماعتهم ولا يجب عليه اخرو قال الشافعي ان قتل واحد بعد
واحد قتلان اول وللباقين الديات وان قتلهم في حالة واحدة
اقرع بين اوليا المقتولين فمن خرجت فرعته قتل له وللباقين
الديات وقال احمد اقتل واحد بجماعة فحضر الاوليا وطلبوا
القصاص قتل جماعتهم ولا دية عليه وان طلب بعضهم
وبعضهم الدية قيل لمن طلب القصاص ووجبت الدية لمن
طلبها

طلبها وان طلبوا الدية كان لكل واحد دية كاملة **فصل**
لو جني رجل على رجل فقطع يده اليمنى ثم جني على الآخر فقطع
يده اليمنى وطلبها منه القصاص فقال ابو حنيفة يقطع يمينه
بهما وتوجد منه دية اخرى لها وقال مالك يقطع يمينه
ويوجد منه دية اخرى لها وقال مالك ولا دية عليه وقال
الشافعي يقطع يمينه الاول ويغرم الدية للثاني فان كان
قطع يدها معا اقرع بينه ما كما قال في النفس وكذا ان شتبه
الامر وقال ابو حنيفة ان طلبا القصاص قطع لها ولا دية
وان طلب احد هما القصاص واحد لها الدية قطع لمن طلب
القصاص واخذت الدية للاخر ولو قتل متعديا ثم مات قال
ابو حنيفة وما لك يسقط حق ولي الدم من القصاص والدية
وقال الشافعي واحمد تبقى الدية في تركته لا وليا المقتول **فصل**
وانفقوا على ان الامام اذا قطع السارق فشري ذلك الى نفسه
انه لا ضمان عليه واختلفوا فيما اذا قطع مستنصر فشري ذلك
الى نفسه فقال مالك والشافعي واحمد السراية غير مضمونة وقال
ابو حنيفة هي مضمونة يتحملها عاقلة المقتض له ولو قطع في
المقتول يد القاتل قال ابو حنيفة ان عفا عنه الولي غرم دية
يده وان لم يعف لم يلزمه شي وقال مالك يقطع يده بكل حال
عفا عنه الولي او لم يعف وقال احمد تلزم دية اليد في مال بكل
حال **فصل** وانفقوا على انه لا يقطع اليد الصحيحة بالشك ولا
تمين بشمال ولا يمين يمين واختلفوا هل يستوفى القصاص

فيما دون الناس قبل الاند مال وبعد لا قال ابو حنيفة ومالك
 واحمد لا يستوفي الا بعد الاند مال وقال الشافعي يستوفي في
 الحال ويختلفوا فيما يستوفي به القصاص من الالة فقال ابو
 حنيفة لا يستوفي الا بالسيف سوا قتل به او بغيره وقال مالك
 والشافعي يقتل بمثل ما قتل به وعن احمد روايتان كما لا يهين
 علي ان من قتل في الحرم جاز قتله فيه لم يختلفوا فيمن قتل خارج
 الحرم لم يجز اليه اوجب عليه القتل بغيره او نارا او ردة لم يجز اليه
 الحرم فقال ابو حنيفة واحمد لا يقتل فيه الا ولكن يضيق عليه فلا
 يباع ولا يسار حتى يخرج منه فيقتل وقال مالك والشافعي يقتل
 في الحرم **كتاب الديات** اتفقوا لامة علي ان دية
 المسلم الذكرا حر مائة من الابل في مال القاتل العام اذا عدل
 الي الدية لم يختلفوا هل هي حالة او موحلة فقال مالك والشافعي
 واحمد هي حالة وقال ابو حنيفة موحلة في ثلاث سنين
 ويختلفوا في دية العمد فقال ابو حنيفة ولحمد في لحدري واثني
 هي ارباع لكل سن من اسنان الابل منها خمس وعشرون بنت
 مخاض ومثلها بنت لبون ومثلها حقا ومثلها جلع وقال
 الشافعي يوخل مثلثة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون
 خلف اي نحو ملو به قال احمد في رواية الاخرى وامادية
 شبه العمد في مثل دية العمد المحض عند ابو حنيفة والشافعي
 واحمد واختلفت الرواية عن مالك في ذلك وامادية الخطا
 فقال ابو حنيفة ولحمد هي خمسة وعشرون جذعة وعشرون حقة

وعشرون

وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت
 مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلها مكان ابن
 مخاض ابن لبون **فصل** واختلفوا في الديار والدرهم
 هل تؤخذ في الديار ام لا فقال ابو حنيفة واحمد يجوز اخذها
 في الديار مع وجود الابل ثم عنهما روايتان هل هو اصل
 بنفسها ام الاصل الابل والذهب والفضة بدل عنها قال مالك
 هو اصل بنفسها مقدرة بالشرع ولم يعتبر بها بالابل وقال
 الشافعي لا يعدل عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فان
 اعوزت فعنه فلو كان لحد يد الدارح انه يعدل الي قيمته
 حال القبض زائدة او ناقصة والقلم المعمول به ضرورة
 انه يعدل الي الف دينار واثني عشر الف درهم ويختلفوا
 في مبلغ الدية من الدرهم فقال ابو حنيفة عشرة آلاف
 درهم وقال مالك والشافعي واحمد ثمان عشرة الف درهم ويختلفوا
 في البقر والغنم وحلل هل لها اصل في الدية ام تؤخذ علي
 وجه القيمة فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي ليس لها اصل
 وانما تؤخذ بالتراضي علي وجه القيمة وقال احمد البقر والغنم
 اصل مقدرة فيهما من البقر ما يتا بقرة ومن الغنم الفاساة
 واختلفت الرواية عنه في احلل فقيل هي مقدرة بما في حالة
 في كل حالة ازار ورد او روي عنه انها ليست بيد **فصل**
 واختلفوا فيما اذا قتل احراما او قتل وهو حر ما في شهر
 حرام او قتل ذات رحم محرمة هل تغلظ الدية في ذلك فقال

ابو حنيفة لا تغلظ الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلظ في
قتل الرجل ولد فقط والتغليظ ان تؤخذ ثلاثا ثلاثا
حقه وثلاثون حيلة واربعون خلفه وعن مالك في الذهب
والفضة روايتان احدهما لا تغلظ الدية فيها والاخرى تغلظ
وفي صفة تغليظها عنه روايتان اشهرهما انه يلزم من الذهب
والورق قيمة الابل المغلظة بالغت ما بلغت وقال الشافعي
تغلظ في الحرم والمحرم والاشهر الحرم وقيل هل تغلظ
في الاحرام وجهان اظهرهما لا تغلظ ولا تغلظ عند
في الابل واما الذهب والورق فلا تدخل للتغليظ فيهما
وصفة التغليظ عند ان يكون باسنان الابل فقط وقال
احمد تغلظ الدية وصفة التغليظ ان كان الضمان بالذهب
والفضة فنزيادة القدر وهو ثلث الدية رضاعه وان
كان بالابل فقياس مذهبهم كتمان وانها مغلظة بزيادة القدر
لا بالسن واختلف الشافعي واحمد هل يتدخل تغليظ الدية ام
لاماله قتل في شهر حرام في الحرم رات محرم فقال الشافعي
يتدخل ويكون التغليظ فيها واحدا وقال احمد لا يتدخل
بل لكل واحد من ذلك ثلث الدية **فصل** اتفقوا الاية على
الخروج فضا من كل ما يتا في فيه الفضا من واما ما لا يتا في
فيه الفضا من وهو عنة الحارصة وهي التي تشق الجلد والدم
وهي التي تخرج الدم والباضعة وهي التي تشق اللحم والمتلاحمة
وهي التي تعوص في اللحم والسمحاق وهي التي تنقي بينها وبين
العظم

العظم جلد رقيقه وهذه الجروح الخمسة ليس فيها مقدار شرعي
باتفاق الاربعة الا ما روي احمد ان زيد رضي الله عنه حكم
في الدامية ببيع يروي في الباضعة ببيعين وفي المتلاحمة بثلاثة
العبرة وفي السمحاق باربعة العبرة قال احمد وانا اذهب الى
ذلك فقد روي عنه الظاهر من مذهبهم كاجماعه واجمعوا
على ان في كل واحد من هذه الخمسة حكومة بعد الاصل بالحكومة
ان يقوم المحمي على قبل الجناية كان كان عبدا فيقال له كان مئة
قبل الجناية ولم قيمة بعد ما يكون له بقدر التفاوت بين
ديته **فصل** واما الخمسة التي فيها مقدار شرعي فهي الموضحة
التي توضح عن العظم فاذا كانت في الوجه ففيها خمسين ابل
عند ابو حنيفة والشافعي واحمد في جدي رقابته وفي الروي
الاخرى فيها عشر وقال مالك في موضحة الانف واللي الاسفل
حكومة خاصة وباقي المواضع من الوجه ففيها خمسين ابل
وان كانت في الراس فكل هي بمنزلة الموضحة في الوجه ام لا قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي هي بمنزلةها وعن احمد روايتان احدهما
كاجماعه والثانية ان كانت في الوجه ففيها عشر وان كانت في
الرأس ففيها خمس **فصل** واجمعوا على ان في الموضحة الفضا
ان كانت عمدا والثانية الهاشمية وهي التي تقسم العظم وتكسر
وفيها عند ابو حنيفة والشافعي واحمد عشر من الابل واختلفت
الرواية عن مالك في ذلك فقيل خمس وحكومة وقيل
خمس عشرة وقال اشهب فيها عشر مذهب الجماعة الثالثة

المنقلة وهي التي توضح وتبين وتنقل العظام وفيها
خمس عشرة من الألبان لإجماع الرابعة المأمومة وهي التي
تصل إلى جلد الذراع وفيها ثلث الدية بالإجماع الخامسة
الجائفة وهي التي تصل إلى جوف كبطن وصدروا نخرة
نحو جبين وخاصة وفيها ثلث الدية بالإجماع **فصل**
واتفقوا على أن العين بالعين والألف بالألف والأذن
بالأذن والسن بالسن وعلى أن في العينين الدية كاملة وفي الألف
إذا جذع الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية و
مجموع الأسنان وهي اثنتان وثلاثون سناً الدية وفي كل سن
خمس أعيرة وفي اللحية الدية وفي جحر أن ثبتت الأخرى
واستشكل وجوب الدية في اللحية صاحب التهمة من الشافعية
لأنه لم يرد فيه خبر والقياس لا يقتضيه بل هو كالترقية والضلع
بل هو من العظام الداخلة وفي الأذنين الدية عند أبي حنيفة
والشافعية وأحمد وعن مالك روايتان أحدهما كالجاءة والثانية
حكومة واتفقوا على أن في الإحقان الأربعة الدية في كل واحد
ربع الأما لكافاً قال فيها حكومة واختلفوا في العين القايمة
التي لا يبصر بها والبدن الشال والذكر الأشل وذكر الخصي
ولسان الأخرس والأصبع الزايد والسن السود فقال
أبو حنيفة ومالك والشافعية في أظهر قوليه فيها حكومة وعن
أحمد روايتان أظهرهما فيها الدية والأخرى كالجاءة واختلفوا
في الترقوة والضلع والذراع والساعد والزند والفخذ فقال

أبو حنيفة

أبو حنيفة ومالك والشافعية في ذلك حكومة وقال أحمد في الضلع
بغير وفي الترقوة بغير وفي كل واحد من الترقوة بغير وفي
كل واحد من الذراع والساعد والزند والفخذ بغيران ففي
الزندين أربعة واختلفوا فيما لو ضرب فاضح فذهب عقله
فهل تنقل الموضحة في دية العقل أم لا قال أبو حنيفة والشافعية
في أحد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك أثر الموضحة
والقول الآخر للشافعية وهو الأصح عند أصحابه أن عليه
لدهاب العقل دية كاملة وعليه أثر الموضحة وهذا مذهب
مالك وأحمد واختلفوا فيما إذا قلع سن من قد تغر فقال
أبو حنيفة وأحمد لا يجب عليه الضمان وقال مالك أبو حنيفة وعدم
سقوط بعودها والشافعية في قولان أصحهما الوجب وعدم
السقوط ولو ضرب سن رجل فأسودت قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في أحادي روايتهم يجب رثن سن خمس سن الأبل
والرواية الأخرى ثلث دية السن ورواية مالك على ذلك فقال
أن وقعت السن السود بعد ذلك لم يزد دية أخرى فقال
الشافعية في ذلك حكومة فقط واختلفوا فيما إذا قطع
لسان صبي لم يبلغ حد النطق فقال أبو حنيفة وفيه حكومة وقال
مالك والشافعية وأحمد فيه دية كاملة ولو قلع عين أعور
فقال مالك وأحمد بالزمة دية كاملة وقال أبو حنيفة والشافعية
يجب القصاص فإن عفا فنصف دية وقال مالك ليس له القصاص
وهل له دية كاملة وفي اليدين الدية في كل واحدة نصفها

بالإجماع وكذا الأمر في الرجلين واجمعوا على أن في اللسان
الدين وأن في الذكر الدين وأن في ذهاب العقل دين وأن
في ذهاب السمع الدين وإذا ضرب رجل رجلا فذهب شعر
لحيته فلم يثبت أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبيه أو هاب
عينيه فلم يعد قال أبو حنيفة وأحمد في ذلك الدين وقال الشافعي
وما لك فيه حكومته **فصل** واجمعوا على أن دين المرأة
لحق المسلمة في نفسها على النصف من دين الرجل الحر المسلم
ثم اختلفوا هل تساويه في الجراح أم لا فقال أبو حنيفة والشافعي
في الجديد لا تساويه في شيء من الجراح بل جراحها على النصف
من جراحه في القليل والكثير وقال مالك والشافعي في القدم
وأحمد في إحدى روايتيه تساويه في الجراح فيما دون ثلث
الدين فإذا بلغت الثلث كانت دينه جراحها على النصف
من دين الرجل وقال أحمد في الرواية الأخرى وهي أظهر
روايتيه واختارها الحنفية تساويه إلى ثلث الدين فإذا
زاد على الثلث فهي على النصف ولو وصي نروجه وليس لها
بوطاف فاضياها قال أبو حنيفة وأحمد لا ضمان عليه وقال الشافعي
عليه الدين وعن مالك روايتان أشهرهما قوله وخبرني
دينه **فصل** واختلفوا في دين الكفاية اليهودي والنصراني
فقال أبو حنيفة دينه كدين المسلم في العمد والخطأ سواء من غير
فرق وقال مالك والشافعي دين المجوسي ثمان مائة درهم
نصف دين المسلم في العمد والخطأ من غير فرق وقال أحمد

إن كان

١٢٩
أن كان للنصراني أو لليهودي عمد وقتله مسلم عمدا فدينه
كدين المسلم وإن قتله خطأ فدينه كدين أحداهما نصف دينه
للمسلم وإن قتله واختارها الحنفية والثانية دينه مسلم **فصل**
والمجوسي دينه عند أبي حنيفة كدين المسلم في العمد والخطأ
وقال أحمد في الخطأ ثمان مائة درهم وفي العمد ألف وستمائة
واختلفوا في ديات الكتابيات والمجوسيات فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي دياتهن على النصف من ديات رجالهن
ولا فرق بين الخطأ والعمد وقال أحمد على النصف في الخطأ
وفي العمد كالرجال منهم سوا **فصل** العبد إذا جنى
جناية تارة يكون على خطأ وتارة يكون عمدا فإن كان
خطأ فقد اختلف الأئمة في ذلك فقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في أظهر روايتيه المولى بالخيار بين الفداء وبين دفع
العبد إلى ولي المجني عليه فملكه بذلك وسواء أدينه قيمته
على أرش الجناية أو نفقت فإن امتنع ولي المجني عليه فملكه
من قبوله وطالب المولى ببيعهم ودفع القيمة في الأرش لهم
يجبر المولى على ذلك وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى
المولى بالخيار بين الفداء وبين الدفع إلى الولي للتبعية فإن
فضل من ثمنه شيء فهو لسيده فإن امتنع الولي من قبوله وطالب
المولى ببيعهم ودفع الثمن إليه كان له ذلك وإن كانت الجناية
عمدا قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر روايتيه ولي المجني عليه
بالخيار بين القصاص وبين العقوبة على مال وليس له العقوبة

على رقبته العبد واسترقاقه ولا يملكه بالحنانية وقال مالك وأحمد
الزواني الأخرى يملكه المجني عليه بالحنانية فإن شاقطه وإن شأ
استرقه وإن شأ اعتقه ويجوز في جميع ذلك متصرف في
ملكه إلا أن مالكا اشترط أن يكون الحناية قد ثبتت بالبينة
لأب الاعتراف وهل يضمن العبد بقيمته بالغت ما بلغت
وإن زادت على دية الحر أم لا قال أبو حنيفة لا يبلغ به دية
الحر بل ينقص عشرة آلاف درهم وقال مالك والشافعي وأحمد في
أظهر رواية يضمن بقيمته بالغت ما بلغت والحر إذا قتل عيدا
خطأ قال أبو حنيفة بقيمته على عاقلة الجاني وقال مالك وأحمد
قيمته على الجاني دون عاقطه وعن الشافعي فلو كان أحدهما
كمد هب مالك وأحمد والثاني على عاقلة الجاني واختلفوا
في الحناية على طرف العبد فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد كل ذلك
في مال الجاني لا على عاقطه والشافعي فلو كان والجاني التي
لها روث مقدرة في حق الحر كيف الحكم في مثلها في العبد
أبو حنيفة والشافعي وأحمد في رواية في ذلك كل جنابة لها
أرش مقدرة في الحر من الدية فإنها مقدرة من العبد بذلك
الأرش من قيمته وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضمن
ما نقص من قيمته ونزاد مالك فقال الأبي المأمومة والجائفة
والمنقلة والموضحة فإن مذهبه فيها مذهب الجماعة **فصل**
وإذا اضطرر القارسان الحران فما قال مالك وأحمد على عاقلة
كل واحد منهما دية الأخر كما مله واختلفت الرواية عن أحمد

فقال

فقال الدامغان فيهما روايتان أحدهما مذهب مالك والأخرى
على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر وهذا مذهب
الشافعي قال وفي تركه كل واحد نصف قيمة دية الآخر وله
قول آخر أن هلكهما وهلك الدابتين هدر إذ لا صنع لهما كالأمة
السموية **فصل** اتفق الأئمة على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة
الجاني وإنها تجب عليهم موحدة في ثلاث سنين واختلفوا هل
يدخل مع الجاني مع العاقلة فيؤدي معهم قال أبو حنيفة هو
كأحد العاقلة يلزمه ما يلزم أحدهم واختلف أصحاب مالك
فقال أبو القاسم كقول أبي حنيفة وقال غيره لا يدخل الجاني
مع العاقلة وقال الشافعي أن استعت العاقلة للدية لم يلزم الجاني
شي وإن لم يتسع لزمه وقال أحمد لا يلزمه شي سوا استعت العاقلة
أو لم يتسع وعلى هذا أن لم يتسع العاقلة لتحمل جميع الدية الشغل
ذلك في بيت المال وإن كان الجاني من أهل الديوان فله الحق
أهل ديوانه بالعصبة في الدية أم لا قال أبو حنيفة ديوانه
عاقلة ويقدمون على العصبة في التحمل فإذا أعدوا لمحمد
تحمل العصبة وكذا عاقلة السوقي أهل سوقه ثم قرأته فإن
عجز فأهل محلة وإن لم يتسع فأهل بلدته وإن كان الجاني
من أهل القرية لم يتسع فالمصر الذي يلي تلك القرية من سواد
وقال مالك والشافعي وأحمد لا مدخل لهم في الدية إذا لم يكونوا
أقارب الجاني **فصل** واختلفوا فيما حمل العاقلة من الدية
هل هو مقدرة أم هو على قدر الطاق والأجتهاد فقال

أبو حنيفة يستوي بين جميعهم فيؤخذ من ثلاثة دراهم إلى
أربعة وقال مالك وأحمد ليس فيه شيء مقدس وإنما هو حسب
ما يسهل ولا يضرب وقال الشافعي يتقدر ويوضع على الغني
نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار وعلى لا ينقص
من ذلك وهل يستوي الفقير والغني من العاقلة في تحمل الدية
أما قال أبو حنيفة يستويان وقال مالك والشافعي وأحمد
يتحمل الغني زيادة على المتوسط والغايب من العاقلة وهل
يحمل شيئا من الديات كالحاضر أم لا قال أبو حنيفة وأحمد هما
سواء قال مالك لا يتحمل الغايب مع الحاضر شيئا إذا كان الحاضر
الغايب من العاقلة في إقليم آخر سوى من إقليم الذي فيه
بقية العاقلة ويضم أقرب القبائل ممن هو مجاور معهم
وعن الشافعي فلو كان كماله هجين واختلغا في ترتيب التحمل
فقال أبو حنيفة القريب والباعد فيه سواء وقال الشافعي وأحمد
ترتيب التحمل على ترتيب الأقرب فالأقرب من العصابات
فإن استغفر قولا لم يقسم علي غيرهم فإن لم يشع الأقرب التحمل
دخل الأبعد وهكذا حتى يدخل فيهم بعدهم درجة على
حسب الميراث وأما حول العقل هل يعتبر بالموت
أو حكم الحكم قال أبو حنيفة اعتبار من حين حكم الحكم وقال
مالك والشافعي وأحمد من حين الموت ومن مات من
العاقلة بعد حول فقال سيفط ما كان يلزمه أم لا قال أبو
سيفط ولا يؤخذ من تركته وقال الشافعي في جدي ما ملكت

مالك

مالك فقال أبو القاسم تحت ماله ويؤخذ من تركته
وقال الشافعي وأحمد في جدي روايته يتقبل عليه تركته
فصل إذا مال جابط أسنان إلى طريق أو ملك غيره
ثم وقع على شخص فقتله قال أبو حنيفة إن طولب بالنقص
فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه ولا فلا يضمن
مالك وأحمد في أحدي روايتهما إن يقدم إليه ينقصه
فلم ينقصه فعليه الضمان وإن مال وأشهد عليه عن
مالك رواية أخرى أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما
لا يؤمن معه إلا تلف ضمن ما تلف به سواء قل ما لم لا
وسواء شهد أم لا وعن أحمد رواية أخرى وهي المشهور
أنه لا يضمن بطلقا ولا أصحاب الشافعي في الضمان ووجهان
أصحهما أنه لا يضمن **فصل** ولو صاح على صبي أو معتوه
وها على سطح أو جابط فوقع فوات أو ذهب عقل الصبي
أو عقل البالغ المعتوه بصياح به أو بعث الأمام إلى امرأة تشد
إلى مجلس الحكم فاجتمعت حينها فزعا أو نزل عقلمها قال أبو
الضمان في شيء من ذلك على أحد وقال الشافعي الدية في ذلك
كاملة على العاقلة إلا في حق البالغ فإنه لا ضمان على العاقلة فيه
وقال ابن أبي حبيب من أصحابه بوجوب الضمان فيه وقال أحمد
الدية في ذلك كماله على العاقلة ما عدا المرأة فإنه لا يضمنها على أحد
فصل ولو ضرب بطن امرأة فالقت حينها ميتة ما ماتت
قال أبو حنيفة ومالك لا ضمان لأجل الجنين وعلي من ضربها

دية كاملة وقال الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة وغرة
للخنير واختلفوا في قيمة الخنير من الامة اذا كان مملوكا
فقال مالك والشافعي وأحمد فيه عشرين مائة يوم الحيا
سوا كان ذكرا أو أنثى وتعتبر قيمة الامر يوم جني عليها
وجنين امرؤ ولد من مولاهم فيه غرة تكون نصف
عشرة الاب وكذا في جنين الذمية اذا كان ابوه
مسلمًا وقال ابو حنيفة في الذكر نصف عشرين وفي الأنثى
العشر **فصل** ولو حفر بئر في فناء دار قال ابو حنيفة
وأحمد والشافعي بضمن ما هلك فيها وقال مالك لا ضمان عليه
ولو بسط بئر في المسجد وحفر بئر المصلحة أو علق فيه
قنديل فغضب بذلك إنسان قال ابو حنيفة إذا لم ياذن
الحيران في ذلك ضمن والشافعي في ضمانه واسقاطه إن كان
وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه لا ضمان ولا خلاف
أنه لو بسط فيه الحصاة فلق ببه إنسان أنه لا ضمان ولو
ترك في داره كلبا عقورا فدخل إلى داره إنسان وقد علم
أن تم كلبا عقورا فعقروا قال ابو حنيفة والشافعي لا ضمان
عليه على الإطلاق وقال مالك عليه الضمان بشرط أن يكون
صاحب الدار يعلم أنه عقور وعن أحمد روايتان أظهرهما
أنه لا ضمان عليه **باب القسامة** اتفق الأئمة على أن
القسامة مشروعة في القتل إذا وجد ولم يعلم قاتله ثم اختلفوا
في السبب الموجب للقسامة فقال ابو حنيفة الموجب للقسامة
وجود

وجود القتل في موضع هو في حفظ قوما وحياتهم كالحلقة
والدار ومسجد الحلقة والقربة فانه يوجب القسامة على
أهلها لكن القتل الذي تشرع فيه القسامة اسم لميت أثر
من جراحة أو ضرب أو خنق ولو كان الدم يخرج من
الفم أو دبره فليس قتيلا ولو خرج من أذنه أو عينه فهو قتيلا
فيه القسامة وقال مالك السبب المعبر في القسامة أن يقول
المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول بالغ مسلما
حر أسوا كان فاسقا أو عدلا ذكرا أو أنثى أو يقوم لأوليا
المقتول شاهد واحد واختلف أصحابه في اشتراط عدالة
الشاهد وذكر ابن قتيبة فشرطها ابن القاسم والكوفي اشهد بالفاسق
والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير
خلاف عنه أن يوجد المقتول في مكان خال من الناس وفيه
رجل معه سلاح مخضب بالدماء وقال الشافعي السبب الموجب
للقسامة اللوث وهو عند قريبه لصديق المدعى بأن يرى
قتيل في محلة أو قرية صغيرة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة
أو تفرق جمع عن قتيلا وإن لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة
العدل عند لوث وكذا عبيد أو شاة أو صبيان وكذا فساق
وكفار على الرمح من مذهبهم لا امرأة واحدة ومن أفساد اللوث
عندهم في السنة العوامر والخواص بأن فلانا قتل فلانا ومن اللوث
وجود ما طخ بالدم بيد سلاح عند القتل ومنه أن يترك
الناس بموضع أو في باب فيوجد فيهم قتيلا وقال أحمد لا يحكم

بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي علو
واختلفت الرواية عنه في اللوث فروي عنه العداوة الظاهرة
والعصبة خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالدماء وكما بين
اهل البغي واهل العدا وهذا قول عامة اصحابه واماد عوي
المقتول ان فلان قتلني فلا يكون لوثا الا عند ما كل
فاذا وجد لمقتضى القسامة عند كل واحد من الائمة حلف
المدعون علي قاتله خمسين يمينا واستحقوا دمه اذا كان القتل
عمدا عند ابي حنيفة وما لك واحمد وعلي القديم من قوي الشافعي
وقال الشافعي في الجرد يستحق دية مغلطة **فصل** واختلفوا
هل يبذل بايمان المدعين في القسامة امر بايمان المدعي
عليهم قال الشافعي واحمد بايمان المدعين فان نكل المدعون
ولا بينة حلف المدعي عليه خمسين يمينا وبري وقال مالك يبذل
بايمان المدعين واختلفت الرواية ما الحكم ان نكلوا ففي رواية
يحلف المدعي علي ان كان رجلا بعينه حلف وبري وان نكل
لزمه الدية في ماله ولم يلزم العاقلة منها شي لان النكول
عنده كالاقرار والعاقلة لا تحمل الاعتراف وفي رواية تحمل
العاقلة قلت او كثر من حلف منهم بري ومن لم يحمل
فعليه بفسط من الدية وقال ابو حنيفة لا شرع اليمين في القسامة
الا على المدعي عليهم فاذا لم يعينو اشخصا بعينه يدعونهم
فمحلف من المدعي عليهم خمسون رجلا خمسين يمينا محلف
المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فان لم يكونوا

خمسين

خمسين كبرت اليمين فان تكملت الايمان وجبت الدية
علي عاقلة اهل المحلة وان عين المدعون قاتلا فلا قسامة
وتكون تعيينهم القاتل يدرية لما في اهل المحلة ويلزم المدعي
عليه اليمين بالله عز وجل ما قتل ويترك **فصل** واختلفوا
فيما اذا كان الاوليا جماعة فقال مالك واحمد تقسم الايمان بينهم
بالكتاب وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة
تكرر عليهم الايمان بالادارة بعد ان يبدل الحد من الفرع
هل تثبت القسامة في العبيد فقال ابو حنيفة واحمد تثبت في الشافعي
قولان اصحهما تثبت وهل شمع ايمان النسي في القسامة قال ابو حنيفة
واحمد لا شمع مطلقا لا في العمد ولا الخطا وقال الشافعي شمع
مطلقا في العمد والخطا وهن القسامة كالرجال وقال مالك
شمع ايمانهن في الخطا دون العمد **كتاب كفارة القتل**
اتفق الائمة علي وجوب الطر الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن المقتول
ذميا وعبد واختلفوا فيما اذا كان ذميا او عبدا فقال ابو حنيفة
والشافعي يجب الكفارة في قتل الذمي علي الاطلاق وفي قتل العبد
المسلم علي المشهور وقال مالك لا يجب كفارة في قتل الذمي
وهل يجب في قتل العبد قال ابو حنيفة وما لك لا يجب وقال الشافعي
يجب وعن احمد وايتان كالمذمومين ولو قتل الكافر مسلما
خطا فقال الشافعي واحمد يجب عليه الكفارة له وقال ابو حنيفة
وما لك لا كفارة عليه وهل يجب الكفارة علي الصبي والمجنون
اذا قتل قال مالك والشافعي واخرج يجب وقال ابو حنيفة لا يجب

فصل وانفقوا على ان كفارة الخطا عتق رقبة مومنة فان لم
يجد فصيام شهرين متتابعين لم يختلفوا في الاطعام فقال
ابو حنيفة ومالك والشافعي والحنابلة لا يجزي الاطعام
في ذلك والرواية الاخرى عن احمد انه يجزي وللشافعي في ذلك
قولان اصحها انه لا يطعم وهل تجب الكفارة على القاتل بسبب
تعددي به لحفر البئر ونصب السكين ووضع الحجر في الطريق
قال مالك والشافعي والحنابلة وقال ابو حنيفة لا تجب مطلقا
وان كانوا قد جمعوا على وجوب الدية في ذلك **باب**
حكم السحر والتسحر السحر عن ابي هريرة وعفد
تؤثر في الابدان والقلوب فمرض ويقتل ويفرق بين امرئ
وزوجه وله حقيقة عند الامم الثلاثة وقال ابو حنيفة لا حقيقة
له ولا تأثير في الجسم وبه قال ابو جعفر الاسترلابي من الشافعية
وتعلمه اجماعا لا اجماعا واختلفوا فيمن علم السحر ويعلمه فقال ابو
حنيفة ومالك والشافعي يكفرونه كل ومن اصحاب ابو حنيفة من
ان تعلمه التحنيط او ليقوم له يكفر وان تعلمه معتقدا لحيوان او
معتقدا انه ينفع كفرة وان اعتقد ان الشياطين تفعل للساحر ما
يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحر
فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقد اهل بابل من التقرب
الى الصواعك السبعة وانها تفعل ما يلبس منها فهو كافر وان وصف
ما لا يوجب الكفر فان اعتقد باحة السحر فهو كافر **فصل**
وهل يقتل الساحر بمجرد تعلمه واستعماله قال مالك والشافعي لا يقتل بمجرد

ذلك

ذلك فان قتل سحرة قتل عند الامم الثلاثة الا ابا حنيفة فانه
قال لا يقتل حتى يتكرر ذلك منه وروي عنه انه قال لا يقتل حتى
انه قتل النساء بعينه وهل يقتل قصاصا او حلا قال ابو حنيفة
وما لك واحدا يقتل حلا وقال الشافعي قصاصا **فصل**
وهل يقتل توبة الساحر قال ابو حنيفة في المشهور عنه وما لك
لا تقتل توبته ولا تسمع بل يقتل كالزنديق وقال الشافعي يقتل توبة
وعن احمد روايتان اظهرهما لا تقتل واختلفوا في ساحر اهل الكتاب
فقال مالك والشافعي والحنابلة لا يقتل وقال ابو حنيفة يقتل كما يقتل
الساحر المسلم وهل حكم الساحر المسلمة حكم الساحر المسلم
قال مالك والشافعي والحنابلة حكمها حكم الرجل وقال ابو حنيفة
ولا تقتل **فصل** قال امام الحرمين لا يظهر السحر الا على قاص
كما لا تظهر الكرامة وذلك مستفاد من اجماع الامم وقال مالك السحر
زندقة واذا قال الرجل حسنة قتل ولا يقتل توبته **فصل**
قال النووي في الروضة اتيان الكاهن وتعلم الكهان والتنجيم
والضرب بالرمل والسحر والتعبد وتعليمهم حرام بالنص
الصحيح وقال ابن قدامة الحنبلي في الكافي الكاهن له رتب
من الجن والعرف نقل عن احمد ان حكمها القتل والحبس حتى يموت
قال واما المعز الذي يعزم على المصروع ويزعم انه جمع الجن
وايضا تعظيمه ونظيره فذكرها اصحابنا في السحرة وروي عن احمد
انه توقف فيها قال وسيل ابن السبب عن الرجل توجد عند المرأة
يلتمس من يدويها فقال لما نهي الله تعالى عما يضر ولم ينع

ان استطعت ان تنفع أخاك فافعل وهذا على ان من هذا
لا يعفر صاحبه ولا يقتل **كتاب الحدود** المرتبة
على الجنايات السبع وهي الردة والبغي والزنا والقذف والسرقة
وقطع الطريق وشرب الخمر **باب الردة** هي
قطع الاسلام بقول او فعل او بنية النفاق لا ملة على ان من ارتد
عن الاسلام وجب عليه القتل ثم اختلفوا هل يتحتم قتله في الحال
ام يوقف على استنابته وهل استنابته واجبة ام مستحبة واذا
استتيب فلم يتب هل يهل ام لا قال ابو حنيفة لا يجب استنابته
ويقتل في الحال الا ان يطلب الامهال استحبابا او قال مالك يجب استنابته
فان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتب امهل ثلاثا لعله يتوب
فان تاب ولا قتل وللشافعي في وجوب الاستنابة قولان
اظهرهما الوجوب وعنه في الامهال قولان اظهرهما انه لا يهل
وان طلب بل يقتل في الحال اذا اصر على ردة وعن احمد بن حنبل
احدهما مذهب مالك والثانية لا يجب الاستنابة واما الامهال
فانه يختلف مذهبه في وجوبه ثلاثا وحكي عن الحسن البصري
ان المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء بن ركان
المولود ولد على الاسلام ثم ارتد فانه لا يستتاب وان كان كافرا
فاسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكي عن الثوري انه يستتاب
ابدا وهل المرتد كما لم تده ام لا قال مالك والشافعي واحمد بن حنبل
والمرأة في حكم الردة سواء قال ابو حنيفة تحبس المرأة ولا
تقتل وهل نصح ردة الصبي المميز ام لا قال ابو حنيفة نعم وفي ذلك هو
الظاهر

الظاهر من مذهب مالك وهو المشهور عن احمد قال الشافعي
لا نصح ردة الصبي ويروي مثل ذلك عن احمد والفقهاء
على ان الردة بغير الكفر وبغير الاسلام يقتل
ثم اختلفوا في قبول توبته اذا تاب فقال ابو حنيفة في اظهر
روايته وهو الاصح من خمسة اوجه لا أصحاب الشافعي تقبل
توبته وقال مالك واحمد يقتل ولا يستتاب ويروي عن ابي
حنيفة مثلي لك **فصل** لو ارتد اهل بلد وجري فيهم
حكمهم هل نصير تلك البلدة دار حرب ام لا قال ابو حنيفة
لا نصير دار اسلام دار حرب حتى يجمع فيها ثلاثة شروط
احكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذي بال امان الاصل
وان تكون متاخمة لدار الحرب والظاهر من مذهب مالك
ان يظهر احكام الكفر في بلدة نصير دار حرب وهو
مذهب الشافعي واحمد والفقهاء على انه تغنم اموالهم فاما
دارهم فقال ابو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد
الردة لا يسترقون بل يجبروا على الاسلام اذا بلغوا فان لم
يسلموا قال ابو حنيفة ومالك يحسبون ويتعاهدون والضرر
جنبا الى الاسلام واما دارهم فيهم فيسترقون وقال احمد
يسترق دارهم ودارهم فيهم وللشافعي في استرقاقهم
قولان اصحهما لا يسترقون **باب البغي** اتفقوا على ان
على ان الامامة تدبر فرض وان لا بد للمسلمين من امام يقيم شغائر
الدين وينصف المظلومين من الظالمين وانه لا يجوز ان

يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا
 منفقان ولا مقترقان وان الامة من قرش وانها جازية
 في جميع اخاذ قرش وان للامامان يستخلفونه لا خلا
 في حوزة ذلك لا في بكر رضي الله عنه وان الامامة لا يجوز لامر
 ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وان الامام الكامل يجب
 طاعته في كل ما يامره ما لم تكن معصية وان القتال دون
 فرض واحكام من ولا نافذة وان لو خرج على امام المسلمين
 او عن طاعة طائفة ذات شوكة وكان لهم تاويل
 مشبه ومطاع فيهم فانه يباح قتالهم حتى يفتوا الى امر الله
 فاذا فاقوا كف عنهم واختلفوا هل ينفع مدبرهم في
 القتال او يدفع على جرحهم فقال ابو حنيفة اذا كان لهم قوة
 يرجعون اليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي وحمد لا يجوز
 والتفقوا على ان اموال البغاة لهم وهل يستعان بسلاحهم
 وكرأعهم على جرحهم قال مالك والشافعي وحمد لا يجوز ذلك
 وقال ابو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فاذا انقضت
 رد اليهم والتفقوا على ان ما اخذ البغاة من خراج ارض او جنة
 ذبي ويلزم اهل العدل ان يحسبونه وانما يتلف اهل العدل
 البقي على اهل العدل في حال القتال من نفس ومال فقال ابو حنيفة
 ومالك والشافعي في احدى الراي واحمد في احدى روايته
 لا يضمن وقال الشافعي في القدر واحمد في رواية اخرى
 يضمن **باب الزنا** اتفق الامة على ان الزنا فاحشة
 عظيمة

كان
 كذا

عظيمة توجب الحد وان يختلف الزنا لان الزاني يكون بكثرة
 يكون ثيبا وهو المحصن والتفقوا على ان من شرب الخمر
 الحرية والبلوغ والعقل وان تكون قد تزوجت بحاصيها
 ودخل بالزوجة هذه الشروط الخمسة يجمع عليها واختلفوا
 في الاسلام هل هو من شرائط الاحصان ام لا فقال ابو حنيفة
 وما لك نعم وقال الشافعي واحمد لا فيحد الذي عندهما فمن كملت
 فيه شرائط الاحصان فان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا
 بها في نكاح صحيح وهي سامة فهاز انبان محصنان بالاجماع
 عليها الرجم حتى يموتا وهل يجمع عليهما الجلد قبل الرجم ام لا
 قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يجمع وانما الواجب الرجم خاصة
 وعن احمد روايتان اظهرهما يجمع ولو كان الزاني سملوكا وقد
 تزوج ودخل في نكاح صحيح فله رجم الاربع على انه لا يجمع
 وقال ابو ثور يجمع **فصل** قال في الافصاح والتفقوا على
 ان البكرين الحريين اذا زنيا فانهما يجلدان كل واحد منهما
 مائة جلدة وهل يضم اليهما مع الجلد التعزيب ام لا فقال ابو
 حنيفة لا يضم بل هو تعزيب غير واجب ان راه الامام مصلحة
 عزيمها على قدر ما يرى وقال مالك يجب تعزيب الزاني دون الزينة
 والتعزيب ان ينفي سنة الى غير بلد وقال الشافعي وحمد
 الزانيان الحريان البكران يجمع في حقهما بين الجلد والتعزيب
 عاما وقال القزطبي في تفسيره اختلفوا في نفي البكر مع الجلد
 فالذي عليه الجمهور انه ينفي مع الجلد قاله الخلفاء الراشدون

الأربعة وبه قال عطاء وطاوس ومالك وبه قال الشافعي ومحمد وقال
 بتركه أبو حنيفة **فصل** وانفقوا على العبد والامة لا يعمل أحدهما
 اذ انبأ وان حرك واحد منهما خمسون وانه لا فرق بين الذكر
 والانثى منهم وانها لا يرجمان بل يجلدان سواء احصنا أو لم
 هذا قول الامية الاربعة وقال بعض اهل الظاهر يجرمان اذا احصنا
 وذهب ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير الى انها ان لم يحصنا
 فلا تجل أصلا واذا احصنا فاحدهما خمسون جلدة وذهب
 بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب المالك في العيون الى انها
 كالأحرار سواء احصنا فاحدهما الرجم وان لم يحصنا فاحدهما الجلد
 خمسون جلدة وذهب داود الى جلد العبد مائة والامة خمسون
 وذهب أبو ثور الى ان حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة ويختلفوا
 في وجوب التغريب في حقها فقال أبو حنيفة ومالك وحماد
 لا يغربان وهو قول الشافعي والأصح من مذهبه انه يغرب بصفته عام
فصل واختلفوا فيما اذا وجدت شرائط الاحصان في أحد
 الزوجين دون الآخر وصورة أن يطأ المسلم زوجته الكتابية
 او يطأ العاقل زوجته المحبوبة او يطأ البالغ زوجته الصغيرة المطبقة
 للوطأ او يطأ الحرامه من زوجة فعند أبي حنيفة وحماد لا يثبت
 الاحصان لو أحدهما وعند مالك والشافعي يثبت من وجدت
 شرائط فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان
 والرجم على من يثبت له **فصل** واختلفوا في الذي هل يقام
 عليه حد الزنا فقال أبو حنيفة والشافعي والحمد يقام عليه الحد و
 مالك

وقال مالك لا يقام عليه واختلفوا في اليهودي اذا زنا وهو محصن
 فقال أبو حنيفة ومالك لا يجرمان عندهما لا يتصور الاحصان
 في حقهما لان من شرائط الاحصان عندهما الاسلام ولكن يجلد
 عند أبي حنيفة وعند مالك يعاقبه الامام احتشاد او قال الشافعي والحمد
 هو محصن ومن جرم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان **فصل**
 والمرأة العاقلة اذا ملكت من نفسها محبونا فوطئها او زنا عاقل محبونة
 قال مالك والشافعي والحمد على العاقل منها وقال أبو حنيفة يجب الحد
 على العاقل دون العاقلة ولو زني على امرأة اجنبية فوطئها
 وهو يظنها زوجه لم يثبت الموطوءة لجنسية قال مالك والشافعي والحمد
 لا حد على الظان والاعمى وقال أبو حنيفة عليها الحد **فصل**
 انفق الامية على ان النيبه الذي يشبهها الزنا ان تشهد اربعة
 رجال عدول يصفون حقيقة الزنا واختلفوا هل يشترط العدول
 في الإفراز به فقال أبو حنيفة وحماد لا يثبت الزنا بالإفراز الا بقر
 العاقل البالغ على نفسه بذلك أربع مرات وقال الشافعي يثبت بأقراره
 مرة واحدة ولو شهد الشهود الاربعة في محاسن متفرقة قال أبو حنيفة
 ومالك والحمد متى لم يشهدوا في محاسن واحد فأنهم قد فقه عليهم
 الحدود وقال الشافعي لا بأس بتفرقهم وتقبل قولهم **فصل** واختلفوا
 في صفة المجلس فقال أبو حنيفة ومالك المجلس شرط في محاسن الشهود
 مجتمعين فان جاوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فأنهم
 قد فقه الحدون وقال الشافعي ليس بشرط في اجتماعهم ولا يجيبهم

بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو وجدوا بعد واحد وجب الحد
 وقال أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وإذا الشهادتان
 فإذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وإن
 جاوباه متفرقين ولو اقر الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط
 الحد عند الثلاثة واختلف قول مالك في ذلك فقال لا يقبل رجوعه
 وكذا في السرقة والشرب وقال لا يقبل رجوعه إلا أن رجع بشبهة
 بعد زناها **فصل** وانفقوا على تحت لم اللواط وإنه من الفواحش
 العظام وهل يوجب الحد قال مالك والشافعي وأحمد يوجب الحد
 وقال أبو حنيفة يعز في أول مرة فإن تكررت منه قبل واختلف
 في موجب الحد في صفته فقال مالك والشافعي في حد قوله وأحمد
 في أظهر روايته حد الزم بكل حال ثيبا أو بكرا وقال الشافعي في قوله آخر
 وهو المنحرج حد الزنا فيفرق بين البكر والثيب فعلى المحصر الزم
 وعلى البكر المحصر الحد وعن أحمد مثله وانفقوا على البكر على أن
 اللواط لا تثبت إلا بأربعة كالأبواب حنيفة فثبتها بشاهدتين
فصل ومن تهمة قال أبو حنيفة ومالك يعزروا عن مالك رواية
 أنه يجب وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها يجب عليه الحد واختلف بالبراءة
 والنيابة والذاني أنه يقبل بكر كان أو ثيب الثالث يعزروا وهو
 المفتي به وعن أحمد روايتان التي اختارها جماعة من أصحابه
 أنه يعزروا وهو المنحرج المفتي به عن أحمد روايتان التي اختارها
 واختلفوا في المهمة الموطوعة فقال مالك لا تدفع بحال وقال أبو حنيفة
 إن كانت اللواط ذبحت وأفلد وأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه
 أحدها

١٥٨
 أحدها وهو الأصح إن كانت مما توكّل ذبحت وأفلد والثاني
 تدفع مطلقا والثالث لا تدفع مطلقا وقال أحمد تدفع سواء كانت
 له أو لغيره وسواء كانت مما يوكّل منها أو لم يوكّل وعلى الواطي منها
 لصاحبها وهل يجوز للواطى الأكل منها أو لغيره أم لا قال أبو حنيفة
 لا يأكل هو منها ولا يأكل غيره وقال مالك يأكل منها هو وغيره وقال
 أحمد لا يأكل منها هو ولا غيره ولا أصحاب الشافعي وجهان أحدهما
 توكّل مطلقا لفقدهما يقتضيه التخت لم **فصل** وانفقوا على أنه إذا
 عقد على محرّم من النسب أو الرضاع فإن العقد باطل واختلفوا
 فيما لو وطئ في هذا العقد مع العلم بالتخت لم وكذلك العقد على
 معتك من غيره ووطئها عالما بالتخت لم فقال مالك والشافعي
 وأحمد يجب عليه الحد وقال أبو حنيفة يعزروا ولو استأجر امرأة
 ليزني بها ففعل وجب عليه الحد بالاتفاق أما يحكي
 عن أبي حنيفة أنه قال لا حد عليه ولو وطئته المزوجة فهل
 يجب عليه الحد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا حد عن
 أحمد روايتان **فصل** اتفقوا لا يمتد على أن شهود الزنا
 إذا لم تتكلم أربعة فانهم قد قد يجدون إلا في قول للشافعي
 وانفقوا على أنه إذا شهد اثنان أنه زنا بها مطلقا وعدها خزان
 أنه زنا بها مكرهة فلا حد على واحد منهما ولو شهد اثنان على
 أنه زنا بها في هذه الرواية والثنان أنه زنا بها في رواية أخرى
 فقال أبو حنيفة وأحمد يقبل هذه الشهادة ويجب الحد وقال
 مالك والشافعي لا يقبل ولا يجب الحد في الشهادة في القذف والزنا

وشرب الخمر تسمع في الحال بالاتفاق فلو مضى على الواقعة
مدة زمان قال ابو حنيفة لا يسمع ذلك بعد تطاول المدة
اذا كان تأخيرهم بعد ذلك عن الامام وقال الثلاثة تسمع ولو
أقر على نفسه بذلك بعد مدة قال ابو حنيفة يسمع إقراره بذلك
الاستدراك خاصة وقال الثلاثة يسمع إقراره في الكل
فصل الحاكم اذا حكم بشهادة ثريان ان الشهود فسقه
او عبده او كفار قال ابو حنيفة لا ضمان عليه وقال مالك ان قامت
البينة على الشرب والكفر ضمن لتفريطه وقال الشافعي على ضمان
بما حصل من اثر الضرب **فصل** وما يستوفيه الإمام من
الحرد والقصاص ويخطي فيه قال ابو حنيفة ان شخطا الإمام
فيست المال وعن الشافعي وأحمد كذلك وعنهما انه علي
عاقلة وقال مالك في بيت المال وعن الشافعي وأحمد هو هدر
فصل اتفق الأئمة على انه لا يجوز للرجل ان يطأ حارة
زوجته وان أدت له وهل يجب الحد بذلك مع العلم بالتحريم
قال ابو حنيفة ان قال ظننت انها تخلى فلا حد عليه وان قال
علمت بالتحريم حد وقال مالك والشافعي وأحمد وقال احمد حمله مائة
جلدة **فصل** هل للسيد ان يقيم الحد على عبده أو أمته
ام لا قال مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد له ذلك اذا
البينة عنده أو قرين بين يديه في الزنا والحد والحد في غير
ذلك واما السرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع ولا الضم
الشافعي في ذلك وجهان أصحهما في الرقصة ان له ذلك
لاطلاق

١٥٩
لاطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال ابو حنيفة ليس له ذلك في
الكل بل يرد به الى الامام فان كانت الأمة من زوجة قال ابو حنيفة
وأحمد ليس للسيد حد بها بحال بل هو الى الامام وابنه وقال
الشافعي ومالك للسيد ذلك في كل حال **فصل** المرأة الحرة اذا ظهر
بها حمل ولا نكاح لها وكذلك الأمة التي لا يعرف لها زوج وتقول
اكرهت ووطئت بشبهة قال ابو حنيفة والشافعي وأحمد في
أظهر رواية لا يجب عليها حد وقال مالك اذا كانت مقومة
ليست بغنيمة فانها تحرم ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب
الا ان يظهر اثر ذلك ولو وجدها مستغيثة وشبه ذلك مما
يظهر معه صدقها **باب القذف** اتفق الأئمة على
ان الحر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قذف حرة عاقلا بالغا
مسما عفيفا لم يحد زنا او حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير
ملاعنة لم يحد في زنا بصرح الزنا وكان في غير دار الحرب
وطالب المقدوف بنفسه انه بالزنا ما نون حله والله لا يزيد
عليه ثمانية وحد العبد في القذف نصف حد الحر عند كافة الفقهاء
وقال الأوزاعي حد العبد مثل حد الحر ولا يحد الحر في حد عبده
عند كافة الفقهاء وحكي عن داود ان قاذف الأمة والعبد يحد
وانفقوا على ان القاذف اذا اتى ببينة على ما ذكر ان الحد
سقط عنه وان القاذف اذا لم يثبت لم تقبل له شهادة **فصل**
واختلفوا فيما لو قذف جماعة فقال ابو حنيفة ومالك في المشهور
عنه يحد جماعة من حد واحد سواء قذفهم بكلمة واحدة

أو بكلمات وللشافعي قولان أظهرهما يجب لكل واحد حد وعن أحمد
روايات المنصورة عند أصحابه أنه إن قد فهم بكلمة واحدة
أقيم عليه حد واحد أو بكلمات فكل واحد واحد والثانية
لكل واحد حد والثالثة إن طال به مفترقين حد لكل واحد
منهم حد **فصل** والتعريض لا يوجب الحد عند أبي حنيفة
وان نوي به القذف وقال مالك يوجب الحد على الإطلاق
وقال الشافعي إن نوي به القذف وفسه به وجب الحد وعن أحمد
روايتان أظهرهما وجوب الحد على الإطلاق والآخرى يكتفي
الشافعي ولو قال لعربي يا بنطي أو يا رومي أو يا بن بربي
لفارسي يارومي أو لرومي يافارسي ولم يكن من أبيه من هذه
صفته فعليه الحد عند مالك والشافعي واحد لا حد عليه
فصل وحد القذف عند أبي حنيفة حق الله عز وجل
فليس بمقدوف إن بسقطه ولا إن يبري منه وإن مات
لم يورث عنه وقال الشافعي هو حق فلا يستوفي إلا بمطالبة
وله إسقاطه وإن يبري منه ويورث عنه وهذا قول
مالك في المشهور عنه إلا أنه قال متى رفع إلى السلطان لم يملك
المقدوف الإسقاط وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه حق
للأدي **فصل** ولو قال للمقدوف أنت عبد فقال المقدوف
بل أنا حر فإن كان كان المقدوف وظاهر الحرية فلا خلاف
إن القاذف محتاج إلى بينة على قوله وإن كان المقدوف
معروفا بالرق ثم ذكر عنه أنه عتق فإنه محتاج إلى بينة وإن
كان

وقال أبو حنيفة

كان أمره مجزئ لا فعلى القاذف البينة عند مالك وللشافعي
قولان أصحهما لا حد **فصل** وحد القذف موروث عند
مالك والشافعي غيران مذهب الشافعي فمن ثلاثة أو جبه
لحد جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوات النساء
فيخرج منه الزوجان والثالث العصبات دون النساء قال
أبو حنيفة لا يورث بل يسقط بموت المورث والمقدوف
باب السرقة لاختلاف الأئمة في بصل السرقة فقال أبو حنيفة دينار
أو عشرة دراهم أو قيمة أحدهما وقال مالك في أحد في أظهر الروايات عتبه ربع
دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم وقال الشافعي هو ربع
دينار من الدراهم وغيرها ولجمعوا على الجزم بعتبه وجوب القطع
ثم اختلفوا في صفته فقال أبو حنيفة كل ما كان حرز الشيء من أموال كان
حرز جميعها وقال مالك والشافعي واحد هو مختلف باختلاف
الأموال والعرف معتبر في ذلك واختلفوا في القطع بسرقة ما
يسرع إليه الفساد فقال مالك والشافعي واحد يجب القطع فيه
إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة وقال أبو حنيفة لا يقطع فيه
وإن بلغت قيمة مما يسرق منه نصابا ومن سرق مئرا معلقا على
الشجر لم يكن محرزا محرزا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجب عليه قيمته
وقال أحمد يجب قيمته دفعتين والتفقوا على أنه يسقط القطع إذا
بلغت قيمته نصابا وهل يقطع شارقا الخطي قال أبو حنيفة لا يقطع
وإن بلغت قيمة المشرق نصابا وهل يقطع جاحدا العارية قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقطع وقال أحمد يقطع **فصل**

اتفق الأئمة على أنه إذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم
نصاب إن على كل واحد منهم القطع فإن اشتركوا في سرقة
نصاب قال أبو حنيفة والثنا في لا قطع عليهم وقال مالك إن كان
مما يحتاج إلى معاون عليه قطعوا وإن كان مما يمكن الإفراد
بحاله قولان لأصحابه وإن انفرد كل واحد منهم بشيء أخذه
لم يقطع أحد منهما إلا أن يكون قيمة ما أخرجه نصابا ولا
يضم إلى ما أخرجه غيره وقال أحمد عليهم القطع سواء كان من
الأشياء الثقيلة التي تحتاج إلى التعاون عليها كالساجد ونحوها
أو كان من الأشياء الخفيفة كالنوب ونحوه وسواء اشتركوا
في إخراجها من الخزانة واحدة أو انفرد كل واحد منهم
بإخراج شيء منه فصارت مجموعة نصابا ولو اشترك اثنتان
في نقب فدخل أحدهما فاخذ المتاع وزاوله الآخر وهو
خارج الخزانة ورى إليه فاخذه قال مالك والثنا في واحد
واحد القطع على الداخل دون الخارج وقال أبو حنيفة لا قطع
على أحدهما ولو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الخزانة
بعضهم نصابا ولم يخرج الباقيون نصابا شيئا ولا عاونوا
في الإخراج قال أبو حنيفة وأحمد يجب القطع على جماعتهم
وقال مالك والثنا في لا يقطع إلا من أخرج ولو نقب رجلان
خزانة ودخل أحدهما وقرب الداخل المتاع إلى النقب وتركه
فادخل الخارج يده فاخرجه من الخزانة قال أبو حنيفة لا قطع
عليهما وقال مالك يقطع الذي يخرج قولاً واحداً وفي الداخل
الذي

الذي قربه لأصحابه وجهان وللشافعي قولان الصحيح
يقطع المخرج خاصة وقال أحمد عليهما القطع جميعاً وإن
نقب أحدهما الخزانة ودخل الآخر فاخرج المال فللشافعي
قولان أصحهما لا يقطع **فصل** ولو سرق حتر صغير
لا يميز له قال أبو حنيفة والثنا في لا يقطع وقال مالك يقطع
واختار بعض أصحابه أنه لا يقطع وعن أحمد روايتان أحدهما
لا يقطع ولو سرق مصحف قال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال
مالك والثنا في يقطع والنباش قال مالك والثنا في واحد
يقطع وقال أبو حنيفة واحد لا يقطع ومن سرق من
سائر الكعبة ما يبلغ منه نصاباً قال الشافعي وأحمد يقطع
وقال أبو حنيفة ومالك لا يقطع **فصل** ومن سرق وقطعت
يده اليمنى فسرقت يميناً قطعت رجله اليسرى لا اتفاق
فلو سرق الناق قال أبو حنيفة وأحمد في أحدي روايته لا يقطع
إلّا من يده ورجل يمينه ومالك والثنا في أنه يقطع
في الثالثة يسرى يده وفي الرابعة يمينه ورجله وهي الرواية
الأخرى عن أحمد **فصل** هل يثبت حد السرقة بأقرار
السارق مرة قال أبو حنيفة ومالك والثنا في يثبت بأقراره مرة
وقال أحمد لا يثبت إلا بأقراره مرتين وفيه قال أبو يوسف
فصل اتفقوا على أن العين المسروقة إذا كانت باقية فانه
يجب ردّها وهل يجمع على السارق وجوب الغرم والقطع إن
أنلف المسروق قال أبو حنيفة لا يجمعون فإن اختار المسروق منه

الخرم لم يقطع وان اختار القطع واستوفى لم يخرم السارق
 وقال مالك ان كان السارق موصرا وجب القتل والخير
 وان كان معسرا لم ينتج بيمينته بل يقطع وقال الشافعي وحده
 بيمينته ان يقطع ويعبر القيمة **فصل** هل يقطع لحد
 الزوجين بسرقة مال الآخر سواء سرق من بيت خاص لهما
 او من البيت الذي هما فيه فقال مالك يقطع من سرق منهما اذا
 سرق من حرز خاص للمسروق منه فان سرق من بيت
 يسكنان فيه فلا قطع وللشافعي اقوال لحدها مذهب مالك
 والثاني لا يقطع واحد منهما على الاطلاق والثالث يقطع الزوج
 خاصة والمنح من مذهب انه يقطع احد الزوجين بسرقة
 مال الآخر ان كان بحرزه عنه وعن لحد روايتان احدهما مذهب
 مالك والاخرى لا يقطع واحد منهما مطلقا وتفوق الامية
 على انه لا يقطع الولدان وان علوا فيما سرقوه من مال الوالد
 واختلفوا في الولد اذا سرق من مال ابويه او احدهما فقال ابو حنيفة
 والشافعي واحدا لا يقطع وقال مالك يقطع الولد بسرقة مال ابويه
 لعدم الشبهة وهل يقطع الاقارب بسرقة بعضهم من بعض
 قال ابو حنيفة لا يقطع من سرق من ذي رحم محرما كالاخ وعم
 وقال مالك والشافعي يقطعون **فصل** وانفقوا على ان من
 كسرهما من ذهب انه لا ضمان عليه ثم اختلفوا فيما اذا حرقه
 فقال ابو حنيفة واحدا لا يقطع وقال مالك والشافعي يقطع
 واختلفوا فيما سرق من الحمام ثيابا عليها حافظ فقال ابو حنيفة
 ان سرق

ان سرق منه ليلا قطع او نهارا لم يقطع وقال الشافعي وحده
 في حدي رواية يقطع مطلقا وقال من سرق ما كان في
 الحمام مما يحرس من القطع او مما لا يحرس وكان في الحمام قواما عاقلا
 فلا قطع ومن سرق عدا او جوا لقاوم حافظا قال ابو حنيفة
 لا يقطع وقال مالك والشافعي واحدا يقطع من سرق العين المسروقة
 من السارق او المعصوب من الغاصب قال ابو حنيفة يقطع
 سارق العين المعصوبة ولا يقطع سارق العين المسروقة
 ان كان السارق الاول قد قطع فيها وان كان لم يقطع الاول
 قطع الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما وقال الشافعي
 واحدا لا يقطع على السارق من السارق ولا السارق من الغاصب
 ولو ادعى السارق انه ما اخذه من حرز ملكه بعد قيام البيعة
 او على انه سرق نصابا من حرز له فيه شبهة قال مالك يقطع
 بكل حال ولا يقتل دعواه وقال ابو حنيفة والشافعي لا يقطع
 وسماه الشافعي السارق الظريف وعن احمد روايات احدها
 لا يقطع والاخرى يقطع والثالثة يقبل قوله اذا لم يكن معروفا
 بالسرقة ويسقط عنه القطع وان كان معروفا بالسرقة وقطع
فصل هل يتوقف القطع على مطالبة من سرق منه المال
 قال ابو حنيفة واحدا في اظهر روايته واصحاب الشافعي يفتقر
 الى المطالبة وقال مالك لا يفتقر وهي رواية عن احمد ولو قتل
 رجل رجلا في داره وقال دخل على لياخذ مالي ولم يندفع
 الا بالقتل قال ابو حنيفة لا قود عليه اذا كان الدخول معروفا

بالفساد والافعليه القود وقال مالك والشافعي وأحمد عليه
القضا ص لا ان ياتي ببينة فلا قضا ص وعليه القود ولو سرق
من المغنم وهو من اهله فقل يقطع قال ابو حنيفة ولا يقطع
وقال في المشهور عنه يقطع وعن الشافعي قولان كالمزهيدين
والاصح انه لا يقطع وقال في المشهور عنه يقطع وعن الشافعي
قولان كالمزهيدين والاصح انه لا يقطع واتفقوا على انه اذا سرق
سرق من المغنم وهو من غير اهله انه يقطع والصود المملوكة
المسروقة من حرزها هل يجب فيها الققطع قال مالك والشافعي
واحمد يقطع فيها وفي جميع ما يتمول في العادة ويجوز اخذ
الاعراض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصيد والما والحجارة
او غير مباح وقال ابو حنيفة كلما اصله مباح فلا قطع فيه
وهل يجب الققطع بسرقة الخشب اذا بلغت قيمته بضائبا
قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال ابو حنيفة لا يجب الققطع
في الخشب الا في الساج والابنوس والصندل والقب
فصل واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه الققطع
وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدل
بيده اليمنى مفصل الكف ثم تخمس وانه اذا عاود سرقة
ثانيا فوجب عليه الققطع انه يقطع لجله اليسرى من مفصل
قدمه ثم تخمس وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطع
ما بعده وحده لك ان كان اشغل لا تقع فيه يقطع ما بعده
الا با حنيفة فانه قال يقطع الطرف المستحق وان كان اشغل

وقال

وقال الشافعي من سرق ومبينة شلا وقال اهل الخبرة انها
اذا قطعت وحسنت رقاد مها فاتها تقطع وان قالوا
لم يرق ويودي الى التلف قطع ما بعد ها واختلفوا فيما
اذا غلط القاطع فقطع اليسرى عن اليمنى قال ابو حنيفة
وبالك تجزي ذلك وقال الشافعي وأحمد على القاطع الدية
وفي وجوب اعادة الققطع قولان عن الشافعي اصحها الققطع
وروايتان عن أحمد **فصل** واختلفوا فيما اذا سرق
بضائبا من ملكه يسرا او هبة او ارش او غيره هل يسقط
القطع امر لا قال ابو حنيفة يسقط وقال مالك والشافعي وأحمد
لا يسقط سواء كان فعل الشرا معه او بعده **فصل** لو سرق
مسلم من مال مستامن بضائبا من حرز لا قال ابو حنيفة لا يقطع
وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع والمستامن والمعاهد
اذا سرقا وجب الققطع عليهما عند مالك وأحمد وقال ابو حنيفة
لا قطع عليهما وعن الشافعي قولان كالمزهيدين واتفقوا على
ان المختلس والمشتهب والغاصب على عظم جنايتهم وانما هم
لا قطع عليهم **باب قطع الطريق** اختلف الامة
في حد قاطع الطريق فقال ابو حنيفة والشافعي وأحمد هو
على الترتيب المذكور في الآية الكريمة وقال مالك ليس هو الترتيب
بل للامام الاجتهاد من القتل او الصلابة او قطع اليد والرجل
من خلاف او النفي او الحبس واختلف القائلون بانه على الترتيب
في كيفيته فقال ابو حنيفة ان اخذوا المال وقتلوا فلا امام

والجراح إلا أن يعفى عنهم فلو سرب رجل الخمر ونزاع سرق
ووجب قتله في المحاربة أو غيرها قال أبو حنيفة وحده
يقتل ولا يقطع ولا يحل لها حقوق الله عز وجل وهي مبنية
على المسامحة وقد أثنى القتل عليها فغيرها لأنه الغاية ولو
قذف وقطع يداً وقتل قطع وجلد وقتل لا بها حقوق
الأدبيين وهي مبنية على الشأحه وقال الشافعي تستوفي
جميعاً من غير تدخل على الإطلاق ولو سرب الخمر وقذف
المحصنات قال أبو حنيفة والشافعي ولحم لا يتدخل فيه
وقال مالك لا يتدخل إلا في **فصل** وأما غير المحاربة من سرق الخمر
والزناه والسراق إذا تابوا فهل تسقط عنهم الحد والتوبة
أم لا قال أبو حنيفة ومالك نعم تسقط الحد عنهم
وعن الشافعي قولان أحدهما كذا ذهب أبو حنيفة ومالك والليثان
تسقط حد واحد منهم توبتهم إذا مضى على ذلك سنة وعن أحمد
روايتان كذلك أظهرهما تسقط من غير اشتراط مضى زمان
فصل من تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح العمل
هل يقبل شهادته قال مالك والشافعي لا يقبل حتى يظهر منه صلاح
العمل وقال أحمد يقبل شهادته وإن لم يظهر منه صلاح العمل
والمحارب إذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالعبد والولد عبد
نفسه قال أبو حنيفة وأحمد في الظاهر من ذهبه لا يقبل وقال مالك
يقبل وعن الشافعي قولان كالمذهبيين **باب حد الخمر** أجمع لأمة
على تحريم الخمر ونجاستها وإن سرب الخمر كثيراً أو قليلاً موجب
للحد

كما في

للحد وإن من استحلها كفر وحكم بكفره وانفقوا على أن عصير
العنب إذا اشتد وقذف زبد فهو خمر واختلفوا فيه إذا
مضى عليه ثلاثة أيام صار خمرًا وحرم شربه وإن لم يشتد
ولم يسكر وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يصير خمرًا حتى
يسند ويسكر ويقذف زبد **فصل** وانفقوا على أن كل شراب
يسكر كثيراً فقليله حرام ويسمي خمرًا وفي سربه الحد سواء
كان عنب أو تمر أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة
أو أرز أو عسل أو لبن وخوى لكن إذا كان ذلك أو مطبوخاً
الآباء حنيفة فإنه قال نقيع التمر والزبيب إذا اشتد كان
حراماً قليلاً وكثيراً ويسمي نقيعاً لا خمرًا فإن أسكر ففي
سربه الحد وهو نجس فإن طبخا أدنى طبخ حل منهما
ما يغلب عليهما الشارب منه أنه لا يسكره من غير طيب فإن اشتد
حرم الشرب منها ولم يعتبر طبخها إن يذهب ثلثاها وأما
نبيد الحنطة والذرة والشعير والأرز والفصل فإنه حلال عند
نقيعها ومطبوخها وإنما يحرم السكر منه ويحد فيه **فصل**
وانفقوا على أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب ثلثه
فإنه حرام وإنه إذا ذهب ثلثاه فإنه حلال ما لم يسكر فإن
أسكر حرم كثيراً وقليله **فصل** والفقاع حلال نحو شرابه
قال ابن قدامة الحنبلي في الحاوي فإن علم من سبي أنه لا يسكره الفقاع
فلا بأس به وإن غلبت العلة في تحريمه الأسكر فلا يثبت الحكم
بدونها أما إذا عيى العصير ثلاثاً فقال أصحابنا يحرم وإن لم

١٦٦
 بعمل الخبز **فصل** واختلفوا في حد السكران فقال أبو حنيفة
 السكران من لا يعرف السماء من الأرض ولا المرأة من الرجل
 وقال مالك من استوى عند الحسن القبيح وقال الشافعي وأحمد
 من خلط في كلامه خلاف عاداته **فصل** واختلفوا في حد الخمر
 فقال أبو حنيفة ومالك ثمانون وقال الشافعي أربعون وعن
 أحمد روايتان كالمذهبين ونجح الحزبي الثمانين وهذا
 في حق الحر فاما العبد فعلى النصف من ذلك لا اتفاق واختلفوا
 على ان حد الشرب يقام بالسوط الا ما روي عن الشافعي
 انه يقام باليدي والنعال واطرف النياب **فصل** ولو أقر
 بشرب الخمر ولم يوجد منه شيء قال أبو حنيفة لا حد وقال مالك
 والشافعي وأحمد لا حد وان وجد منه شيء الخمر ولم يقر
 قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا حد وقال مالك لا حد ومن
 غص بلقمة ولم يجد غير خمر جازله ان يسبغها بالخمر على كل
 حال لا خلاف وهل يجوز شرب الخمر للصوفة كالعطش والتداوي
 قال مالك وأحمد لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز للعطش والتداوي
 وللشافعي أقوال أصحها انه لا يجوز مطلقا والثاني يجوز القليل
 للتداوي والثالث يجوز للعطش ما يقع الرطوبة لا يخرم الخمر
 لعلة هي الإسكار وقال أبو حنيفة هي محرمة لعينها **باب**
التعزير هو مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة وهل
 هو فيما يتحقق التعزير في مثله حق واجب لله عز وجل أم غير
 واجب قال الشافعي لا يجب بل هو مشروع وقال أبو حنيفة ومالك
 إذا غلب

إذا غلب على ظنه انه لا يصلح الا الضرب وجب وان غلب
 على ظنه اصلاحه بغيره لم يجب وقال أحمد إذا استحق بفعله
 التعزير وجب **فصل** لو عزر الامام رجلا فمات منه قال
 أبو حنيفة ومالك وأحمد لا ضمان عليه وقال الشافعي عليه الضمان والأك
 إذا ضرب ولله والمعلم إذا ضرب الصبي ضربت تاديب فمات
 قال مالك وأحمد لا ضمان وقال أبو حنيفة والشافعي يجب الضمان
فصل وهل يبلغ بالتعزير أعلا الحد وقال أبو حنيفة والشافعي
 وأحمد لا يبلغ به وقال مالك ذلك الذي رأي الامام ان رأيي ان يزيد
 عليه فعل وهل يختلف التعزير باختلاف أسبابه قال أبو حنيفة
 والشافعي لا يبلغ بالتعزير أدنى الحد ود في الجملة وإذا ناله عند
 أبي حنيفة أربعون في الخمر وعند الشافعي وأحمد عشرون فيكون
 أكثر التعزير عند أبي حنيفة تسعة وثلاثون وعند الشافعي والأك
 تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التعزير أي عدد أدى
 اليه جهاده وقال أحمد هو يختلف باختلاف أسبابه فان كان بالوط
 تشبهة في الفرج كوطي الشريك او بالوطي فيما دون الفرج فانه
 يزيد عند أبي حنيفة وأحمد ولا يبلغ فيه أعلاها فاضرب مائة
 الا سوطا وان كان بغير الفرج كقبلة في اجنبية او شتم او سرقة
 دون نصاب فانه لا يبلغ به أدنى الحد **فصل** ولو وجب حد
 على مريض فمات أو خرب قال أبو حنيفة ان كان رجلا لم يؤخر الا على حامل
 وان كان حرا أخر ان رجلا ولا وقال أحمد يؤخر مطلقا وقال
 مالك والشافعي ان كان احدا لم يؤخر الا حامل فحق نضع وان

كان جلدًا فان رجل البرأخر والآخر لا فلا واختلفوا في صفته اقامه الحد
على المريض فقال ابو حنيفة والثاقي واحمد يضرب على حسب حاله
فان كان الجلد مائة وخشبي عليه التلف فانه يضرب بضغوت
فيه مائة عرجون او باطراف الثياب وان لم يخش التلّف
اقم عليه الحد متفرقا بسوط يومين مع تلف النفس وكل الضعيف
الخلق وقال مالك لا يضرب في جلد لا بالسوط ويفرق الضرب
والحد مستحقا يجوز تركه فان كان المحدود مريضاً
المريض **فصل** وهل يضرب الرجل بما اوقاعه قال مالك
يضرب قاعداً وقال ابو حنيفة والثاقي قايماً وعن احمد واثان
وهل يجرد قال ابو حنيفة والثاقي لا يجرد في حد القدر خاصة
ويجرد فيما عداه وقال احمد في الحدود كلها وقال احمد لا
يجرد في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمنع المرء الضرب
كالقنصل والقنصلين واختلفوا فيما يضرب من الاعضاء
فقال ابو حنيفة واحمد يضرب جميع البدن الا الوجه والفرج والرس
وقال الثاقي تنفى الوجه والفرج والخاصة وسائر المواضع المحوفة
وقال مالك يضرب الظهر وما يقاربه **فصل** والرجل المرجوم
لا يحفر له واما المرأة فقال مالك واحمد تحفر لها ان ثبت عليها
الزنا بالبينة وان ثبت لا فزار لم تحفر وقال ابو حنيفة الامام
بالخيار في ذلك وهل تنفوت الضرب في الحدود ام لا هو على
السوا قال ابو حنيفة اسئل الضرب التعزير لم يجر ثم القدر
وقال مالك الضرب في ذلك سواء قال احمد الضرب في الزنا
اشد

مالك

اشد منه في حد القدر وفي الغزف اشد منه في الجز **كتاب**
الصيال وضمان الولاة واليهما يجوز دفع كل صايل
من ادمي او عجمي على نفس او طرف او بضع او مال فان لم يندفع الا بالقتل
فقتل فلا ضمان عليه عند مالك والثاقي واحمد وقال ابو حنيفة
عليه الضمان ولو وجد قتيلاً في داره قاده على انه دخل عليه السيف
مستهور فقتله دفعاً عن نفسه واقام بينة تصدقه في دخوله
وذكرت البينة انه اراد بذلك فلا قود عليه وان لم تقبل البينة
في ذلك فقد ذكر الشيخ ابو حامد انه يقبل منه وسقط عنه القود
كقول الدية وقال الماوردي في الحاوي عندي انه يسقط القود دون
الدية ولو عرض عارض يد انسان فانتزعها من فيه فسقطت اسنانه
قال ابو حنيفة والثاقي واحمد ضمان وقال مالك في المستهور عنه
يلزمه الضمان **فصل** ولو اطلع انسان في بيت انسان فرماه وفقاً
عنه قال ابو حنيفة يلزمه الضمان وقال الثاقي واحمد لا ضمان عليه
وعن مالك روايتان كالمذهبين **فصل** لو ضرب في حد فمات
او افضى الى هلاك قال مالك واحمد لا ضمان على الامام والحق قوله
ومذهب الثاقي فيه تفصيل حاصل انه ان مات في حد الشرب
وكان جلد باطراف الثياب والنعال لم يضمن الامام قوله واحداً
وان ضربه بالسوط فوجهاً اضمنه لا ضمان وحكي ابن المنذر عن
الثاقي انه ان ضرب بالنعال واطراف الثياب والنعال لم يضمن
الامام قوله واحداً وان ضربه بالسوط فوجهاً اضمنه لا ضمان
وحكي ابن المنذر عن الثاقي انه ان ضرب بالنعال واطراف

الشباب ضربا لا يجاوز الأربعين فمات فالحق قتله والاعقل فيه
ولا قود ولا كفارة على الإمام وإن ضرب به أربعين سوطا فمات
فدبته على عاقلة الإمام دون بيت المال **فصل** قال مالك
والشافعي وأحمد لا ضمان على أرباب البهائم فيما تلفته بهار إذا
لم يكن معها صاحبها وأما ما تلفته ليل أو ضمانا عليه وقال أبو حنيفة
لا ضمان إلا أن يكون معها راعي أو قائد أو سائق أو يكون قد
أرسلها سوا كان ليلا أو نهارا ولو تلفت الدابة شيئا وصاحبها
عليها قال أبو حنيفة يضمن صاحبها ما تلفته بيدها وفيها
فأما ما تلفته برجلها فإن كان يوطئها ضمن الركب وإن لم يكن
برجلها فإن كان موضع ما دون فيه شرعا كالمشي في الطريق
والوقوف في ملك الركب وفي الفلاة أو سوق الدواب لم يضمن
وإن كان موضع ليس ما دون فيه كالوقوف على الدابة في
غير الطريق والدخول في دار الإنسان بغير إذنه ضمن وقال
مالك بيدها وفوها ورجلها سوا فلا ضمان في شيء من ذلك
إذا لم يكن من جهة راعيها وقائدها أو سائقها بسبب من
أو ضرب وقال الشافعي يضمن ما جثت فيها ويدها ورجلها
ودنبا سوا كان من راعيها أو سائقها بسبب من أو لم
يكن وقال أحمد ما تلفته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان
فيه وما جثت فيها أو يدها ففيها الضمان **فصل** ومن
له هرة معروفة تأكل الطيور فأرسلها فأكلت طير المراكض
ليلا كان أو نهارا وإن لم تكن معروفة بذكر فلا ضمان

العادة

العادة إن سال الهرة ومن كان معه كلب عفور فأرسله فالتف
شيئا وجب عليه ضمانه **كتاب السير** اتفقوا على
علي أن الجهاد فرض كفاية إذا قام به من المسلمين في قتالهم
سقط الحج عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب أنه فرض
عن واتفقوا على أنه يجب على أهل ثغر أن يقاتلوا من بينهم
الأقرب فالأقرب واتفقوا على أن من تعين عليه الجهاد لا
يخرج إلا بإذن إبيه إن كانا مسلمين وإن من عليه دين
لا يخرج إلا بإذن غريمه وإنه إذا التقى الزحفان وجب على
المسلمين الثبات وحرر عليهم الفرار إلا أن يكونوا متحيزين
لقتال أو متحيزين إلى جهة أو يكون المحدث مع ثلاثة أو
المائة ثلثا به فيباح الفرار لهم الثبات مع ذلك لا سيما
مع غلبة ظنهم بالظهور وإنه يجب للهجرة من دار
ال كفر على من قدر عليها **فصل** واختلفوا هل من شرط
الجهاد الزاد والرجلة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد نعم
وقال مالك وموضع الخلاف إذا تعين الجهاد على أهل
بلد وكان بينهم وبين موضع سافة القصير فلا يجب
عند الثلاثة إلا على من ملك زاد أو رجلة يبلغانه موضع
الجهاد أو سافة الجهاد وعند مالك يجب مطلقا **فصل**
واختلفوا في جواز اتلاف بلاد الحرب إذا أخذها المسلمون
ولم يمكنهم أخذها إلى دار الإسلام وخافوا أخذها منهم
فقال أبو حنيفة ومالك تجوز في ذبح الحيوان وحرق المتاع

ويكسر السلاح وقال الشافعي وأحمد لا يجوز ذلك إلا لما للكه **فصل**
نسب الكفار إذا لم يقاتلوا فلا يقتلن لأنفاق إلا أن يكونوا
رأي ولا عبي والمفعد والشيخ الفاني وأهل الصوامع إذا كان
لهم رأي وتدير قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز قتلهم
وللشافعي قولان أظهرهما جواز قتلهم ومن لم تبلغ الدعوة
هل على قاتله دية قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا وقال الشافعي
على قاتله دية فإن كان ذميا قبلت الدية أو محوسبا
فإن ما به **فصل** واختلفوا في الدعوة فقال مالك من
كان قريب دورهم من الدعوة بالعلم بالدعوة بل يقاتلون
أو يلحقونهم ومن بعدت دورهم بالدعوة أو قطع
للشك وقال أبو حنيفة إن بلغتهم الدعوة فحسن إن لم يبلغهم
الأمم للإسلام أو أوال الحرب قبل القتال وإن لم تبلغهم
فلا ينبغي للإمام أن يستلهم وقال الشافعي لا أعلم أحد من
المشركين لم تبلغهم الدعوة اليوم إلا أن يكون قتل
من المشركين خلف الترك والخز لم تبلغهم الدعوة فلا
يقاتلون حتى يدعوا إلى الإيمان فإن قتل منهم أحد قبل
ذلك فعلى عاقله قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه
والظاهر من مذهب مالك أن الحكم كذلك **فصل** الأمان
للكفار لا يصح الأمان من مسلم بالغ عاقل مختار عند الشافعي وأبي
حنيفة والصبي والمجنون لا يصح أمانهما وقال مالك وأحمد يصح
أمان الصبي المراهق ويصح أمان العبد المسلم إذا أمن
شخصا

179
شخصا أو مدينة عند مالك والشافعي وأحمد مضمي أمانه
إلا أن يكون ما دون ذلك في القتال **فصل** والتقوى على أنه إذا
تترس المشركون بالمسلمين لم يقتل المسلمون المشركين الري
ويقصدون المسلمين فاختلفوا فيما إذا أصاب أحدهم
مسلم في هذا الحال فقال أبو حنيفة ومالك لا يلزم دية ولا كفارة
وللشافعي قولان أحدهما تلزمه الكفارة ببلاده والثاني تلزمه
والكفارة وعن أحمد روايتان كالقولين أظهرهما عند النزوم
الكفارة خاصة **فصل** إذا بدل مسلم فطلب المبارزة لم
يكفه له ذلك وقال ابن هبيرة من الشافعية يكره والمسحوب
أن لا يبارز إلا بأذن الأمير ولو بارز بغير إذنه جاز وقال
أبو حنيفة بجرم من لا تكون المبارزة في قتله **فصل**
واختلفوا في استرقاق من لا كتاب له ولا شبهة كتاب عبدة الكوثان
فقال أبو حنيفة يجوز استرقاق العجم منهم دون العرب وقال
مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لا يجوز
ذلك مطلقا والتقوى على أنه لو قتل الأسير قاتل وهو في الأسر
لم يجب على القاتل شيء بل يعزر وقال الأوزاعي ويجب عليه الدية
وإذا أسلم الأسير حقت دمه وهل يرق أو يعيق بالأسلام
للشافعي قولان **فصل** لو أسلم كافرا قبل أسره عصم نفسه
وإن كان في دار الحرب عند مالك والشافعي والحمد وقال
أبو حنيفة ما كان له من العقار يغم وأما غيره فإن كان في
يد أو يد مسلم أو دي لم يغم وإن كان في يد حر في غم

ولو دخل خيبر نزل الاسلام لم يجز سبهم عند مالك والشافعي
 ولحم وقال ابو حنيفة يجوز سبهم **باب قسم**
الغني والغنيمة اتفقوا لا يمة على ان ما حصل في ايدي
 المسلمين من مال المسلمين الكفار باجاف الخيل والركاب فهو غنيمة
 عنه وعروضه فان كان فيه سلب استحققه القاتل من اصل
 الغنيمة سواء شرط ذلك الامام او لم يشرطه عند الشافعي
 ولحم وانما يستحقه القاتل اذا عجز بنفسه في قتل مشرك
 وازال امتناعه وقال ابو حنيفة ومالك لا يستحقه الا ان يشرط
 له الامام ثم بعد السلب يفرى الحسن من الغنيمة واختلفوا في
 قسمة الحسن من الغنيمة فقال ابو حنيفة يقسم على ثلاثة اسهم
 للبياتي سهم وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فيه
 فقرا ذوي القرى فيهم دون اغنياءهم فاما سهم النبي
 صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس
 واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط
 لبني المطلب وسهم ذوي القرى كانوا يستحقونه في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم بالنصر وبعد ذلك لا سهم لهم واما
 يستحقونه بالفقر خاصة ويستوي فيه ذكوره وانثاهم
 وقال مالك هذا الحسن لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص
 ولكن النظر فيه الى الامام يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من
 المسلمين ويعطى الامام القرابة من الحسن والغني والخارج والحي
 وقال الشافعي واحمد يقسم الحسن على خمسة اسهم سهم للرسول
 صلى

صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم
 لبني هاشم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل
 وانما هو مختص ببني هاشم وبني المطلب لانهم هم ذوو القرى
 وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيمة وقدر
 فيه سوا الا ان للذكر مثل حظ الانثيين ولا يستحقه الا ان
 البناء منهم وسهم للبياتي وسهم للمساكين وسهم
 السبيل وهاول الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم
 ثم اختلفوا في سهم الرسول صلى الله عليه وسلم الى من ينصرف
 فقال الشافعي يصرف في المصلحة من اعداد السلاح والدرع وعقد
 القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الغني
 وعن احمد روايتان احدهما هذا المذهب واختارها
 الحزبي والاخرى يصرف في اهل الديوان وهم الذين يضربون
 انفسهم للقتال وانفردوا بالنصر لسدّها بقسم فيهم على
 قدر كفايتهم **فصل** واتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة
 الباقية تقسم على من شهد الواقعة تنبئة القتال وهو من قبل
 القتال وان للراجل سهم واحد واختلفوا في الفارس فقال مالك
 والشافعي واحمد ان له ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه
 وقال ابو حنيفة للفارس سهمان وسهم لفرسه قال القاضي عبد
 الوهاب القول بان للفارس سهمان قال به عمر بن الخطاب وعلي
 ابن ابي طالب ولا يخالفهما في الصحابة ومن التابعين عمر
 ابن عبد العزيز والحسن البصري وابن سيرين ومن الفقهاء

اهل المدينة والاوقاع واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر
وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل
وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقيل انه لم يخالف في
هذه المسئلة غير ابي حنيفة وحده ولم يقل بقوله لحد
وحكي عنه انه قال اكره ان افضل بجمعة على المسلم ولو كان
مع الفارس فرسان قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم
الا لفرس واحد وقال احمد يسهم لفرسين ولا يزد على ذلك
ووافقه ابو يوسف وهي رواية عن مالك والفرس سواء كان
عربيا او غيره يسهم له وقال احمد للفحل سيمان وللمردون
سهم واحد وقال الاوقاع ومالك لا يسهم الا للعربي فقط
وهل يسهم للبعير قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم
وقال احمد يسهم له سهم واحد ولو دخل في الحرب فرس
ثم مات الفرس قبل القتال قال مالك لا يسهم لفرسه بخلاف
ما اذا ماتت في القتال او بعد فانه يسهم له وبه قال الشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة اذا دخل في الحرب فارسا ثم مات
فرسه قبل القتال اسهم للفرس **فصل** يختلف الامة هل ملك
الكفار ما يصنونه من اموال المسلمين فقال مالك والشافعي
واحمد في اصح الروايتين لا يملكونه قال ابن قتيبة وحاشا
الصحة تدل على ذلك لان ابن عمر رضي الله عنهما ذهبا
له فرس فاخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في
زمان رسول الله صلى الله عليه وآله عبد فحق بالرواية فظهر
عليهم

171
11
فظهر عليهم المسلمون فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه
وهي رواية عن احمد **فصل** اتفقوا على انهم اذا افتحموا
الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن للمددي في
ذلك حصه فان اتصل للمد بعد انقضاء الحرب وقبل خيابة
الغنيمة في دار الاسلام او بعد ان اخذوها وقبل قسمها
قال ابو حنيفة يسهم لهم ماله بخلاف دار الاسلام او قسمها
وقال مالك وحمد لا يسهم لهم على كل حال وعن الشافعي فلو كان
احدهما يسهم لهم والثاني لا يسهم واتفقوا على من حضر
الغنيمة من مملوك او امرأة او صبي او ذمي فلهم النصيب
سهم محتهد الا ما في قدره ولا يكمل لهم سهم وقال مالك
ان راهق الصبي او طاق القتال او حازه الامام كمل له السهم
وان لم يبلغ **فصل** وقسم الغنائم في دار الحرب هل يجوز
ام لا قال مالك والشافعي وحمد يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز
وقال اصحابه ان لم يجد الامام جملة قسمها خوفا عليها
لكن الامام لو قسمها في دار الحرب فقدت الغنمة بالاتفاق
والطعام والعلف والحيوان يكون في دار الحرب هل يجوز
استعماله من غير اذن الامام قال ابو حنيفة واهل
احادي رواية لا بأس بذلك ولو غير اذن الامام فان
فضل عنه واخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنيمة
قل او كثر وعن احمد رواية اخري يرد ما فضل اذا كان كثيرا
فان كان يسيرا فلا وقال الشافعي ان كان كثيرا القيمة رد وان

كان نورا فقولان أصح ما لا يرد وحكي عن مالك أن ما أخرج
دار الإسلام فهو غنمة **فصل** لو قال الإمام من أجل
شيء فهو له قال أبو حنيفة يجوز للإمام أن يشترطه إلا أن لا يوجب
أن لا يفعله وقال مالك ليس له ذلك إلا بسبب قصد المجاهد
في جهادهم إرادة الدنيا ويكون من الخمس لمن أصل الغنمة
وكذلك التفرقة عنده من الخمس وقال الشافعي ليس بشرط لازم
في أصل القولين عنده وقال أحمد هو شرط صحيح وللإمام أن
يفضل بعض الغنائم على بعض قبل الأخذ والحجازة بالإتفاق
فصل والفقهاء على أن الإمام مخير في الأسارى بين القتل
والاسترقاق واختلفوا هل هو مخير فيهم بين المن والقتل
وعقد الدمة قال مالك والشافعي وأحمد هو مخير بين القتل
بالمال وبالإسارى وبين المن عليهم وقال أبو حنيفة لا بين
ولا يفادي وأما عقد الدمة فقال أبو حنيفة ومالك هو مخير
في ذلك ويكونون أحرارا وقال الشافعي وأحمد ليس له ذلك
لأنهم قد ملكوا **فصل** لو أسر أسيرا فآخذه
المشركون أن لا يخرج من دارهم ولا يهرب على أن تخلوه بذهب
ويجي قال مالك يلزمه أن يفي ولا يهرب منهم وقال الشافعي
لا شيء أن يفي أسق بمئة مائة مائة **فصل** الأراضي المغنومة
عنوة بالعراق ومصر هل تقسم بين غنائم أم لا قال أبو حنيفة
الإمام بالخيار بين أن يقسمها وبين أن يقتل أهلها عليها
ويضرب عليهم خراجا وبين أن يضرهم غنائمها ويأبى يقوم
آخرين

آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للإمام أن يقفها على
المسلمين لجمعهم ولا على غنائمها وعن مالك وأبي الجوزي
ليس للإمام أن يقسمها بل يضرب بنفس الظهور عليها وقفا
على المسلمين والثانية أن الإمام مخير بين قسمها وقفها
لمصالح المسلمين وقال الشافعي يجب على الإمام قسمها بين
الغنائم كسائر الأموال إلا أن يظيب أنفسهم بوقفها
على المسلمين ويسقطوا حقوقهم فيها فيقفها وعن أحمد لا
روايات أظهرها أن الإمام يفعل ما يراه مصلحة من قسمها
واقفها والثانية مذهب الشافعي والثالثة تضيق وقفا
بنفس الظهور **فصل** واختلف الأئمة في الخراج المصروف
على ما يقع عنوة فقال أبو حنيفة في حرب الحنطة فقير
ودرهان وفي حرب السعير درهمان وقال أحمد في أظهر
الروايات الحنطة والسعير سوا في حرب كل واحد منهما
فقير ودرهم والقفير المذكور ثمانية أرطال بالحجازي
وهو ستة عشر بالعراقي ولما جرت النخل فقال أبو حنيفة
فيه عشرة دراهم واختلف أصحاب الشافعي منهم من قال
عشرة ومنهم من قال ثمانية ومنهم من قال كما أحدهما
وأما حرب الزيتون فقال الشافعي وأحمد فيه أسعير درهمان
وأبو حنيفة لم يوجد له نص في ذلك وقال مالك ليس ذلك
جميعه تقدر بل المرجع فيه إلى ما تنجمه الأرض من ذلك
لاختلافها فيجوز للإمام في تقدير ذلك مستعينا على أهل

الحزب **فصل** قال ابن هبيرة في الافصاح واختلاف فقهاء
هو راجع الى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه والحمد لله عولوا في ذلك على ما وصفه واختلاف
الروايات عن امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في ذلك كله
صحيح وانما اختلفت لاختلاف النواحي والله اعلم
فصل واختلف الامية هل يجوز للامام ان يزيد
في الخراج على ما وصفه امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
الله عنه او ينقص منه وكذلك في الجزية فاما ابو حنيفة
فليس عنه نص في ذلك جلي القدر ويري عنه بعد ذكر اسيا
المعبر عليها الخراج لا يؤمن رضي الله عنه قال ما سوي
ذلك من اضاف الاسيا بوضع عليها بحسب الطاقة فان
لم ينطق الارض ما يوضع عليها الامام واختلف صلحاه
فقال ابو يوسف لا يجوز للامام النقصان ولا الزيادة
مع الاحتمال قال محمد بن حوز له ذلك مع الاحتمال وعن الشافعي
انه يجوز للامام الزيادة ولا يجوز له النقصان وعن احمد
ثلاث روايات احدها تجوز له الزيادة اذا احتملت والنقصان
اذا احتمل والثانية تجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان
والثالثة لا تجوز له الزيادة ولا النقصان واما مالك فهو على
اصليه في جنتها الا يمه على ما تحمله الارض مستعينا باهل
الحزب به **فصل** قال ابن هبيرة لا يجوز ان يضرب
الارض ما يكون فيه هضم حقوق بيت المال رعاية لا حاد
الناس

١٧٢
الناس وما لا يكون فيه اضراء يارب الارض تحميلا لها
من ذلك مما لا ينطبق فمدار الباب على ان تحمل الارض من
ذلك ما لا ينطبق واري انما قاله ابو يوسف في كتاب
الخراج الذي صنفه للرشد وهو الجيد قال اري ان يكون
لبيت المال من الحب الخمسان ومن التمار الثلث **فصل**
هل فتحت مكة صلى الله عليه وسلم قال ابو حنيفة ومالك وحمد
في ظهور روايتيه عنوة وقال الشافعي وحمد في الرواية اخري
صلى **فصل** لو صالح الامام قوما من الكفار على ان
اراضيهم لهم وجعل عليها شيئا فهو كجزية ان اسلموا اسقط
عنهم وكذلك ان اشترى منهم مسلم ويهدى قال الشافعي
وقال ابو حنيفة لا يسقط عنه خراج ارضه باسلامه
ولا يسري مسلم **فصل** هل يستعان بالمشركين على قتال
اهل التهمة الحرب او يعاونون على عدوهم قال مالك
واحمد لا يستعان بهم ولا يعاونون على الاطلاق قال مالك
الا ان يكونوا خدما للمسلمين ويجوز وقال ابو حنيفة يستعان
بهم ويعاونون على الاطلاق متى كان بحكم الاسلام هو الغالب
ه الجاري عليهم فان كان حكم المشرك هو العاقله وقال
بيون الشافعي يجوز ذلك بشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين
قاله وبالمشركين كثرة والثاني ان يعاونوا للمشركين حسن رأي
في الاسلام وميل اليه ومتى استعان بهم في دفعهم ولم يسهم
فصل هل تقام الحدود في دار الحرب على من تحت يده

في دار الاسلام قال مالك نعم تقام فكل فعل يرتكبه المسلم
 في دار الاسلام اذ فعله في دار الحرب لرمه احد سو كان
 من حقوق الله عز وجل ومن حقوق الامميين فاذا انا
 او سرق او شرب خمر او قذف حد وب قال الشافعي وحمد
 وقال ابو حنيفة لا تقام عليه حد من ذنبا او سرقة او شرب
 او قذف الا ان يكون بدل الحرب امام فيقيم عليه بنفسه
 قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع
 الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب
 امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحد وادى في دار
 الحرب وان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد
 سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن الدية
 في ماله عمدا كان او خطا **فصل** هل يسهم لتجار العسكر
 ولجندهم اذا شهدوا الوقعة وان لم يقاتلوا قال ابو
 حنيفة ومالك لا يسهم لهم حتى يقاتلوا وقال الشافعي وحمد
 يسهم لهم وان لم يقاتلوا والشافعي قول اخر انه لا يسهم لهم
 وان قاتلوا **فصل** هل يصح الاستنابة في الجهاد ام
 لا قال ابو حنيفة والشافعي وحمد لا سوا كان يجعل الاجرة
 او تبرع وسوانعين على المستناب ام لا يتعين وقال مالك
 نصح اذا كان يجعل ولم يكن الجهاد من عينا على النابت كالعبد
 والامة **فصل** قال مالك ولا بأس بالجهاد في الغور مضي
 الناس على ذلك وقد روي القاعدة في الخارج مائة دينار

في

بعث ايام عمر رضي الله عنه **فصل** والتقوا على انه
 لا يجوز لاحد من الغاميين ان يطأ جارية من السبي قبل
 القسمة واختالفوا فيما يحب عليه اذا وطئها فقال ابو حنيفة
 لاحد عليه بل عقوبة ولا يثبت نسب الولد وهل يجوز
 مملوك يرد في الغنيمة وعليه العفو عن الاصابة وقال
 مالك هو ان يحد وقال الشافعي وحمد لا حد عليه يثبت
 نسب الولد وحرية وعليه قيمتها والمهر يرد في الغنيمة
 وهل يصير امر ولد قال احمد نعم والشافعي قولان اصحهما
 لا يصير **فصل** لو كان جماعة في سفينة فوقع فيها
 نار فهل يجوز لهم القاء انفسهم في الماء ام التمسك بالابواب
 ومالك والشافعي في احدي الروايات يتبين اذا لم يرجوا
 النجاة في الالتقا ولا في الاقامة في السفينة فظهر بالخيار بين
 الصبر واللقاء وقال احمد ان رجوها في الالتقا القوا وفي
 السفينة ثبتوا وان استوفى الامر ان فعلوا ما شاؤوا امن
 وان ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم بفر وابتات
 اظهرها منع الالتقا لانهم لم يرجوا النجاة وهذا قول احمد
 ابن الحسن الحنفى وهي رواية عن مالك **فصل** لو نذر
 بعير من دار الحرب الى دار الاسلام او دخل حربي
 بامان قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يكون ذلك كافيا
 لثبت المال للمسلمين الا ان الشافعي قال لا ان يسلم الحربي قبل
 ان يؤخذ فلا يستبيل عليه وقال احمد هو من اخذ خاصة

فصل هدايا الأمر المحبوس هل يختصون بها أو
تكون كهيئة مال الفتي قال مالك تكون غنمة فيها الخمس وهكذا
إن أهدي إلى أمير من أمراء المسلمين لأن ذلك على وجه الخوف
فإن أهدي إلى العدو إلى رجل من المسلمين بأمر فلا بأس
بأخذها وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما أهدي ملك الروم إلى
أمير الجيش دار الحرب ففوله خاصة وكذلك ما يعطى الرسل
صلى الله عليه وسلم ولم يذكر عن أبي حنيفة خلافا وقال
الشافعي إذا أهدي إلى الولي أهديته فإن كانت لسيئ نال منه حقا
أو باطلا فحرام على أخذها لأنه محرم عليه أن يأخذها على
خلاص الحق جعلا وقد أزمه ذلك فحرام عليه أن يأخذ
والجعل الباطل حرام فإن أهدي إليه من غير هذين العنيين
أحدهما ولا يسه تفضلا وسكرا فلا يقبلها وإن قبلها كانت
منه في الصدقات لا يسعه عندي غيره إلا أن يكافئه
عليه بقدر ما يسعه وإن كانت من رجل لا سلطان له عليه
وليس بالبلد الذي به سلطانه شكرا على إحسان كان منجب
أن يقبلها ويجعلها لأهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ على
الحريم مكافاة فإن أخذها ونحوها لم يحرم عليه وعن أحمد
روايتان أحدهما لا يختص بها من أهديت إليه بل هي غنمة
فيها الخمس والآخرى لا يختص بها الإمام **فصل** وانفقوا
على أن العالم من الغنمة قبل حيازتها إذا كان ليس له فيها حق
أنه

١٧٥
أنه لا يقطع ويختلفوا فيمن له فيها حق هل يحرق رحله ونحوه
سهمه أم لا فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يحرق رحله
ولا يحرق سهمه وقال أحمد يحرق رحله الذي معه المصحف
وما فيه روح من حيوان وما هو جنة للقتال كالسلاح ورواه
وأحمد وهل يحرق سهمه عنه روايتان **فصل** مال الفتي
ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير مال الجزية لما جوزه علي
الروس وأحرق الأرض لما جوزه بأسير الخراج أو ما تركوه
فزعوا وهربوا ومال المرتد إذا قتل في دينه ومال كافريات
بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر لا يختلفوا إلى
بلاد المسلمين أو صوحوا عليه هل الخمس أم لا قال أبو حنيفة
وأحمد في المصوص عنه هو للمسلمين كافة فلا يخمس بل جميعه
لمصالح المسلمين وقال مالك كل ذلك في مفسوم يصرفه الإمام
في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه وقال الشافعي الخمس
وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما الذي
يصنع به بعد فقوله أن أحدهما لمصالح المسلمين والثاني
للمقاتلة وما الذي الخمس منه فقوله أن أحدهما لمصالح المسلمين
أحمد أنه الخمس جميعه وهي رواية عن أحمد والقدير لا
يخمس إلا ما تركوه وقرعوا هربا **باب الجزية**
اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود
والنصارى وعلى المجوس ولا تؤخذ من عبدة الأوثان
مطلقا ويختلفوا في المجوس هل هم أهل كتاب أو هم سبهمته

كتاب فقال ابو حنيفة ومالك واحمد ليسوا اهل كتاب وانما
لهم شبهة بكتاب وعن الشافعي قولان واختلفوا فيمن لا كتاب
له ولا شبهة كتاب لعبد الاوثان من العرب والعجم هل اخذ
منهم الجزية ام لا فقال ابو حنيفة تؤخذ من العجم منهم كرون
العرب وقال مالك تؤخذ من كل ذافر عربيا او عجميا الا من
قرش خاصة وقال الشافعي واخذ في اظهر روايته لا تقبل
الجزية من عبدة الاوثان مطلقا **فصل** واختلفوا في الجزية
هل هي مقدرة ام لا فقال ابو حنيفة واخذ في احدى رواياته
هي مقدرة بالاقل والاكثر وعلى الفقير المقل اثناعشر درهما
وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية
واربعون درهما وعز احمد روايته انها موكولة الى رأي
الامام وليست مقدرة وعنه رواية ثالثة انه يتقدر الاقل منها
رون الاكثر وعنه رواية رابعة انها في اهل الجبل خاصة تقدر
بدينار ونعزهم حديث ورد فيهم وقال مالك في مشهور
عنه يتقدر على الغني والفقير جميعا اربعة دنانير او ارب
درهما لا فرق بينهما وقال الشافعي الواجب دينار يستوي فيه الغني
والفقير والمتوسط **فصل** واختلفوا في الفقير من اهل
الجزية ان يكون مغلما ولا شيء له فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
لا تؤخذ منه وقال الشافعي في عقد الجزية على من لا شيء ولا يمكن
من الادا قولان احدهما يخرج من بلاد الاسلام والثاني يقير
ولا يخرج واذا اقر ما حله فيه اقوال احدها لا يؤخذ منه شيء
والثاني

والثاني تجز الجزية وتحقق دمه بضمائها وبطاليتها عند سياره
والثالث اذ حال عليه الحول ولم يبد لها الحق بدلا **فصل**
واختلفوا في الدماء ما مات وعليه جزية فقال ابو حنيفة
واحمد تسقط بموته وقال الشافعي ومالك لا تسقط وهل تجب
باخر حول او باقوله وله المطالبة بها بعد عقد الدمه
حتى يمضي السنة فان مات في اثناء الحول قال ابو حنيفة
واحمد تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله الجزية
ما مضى من السنة **فصل** لو وجبت عليه الجزية فلم يوجد لها
حتى اسلم فقال ابو حنيفة ومالك واحمد تسقط عنه الجزية
باسلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين لم توجدوها
ثم اسلم قبل ادائها فانها تسقط وقال الشافعي الاسلام بعد
الحول لا يسقط الجزية لانها احب الى الدار ولو دخلت سنة
في سنة ولم يؤد الاو له هل تسقط جزية السنة لما صفة
بالدخال ام تجب جزية السنيتين قال ابو حنيفة تسقط بالخل
وقال الشافعي واحمد لا تدخل تسقط بل تجب جزية السنيتين
فصل واتفقوا على ان الجزية لا تضرب على سائر اهل الكتاب
ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على
محوهم وصنبر ولا شيخان ولا اهل الصوامع هكذا
قال ابن هبيرة ولكن قال الراعي وفي عقد الجزية عليهم
طريقان احدهما الذي اورد جماعة انه يبي على خلاف
وفي جواز قتله ان قلنا باجواز ضرب الجزية عليهم ولا اقلا

الحاق لهم بالنساء والصبيان والثاني القطع بالضرب لا نفيا
بمناة كرى الدار فيستوي فيه ارباب العذر عليهم
والظاهر كيف ما قدر الضرب وهو المخصوص قال النووي
والمذهب وجوبها على من وسج هزم واعى وذهب
واجير وظاهر كلامه في الروضة ترجيح طريقة القطع
وتصغير طريقة البناء واختلفوا في سبني تغلب وصبيانهم
خاصة هل يؤخذ منهم ما يؤخذ من رجالهم فقال ابو
توخذ من سناهم دون صبيانهم وقال مالك والشافعي
لا يؤخذ من سناهم ولا من صبيانهم بل يؤخذ كغيرهم
في ذلك وقال احمد يؤخذ من سناهم وصبيانهم جميعا
كما يؤخذ من رجالهم **فصل** وانفقوا على انه اذا عول
المسركون عهدا وفيهم الا بالحنيفة فانه شرط
في ذلك بقا المصلحة ففي النقضت المصلحة التفسخ
النهم عهدهم وانفقوا على ان المرأة من المشركين اذا هجرت
الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جانتهم
مسلمة رد حنالة انما لا ترد ثم اختلفوا في مهرها فقال
ابو حنيفة ومالك واهل البيت لا يرد مهرها الضياء والشافعي قال
اصحها لا يجب **فصل** اذا امتزجوا في مال التجارة
على بلاد المسلمين هل يؤخذ منه شيء قال ابو حنيفة لا يؤخذ
الا ان يكونوا ياجدون منا وقال مالك واهل البيت يؤخذ العشر
مالك هذا اذا كان دخوله بامان ولم يشرط عليه اكثر من العشر
فان شرط

فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه وقال
الشافعي ان شرط عليه العشر جاز اخذه والا فلا ومن اصحابه
من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشرط **فصل** ولو اخبر
الذي من بلد الى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كما اخبر
وان اخبر في السنة مرارا وقال الشافعي لا يؤخذ الا ان يشرط
ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعني ابو حنيفة
النصاب في ذلك الا انه قال ابو حنيفة نصابه في ذلك النصاب
مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك الحربي خمسة دراهم
والذي عشرة **فصل** واختلفوا فيما ينتقض به عهد الذي
فقال مالك والشافعي واحمد ينتقض عهد الذي منع الجريه والشافعي
من اجر الاحكام الاسلام عليه اذا حكم حاكمنا عليه لها وقال
ابو حنيفة لا ينتقض عهدهم الا ان يكون لهم منعة في محاربونا
لها ولا يجوز ايد الحرب **فصل** اذا فعل احد من اهل الذمة
ما يحجب عليه تركه واللف عنه مما فيه ضرر على المسلمين واجابهم
في نفس او مال وذلك ثمانية اشياء الاحماع على قتال المسلمين
او يزي في مسلمة او يصيبها باسم تكاح او يفتن مسلما عن دينه
او يقطع عليه الطريق او يلو يوي للمشركين جاسوسا او يعين
على المسلمين بذلكه فيكاتب المشركين باخبار المسلمين
او يقتل مسلما او مسلمة عمدا هذا ينتقض عهد الذمة وقد منه
وبالامر بين المذكورين قبل الا ان يكون منعة فيغالبون على
موضع ومحاربونا ولا يحقون بدرا الحرب وقال الشافعي

حتى قاتل الذي المسلمين ينتقض عهده سوا شرط عليه تركه في عقد
الزمية او لم يشترط فان فعل ما سوي ذلك من السبعة الباقية
ولم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط
ففي ذلك الاصحاح وجهان احدهما ينتقض وهو الرجوع والثاني
لا ينتقض وقال مالك لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلم ولا الاصابة
بالنكاح وينتقض ما سوي ذلك الا قطع الطريق وقال ابو القاسم
من صحابه ينتقض عهده به وعن حماد بن اتيان اظهرهما ان عهده
ينتقض بالاشياء الثمانية المذكورة سوا شرطت عليهم او لم تشترط
والثانية لا تنتقض الا بالامتناع من بدل الجرية واجر الحكماء
عليه او باحدهما **فصل** وان فعل احدهم ما فيه عضاؤه
ونقصته على الاسلام وذلك امر عظيم اشيا ذكر الله عز وجل ما
لا يليق بحلاله سبحانه وتعالى وذكر كتابه المجيد وذكر دينه
القويم او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي
فهل ينتقض العهد بذلك ام لا قال احمد ينتقض سوا شرط ترك
ذلك او لم يشترط وقال مالك اذا سبوا الله ورسوله او دينهم
او كتابه بغير ما كفوا به فانه ينتقض سوا شرط تركه او لم يشترط
وقال اكثر اصحاب الشافعي حكمه ما فيه ضرر على المسلمين وهي
الاشياء السبعة وذلك انه ان لم يشترط في العقد لم ينتقض به
العهد وان شرط فعلى الوجهين وقال ابو اسحق اللوزي
حكمه الثلاثة الاول وهي الامتناع من امتناع الجريد والتمتع
احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم وقال ابو حنيفة لا ينتقض العهد

بشي

بشي من ذلك وانها تنتقض بالامر السابقين ان تكون لهم منع
لقد روت معها على المجارية او يلحقون بدرا الحرب **فصل**
واختلفوا فيما ينتقض عهده من اهل الذمة ماذا يصنع به فقال
ابو حنيفة ومي ينتقض عهده ابيح قتله متى قد علمه وقال مالك
في المشهور عنه يقتل ويسبي كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنبي ابي حنيفة وقال الشافعي في ظاهر قوله واجد لا يرب من انتقض
منهم ان يمانه ربه بل الامام فيه بالخيار بين الاسترقاق والقتل
فصل هل يمنع الكافر من دخول الحرم ام لا قال ابو حنيفة يجوز
له دخوله والا فامه فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه وقال
مالك والشافعي واجد يمنع ويجوز عند ابو حنيفة دخول الواحد ^{استيطان}
من الكفار الى الكعبة وهل يمنع الكافر الحربي والدي من استيطان
الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة ومخالفها قال ابو حنيفة
لا يمنع وقال مالك والشافعي واجد يمنع الا ان يكون الدخول
منهم تاجرا او باذن الامام ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم
ينتقل وما سوي المسجد الحرام من المساحد فقال ابو حنيفة يجوز
دخولها لمن كان من غير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها
الا باذن المسلمين وقال مالك لا يجوز لهم دخولها حال
فصل واتفقوا على انه لا يجوز لغير المسلمين
والابعية في المدن والامصار بدرا الاسلام واختلفوا هل يجوز
احداث ذلك فيما قارب قال مالك والشافعي ولا يجوز وقال
ابو حنيفة ان كان الموضع قريبا من المدينة وهو قد سئل اقل الجز

فيه احداث في كل وان كان بعد من ذلك جاز ولو شئت من كما يسهم
ويجوز في دار الاسلام شي أو انهم فعلوا بحد بناء أو بمر قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي يجوز ذلك بشرط ابو حنيفة ان يكون
الكيسة في أرض تحت صلياً فان فتحت عنوة لم يجر وقال احمد
في ظهير روايته وهي التي اختارها بعض صحابه وجماعة من اعلام
الشافعية كابي سعيد الاصطخري وابي علي بن حمزة ولا يجوز لهم
تريم ما تستع دون بناء على الاطلاق والثانية عن احمد جواز
تريم ما تستع دون بناء ما استوي عليه الخراب والثالثة جواز ذلك
على الاطلاق **كتاب الاقضية** لا يجوز ان
يولي القضا من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق الاحكام فلا
يجوز ولا يثبت عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ولاية
من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم
من جاز ولاية العاقل وقالوا يقدر وحكم وقال ابن هبيرة
في الافصاح والصحيح في هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني
به ما كان الحال عليه قبل استقرا هذه المذاهب الاربعة التي اجتمعت
الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى رسول الله
صلي الله عليه وسلم والقاضي ان كان وان لم يكن من اهل الاجتهاد
ولا سعي في طلب الاحاديث وانتقاد طرقها لكن عرف من لغة
الناطق بالشرعية صلي الله عليه وسلم ما لا يعوزة معه معرفة ما
يحتاج اليه فيه وغير ذلك من شروط الاجتهاد فان ذلك مما
فرغ له منه وذاب له فيه سواه وانتهى الامر من ها ولا الاربعة
المجتهدين

المجتهدين في ما اذا حوي من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم
وتذوق العلوم وانتهى اليها النظم فيه الحق وانما على القاضي
في افضيته بما يأخذ عنهم او عن الواحد منهم فانه في معني
من كان اداه اجتهاده الي قول قاله وعلى ذلك فانه اذا اخرج
من خلا فيهم مترجيا موافق الاتفاق ما امكنه كان اخذ بالحزم
عاملا بالاولي وكذا اذا قصد في موطن الخلاف ترجيح ما عليه
الاكثر منهم والعمل بما عليه الجمهور دون الواحد فانه اخذ
بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد الا ان يترك له ان يكون من حيث
انه قد قرأ مذهب واحد منهم او نشأ في بلد لم يعرف فيها الا
مذهب امام واحد منهم او كان ابوه او شيخه على مذهب واحد
منهم فقصير نفسه على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر
عند خصمان وكان ما تشا جراً وفيه ما يفتي فيه الفقهاء
الثلاثة حكم نحو التوكيل بعير رضي الخصم وكان الحاكم خفيصاً
وعلم ان مالكا والشافعي واحمد يفتون على جواز هذا التوكيل وان
ابا حنيفة يمنعه فعلى عما اجمع عليه ها ولا الائمة الثلاثة الى ما
ذهب ابو حنيفة اليه بمفرده من غير ان يثبت عند بالدليل
ما قاله ولا اداه اليه الاجتهاد فاني اخاف على هذا من الله عز وجل
بانه ابتغي في ذلك هواه وانه من الذين يستغنون القول فيتبعون حظه
وكذلك ان كان القاضي مالكا فاختصم اليه اثنان في سور الكلب
ففتي بطلان ربه مع علمه بان الفقهاء كلهم قضوا بخاسته وكذلك
ان كان القاضي شافعيًا فاختصم اليه اثنان في مثل ذلك التسمية

عند فقال احدهما هذا من عني من صحة الصلوة فقصي عليه مذهبه
وهو يعلم ان الائمة الثلاثة علي خلافه وكذا كان كان القاضي
خبيليا فاختصم اليه اثنان فقال احدهما لي عليه ما فقال الآخر
كان له علي ما فقصيته فقصي عليه بالبراءة وقد علم ان الائمة الثلاثة
علي خلافه فقد وامثاله مما لا يجوز ان قول الاكثرين فيه عندي
اقرب الي الاخلاص واترجح في العمل ومقتضي هذا ان ولايات
الحكام في وقتنا هذا صحيحة وانهم قد سدوا شغرا من غور
الاسلام سدا فممن كفايه ولو اهلقت هذا القول ولم اذكره
ومشيت عليه علي الطريق التي تسمى عليها الفقهاء ذكر كل منهم
في كتاب **صنفه** او كلام قاله انه لا يصح ان يكون قاضيا
الا من كان من اهل الاجتهاد ثم اذكر من شروط الاجتهاد اسيا
لست موجودة في احكامهم فقد وامثاله يكون كالا حاله
والتناقض وكان فيه تعطيل للحكام وسد لباب الحكم وهذا
غير مسلم بل الصحيح في المسئلة ان ولاية الحكام جائزة وان
حكوماتهم صحيحة نافذة والله اعلم **فصل** المرأة هل تصح
ان تلي القضا قال مالك والشافعي واحمد لا يصح وقال ابو حنيفة
يصح ان تكون قاضية في كل شي تقبل فيه شهادة النساء وعنده
ان شهادة النساء تقبل في كل شي الا في الحدود والجراح ففي عنده
تقصي في كل شي الا في الحدود والجراح وقال ابن جبر الطبري
يصح ان تكون قاضية في كل شي وانفقوا علي انه لا يجوز ان يكون
القاضي عبدا **فصل** القضا هل هو من فروض الكفايات ام

لا قال ابو حنيفة وما لك والشافعي نعم فوجب علي من يتعين
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره وقال احمد في ظاهر روايته
ليس هو من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد
غيره ولو اخذ القضا بالرشوة فلا يصير قاضيا بالانفاق **فصل**
وهل يكره القضا في المسجد ام لا قال ابو حنيفة واحمد لا يكره وقال
مالك بل هو السنة وقال الشافعي يكره الا ان يدخل المسجد فتحدث
حكومه ويحكم فيها **فصل** لا تقضي القاضي بغير علمه بالاجماع
وهل يجوز له ان تقضي بعلمه ام لا قال ابو حنيفة ما شاهد
الحاكم من الافعال الموجهة للحدود قبل القضا وبعد لا يحكم فيها
بعلمه وما علمه من حقوق الناس حاكمه بما علمه قبل القضا
وبعد لا يحكم فيها بعلمه وما قال مالك واحمد لا يقضي بعلمه
اصلا وسوا في ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق الاميين
والصحيح من مذهب الشافعي انه يقضي بعلمه الا في حدود الله
عز وجل **فصل** وهل يكره للقاضي ان يتولي السر والبيع بنفسه
ام لا قال ابو حنيفة لا يكره ذلك وقال مالك والشافعي واحمد يكره وطريقه
ان يوكل **فصل** اذا كان القاضي لا يعرف لسان الخصم اختلاف
لغتها فلا بد للقاضي من ترجم عن الخصم واختلفوا في عدد من
يقبل في ذلك وكذلك في التعريف من لا يعرف وتارة رساله
والجرح والتعديل في فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايته
تقبل شهادة الرجل الواحد في ذلك كله بل قال ابو حنيفة ويجوز
ان تكون امرأة وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى لا يقبل

أقل من حلين وقال مالك لا بد من اثنين فان كان الخصام في
 اقرار حال قبل فيه عند رجل وامرأتين وان كان يتعلق بالحكم
 لا بد ان لا يقبل الا رجلان **فصل** اذا عزل القاضي نفسه
 فقل ينزل من لا نقل المحققون من اصحاب الشافعي ان القاضي كيف
 عزل نفسه انزل ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم ينزل
 في اظهر الوجهين وقال اما ما ورد في ان عزل نفسه لعذر من جاز
 او غيره لم تجز واجز لا يجوز ان يعزل نفسه الا بعد اعلان امام
 واستغفاره لانه موجب ليعزل بحرم عليه اضا عتده وعلى الامام
 ان يجفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستغفاره وعفائه ولا
 يتم باحدهما ويكون قوله عزلت بنفسي عزلا لان العزل من الولي وهو
 لا يولي نفسه فلا يعزلها **فصل** قال الاصحاب لو فسق القاضي
 لم تائب وحسن حاله فقل يعود قاضيا من غير تجديد ولا به
 وجهان صحيحهما لا يعود بخلاف الجنون والاعماذ يصح
 العود وقال اهرابي في الاسراف لو فسق القاضي وانزل ثم
 تاب صار واليا بض عليه الشافعي لان ذلك سبب تائب الاحكام
 فان الانسان لا ينفك غالبا من امور يعصى بها فيفتقر الى المطالع
 الامام فحوز الحاجة وقال القاضي عبد الوهاب ان
 الفسوق في القاضي واخر انزل وان عجل الاقلاع بتوبة وندم لم
 ينزل لا تنفك العصمة عنه ولان هفوات دوي الهيات
 مقالة قل من يسلم الا عصى **فصل** اختلف الامية في سماع شهادته
 من لا عرف عدل الله الباطنه فقال ابو حنيفة يسأل الحاكم عن باطن
 العدالة

فصل

العدالة في الحدود والقصاص قوله واحد وفيما عد ذلك
 لا يسأل الا ان يطعن الخصم في الشاهد في طعن سال ومي لم يطعن
 لم يسأل وتسمع الشهادة ويكتفي بعد التهم في ظاهر حواله وقال
 مالك والشافعي والحنفي لا يكتفي في الحاكم بطاهر العدالة
 حتى يعرف العدالة الباطنه سوطعن الخصم او لم يطعن وسوا كانت
 الشهادة في حد او غيره وعن حماد رواية اخرى يختارها بعض
 ان الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق وهل يقبل الدعوى
 بالجرح مطلقا في العدالة ام لا قال ابو حنيفة تقبل وقال الشافعي وحده
 في اشهر روايته لا تقبل حتى يعين سببه وقال مالك ان كان
 الجرح عاما بما يوجب جرح سبب في عدل الله قبل جرحه مطلقا
 وان كان متصفا بغير هذه الصفة لم تقبل الا بتبيين السبب
 وهل يقبل جرح النساء وتعد لمن قال ابو حنيفة تقبل وقال
 مالك والشافعي والحنفي اشهر روايته لا مدخل في ذلك
 وان اقال المزني فلان عدل رضي علي وقال مالك ان كان
 المزني عالما باسباب العدالة فقل قوله في تركيته عدل ورضي ولم يفتقر
 الى قوله في علي **فصل** ولا يقضي على غايك ان يحضر من يقوم مقامه
 كوكيل او وصى عند ابي حنيفة وعند الثلاثة يقضي عليه وهل يحتاج
 الى تخليف للشافعي وجهان صحيحهما نعم وقال احمد لا يحتاج الى تخليف
فصل وانفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي من مصر في الحدود
 والقصاص والنكاح والطلاق والخلع غير مقبول الا بالكا
 فانه يقبل عنده كتاب القاضي في ذلك كله وانفقوا على ان الكتاب

في الحقوق المالية جائرة مقبول واختلفوا في صفة نانية التي
تقبل معها فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا تقبل حتى تشهد اثنان
ان كتاب فلان قرأه علينا او قرئ عليه فحضرنا وعن مالك في
ذلك روايتان احدهما تقول الجماعة والاخرى يكفي قولها
هذا كتاب القاضي فلان المشهور عنده وهو قول ابو يوسف
ولو كانت كتاب القاضي فلان في بلد واحد فقد اختلف اصحاب
ابي حنيفة فقال الطحاوي يقبل ذلك وقال البيهقي ما حكاها
الطحاوي مذهب يوسف ومذهب ابي حنيفة انه لا يقبل
وهو لا ظهر عندي وقال الشافعي واحمد لا يقبل وتحتاج الى
اعادة البيعة عند الاخير بالحق وانما يقبل ذلك في البلدان
النائية **فصل** اذا حكم رجلان رجلا من اهل الاختيار في
شيء وقال ارضنا بحكمك فاحكم بينهما فليزلهما حكم قال مالك
واحمد يلزمها حكمه ولا يعتبر رضاها بذلك ولا يجوز حاكم البلد
نقضه وان خالف رايه ورأي غيره وقال ابو حنيفة يلزمها
حكمه وان وافق حكمه راي قاضي البلد فقد مضى قاضي البلد
اذا رفع اليه وان لم يوافق راي حاكم البلد فله ان يبطله وان
فيه خلاف بين الامم والشافعي فلو كان احدهما يلزمها حكمه
والثاني لا يلزمه لا يترضى بهما بل يكون ذلكا فتوى منه وهذا الخلاف
في مسألة الحكم بها انما يعود الى الحكم في الاموال فاما النكاح واللعن
والقذف والفضاض والحدود فلا يجوز ذلك فيه لاجماع
فصل لو سئى الحاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم بذلك

فقال

فقال مالك واحمد تقبل شهادتهما ويحكم بها وقال ابو حنيفة والشافعي
لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يدرى انهما حكم به **فصل**
لو قال القاضي في حال ولايته قضيت على هذا الرجل بحق او بغير
قال ابو حنيفة واحمد تقبل منه ويستوفي الحق والحد وقال مالك
يقبل قوله حتى تشهد معه عدلان او عدل وعن الشافعي فلو كان
احدهما مذهب ابي حنيفة وهو لا يصح والثاني مذهب مالك
ولو قال بعد عزله قضيت بذلك في حال ولايته قال ابو حنيفة
ومالك والشافعي لا يقبل منه وقال احمد يقبل منه **فصل** حكم الحاكم
لا يخرج الامر عن ما هو عليه الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر
فاذا ادعى مدعي على رجل حقا واقام شاهدين بذلك حكم الحاكم
بشهادتهما فان كانا قد شهدا بحق وصدق فقد حل ذلك الشيء
للمشهد له ظاهر وباطن وان كانا شهدا بغير حق فقد ثبت الشيء
للمشهد له في الظاهر بالحكم واما في الباطن فيما بينه وبين الله
عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في
الفروج او في الاموال هذا قول مالك والشافعي واحمد وقال ابو
حكم الحاكم اذا كان عقدا او مستحجا يحيل الامر على ما هو عليه وينفذ
الحكم به ظاهر او باطنا **فصل** وانفقوا على ان الحاكم اذا حكم
باجتهاده لم يان له اجتهاد مخالفه فانه لا ينقض الاول وكذا اذا
وقع حكمه غير الاول فانه لا ينقضه **فروع** اوصى اليه ولم
يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل لا اتفاق في خبر واحد عند
ابي حنيفة ولا ثبت عزل الوكيل الا بعد اثنى عشر سنة وعند الثلاثة

الشافعي

سنتطرق فيها العدا لان قال ولو قال قاض عزل الرجل حكمت عليك
لفلان بالف ثم قال الخصم اخذها ظميا فالف قول القاضى بالاتفاق
وكذا لو قال القاضى قطعت يدك بحق فقال بل ظميا فالف قول القاضى
باب القسمة وهي جائزة بالاتفاق فيما قبل القسمة
اذ الشركاء قد يتضررون بالمساركة ويختلف الائمة هل يبيع امر
اقرار قال اصحابنا في حنيفة في القسمة هل يكون بمعنى الاقرار او البيع
الذي هو فيما يتفاوت كالبنيان والعقار فلا يجوز بيعه من جهة
والذي هو فيه بمعنى الاقرار هو فيما لا يتفاوت كالمجالات والموزونات
والمعدونات التي تتفاوت كالجوز والبيض ففي هذه اقرار ومميز
حق حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه من جهة وقال مالك ان
تساوت الاعيان والصفات كانت اقرارا وان اختلفت كانت
بيعا وللشافعي قولان احدهما يبيع والثاني اقرار والذي تقرر
من مذهبه آخر ان القسمة للالة انواع الاول بالاجزاء الجلي
ودار متفقة ابنية وارض مستنبهة الاجرا فتعول الشهاة ثم
يقرب الثاني بالتعديل كارض تختلف قيمه اجزاها بحسب
قوة ابيات وقرب ما الثالث بالرتب بان يكون في احد الجانبين
بير او شجر لا يمكن قسمته فله من يلحقه بقسط قيمته
فقسمة الرد والتعديل يبيع وقسمة الاجزاء اقرار وقال
احمد هي اقرار **فصل** فعلى قول من يراها اقرار يجوز عندك
قسمة الثمار التي تجري فيها الرابا اخص ومن يقول بها يبيع
يمنع ذلك **فصل** ولو طالب احد الشريكين بالقسمة وكان
فيها

فنها ضرر على الآخر قال ابو حنيفة ان كان الطالب للقسم
منهما وهو المنتضرر بالقسمة لا يقسم وان كان الطالب لها
ينتفع اخر الجبر امتنع منها عليها وقال مالك يجوز امتنع
على القسمة رجل حال ولاصحاب الشافعي اذا كان الطالب
هو المنتضرر وجهان اصحهما يحبر وقال احمد لا يقسم ذلك
بالبيع ولا يقسم منه **فصل** وهل اخرة القاسم على
قدر الروس المقتسمين او على قدر الانصبا قال ابو حنيفة
وما لك في احدي روايته هي على قدر الروس وقال مالك في
الرواية الاخرى والشافعي واحمد على قدر الانصبا وهل هي
على الطالب خاصة ام عليه وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة
هي على الطالب خاصة وقال مالك والشافعي واصحاب احمد هي
لجميع **فصل** واختلفوا في قسمة الرقيق بين جماعة اذا
طلبها احد هم هل تصح ام لا قال ابو حنيفة لا تصح وقال
الباقون تصح بالقسمة كما يقسم ساير الحيوان بالتعديل
والقرعة ان تساوت الاعيان والصفات **باب الدعوى**
والبيئات اتفق الائمة على انه اذا حضر رجل واحد
على رجل وطلب حضاره من بلد اخر فنه حاكم الى البلد الذي
فيه المدعي فانه لا يجاب سواه واختلفوا فيما اذا كان في بلد
لا حاكم فيه فقال ابو حنيفة لا يلزمه الحضور الا ان يكون
بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى البلد وقال الشافعي
واحمد يحضر الحاكم وسواقرتب المسافة او بعدت

واتفقوا على ان الحكم سيمع دعوي الحاضر وبينته علي
 الغائب ثم اختلفوا هل يحكم بها على الغائب ام لا قال ابو
 حنيفة لا يحكم عليه ولا علي من هرب قبل الحكم وبعد اقامه
 البينة ولكن يأتي من عند القاضي دلالة الى يابه يدعونه
 الى الحكم فان جاؤا لا فتح عليه بانه وحاك عن ابي يوسف
 انه يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على الغائب بحال الا ان
 يتعلق الحكم بالحاضر مثل ان يكون الغائب وكيل او وصي
 او تكون جماعة شركاء في شيء فيدعي على احدى هرو وهو حاضر
 عليه فيحكم على الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا
 اقام الحاضر بينة وسأله الحكم له وقال الشافعي يحكم على
 الغائب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وعن حماد وابتان
 احدهما جواز ذلك على الاطلاق مذهب الشافعي وكذلك
 اختلفوا فيها اذا كان الذي قامت عليه البينة حاضرا وامتنع
 من ان يجلس للحكم واختلف القائلون بالحكم على الغائب فيما اذا
 قامت البينة على الغائب وصبي او مجنون فهنا يخلف المدعي مع
 بينته او يحكم بالبينة من غير استخلافه قال مالك وهو الأصح من
 مذهب الشافعي يخلف وعن احمد وابتان احدهما يخلف والثاني
 لا يخلف واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعد ان حكم
 به ولا يخلف المدعي مع شاهديه **فصل** لو مات رجل
 وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعي كل واحد منهما انه ميت
 على دينه وانه يرثه واقام علي ذلك بينة وعرف انه نصراني و

احدي

١٨٤
 احدي البنتين انه مات واخر كلامه الاسلام وسهرت الاخرى انه
 مات واخر كلامه الكفر فما امتعارتان فيبسطان في احد قولي الشافعي
 ويصير كان لا بينة فيحلف النصراني ويقضي له وعلى قوله الاخر **فصل** لو
 فمقرع بينه ما وانا لم يعرف اصل دينه فقولا ان قلنا استيطان حج
 الى من في يد المال وان قلنا يستعملان وقلنا يقرع بينهما اقرع
 وان قلنا يوقف وقف الى ان ينكشف الحال وان قلنا يقسم قسم على
 المصوص وفي المسائل كلها يغسل ويصلي عليه ويدفن في مقابر
 المسلمين وبه قال احمد وقال ابو حنيفة في جميع المسائل تقدم بينة
 الاسلام **فصل** لو تنازع اثنا جانيطين ملكيه ما غير متصل
 بينا احدهما انصال الشبان جعل بينهما وان كان احدهما عليه جروح
 عند اللدائه وقال ابو حنيفة اذا كان احدهما عليه جروح قدم
 على الآخر **فصل** لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعي
 انه عبده فكل به والقول قول الملك بيمينه انه حر وان كان الغلام
 طفلا صغيرا لا يميز له والقول قول صاحب اليد فان ادعي رجل سبه
 لم يقبل الا بينة هذا كله متفق عليه بين الامم وكان الغلام
 مرافقا فلا صحاب الشافعي وجهان احدهما كالبالغ والثاني كالصغير
فصل اتفقوا على ان البينة على المدعي واليمين على من انكر ولو
 قال البينة لي وكل بينة لي زور ثم اقام بينة قال ابو حنيفة وال
 والشافعي تقبل وقال احمد تقبل واختلفوا في بينة الخراج
 هل هي اولى من بينة صاحب اليد ام لا قال ابو حنيفة ولا في احد
 روايتيه الا احدي بينة صاحب اليد اولى وهل بينة الخراج

فيستعان

مقدمة على بينة صاحب اليد المطلق واما اذا كان مضافا الى سبب
لا يتكره كالشج في الثياب التي لا تنسج الامرة واحدة والتناج
الذي لا يتكره في بينة صاحب اليد تقدم حينئذ واذ اخاف ان كان
صاحب اليد استوفى تخافانه مقدم وقال الشافعي ومالك بينة صاحب
اليدين مقدمة على الاطلاق وعن حماد واثان احدهما في بينة الخارج تقول
مطلقا والاخرى كذهب اليه حنفية **فصل** اذا عارض بينتان
الا ان احدهما اسهر عدله فله ترجيح امره قال ابو حنيفة والشافعي والحنابلة
وقال مالك ترجح بذلك ولو ادعى رجل دارا في يد انسان وعارضت البنتان
قال ابو حنيفة لا يسقطان ويقسم بينهما وقال مالك في الفان ويقسمان فان
احدهما وكل الآخر قضى للحالف دون الناكل وان نكلا جميعا فعند زون
احدهما يقسم بينهما والاخرى يوقف حتى يتضح الحال والشافعي يوجب لكل واحد
سقطان معا كما لو لم تكن بينة والثاني لا يسقطان ثم يما يفعل ثلاثة اقوال
احدها القسمة والثاني الفرقة والثالث الوقف وعن حماد واثان احدهما
يسقطان معا والثانية لا يسقطان ويقسم بينهما **فصل** ادعى اثان
شيئا يد ثالث ولا بينة لى احدهما الا بعينه قال ابو حنيفة اذا حلف
على اخذ فلولهما وان لم يصطحا ولم يعين احدهما حلف لكل واحد منهما
على اليقين انه ليس بهذا فاذا حلف لهما فلا شيء لهما وان نكلا لهما اخذ
ذلك او فمعه منه وقال مالك والشافعي يوقف الامر حتى يتكشف المستحق
يصطحا وقال احمد يقر بينة ما من خرجت فرعته حلف واستخفه
ولو ادعى رجل الله تزوج امرأة تزوجا صحيحا قال ابو حنيفة ومالك لا تسبح
دعواه من غير ذكر شروط الصحة وقال الشافعي والحنابلة لا يسمع الحاكم
دعواه

اقراره

دعواه حتى يذكر السرايط التي تفتقر صحة التناج اليها وهو ان يقول
تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها سواء كانت بكر او
فصل ان نكلا المدعى عليه عن اليمين فقال تزد اليمين على المدعى امر
لا قال ابو حنيفة لا تزد ويقضي بالنكول وقال مالك لا تزد ويقضي بالنكول
وقال مالك تزد ويقضي على المدعى عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد
وشاهد وامرأتين وقال الشافعي تزد اليمين على المدعى ويقضي على المدعى
عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد قمين وشاهد وامرأتين وقال
الشافعي تزد اليمين على المدعى ويقضي على المدعى عليه بنكوله في
جميع الاشياء **فصل** اليمين هل تغلظ بالزمان والمكان ام لا قال
ابو حنيفة لا تغلظ وقال مالك والشافعي تغلظ وعن حماد واثان كالمدين
فصل لو ادعى اثان عبدا كبيرا فاقرانه لاحدهما قال ابو حنيفة لا
يقبل اذا كان مدعيه اثنتين فان كان مدعيه واحدا قبل اقراره
وقال الشافعي يقبل اقراره في حالين ومذهب مالك واحده انه لا يقبل اقراره
لو احدهما ان كانا اثنتين فان كان المدعى واحدا فوايتان ولو شهد
عدلان على رجل انه اعتق عبدا فانكر العبد قال ابو حنيفة لا يصح الشهادتين
انكار العبد قال مالك والشافعي واحدا حكم بعنفه **فصل** لو اختلف الرجلان
في متاع البيت الذي يسكنانه ويدعاهما عليه ثابته ولا بينة قال ابو حنيفة ما
كان يدعيهما شاهد فلولهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فما يصلح للرجل
فهو للرجل والقول قوله فيه وما يصلح للشافعية والقول قوله فيه وما كان يصلح لهما
فهو للرجل في الحياة وبعد الموت فهو للشافعية فيهما وقال مالك ما يصلح لهما
فهو للرجل وقال الشافعي هو بينهما بعد الخلاف وقال احمد ان كانا متنازعا عليه

مما يصلح للرجال كالطبايسة والعمام والقول قول الرجل فيه وان كان مما يصلح
للنساء كالمقايص والوقايات والقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح لهما كان
بعد الوفاة ثم فرق بين ان يكون يدعها عليه من غير المشاهدة او من غير الحكم
وكذا الحكم في اختلاف ورثتها وورثة ائمة اهل البيت والآخر والقول
قول الباقي منها وقال ابو يوسف القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد
جهان مثلها **فصل** من له دين على انسان تحته اياه وقد ربه على مال فحل
له ان يأخذ منه مقلاد دينه بغير اذنه ام لا قال ابو حنيفة له ان يأخذ ذلك
من جنس ملكه وعن مالك روايتان أحدهما انه ان ترك على غيره غير
دينه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان عليه دينه استوفى بقدر حقه
من المقاصص ولو رما فضل والثانية وهي مذهب مالك انه لا يأخذ بغير اذنه
سوا كان باذلهما عليه او مانعا وسوا كان له حقه بيته او لم يكن وسوا
كان من جنس حقه او من غير جنسه وقال الشافعي له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير
اذنه وكذلك لو كان له عليه وامكنه اخذ الحق بالحكم فالاصح من مذهبه
جواز اخذ ولو كان مقررا ولم يكن له الحق سلطان فله اخذ **باب**
الشهادات اتفق الامم على ان الشهادة شرط في النكاح وامساك
العقود كالبيع فلا تسترط الشهادة فيها وانفقوا على ان القالبس له
ان يلقى الشهود بل يسمع ما يقولون واختلفوا هل يثبت النكاح بشهادة
رجل وامرأتين قال ابو حنيفة يثبت عند التراضي وقال مالك والشافعي يثبت
وعن حماد روايتان أحدهما انه لا يثبت واختلفوا هل يثبت شهادة عبيدين فعند
أحمد يثبت ويتعقد النكاح بشهادة اعميين عند ابو حنيفة وأحمد
واختلف اصحاب الشافعي في ذلك والصحيح انهم يثبتون انه لا يقبل الا في

اذنه

اذنه فينعلق به حتى يشهد عند قاضيه والمختار ان الاشهاد في البيع مستحبة
وليس بواجب وحكي عن داود ان الشهادة تعتبر في البيع **فصل** والنساء
يقبلن في الحدود والقضاة يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال
كالولادة والرضاع وما يخفى على الرجال غالبا واختلفوا هل يقبل شهادتهن
فيما الغالب في امثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعقود
فقال ابو حنيفة تقبل شهادتهن في ذلك كله سوا النكاح في ذلك فكن مع
الرجال وقال مالك لا يقبلن في ذلك بل يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق
به من العيوب التي بالنساء والمواضع التي لا يطلع عليها غيرهن هذا مذهب
الشافعي والآخر واختلفوا في العدد المعتبر المعبر منهن فقال ابو حنيفة
واحد في اشهرين وايته تقبل شهادة امرأة واحدة وقال مالك واخذ
في رواية اخرى لا يقبل اقل من امرأتين وقال الشافعي لا يقبل الا شهادة اربع
لشئ **فصل** واختلفوا بما يثبت استهلال الطفل فقال ابو حنيفة
شهادة رجلين او رجل وامرأتين لا يثبت ثبوت رث في حق الصلاة عليه
والغسل معا فيقبل فيه شهادة امرأتين واحدة وقال مالك يقبل فيه امرأتان
وقال الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منفردات الا انه على اصله في اشتراط
الاربع وقال احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة **فصل**
واختلفوا في الرضاع فقال ابو حنيفة لا يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين
يقبلن فيه عند منفردات وقال مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا ان مالك في
غير شرط شهادة امرأتين والشافعي شهادة اربع وعن مالك روايته انه يقبل
واحدة اذا شاع ذلك في الحيوان وقال احمد يقبل فيه منفردات ويجزي منه امرأة
واحدة في المشهور عنه **فصل** ولا يقبل شهادة الصبيان عند ابو حنيفة

والشافعي واحد وقال مالك تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر مساج
قبل ان يتفرقوا وهي رواية عن احمد وعنه احمد رواية نائلة ان شهادة
الصبي تقبل في كل شيء **فصل** المجدود في القذف هل تقبل شهادته ام
لا قال ابو حنيفة لا تقبل شهادته وانتاب اذا كانت ثوبته بعد الحد قال
مالك والشافعي واحد تقبل شهادته اذا تاب سواء كانت ثوبته قبل الحد او
بعده الا ان مالكا استرط مع الثوبه ان لا تقبل شهادته مثل الحد الذي
اقم عليه وهل من شرط ثوبته اصلاح والكف عن المعصية منه ام لا
قال مالك استرط ظهور افعال الخير عليه والتقرب بالطاعات من
غير حد بسنة ولا غيره وقال احمد تجزئ الثوبه كاف واختلفوا في
صفة ثوبته فقال الشافعي هي ان يقول القذف باطل محرم ولا اعود الى حفي
قلت وقال مالك احمد هو ان يكذب نفسه وتقبل شهادته ولد الزنا في الزنا
وغيره عند الثلاثة وقال لا تقبل شهادته ولد الزنا في الزنا **فصل**
واللعن بالسطر مخ مكره بالاتفاق وهل يحرم امره قال ابو حنيفة هو محرم
فان اكثر منه ردت شهادته وقال الشافعي لا يحرم اذا لم يكن على عوض ولم
يستغل من فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسخف والشيء المختلف فيه فشربه
لان زنا الشهادة ما لم يسكر وقال مالك هو محرم بفسق بشره وترديه الشهادة
وعنه احمد وانتان مذهب ابو حنيفة ومالك **فصل** شهادة
الاعمى هل تقبل امره قال ابو حنيفة لا تقبل شهادته اصلا وقال مالك واحمد
تقبل فيما طرقة السماع كالنسيب والموت والملك المطلق والوقف والعنف
وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والاحارة والاقرار ونحو ذلك
سوا تحالها اعمى وبصير اعمى وقال الشافعي تقبل في ثلاثة اشياء ما طرقة
الاستفاضة

الاستفاضة والترجمة والموت ولا تقبل شهادته في الضبط حتى تتعلق
بانسان فيسمع اقراره لا يتر له من يد حق يورثي الشهادة عليه ولا تقبل
فيما عدا ذلك **فصل** وشهادة الاخرى لا تقبل عند ابو حنيفة واحمد
فيما يشترطه وقال مالك تقبل اذا كانت له اشارة تفهم واختلف اصحاب
الشافعي فمنهم من قال لا تقبل وهو الصحيح ومنهم من قال تقبل اذا
كانت اشارة تفهم **فصل** شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق عند
ابي حنيفة ومالك والشافعي والمسيهون من مذهب احمد انها تقبل فيما
عدا الحدود والقصاص ولو تحمل العبد كاذبا حال رقته واداه بعد
عنقه هل تقبل امره قال ابو حنيفة والشافعي تقبل وقال مالك ان شهد في
حال رقه فرت شهادته لا تقبل شهادته به بعد عنقه وكذلك اختلاف
فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والظبي ابو عه فان احكم فيه عند كل منهم
على ما ذكرناه في مسألة العبد **فصل** وتجوز الشهادة بالاستفاضة
عند ابو حنيفة في خمسة اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت
وولاية القضا والصحيح من مذهب الشافعي جواز ذلك في ثمانية
اشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضا والملك والعنف والوقف
والولاة قال احمد الجواز في تسعة وهي الثمانية المذكورة عند الشافعي مائة
الدخول وهل تجوز الشهادة بالاملاك من جهة اليد بان يراه في يده
يتصرف فيه مدة طويلة فذهب الشافعي انه يجوز ان يشهد له باليد
وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان احدهما عن سعيد بن مسروق
انه يجوز الشهادة بالاستفاضة ويروي ذلك عن احمد والثاني عن

عن أبي اسحق المروزي انه لا يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة ويجوز
من جهة ثبوت اليد ويروي ذلك عن أحمد وقال مالك يجوز الشهادة
باليد خاصة المدة السيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة
كعشرين فما فوقها قطع له بالملك اذا كان المدعي حاضر لخال
نصره فيها وجوز له الا ان المدعي قرينه او يخاف من سلطان اعارضه
فصل هل تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض ام لا
قال ابو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي لا تقبل وعن احمد روايتان
كل مدعيين هل تقبل شهادة يهود على المسلمين في الوصية وفي السفر
خاصة اذا لم يوجد غيرهم ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
لا تقبل وقال احمد تقبل ويخلفان بالله مع شهادتهما انهما مخانا
ولا بد ولا كما ولا غيرا وانهما اذ يبا شهادتهما وصية الرجل للمسلم
فصل اتفقوا لا يمتنع على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا
الاموال وحقوقها لم يختلفوا في الاموال وحقوقها هل يصح الحكم
فيها بالشاهد واليمين ام لا قال مالك والشافعي واحمد يصح وقال
ابو حنيفة لا يصح وهل يحكم بالشاهد واليمين في العتق ام لا
قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يحكم به وعن احمد روايتان هما
كقول الجماعة والاخرى يخلف للمعتق مع شاهده وحكم له
بذلك وهل يحكم في الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين
مع اليمين ام لا قال مالك يحكم بذلك وقال الشافعي واحمد لا يحكم
واذا حكم للحاكم بالشاهد واليمين ثم رجح الشاهد قال الشافعي

ليغيرم

يعزم الشافعي يصف المال وقال مالك واحمد يغيرم الشاهد المال كله **فصل**
هل تقبل شهادة العدو على عدوه ام لا قال ابو حنيفة تقبل اذا
لم تكن العداوة بسبب ما تخرج الى الفتى وقال مالك والشافعي لا
لا تقبل على الاطلاق وهل تقبل شهادة الوالد لولده والولد لوالده
ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادة الوالد من الطرفين
للمولودين ولا شهادة الولدين للوالدين الذكور والاناث بعدوا
او قربوا وعن احمد ثلاث روايات احدها كرهت الجماعة والثانية
تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه ما لم يجز اليه نفع في الغالب
واما شهادة كل واحد منهما على صاحبه فمقبولة عن عند الجميع ما
يروي عن الشافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص
واحد ود لا تقام في الميراث **فصل** وهل تقبل شهادة الاخ
لاخيه والصديق لصديقه قال ابو حنيفة والشافعي واحمد تقبل وقال
مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة احد الزوجين للآخر قال ابو حنيفة والشافعي
تقبل وقال مالك واحمد لا تقبل **فصل** اهل الاهل والبدع هل تقبل
شهادتهم ام لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل شهادتهم اذا كانوا
متجنبين للكبائر الا الخطأ بيه من الرافضة فانهم يصلحون من حلف
عندهم ان لا على فلان كذا فيشهدون له بذلك وقال مالك واحمد
لا تقبل شهادتهم على الاطلاق **فصل** هل تقبل شهادة بدوي على
فروزي اذا كان البدوي عدو لا ام لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل في
كل شيء وقال احمد لا تقبل مطلقا وقال مالك تقبل في الجراح والقتل
خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يكون اسناد الخاص

فيها الا ان يكون كلهما في البدن **فصل** ومن تعينت عليه شهادة
 لم تجز له اخذ الاجرة عليها ومن لم تتعين عليه جاز له اخذ الاجرة
 الاعلى وجه من ذهب الشافعي **فصل** في الشهادة على النسيان
 قال مالك في المهور عنه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل
 وحقوق الادميين قوله واحد وهل تقبل في حقوق الله عز وجل
 كحد الزنا والسرقه والسرقة فيه قوله ان اظهرها القول والتفقوا
 على انه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود شهادة الاصل الا ان
 يكون مع عدد تمنع شهادة شهود الاصل من مرض او غيبه
 تقصر في مثل سافتها الصلاة الا ما يجلي في رواية عن حميد
 انه لا تقبل شهادة الفرع الا بعد شهود الاصل وهل يجوز ان يكون
 في شهود الفرع نسائا ام لا قال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي
 واحمد لا يجوز واختلفوا في عدد شهود الفرع فقال ابو حنيفة
 واحد تجزي شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد من شاهدي
 الاصل والشافعي قوله ان احدهما كقول الجماعة وهو الاصح الثاني
 يحتاج ان تكون اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل
 شاهدان وشهود الفرع اربعة كذا في شهود الفرع الاصل
 او عدلاهما واشياء عليهما ولم يذكر اسمها ونسبها للقاضي
 فصل تقبل شهادتهما على شهادتهما لم تقبل وبه قال الامة الا بغير
 وكافة الفقهاء وجل عن ابي جبر الطبري انه لا جازد لك مثل ان
 لا تشهد ان رجلا عدلا اسهدنا على شهادته ان فلان بن فلان
 اقر فلان بن فلان بالف درهم **فصل** اسهد شاهدان بما لا

رجعا بعد

بعد الحكم به قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في المقدم واحد عليهما الغرم
 وقال الشافعي في الجدي لا شيء عليهما والتفقوا على انه لا ينقص الحكم
 الذي حكم بهما انهما فيه وانما ادا رجعا قبل الحكم لم يحكم بهما
 واد احكم حاكم الشهادة فاسقين لم يعلم بعد الحكم حالهما قال ابو
 حنيفة لا ينقص حكمه وقال مالك واحد ينقص حكمه والشافعي قوله ان احدهما
 ينقصه والثاني لا ينقصه **فصل** واختلفوا في عقوبة شاهد الزور
 فقال ابو حنيفة لا تغرب عليه بل يوقف في قومه ويقال له انه شاهد
 زور وقال مالك والشافعي واحد يعزب ويوقف في قومه ويعتقون
 انه شاهد زور ونزاد مالك فقال ويسهر في الجوامع والاسواق **كتاب**
العتق اتفق الامة على ان العتق من اعظم القربات
 المنذوبات اليها فلو اعتق شقضا له في مملوك من ترك وكان
 موسرا قال مالك والشافعي واحد يعتق عليه جميعه ويضمن
 حصته شريكه وان كان معتر اعتق نصيبه فقط وقال ابو
 حنيفة ويضمن حصته فقط ولشريكه الخيار بين ان يعتق نصيبه
 او يشترى العبد ويضمن شريكه المعتق ان كان موسرا فان كان
 معتر اقله الخيار بين العتق والسوايه وليس له التضمن ولو
 كان عبد بين ثلاثة لو احده نصفه وللآخر ثلثه وكان معسر او
 سدسه فاعتق صاحب النصف والبدر من ملكهما معا في زمان واحد
 ووكلوكلا فاعتق ملكهما قال مالك في المشهور عنه يعتق كله
 وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد
 ويكون لكل واحد منهما من ولايه مثل ذلك وقال ابو حنيفة والشافعي

واحد عليهما قيمة حصته شريكهما بالانصاف بينهما بالسوية علي
كل واحد نصف قيمة حصته شريكه وعن مالك رواية مثل
ذلك **فصل** لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم
يجر الورثة جميع العتق قال ابو حنيفة يعتق من كل واحد ثلثه
ويستعي في الباقي وقال مالك والشافعي واحدا يعتق الثلث
بالقرعة ولو اعتق عبدا من عبده لا يعتقه قال ابو حنيفة وفي
يخرج ايهما شاء وقال مالك واحدا يخرج احدهما بالقرعة ولو اعتق
عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغفره قال
ابو حنيفة يستغفر العبد في قيمته فاذا ادها صار حرا وقال
مالك والشافعي واحدا لا ينقل العتق **فصل** لو قال العبد
الذي هو اكبر منه سنا هذا ابني قال ابو حنيفة يعتق ولا يثبت
لنسيه وقال مالك والشافعي واحدا لا يعتق بذلك ولو قال
ذلك من هو اصغر منه سنا انا ابن هذا لا يعتق عليه عند مالك
الا في قول الشافعي صح بعض اصحابه والمختار ان قصد الكرامة
لم يعتق وقال ابو حنيفة مطلقا ولو قال انه لله ونوي العتق
قال ابو حنيفة لا يعتق وقال مالك والشافعي واحدا يعتق
فصل ومن ملك ابويه او اولاده او احدا منهن او جدته فمروا
او عبدا وانفس العتق يعتقون عليه عند مالك واحدا وكذلك
عندها اذا ملك اخويه واخواته من قبل الام والاب وقال ابو حنيفة
يعتقها ولا عليه وكل ذي رحم محرم عليه من جهة النسب
ولو كانت امرأة لم يجز له تزويجها من نفسه وقال الشافعي من ملك

اصله

اصله من جهة الاب والام وفرعه وان سعل ذكر كان او انثى
عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد واختلفا وسواء ملكه فمروا بالام
او اختارا كالشري والهبة وقال داود لا يعتق لفراده ولا لغيره
اعتناق من ذكر **باب التذبير** اذا قال السيد العبد
انت حر بعد موتي صار العبد مديرا يعتق بموت سيده واختلفوا
هل يجوز بيع المديرا قال ابو حنيفة لا يجوز بيعه اذا كان
مطلقا واذا كان مفيدا بشرط من شرط بيعه او مرض بيعه الموت
جائز وقال مالك لا يجوز بيعه في حال الحياة ويجوز بيعه بعد
ان كان علي السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث
عتق جميعه وان لم يخله الثلث عتق ما يخله ولا فرق عنده
بين المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز بيعه على الاطلاق
وعن احمد روايتان لحدتهما مذهب الامام الشافعي والاخرى
يجوز بيعه بشرط ان يكون علي السيد دين وولد المديرا عند
ابي حنيفة حكمه حكم امه الا انه يفرق بين المقيد والمطلق كما
تقدم وقال مالك واحدا كذلك الا انها لا فرق عندهما بين
التذبير ومقيد وللشافعي قولان لحدتهما مذهب مالك
واحدا والثاني لا يبيع امه ولا يكون مديرا **باب**
الكتابة اتفقوا على ان كتابة العبد الذي له كسبه
مندوب اليها بل قال احمد في رواية عنه يوجبها اذا
دعي العبد سيده اليها علي قدر قيمته او الثر وصفتها ان
يكتب السيد عبده علي مال معين يبيع فيه العبد ولورثه

نسخة
الي سبيك واما العبد الذي لا كسبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
لا تترك كتابه الاثمة وعن حماد وابتان لحداهما تتركه والثانية
لا تتركه وكتاباه الامنة التي هي غير مكتسبة مكرهة اجماعا
فصل واصل الكتاب ان تكون موجهة ولو كانت
فصل تكون كتابه يصح ام لا قال ابو حنيفة ومالك رضي الله عنهما
يجوز موجهة وقال الشافعي واجد لا يصح حاله ولا يجوز الا
منجزة واقلة بخان فلو امتنع المكاتب عن الوفا وبه مال يفي
بما عليه قال ابو حنيفة ان كان له مال جبر على الاداء وان لم يكن
له مال لم يجبر على الاكساب وقال مالك ليس له تجزئ نفسه
مع القدر على الاكساب فيجبر على الاكساب خبيثا وقال
الشافعي واجد لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ **فصل**
واذا كاتب السيد عبده على مال فوفاه او بقي عليه شي اتا له
السيد منه شيئا قال الله عز وجل واتوهم من مال الله الذي
اتاكم وهذا لك مستحب او واجب قال ابو حنيفة ومالك
هو مستحب وقال الشافعي هو واجب للآية واختلف من وجبه
هل له قدر معين ام لا قال الشافعي ولا قدر فيه وقال بعض
اصحابه ما اختاره السيد وقال بعضهم بقدرها الحرام
باختها كالمصلحة وقال احمد هو مقدر وهو ان يحيط السيد
عن المكاتب ربع الكتاب او يعطيه بما يقضه ربعه
فصل ولا يجوز بيع رتبة المكاتب عند ابو حنيفة
ومالك الا ان مالها اجاز بيع مال المكاتب وهو الذي لم يوجله
بمن حال

بمن حال ان كان غنيا فبغيره وعرضا فبغيره وعن الشافعي
قولان احديد منها انه لا يجوز وقال احمد يجوز بيع
رتبة المكاتب ولا يكون البيع فنحنا الكتابته فيقوم المشتري
فيه مقام السيد الاول واد قال كاتبك على الف
درهم فانه متى اذاها اعتق عند ابو حنيفة ومالك والحمد
ومع يصر ان يقول فاذا اريت الي فانت حر او ينوي
العتق وقال الشافعي لا بد من ذلك ولو كانت امته
وسرطا وطيبها في عقد الكتابه قال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا يجوز ذلك وقال احمد يجوز **باب**
امهات الاولاد اتفق الائمة الاربعة على
ان امهات الاولاد لا تباع وهذا مذهب السلف واختلف
ممن فيها الامصار اما يحيى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم
وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد فلو تزوج
امه غيره واولدها ثم ملكها قال ابو حنيفة نصير ام ولد
وقال مالك والشافعي واحمد لا نصير ام ولد ويجوز له بيعها
ولا تعتق موته ولو ابتاع امه وهي حامل منه قال ابو حنيفة
نصير ام ولد وقال الشافعي واحمد لا نصير ام ولد وقال
مالك في احدي الروايتين نصير ام ولد وقال في الاخرى
لا نصير ام ولد ولو استولد جارية ابنه قال ابو حنيفة ومالك
واحمد نصير ام ولد له وللشافعي قولان لحداهما لا نصير والثاني
نصير ام الذي يلزم الوالد من ذلك لابنه قال ابو حنيفة ومالك

بضمير قيمتها ومهرها وفي ضمانه قيمة الولد قولان أحدهما
 أصحهما أنه لا يلزمه قيمة الولد وقال أحمد لا يلزمه قيمتها
 ولا قيمة ولدها ولا مهرها وهل للسيد جارة أم ولد أم
 لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد له ذلك وقال مالك
 لا يجوز له ذلك والله أعلم قال مولف رحمه الله وحمل
 الله الذي هذان التاليف لاختلاف الأئمة ونحن ننطق
 وإحساناً في تسميته رحمة الأئمة وله الشكر على الغامه
 بالاعانة على انتمائه وإسأله كما منح ووفق وبلغ للمني
 وحقق أن ينفعي به والمسلمين وأن يجعلنا مع الذين
 انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والسهاد
 والصالحين آمين ثم لله الحمد والشان والمجد

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم تسليمًا

كبيرًا

عبد الله



جلباً كالمه
 ١
 ٢

شمات
 ٣